



الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

(مصر - المغرب - لبنان - البحرين)

ربيع وهبة
فارس اشتي
عبد الرحيم منار السليمي
محمد العجاتي
عمرو الشوبكي
هبة رؤوف عزت

تحرير: عمرو الشوبكي

الحركات الاحتجاجية
في الوطن العربي

(مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين)




الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

(مصر - المغرب - لبنان - البحرين)

ربيع وهبة — فارس اشتي
عبد الرحيم منار السليمي — محمد المجاتي
عمرو الشوبكي — هبة رؤوف عزت

تحرير: عمرو الشوبكي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين) / ربيع وهبة... [وآخ.]؛ تحرير عمرو الشوبكي.

٣٠٤ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-365-2

١. حركات الاحتجاج ـ مصر. ٢. حركات الاحتجاج ـ المغرب. ٣. حركات الاحتجاج ـ لبنان. ٤. حركات الاحتجاج ـ البحرين. أ. وهبة، ربيع. ب. الشوبكي، عمرو (محرّر).

361.23

العنوان بالإنكليزية

Protest Movements in the Arab World:
Egypt, Morocco, Lebanon and Bahrain
Edited by Amr El-Shobaki

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١١

المحتويـــــات

خلاصة الكتاب

تصاعدت الاحتجاجات الاجتماعية في الوطن العربي، واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حتّى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي.

والحقيقة أن مسار الاحتجاجات الاجتماعية مسار متنوع وثري اختلف في خبرة البلدان الأربعة التي جرى اختيارها، وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها، حتّى يمكن استشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة.

ويبدو واضحاً من الأبحاث الأربعة حجم التباين في مسار الحركات الاجتماعية في البلدان العربية محل الدراسة، وهي مصر، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي، كما جرى في الحالة المصرية، أو حملت مزيجاً بين السياسي والاجتماعي، كما هو في الحالة المغربية. أما في لبنان فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، حيث توظّف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، بدون أن يعني ذلك غياب القضايا الاجتماعية، أو أن الاحتجاجات الاجتماعية لم تعكس هموماً حقيقية، إنما وظفت لصالح أجندات سياسية لم تكن تعنيها كثيراً هذه الحركات والهموم الاجتماعية إلا بقدر توظيفها في الصراع السياسي الذي شهدته البلاد.

أما في البحرين، فقد عكست حالة من الاستقطاب السياسي «الثنائي القطبية»، بين سلطة قائمة ذات انحيازات مذهبية ومعارضة سياسية ذات طابع

مذهبي أيضاً، وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح.

أولاً: تنوع مسار الحركات الاحتجاجية

يمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في **الأولى** عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحياناً تجديد نخبته. أما في **الثانية** فإنها تكرّس، وربما تعمّق، أزماته، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجّين، ويعمل على التحايل عليها، فهو يلبي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله في كلّ الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي.

والمؤكّد أن تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي متنوعة، وعرفها كثير من البلدان العربية، وصارت واضحة ومميزة، وإن اختلفت طبيعتها من واقع إلى آخر.

فهناك حركات احتجاجية لديها بُعد سياسي واضح، كما هو الحال في المغرب، وأخرى لديها بُعد مذهبي، كما هو الحال في البحرين، وهناك ثالثة ليس لها علاقة تُذكر بالسياسة، إنما هي احتجاجات من أجل «لقمة العيش»، كما هو الحال مع الموجة الثالثة من الاحتجاجات المصرية. أما في لبنان، فقد اختلط فيها الاجتماعي والسياسي والمذهبي في قالب واحد، بحيث من الصعب أن نعتبرها احتجاجات اجتماعية خالصة بدون الأخذ بعين الاعتبار أبعادها الطائفية والسياسية.

وهنا ربما أهمية هذا الكتاب الذي اقترب من خبرات ونماذج مختلفة من الصعب وجودها في مكان آخر خارج الوطن العربي، فالحركات الاجتماعية في بلد مثل لبنان اتسمت بـ «تركيبية» أبعادها، وتعدد عناصر التأثير فيها، في حين إن بلداً مثل البحرين أخذ الصراع الاجتماعي/السياسي فيه بعداً مذهبياً واضحاً، نتيجة إحساس قطاع واسع من الشيعة بالتهميش من دوائر الحكم وصنع القرار لاعتبارات مذهبية. ولذا أخذت الاحتجاجات الاجتماعية بعداً يتعلق بطرف

مستبعد ومهمّش، وآخر يستملك ويقمع، وهو الأمر الذي جعل تطور احتجاجات البحرين يتعلق بحجمها ودرجة تأثيرها، وليس تحولاً في طبيعتها وانتقالها مثلاً من الاحتجاج الاجتماعي إلى السياسي، أو العكس، إنما هي انعكاس لمعادلة ديمغرافية (أغلبية شيعية لا تحكم، وأقلية سنّية تحكم) جعلتها منذ البداية تأخذ هذا الشكل السياسي المذهبي غير المتوقع في المستقبل المنظور تغييره، إنما فقط زيادة حدّته أو ضعفه، على عكس حالة ثالثة هي الخبرة المصرية التي من الوارد أن تؤثر بشكل غير مباشر في المعادلات السياسية، نظراً إلى حساسية تلك الفترة، والحديث عن مرحلة (أو وجود مؤشرات على بداية مرحلة) «ما بعد الرئيس مبارك» التي ستحمل عدة سيناريوهات ما زالت جميعها غير مؤكّدة، منها مشروع توريث السلطة لنجل الرئيس جمال مبارك، وآخر يتعلق ببدائل أخرى غير واضحة من داخل الدولة ومؤسساتها السيادية، وأخيراً هناك «سيناريو محمد البرادعي» الذي حرّك مياهاً راكدة كثيرة، ونال تعاطف قطاع مهم من النخبة المصرية.

والحقيقة أن الحركات الاجتماعية المصرية في ثوبها الجديد منفصلة عن الحركات السياسية، ولكن المفارقة أنّها قد تجد نفسها على غير ما خطّطت طرفاً، ولو غير مباشر، في التأثير في معادلات سياسية جديدة، بضغطها غير المباشر على مجموعة لجنة السياسات واتهامها بأنها المسؤولة عن السياسات الاقتصادية التي تحتجّ عليها، بما يعني إمكانية أن تساهم في تهميشها، ولو بدون إرادتها أو إدراكها، خاصة أنّها كانت أكثر بعداً عن العمل السياسي والحزبي مقارنة بالنماذج العربية الثلاثة الأخرى.

أما في المغرب، فإن مسار الاحتجاجات الاجتماعية عرف في كلّ مراحله مزجاً بين السياسي والاجتماعي. صحيح أن البداية كانت مع احتجاجات عنيفة أو ما عرف بـ «سنوات الرصاص»، إلا أنها تنتمي إلى حقبة سابقة لم تشملها الدراسة. . . أما النمطان الثاني والثالث من الاحتجاجات، فهما:

ـ الاحتجاج الحقوقي الذي يمكن اعتباره خارج التيارات والمرجعيات السياسية التقليدية (إسلامي، وليبرالي، ويساري).

ـ الاحتجاج الاجتماعي على السياسات العامة للحكومة، ولكن، على خلاف الحالة المصرية، يحمل مرجعيّة سياسية إسلامية أو ليبرالية.

وهنا ربما أبرز نقاط التباين بين الخبرتين المصرية والمغربية، فالاحتجاجات الاجتماعية في الثانية، وإن تلمح فيها تصاعداً للخطاب الفئوي والمطلبي، إلا أن هناك في كثير من الأحيان قوى سياسية تقف وراء هذا النمط من الاحتجاجات، في حين إن في الحالة المصرية التي بدأت منذ العام ٢٠٠٦ كانت «تتحسّس» أصلاً من وجود السياسيين أو من تقبّل فكرة التواصل مع أي تنظيمات وأحزاب سياسية.

ثانياً: الاحتجاجات الاجتماعية والنظم العربية القائمة

إن علاقة الحركات والاحتجاجات الاجتماعية بالنظم العربية القائمة هي علاقة مركبة، فحتى في النظم السياسية التي تعرف تداولاً للسلطة، كلبنان، ظلت ديمقراطيتها مقيّدة بأعراف عائلية وطائفية عطلت من تطورها، في حين بقي النظام السياسي المغربي هو النموذج الأفضل نسبياً بين نظم التعددية المقيّدة التي تضم مصر وغيرها من البلدان العربية، مثل الجزائر، واليمن، والسودان، وغيرها. أما البحرين، فهي تشهد تعددية فكرية وسياسية، وليست حزبية، كما أنَّ هذه التعددية عليها قيود كثيرة، أهمها حضور البعد المذهبي في صراع كثير من الحركات الاجتماعية في النظام القائم.

١ ـ النظام السياسي المصري والاحتجاجات الاجتماعية

عاشت مصر منذ قيام ثورة تموز/يوليو، وهي خائفة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سري أو حزب سياسي علني، أو جبهة أحزاب. وظلّ هذا الخطر قائماً بصورة محدودة في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وتزايد في عصر الرئيس السادات، واختفى تقريباً في أواخر عهد الرئيس مبارك، بعد أن تراجع تأثير القوى والتنظيمات السياسية لصالح صور جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية غير المنظّمة والعشوائية في بعض الأحيان.

والحقيقة أن «الخطر السياسي» على أي نظام مسألة واردة، ولكنه في ظلّ النظم الديمقراطية يتحول هذا «الخطر» إلى صراع سلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية. وفي ظلّ النظم غير الديمقراطية يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات تقوم بها القوى السياسية المختلفة ضدّ النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغييره.

وعاشت مصر هذه الأجواء لفترات طويلة حتّى السنوات الأخيرة التي شهدت حراكاً سياسياً معقولاً، ولكنه فشل في أن يفرض على النظام السياسي أية إصلاحات، وباتت السياسة مرادفاً لأحزاب غائبة، وقوى احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامي يعاني حظراً قانونياً وأمنياً جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقية في عملية التغيير السلمي والديمقراطي.

وقد شهدت مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات المطلبية ذات الطابع الفئوي، وشملت شرائح اجتماعية مختلفة طالت في بعض الأحيان فئات كانت بعيدة تماماً عن ثقافة الاحتجاج، كالموظفين، وعلى رأسهم موظفي الضرائب العقارية، نظراً إلى كون ثقافة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر انحصرت عادة في الطلاب والعمال، إلى أن جاءت السنوات الأربع الأخيرة ودخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية في مسار هذه الاحتجاجات.

وقد عرفت مصر نمطين من الاحتجاجات: احتجاجات سياسية وأخرى اجتماعية، أما الاحتجاجات السياسية فقد بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، وانتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» في العام ٢٠٠٤، التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج. ونظراً إلى كون «كفاية» ومثيلاتها ذات بُعد سياسي عام بحت، إلا أن قدرتهم على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر المظاهرات حظاً. فليس من السهل إقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة عيشه، وفي ظلّ تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب، بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وأن يتظاهر في سبيلهما، معرضاً نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة.

ورغم محاولة الحركة الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجندتها لجذب المزيد من المناصرين، مثل: «كفاية ظلم ـ كفاية فساد ـ كفاية بطالة»، إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظلّ نخبوياً، ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع، وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات.

وهكذا سرعان ما أثبتت «كفاية» محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل

مع الجماهير، غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كانت لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الظروف المعيشية، وتزايد الشكوى من الفساد الإداري وسوء الإدارة.

وبالتالي لم يكن مفاجئاً أن تشهد مصر موجة ثالثة أو ما يمكن أن نسمّيه الجيل الثاني من الاحتجاجات التي كانت هذه المرة احتجاجات اجتماعية وفئوية، وجزئية الحيّز والمطالب، حيث تمّ تبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية المُلحّة والمباشرة التي أصبحت أكثر ضرورية مع تنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

لكن لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات الجديدة هو الشارع، وإنما محل العمل للتعبير عن تضرّر العاملين من التعسف أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل. وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا إلى مصنع هناك، حتّى أصبحت تشكّل ظاهرة عامة تستحق التوقف أمامها مطولاً. فالاحتجاجات العمالية تراوحت بين الاعتصام والتظاهر والتجمهر، وصولاً إلى الإضراب الكلي أو الجزئي أو التباطؤ، وبدأت من المصانع، خاصة مصانع الغزل والنسيج، وواصلت تغلغلها في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وصولاً إلى قطاعي الصحة والتعليم. ولم تعد بذلك قاصرة على العمال فقط، وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين، حيث كان لِكُلّ من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلبية.

وقد ساهم النجاح النسبي الذي حظيت به هذه المظاهر الاحتجاجية في انتشارها بين القطاعات المختلفة، حتّى إنّه قد أغرى البعض بالانتقال إلى مرحلة أشمل من الاحتجاجات تطال كلّ القطاعات في اليوم ذاته، لتشكل ضغطاً أكبر على الحكومة، وتؤسس بذلك الجيل الثالث (بعد الاحتجاج السياسي، ثمّ الاحتجاج الاجتماعي) من الاحتجاجات المتمثلة في فكرة الإضراب العام، الذي يمكن القول إنّه نجح افتراضياً، وفشل واقعياً، ولكنه فتح الباب أمام حالة جديدة لم تشهدها مصر منذ عقود.

ويمكن في الحقيقة النظر إلى الخبرة المصرية في التعاطي مع الحركات الاجتماعية الجديدة من زاويتين:

أ ـ الفصل بين السياسي والاجتماعي

يمكن القول إن نظام الرئيس مبارك واجه منذ البداية تحدّياً صعباً تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة وحملات اعتقال واسعة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة. ومع بداية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنياً، وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية، بعد أن نجح الحكم بأن يؤمن البلاد من كلّ «الأخطار السياسية»، فانهارت الأحزاب القديمة، وتعثّرت القوى السياسية الجديدة، وزادت درجة الاحتقان والفوضى والانتفاضات العشوائية، بعد حصار كلّ المظاهر السياسية، ناقلاً الخطر من التنظيمات السياسية إلى الاحتجاجات الاجتماعية.

وكانت هناك جملة من الأسباب ساعدت النظام في القضاء على «خطر» السياسة والسياسيين، بعضها يتعلق بالملاحقات والقيود الأمنية، ولكن أهمها يتعلق بالطبيعة غير السياسية للحكم الحالي الذي نجح في إنهاء دور الأحزاب وتفريغ النقابات العمالية من كوادرها السياسية، واستبعاد السياسيين عن القيام بأي احتجاج شعبي واجتماعي، أو في ترشيده، وصارت المشاعر الفطرية الأولى، وأحياناً الخطرة، هي التي تحكم احتجاجات الجماهير، كما جرى في المحلة وغيرها.

وبغياب المواهب والرموز، سواء من كان منهم داخل النظام أو خارجه، أو في قلب الدولة، أو على هوامشها، انتشرت حالة نادرة من الفوضى الاجتماعية والسياسية، وظهرت الدولة الموازية كبديل من الدولة الغائبة، ونشطت المؤسسات الموازية على أنقاض المؤسسات السياسية الغائبة، وعرفت البلاد الأحزاب الموازية كبديل من فشل الأحزاب الأصلية، والنقابات الموازية كبديل من النقابات الرسمية، واتحادات الطلاب الموازية كبديل من الاتحادات الطلابية الرسمية الغائبة.

ومع عجز كلّ من المؤسسات الأصلية والموازية عن التأثير بصورة حاسمة في الجماهير واكتساب ثقتها، تحوّلت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية كبديل من الاحتجاجات السياسية.

لقد اتضح منذ مواجهات مدينة المحلة العمالية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ أن هناك مرحلة جديدة دخلتها البلاد، تتمثل في أن الخطر الحقيقي لم يعد هو

خطر التنظيمات السياسية، إنما خطر الاحتجاجات الاجتماعية العشوائية. صحيح أن معظم هذه الاحتجاجات سلمية، وتسعى فقط إلى رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، إلا أن قدرة الحكومة ستظل محدودة على تلبية كلّ هذه المطالب، وهو ما يجعل هناك خطراً حقيقياً من أن تتحول من المجال الاجتماعي إلى السياسي، ولو من باب الاحتجاج على عدم تلبية مطالبها.

ب ـ الصور الجديدة للاحتجاجات الاجتماعية

رغم انتشار، وربما تشتّت، الحركات الاجتماعية التي شملت أغلب القطاعات والمحافظات المصرية، إلا أنّها حافظت على قدر من الاتساق والتشابه، حيث فاجأت النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة على حدّ سواء، وكانت بمثابة تمرد صريح على هيمنتهما على الحياة العامة. كما أفرزت قيادات جديدة وبديلة شديدة الارتباط بقواعدها، الأمر الذي أحرج القيادات التقليدية، مما فتح المجال أمام إمكانية تغييرها.

اتضح هذا الأمر بجلاء من خلال فشل القيادات العمالية النقابية «المنتخبة» في سرعة حلّ وتطويق الاحتجاجات العمالية، بما يشكك في مصداقيتها ومدى تمثيلها للعمال، ويؤكّد سوء عواقب الانتهاكات الصريحة التي طالت انتخابات الاتحادات العمالية الأخيرة.

وتميزت هذه الاحتجاجات بمحدودية الحيّز، حيثُ إنَّ كلا منها يحدث في مصنع بعينه أو في شركة محددة، أو في مصلحة حكومية، كما حدث مع موظفي الضرائب العقارية، وذلك من أجل مطالب فئوية محددة خاصة بالحقوق المالية للعاملين أو تحسين ظروف العمل. ورغم ذلك، فقد حدث عدد من الاحتجاجات التضامنية في محافظات ومصانع أخرى تشبه الصدى على الاحتجاجات الأصلية، مثل التظاهرات التضامنية التي قام بها عمال كفر الدوار، وعمال غزل ميت غمر، وعمال الدلتا للغزل في طنطا وزفتى، مواكبة لإضراب عمال غزل المحلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مما يعطي الانطباع بأن بعض هذه الاحتجاجات لم يكن بالكامل في جزر منعزلة عن بعضها البعض، وأصبح بعضها يشكّل صدى للبعض الآخر.

والحقيقة أن فكرة «مردود الاحتجاج» أخذت صورة أخرى مع إضراب الضرائب العقارية، حيث أدى نجاح الإضراب إلى امتداد تأثيره إلى مساحة

أخرى، تمثلت في تشكيل أول نقابة مستقلة، وبات من الصعب اختزال تأثير الإضرابات الاجتماعية في مردودها المباشر واللحظي دون النظر إلى مردودات أخرى موازية.

واتضح أن الاحتجاجات العمالية هي بمثابة قاطرة لسلسلة من الاحتجاجات المشابهة في القطاعات الأخرى، مثل الموظفين والأطباء والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحافيين، وصولاً إلى عدد من المواطنين المتضرّرين من أوضاع أو قرارات حكومية، وخاصة محلية معينة، مثل سائقي التاكسي والميكروباص المحتجين على سوء أوضاع الطرق بين القرى والمدن، أو سكان منطقة عشوائية معرّضة للإزالة بدون وجود بدائل لإيواء السكان. غير أن هذه الاحتجاجات ما تزال متفرقة وغير منظّمة، ولم تصل بعد إلى النضج الذي وصلت إليه الاحتجاجات العمالية.

والمؤكّد أن قادة إضراب الضرائب العقارية لم يكن لهم في البداية خبرة قيادية كبيرة، غير أن هذه القيادة استطاعت مع توالي الاحتجاجات أن تطور من قدراتها التنظيمية والتفاوضية، وتحقق نجاحاً تلو الآخر لم يخلُ من بعض التضحيات، ونجحت في النهاية في القيام بـ «عمل تاريخي» (بصرف النظر عن نجاحه من عدمه في الواقع العملي) تمثل في تأسيس أول نقابة مستقلة في مصر منذ عقود.

وقد شهدت الاحتجاجات الاجتماعية حالة يمكن أن نسميها «تمكيناً» للفئات التي عادة ما تكون عازفة عن المشاركة السياسية والمجتمعية. فالشباب كان بمثابة خاصرة الاحتجاجات، كما أنَّ المرأة شاركت بقوة غير معهودة، وكانت في مقدمة المحتجّين. وهكذا نجد أن الاحتجاجات نجحت بإفراز نخبة قيادية جديدة، وإدماج فئات ظلت بعيداً طويلاً عن المشاركة.

ولعل ما ميّز مطالب الجيل الثاني من الاحتجاجات الاجتماعية في مصر، مقارنة بالاحتجاجات السياسية الأولى، أنّها جزئية ومنطقية وقابلة للتحقيق، فهي لم تتعدّ صرف المستحقات المالية المتأخرة للعاملين المحتجّين أو تحسين ظروف العمل، وتوفير الرعاية الصحية الملائمة أو النقل الآمن، بل إن أكثر المطالب طموحاً كانت إقالة إدارة المؤسسة أو المصنع بسبب سوء الإدارة أو تفشي الفساد، أي أن الأمر لم يتخذ أية صفة سياسية. كما أنَّ هذه الاحتجاجات

لم تكن بأي حال من الأحوال امتداداً تنظيمياً أو نوعياً لحركة «كفاية»، وإنما تمتعت بذاتية منفصلة، وعكست رؤية مختلفة وصلت إلى حدّ الاستنجاد بالرئيس مبارك ورئيس الوزراء.

ورفع المحتجّون في عدد من مواقع الاحتجاج بطاقات عضويتهم في الحزب الوطني لتأكيد عدم معارضتهم السياسية للحكم القائم، وأنهم فقط محتجّون على أوضاع اقتصادية ومالية قائمة.

لقد عكف عدد من المنظمات الحقوقية على رصد ومراقبة تطور هذه الاحتجاجات في مختلف مواقع العمل، غير أن توصيف الاحتجاج لم يكن أمراً متفقاً عليه، فحين اعتبر البعض أن الاحتجاج ينحصر في الاعتصام أو الإضراب أو التظاهر والتجمهر، رأى البعض الآخر أن الاحتجاج يشمل تقديم الشكاوى ورفع الدعاوى القضائية، أو حتّى التهديد بالإضراب، الأمر الذي أدى إلى اختلاف عدد الاحتجاجات عن الفترة نفسها من مرصد حقوقي إلى آخر. كما أنّ تصنيف العمال لم يكن منضبطاً، فقد ينتمي إلى العمال عمال المصانع والشركات العامة والخاصة فقط، وقد يضاف إليهم العاملون أو الموظفون في هذه المؤسسات، وفي الجهات الحكومية أيضاً. كما قد يتسع المفهوم ليشمل كلّ القطاعات باختلاف طبيعة عملها، طالما أن المنتمين إليها يعملون لحساب جهة معينة، ويتقاضون أجراً في المقابل، وليس لحسابهم الخاص.

ولكن تصاعد وتيرة الاحتجاجات في مواقع العمل كانت محل إجماع من جميع الحقوقيين والمراقبين السياسيين.

٢ ـ النظام السياسي اللبناني والاحتجاجات الاجتماعية: حضور المذهبي والاجتماعي

تأثرت الحركات الاجتماعية في لبنان بطبيعة نظامها السياسي، سواء من حيث بدء التأريخ لمرحلة جديدة من الحركات الاحتجاجية، أو من حيث نوعية هذه الحركات وتأثرها بالقوى السياسية اللبنانية.

ومن المعروف أن اتفاق الطائف أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وأسس لنظام قائم على المحاصصة الطائفية، ويمكن القول إن هناك خاصيتين تميّزانه من غيره من النظم العربية، هما:

ـ البنية الطائفية.

ـ الارتباط بالمحيط الخارجي وتأثره به، سواء الإقليمي منه أو الدولي.

وفي إشارة واضحة إلى تأثر الحركات الاحتجاجية بالنظام السياسي، اعتبر د. فارس اشتي في دراسته أن هناك حدثين سياسيين كبيرين مثّلا مرحلة جديدة في تطور الحركات الاجتماعية، هما انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في العام ٢٠٠٠، ثمّ الحدث الأهم، وهو اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وانسحاب القوات السورية من لبنان في العام ٢٠٠٥ على أثر ذلك، وهو ما أدى إلى تغيّر موازين القوى السياسية اللبنانية، وبالتالي تأسيس وضع سياسي جديد، انعكس على الحركات الاحتجاجية، سواء السياسية أو المطلبية.

وكما كانت «انتفاضة الاستقلال»، التي جاءت كردّ فعل لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، بداية الإعلان عن انقسام أو مواجهة بين فريقين رئيسيين، هما فريق ٨ آذار، وفريق ١٤ آذار، وكلّ منهما يمثل انعكاساً للصراع الدولي والإقليمي، فالأوّل مدعوم من إيران وسورية، والثاني من مصر والسعودية، ومن ورائهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، جاء بعد ذلك اعتصام ساحة رياض الصلح لقوى ٨ آذار، بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، حيث استشعر حزب الله قوته، وأراد تمثيلاً سياسياً يوازي تلك القوة الجماهيرية والعسكرية. وقد استمرّ دعم القوى الإقليمية والدولية لِكُلّ من الفريقين، إلى أن تمّ نزع فتيل الأزمة في اتفاق الدوحة في العام ٢٠٠٨.

والمؤكّد أن هذا الانقسام السياسي انعكس على مسار الاحتجاجات الاجتماعية، بصورة جعلت من الصعب فصلها، ليس فقط عن الواقع السياسي (وهو بديهي)، إنما أيضاً عن القوى السياسية والمذهبية.

ويمكن تقسيم الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان بين حركات شرعية (أي دعت إليها مؤسسات منظّمة تنظيماً قانونياً)، وغير شرعية، حيث تحرّك الاتحاد العمالي العام في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧ للمطالبة برفع الحدّ الأدنى للأجور. وفي تلك الأثناء قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات ضدّ قوى ٨ آذار، تمثلت بإلغاء شبكة اتصالات تابعة لحزب الله، ثمّ تم نقل مدير مطار بيروت التابع للحزب أيضاً، فقامت قوى ٨ آذار بالردّ باحتلال بعض المواقع التابعة لتيار المستقبل،

وهو الأمر الذي جعل هذه الأحداث المطلبية تخرج عن أهدافها الاجتماعية بصورة واضحة، وتدخل بقوة في مجال الصراع السياسي اللبناني المباشر.

والأمر نفسه يمكن سحبه على تحرّك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي في العام ٢٠٠٨ احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، فجاءت منضوية تحت قوى ٨ آذار، ثمّ يأتي تحرّكا هيئة التنسيق النقابية في أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي العام ٢٠٠٨، اللذان شاركت فيهما قوى ٨ آذار بقوة ودعمتهما، في حين أحجمت قوى ١٤ آذار، وأثنت نقابييها عن المشاركة.

وظهرت أيضاً احتجاجات «غير قانونية»، مثل حركة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في الجنوب، احتجاجاً على انقطاع الكهرباء، التي جاءت في ظلّ تعطل عمل الحكومة، وحالة من الاستقطاب السياسي، وصاحبتها أحداث عنف طائفية. وجاءت أيضاً احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي، ثمّ في التعليم الثانوي، انعكاساً لذلك، حيث تنافس على قيادة الحركة اتجاه مدعوم من حركة أمل والحزب التقدّمي الاشتراكي، في مواجهة فريق آخر متمسك بالشروط القانونية، ولم تغب القوى الأخرى، مثل تيار المستقبل، وحزب الله، واتحاد قوى الشعب العامل.

وحتّى الاحتجاجات الوطنية، أو التي انطلقت من أهداف لـ «المصلحة العامة»، لم تسلم من «التسييس الطائفي»، فحركة حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها لم تحقق نجاحاً يذكر بسبب تخوف القوى المسيحية من أن يغيّر تعديل القانون من التركيبة الديمغرافية للبلاد، لصالح المسلمين، حيثُ إنَّ ٨٧ بالمئة من المتضرّرات مسلمات، بل إن هذه القوى قامت بحملات ضدّ التجنيس، رغم عدالة المطلب. وبدا أن من أسباب عدم فاعلية تلك الحركة بُعد مؤسسيها عن الطائفية، أو الانتماء إلى إحدى القوى السياسية، مما أفقدها القوة الدافعة، وأفقدها فاعليتها. كما قامت حركات الاحتجاج لخفض سنّ الاقتراع، وقد واجهت معارضة من القوى المسيحية والقوى المسيطرة على السلطة السياسية، فالأولى تتخوف من ازدياد الكتلة التصويتية للمسلمين، لارتفاع نسبة المواليد بينهم على المسيحيين، والثانية خوفاً من تطلعات تلك الفئات العمرية الجديدة الراغبة في التغيير.

ومن الواضح أن الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان لم تكن منفصلة عن

الصراع السياسي القائم، ولكنها لم تنفصل أيضاً عن الأبعاد المذهبية والصراعات الإقليمية التي تعرفها المنطقة، وهي بهذا المعنى المركّب يمكن اعتبارها الأكثر تسييساً في النماذج العربية الأربعة.

والمؤكّد أن تنوّع لبنان السياسي والمذهبي جعل الانقسام في بعض الأحيان يأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً من الحالة البحرينية التي اتسمت بالتبسيط النسبي مقارنة بنظيرتها اللبنانية، من زاوية أنّها في معظم الأحيان تعبّر عن سلطة سنّية مسيطرة، ومعارضة شيعية مهمشة، في حين إن الحالة اللبنانية كثيراً ما تكون فيها الحركات الاجتماعية انعكاساً لصراع سياسي يدور بين تياري ٨ آذار و١٤ آذار، ولكن في أحيان أخرى تخرج حساسيات دينية عابرة للتيارين بين المسلمين والمسيحيين، أو بين السنّة والشيعة والدروز، حتّى لو كانا منضويَيْن تحت تحالف سياسي واحد.

٣ ـ الاحتجاجات الاجتماعية والنظام المغربي: حدود التداخل بين السياسي والاجتماعي

يمكن وضع احتجاجات الرصاص التي شهدها المغرب في السبعينيات خارج إطار هذا المشروع، ولذا يمكن التأريخ للحركات الاجتماعية في المغرب منذ منتصف التسعينيّات إلى الآن، وذلك لتحولها إلى احتجاجات سلمية غير عنيفة، على عكس ما كانت عليه قبل ذلك.

المؤكّد أن السبب المحوري لهذا التحول، وفق ما أشار إليه د. عبد الرحيم منار السليمي، هو ما طرأ على بنية النظام السياسي، وتحوله من نظام مغلق إلى نظام سياسي مفتوح نسبياً، نتيجة مجموعة من الأسباب، بعضها خارجي يتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي، وزيادة الانتقادات الموجّهة إلى النظام المغربي من فرنسا حول حقوق الإنسان، وظهور نواة جديدة للمنظمات الحقوقية، والبعض الآخر داخلي يتعلق بإدراك الأحزاب والنقابات أنها قادرة على الدعوة إلى الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات، ولكنها ليست قادرة بعد ذلك على السيطرة عليها. وهناك عامل آخر أثر بشكل كبير في تزايد الحركات الاجتماعية في المغرب، وهو تجربة حكومة التناوب (في العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٢) بانتقال الأحزاب التي ظلت تعارض لمدّة ٤٠ عاماً إلى رئاسة الحكومة، وبالتالي تعلقت عليهم آمال المواطنين في تحقيقها لطموحاتهم، ولكن ذلك لم يحدث.

ويأتي العام ٢٠٠٠ ليدشن نوعية جديدة من الحركات الاحتجاجية، وهي الإسلامية والأمازيغية، حيث بدأت الحركات والأحزاب الإسلامية نشاطها بحلقات الوعظ الأخلاقي في المساجد، ثمّ انتقلت إلى الاحتجاج على الأحوال المعيشية والاقتصادية، فوجدت النظام يقارعهم في ذلك، فانتهت إلى الاحتجاجات الأخلاقية والسياسية. ثمّ تأتي الحركات الاجتماعية الأمازيغية التي لها تاريخ طويل من العزلة، ولكنها تحولت من حركات احتجاجية ثقافية، إلى نزول المحتجّين إلى الشارع، مع بعض المظاهر المعبّرة عن هويتهم الثقافية.

وقد حاول النظام السياسي المغربي أن يحدّ من قوة الاحتجاجات الاجتماعية عن طريق التدخل في جغرافية الأماكن العمومية، فقام الملك بإعادة تصميم بعض الأماكن في مدينة الدار البيضاء، بحيث يقلل الكثافة السكانية، ويوفر طرق واسعة يسهل معها متابعة أي احتجاج أو إضراب ومواجهته، على خلاف الممرات الضيّقة والأزقة.

المؤكّد أن الحالة المغربية هي الأكثر تسيّساً من نظيرتها المصرية، وقد انتقلت إليها بعض مظاهرها، أو بالأحرى شهدا معاً ظواهر مشتركة، أهمها أن الجيل الجديد من الحركات الاجتماعية اتسم بالعفوية، وببعده عن التنظيمات الرسمية، وفي ذلك دلالة على غياب المؤسسات الوسيطة التي تعمل كحلقة وصل بين تلك الحركات والنظام السياسي.

يلاحظ أيضاً أن كثيراً من حركات الاحتجاج الاجتماعي ظهرت كردّ فعل على قرار اتخذه النظام الحاكم، بما يؤدي إلى ظهور حركة اجتماعية أو احتجاج اجتماعي كرد فعل على هذا القرار، وهو أمر متكرر في الحالة المغربية بدون أن يكون وراءه ظلال سياسية أو توظيف سياسي من أي من أحزاب وقوى المعارضة، كما جرى مثلاً في قانون تنظيم مشروع السير في المغرب، بحيث أدى الأمر إلى ميلاد حركة احتجاجية مستقلة عن الأحزاب، نقلت الاحتجاج إلى الشارع، ولجأت إلى إغلاق الطرقات واستعمال العنف في بعض الأحيان.

٤ ـ الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين: الاستقطاب الثنائي

تقوم معادلة الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين على ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة، وأغلبية مستبعدة من الحكم والسلطة. صحيح أن هذه المعادلة ليست صفرية، فكثير من الشيعة يمكن

اعتبارهم جزءاً من المنظومة الحاكمة، بالمعنى السياسي والاقتصادي، تماماً، كما أنّ كثيراً من السنّة يمكن اعتبارهم معارضين للنظام القائم. ولكن المؤكّد أن جانباً كبيراً من الصراع الدائر في البحرين يقوم بين سلطة تتملك وتجنس، وأخرى تحتج وترفض هذه السياسيات، في مشهد يمكن اعتباره من أكثر التجارب الأربع وضوحاً وتبسيطاً.

فقد استقلّت البحرين في العام ١٩٧١ عن الاحتلال البريطاني، ثمّ صدر الدستور في العام ١٩٧٣ الذي ينصّ على نظام حكم ديمقراطي، وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني المكوّن من ٣٠ عضواً بالانتخاب و١٤ بالتعيين، لكن في العام ١٩٧٥ صدر مرسوم ملكي بحل المجلس، وفي الفترة من العام ١٩٧٥ إلى التسعينيّات لم تتوقف المعارضة، وسعت السلطة السياسية في تجاهل مطالبها بصفة مستمرة، إلى تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة(١) الحكم في العام ١٩٩٩، وأطلق مبادرة إصلاحية في العام ٢٠٠٠ لاقت رواجاً بين المواطنين، بحيث تفاعلوا معها بشكل جيد. ولكن في العام ٢٠٠٢ تمّ إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية التي أرست سلطات مطلقة في يد الملك (آل خليفة) من الطائفة السنّية، التي ينتمي إليها حوالى ٣٠ بالمئة من شعب البحرين، في حين ينتمي إلى الطائفة الشيعية حوالى ٧٠ بالمئة من شعب البحرين، وقد أصبح للملك بذلك كلّ الحقوق والسلطات على حساب المجلس الوطني.

ومن العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠٠٤ شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي، وتم تأسيس ١٥ جمعية غير مرخص لها العمل في السياسة، ولكنها كانت البديل من الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني. وقد عقد في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهيرية، سواء تلك المطالبة بتعديل الدستور أو الداعية إلى مقاطعة الانتخابات.

وقد عانت البحرين مشكلتين أساسيتين، كلتاهما ناتجة من طبيعة النظام السياسي البحريني، الذي يمثل أقلية، ويسعى إلى تعزيز قوته الاقتصادية، بل وتغيير التركيبة الديمغرافية، والمشكلتان هما: «الدفان» و«التجنيس»، فالدفان

---

(١) آل خليفة من الطائفة السنيّة، ويمثل السنّة حوالى ٣٠ بالمئة من شعب البحرين، في حين يمثّل الشيعة حوالى ٧٠ بالمئة.

هو القيام بردم مساحات شاسعة من البحر لزيادة مساحة الأراضي (زادت مساحة البحرين من العام ١٩٣١ إلى الآن حوالى ٧٦ بالمئة)، ويحقّ للملك وحده تخصيص تلك الأراضي لمن يشاء وكيفما شاء، وما لذلك من آثار سلبية في قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة في البحرين. أما التجنيس فهو السعي إلى إعطاء الجنسية لوافدين من دول أخرى، روعي أن يكونوا سنّة، وإعطاؤهم مزايا عديدة من سهولة الحصول على السكن، وفرصة عمل، وتخصيص بعض المساحات من أراضي الدفان لهم، إذ حصلوا على مميزات لم يحصل عليها أهل البحرين الأصليين.

كلّ ذلك أدى إلى ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية التي اتخذت أشكالاً ووسائل مختلفة، إما بتقديم عرائض وشكاوى إلى السلطة السياسية، أو القيام ببعض التظاهرات وأعمال الشغب، وتأسيس العديد من الحركات التي لها مطالب مختلفة، كحركة «حقّ»، وحركة حقوق الإنسان، وحركة العرائض والمسيرات، وحركة الصيادين، وهي حركات رغم مظهرها الاجتماعي، إلا أنّها عكست في ثناياها تلك الثنائية المذهبية، وضمّت في معظمها تمثيلاً شيعياً، وربطت بشكل واضح بين الاجتماعي والمذهبي والسياسي في تداخل فريد، مقارنة بباقي الحالات العربية، بما فيها الخبرة اللبنانية التي تعرف تعقّد وتنوع تمثيلها الديني والمذهبي، في حين إن المعادلة البحرينية ضمّت طرفين من دين واحد ومذهبين مختلفين.

وإذا نظرنا إلى أهم هذه الحركات، وفق ما أشارت إليه د. هبة رؤوف، سنجد أن من أبرزها حركة «حقّ» التي انشقت عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامي (شيعية)، وذلك بعد قرار الجمعية خوض الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، فقررت مجموعة من أعضاء وقيادات الجمعية الانشقاق عنها، وتكوين حركة مستقلة هي حركة «حقّ»، بقيادة حسن المشيمع، وهي تطالب بعدم المشاركة في الانتخابات، وبتغيير الدستور، ووضع دستور جديد للبلاد، يكفل الحريات والديمقراطية والمساواة بين الفئات المختلفة.

وحركة حقوق الإنسان هي حركة لها تنظيم مؤسسي وقانوني، ولها قاعدة شعبية عريضة هدفها الدفاع عن ضحايا التعذيب، والمطالبة بحقوق أسر ضحايا الانتفاضات، وطرح قضايا الفقر والبطالة، وعلاقتها بغياب الحدود الدنيا من حقوق المواطن البحريني. وكان ردّ فعل السلطة السياسية هو إصدار مرسوم

ملكي بإنشاء «المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان»، كمحاولة للالتفاف حول تلك المنظمات واحتكار العمل الحقوقي وتأميمه.

أما «حركة العرائض والمسيرات» (العمل ولقمة العيش والتجنيس)، فهي حركة لها تاريخ طويل منذ الاحتلال البريطاني، ولكنها اتسمت في بدايتها بالنخبوية حتّى بداية الألفية الثالثة، لتتحول إلى عرائض شعبية، وتعددت أهداف تلك العرائض، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو حقوقي، وآخر اقتصادي، فعريضة العام ٢٠٠٤ التي دشنتها أربع من الجمعيات التي قاطعت الانتخابات، كان هدفها مقاطعة الانتخابات، وإلغاء دستور العام ٢٠٠٢، وتفعيل الدستور القديم للعام ١٩٧٣، ولكن تمّ تجاهلها بشكل كامل من قبل السلطة السياسية.

أما مسيرة «إلا لقمة العيش» اعتراضاً على رفع أسعار البنزين، فقد شارك فيها الآلاف من البحرينيين، وكسرت فيها إلى حدّ ما السيطرة المذهبية، خاصة أن كثيراً من الشعارات التي رفعت كانت ذات طابع اجتماعي وعابرة للتيارات السياسية والمذهبية. كما نظمت عدداً من الفعاليات لمناهضة التجنيس، بدأت بعريضة شارك فيها العديد من الجمعيات، بالإضافة إلى تنظيم مسيرة ضخمة، قامت بتدشين عريضة ثانية.

ومن ضمن الأشكال الأخرى للاحتجاج، مسيرات العاطلين التي شاركت فيها أعداد كبيرة من المحتجّين، وعكست الآثار الاقتصادية السيئة لكثير من السياسات على قطاع كبير من أبناء الشعب البحريني، وأقيم العديد من الاعتصامات والمسيرات، وووجهت بقوة مفرطة من قبل السلطات.

أما حركة الصيادين، فهي حركة ظهرت كرد فعل على أعمال الدفان التي تقوم به الدولة، وقد دمرت معظم الثروات البيئية والبحرية، التي كان يعتمد عليها الصيادون بشكل أساسي، بالإضافة إلى فرض مجموعة من «الجبايات» على الصيادين للغرض نفسه، مما أدى إلى قيامهم بمجموعة من الحركات الاحتجاجية بوسائل مختلفة من مسيرات إلى إضرابات، إلى جانب طرح قضيتهم في وسائل الإعلام، وتضامن معهم العديد من البرلمانيين والبلديات. وقد كان ردّ فعل السلطة هو إما بتجاهل مطالبهم، أو محاولة إفشال بعض أعمالهم الاحتجاجية، اعتماداً على القوة القبلية أو الوعود التي لا تنفذ.

ثالثاً: مستقبل الاحتجاجات الاجتماعية

من المؤكّد أن مستقبل الحركات الاجتماعية في البلدان الأربعة سيختلف من خبرة إلى أخرى، وصار من المهم دراسته في ضوء متغيّرين اثنين:

- تأثيره في الحركات والاحتجاجات الاجتماعية نفسها وأشكالها المختلفة.

- تأثيره في النظم القائمة وإمكانية مساهمتها في عملية الإصلاح الديمقراطي والسياسي في البلدان العربية.

١ ـ الخبرة اللبنانية

ارتبطت الحركات الاجتماعية في لبنان بالحالة السياسية العامة، وبالاستقطاب الحزبي والمذهبي الذي تعيشه البلاد منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، بما يعني أنّها لم تستطع أن تبني حيّزاً مستقلاً عن الخريطة السياسية اللبنانية، وهو الأمر الذي من الصعب تصور حدوثه في المستقبل المنظور.

فمن الصعب الحديث في لبنان عن «مجال مستقل» للاحتجاجات الاجتماعية، فهو في هذا الإطار يمثل «معكوس» الخبرة المصرية بامتياز، ولا يوجد في الأفق مؤشرات على إمكانية بناء هذا المجال بعيداً عن تأثير مباشر للأحزاب والقوى السياسية اللبنانية.

صحيح أن في لبنان حركات اجتماعية متنوّعة، تبنّت مطالب اجتماعية أو فئوية أو سياسية، ولكنها ظلت في غالبيتها الساحقة جزءاً من المعادلة السياسية والحزبية، ومن الوارد في حال تعميق التوافق السياسي اللبناني، والسير قدماً في بناء دولة القانون، وكسر جانب من المعادلات الطائفية المهيمنة على النظام السياسي اللبناني، أن تبدأ الحركات الاجتماعية في بناء حيّز مستقل يتأثر بالأحزاب والتجاذبات السياسية، ولكن لا يكون صنيعتها، ويبدأ في صياغة مفردات جديدة ذات طابع وطني أو اجتماعي عابر للطوائف، وتحرّكه مصلحة فئة أو فئات تتجاوز الارتباط الوثيق بالأجندات الحزبية التي أثبتت أنّها قادرة، ليس فقط على «ركوب» موجة الاحتجاجات الاجتماعية لأهداف سياسية، إنما أيضاً إعطائها ضوءاً أخضر للتحرّك، وآخر أحمر للتوقف.

والمؤكّد أنّه بالقدر الذي تتعمّق فيه التجربة الديمقراطية اللبنانية، ستتعمّق خبرة الحركات الاجتماعية ودور النقابات، وسيصبح هناك فرصة حقيقية لنسج

علاقة صحية بين المجالين الاجتماعي والسياسي تقوم على احترام خصوصية ومفردات كلّ مجال، بدون أن يعني ذلك عدم وجود علاقة تأثير وتأثر بين كلا المجالين.

٢ ـ الخبرة المغربية أو آفاق تعميق التجربة الديمقراطية

تبدو الخبرة المغربية هي الأكثر نضجاً في التجارب الأربع من زاوية تمسك الحركات الاجتماعية بخصوصيتها، وحرصها على التمسك بالمطالب الفئوية والاجتماعية لمن تمثلهم، وأيضاً احتفاظها ببعد سياسي لازم كثيراً من الاحتجاجات الاجتماعية، واستمر في التواصل بين كثير من هذه الحركات والنقابات والأحزاب السياسية.

والحقيقة أن وجود مجال عام منظّم سمح بوجود شرعي لمعظم التيارات السياسية الرئيسيّة، وحلّ إلى حدّ كبير مشكلة التمثيل السياسي لتيارات الإسلام السياسي السلمية والمعتدلة، بالسماح لقطاع مهم من الإسلاميين بالعمل الشرعي، كما جرى مع حزب العدالة والتنمية، فأصبح له ممثلون في البرلمان والنقابات المختلفة، إلى جانب أحزاب وقوى سياسية يسارية وليبرالية، وهو الأمر الذي جعل علاقة الاجتماعي بالسياسي غير «مجرّم» في المغرب، ولا يعتبر من الخطوط الحمر التي لا تتسامح فيها الدولة، كما يجري في مصر.

صحيح أن هناك قيوداً على حركة كثير من الحركات الاجتماعية، إلا أن شرعية هذه العلاقة بين السياسي والاجتماعي وضعت القيود على مدى قبول الدولة بمطالبها، أو السماح لها بالتظاهر والاحتجاج، أما أن ترتبط بتيارات سياسية، فقد ظلّ أمراً مقبولاً في أغلب الأحيان.

وقد اتضحت قدرة الحركات الاجتماعية في الدفاع عن مطالب الفئات التي تمثلها، وأيضاً التواصل مع تيارات سياسية نجحت في المزج بين الاجتماعي والسياسي، والمساهمة في عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي ما زالت تواجهه عقبات كثيرة.

٣ ـ الخبرة البحرينية والاستقطاب الثنائي

مرت عشر سنوات على إطلاق المشروع الإصلاحي في البحرين بغرض قيام ملكية دستورية، وبدت النتائج العملية على الأرض أقل بكثير من المأمول.

صحيح أن هناك بعض الإصلاحات الجزئية التي شهدتها البحرين، إلا أنّه في النهاية لا يمكن وصف الحصيلة النهائية بأنها إصلاح سياسي، وهو الأمر الذي سيعطي مزيداً من الفرص للحركات الاجتماعية والسياسية في البحرين للتحرّك والضغط بغرض التأثير في المعادلات السياسية القائمة.

وطالما ظلت هذه المعادلات قائمة أساساً على الاستقطاب المذهبي، فإن قدرة النظام القائم على إيجاد أنصار له في «الشارع السنّي» ستظل موجودة، خاصة بعد قيامه بتطبيق سياسات تجنيس على أساس مذهبي، وهو الأمر الذي خلق ردّات فعل «شيعية» واسعة، وفتح الباب أمام تصريحات إيرانية «توسعية» أثارت حفيظة كثير من أبناء البحرين، وساعدت النظام بدوره على الحصول على مزيد من الدعم من قطاعات من الشارع البحريني بغرض الحفاظ على «هويته السنّية».

وسيظلّ نجاح عملية الإصلاح السياسي في البحرين متوقفاً على قدرة الطرفين على الفكاك من أثر المعادلة الطائفية والأجندات الإقليمية، لصالح طرح رؤية مدنية ديمقراطية تضع الأسس لنظام ملكي دستوري، وتنطلق من المواطنة كقيمة عليا قادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوّناتها.

فإذا نجحت الحركات الاجتماعية البحرينية المعارضة في جذب أعضاء متحاورين من السنّة والشيعة، فإن هذا سيعني بداية الإصلاح الحقيقي في البحرين، وإذا بدأ النظام الإصلاح السياسي والدستوري الحقيقي، فإنه سيضطر بالضرورة إلى التخلي عن كثير من سياسته التمييزية بحق الشيعة، ويؤسس لملكية دستورية قائمة على المواطنة ودولة القانون، وهو الأمر الذي لم يقدم عليه كلا الطرفين بعد.

٤ ـ الحالة المصرية أو الفصل بين الاجتماعي والسياسي

هناك حرص شديد من قبل قوى الاحتجاج الاجتماعي الجديد في مصر على الاستقلال الكامل عن النشاط السياسي والحزبي، وعدم إيجاد أي رابط بين المطالب الفئوية والنقابية، والتنظيمات السياسية القائمة، وحتّى في حالة موظفي الضرائب العقارية التي انتمى رئيس نقابتها المستقلة كمال أبو عيطة إلى أحد الأحزاب السياسية (حزب ناصري هو حزب الكرامة الذي ما زال تحت التأسيس)، فإنه أبدى حرصاً شديداً على تمييز حركته النقابية من انتمائه الحزبي وتوجهه السياسي.

والمؤكّد أن هذا الفصل المبالغ فيه بين الاجتماعي والسياسي هو نتاج الواقع السياسي المعيش الذي اعتبرت فيه الحكومة المصرية أن أي تواصل بين النشطاء السياسيين والمحتجّين لأسباب اجتماعية خطأً أحمر لا يجب تجاوزه، رغم أنّه في المجتمعات الصحية، وليس فقط الديمقراطية، يُنظر إلى السياسيين باعتبارهم همزة وصل مطلوبة بين المضربين والمحتجين اجتماعياً من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وقادرين على تدعيم المسارات التفاوضية والحلول الوسط بين الجانبين، ومنع أي نزوع نحو استخدام العنف أو الفوضى.

هذا الوضع دفع بعض الحركات الاجتماعية إلى التلويح بـ «أخطار سياسية» في حال عدم الاستجابة لمطالبهم، وتحدثوا عن «ثورة الجياع» ومخاطر عدم حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ذلك كان على سبيل الضغط على الحكومة، ولفت نظرها إلى مخاطر عدم استجابتها لمطالبهم الفئوية، أي أن السياسة تمّ استدعاؤها نظرياً فقط باعتبارها خطراً يجب تجنبه لصالح هدف عملي وحيد يتعلق بدعم المطالب الفئوية.

سيظلّ السؤال الكبير مطروحاً حول مستقبل الاحتجاجات الاجتماعية في مصر، ويدور حول بقائها في إطار الاحتجاجات الفئوية والمطلبية، أو تحولها نحو احتجاجات سياسية تهدف إلى إصلاح سياسي وديمقراطي واقتصادي شامل في البلاد. والمؤكّد أنّه في الوضع الحالي ما زالت هذه الاحتجاجات بعيدة عن الاحتجاجات السياسية، ولكنها تؤثر في المعادلة السياسية القائمة، ولو بشكل غير مباشر.

بمعنى آخر، يؤثر تصاعد هذا النوع من الاحتجاجات الاجتماعية في معادلات الحكم في مصر، فيضعف (دون أن يرغب في كثير من الأحيان) من المجموعة المرتبطة بلجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، التي تقود السياسات الاقتصادية، وتقوّي ربما من اتجاهات أخرى داخل الدولة، أو من صوت موجات جديدة من الحراك.

رابعاً: الحركات الاحتجاجية والتغيير في النماذج الأربعة

من الصعب القول إن الحركات الاجتماعية في كلّ من لبنان والبحرين قادرة على أن تغير المعادلات السياسية السائدة، نظراً إلى حضور البعد الطائفي في تركيبة النظام السياسي، وهو الأمر الذي يجعل «الصراع الاجتماعي»

انعكاساً، وفي أحيان أخرى امتداداً، لتلك الحالة، في حين إن في كلّ من مصر والمغرب لم يحلّ انفصال السياسي عن الاجتماعي في الخبرة الأولى بدون حضور الأخير في ترتيبات السياسة، وخاصة تلك التي تجري «وراء الكواليس»، ولكنه لن يكون قادراً في المستقبل المنظور على أن يشكل نخبة سياسية/ اجتماعية بديلة أو موازية لتلك التي تحكم أو تعارض في مصر.

أما المغرب فهو بالتأكيد الحالة «المثالية» التي نجحت فيه الحركات الاجتماعية بخلق مساحة صحية للتفاعل بين الاجتماعي والسياسي، فلم تعان قيود الطائفية، كما في البحرين ولبنان، ولا غياب أو تغييب السياسة، كما في مصر، وظلت معركتها أساساً في إطار الضغط على النظام القائم من أجل انتزاع مزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية.

من الصعب، أخيراً، اعتبار الحركات الاجتماعية في الوطن العربي قادرة في ظروفها الحالية على أن تقود عملية إصلاح أو تغيير واسعة، ولكنها في كلّ الأحوال تمثل جماعات ضغط و«صداعاً» حقيقياً في رأس النظم الحاكمة، وستفرض عليها عاجلاً أم آجلاً مزيداً من الإصلاحات، لن تكون جذرية في المستقبل المنظور، إلا ربما في الحالة المصرية التي تواكب صعودها مع غروب عهد امتد إلى ما يقرب من ٣٠ عاماً، وهو ما يجعل ضغوطها الاجتماعية والفئوية المتزايدة تؤثر بشكل واضح في أية ترتيبات سياسية جديدة.

مقدمة

عمرو الشوبكي(*)

على الرغم من تاريخية ظاهرة الحركات الاجتماعية وبروزها في فترات تاريخية مختلفة، ثمّ عودتها مرة أخرى إلى الخمود، كما حدث في نهاية الستينيات، إلا أن بروزها مع مطلع التسعينيات مرة أخرى أخذ في النمو. فقد أدت دوراً مهماً في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على مدار ما يقرب من خمسة عشر عاماً. وفي أمريكا اللاتينية أصبحت مصدراً لنمط جديد من الحكّام المنحازين إلى العدالة والتنمية ومواجهة السياسات الإمبريالية، مثل «لولا» رئيس البرازيل ابن الحركة العمالية، و«إيفو مورالس» ابن حركة السكان الأصليين في بوليفيا، وكذلك أصبحت مصدراً لحفظ أمن النظم التي تنتهج مثل هذه السياسات، مثل دورها في إجهاض الحركة الانقلابية في العام ٢٠٠٢ ضدّ شافيز في فنزويلا.

كما بدأت حركات مناهضة العولمة في التكوّن والانتشار بشكل كبير على المستوى العالمي، لمواجهة السياسات النيوليبرالية، مما دفع بالبعض، بعد دورها البارز أثناء انعقاد دورة منظمة التجارة العالمية في سياتل، إلى وصفها بأنها القوى العظمى الجديدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومع تزايد الثورة التكنولوجية، بدأت هذه الحركات في ابتكار أشكال للتواصل والعمل المشترك، لعل أبرزها «المنتدى الاجتماعي العالمي» الذي عقد

(*) رئيس منتدى البدائل العربي، القاهرة.

حتّى الآن ست دورات، كان متوسط الحضور فيها مئة وخمسين ألف شخص في مواجهة منتدى دافوس. كما أظهرت هذه الحركات قدرة كبيرة على تغيير استراتيجيتها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة من الأشكال الضخمة للتعبير، مثل المظاهرات المليونية دعماً للانتفاضة الفلسطينية، أو في مواجهة غزو العراق، إلى تحرّكات سريعة وصغيرة الحجم (Action Based Activities) لتحقيق أهداف محددة ومباشرة، مثل حركة مقاطعة إسرائيل، وحركة مناهضة القواعد العسكرية، وحركة مقاومة خصخصة المياه. كما أدت هذه الحركات دوراً بارزاً في تعطيل وعرقلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تراها هذه الحركات كارثية على قطاعات واسعة من الشعوب عالمياً.

وعلى ذلك، يعرّف هذا الكتاب الحركات الاجتماعية بأنّها «الجهود المنظّمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة». قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية، مثل «فيا كامباسينا» (Via Campasina).

وعلى الرغم من أنّه من الصعب وصف التحرّكات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية ـ على غرار ما سبقت الإشارة إليه ـ إلا أنّه يمكننا ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في منطقتنا، مثل تشكّل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول (آتاك ـ مجموعات المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول أخرى، أو ثالثة تحتج على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة، مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء والبطالة، والسياسات الجبائية... وغيرها.

وقد بدأت هذه الحركات في التطور في الوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين لعدة عوامل، أهمها:

● الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، والتي تشير إليها كافة تقارير التنمية الاقتصادية والبشرية.

● المدّ الديمقراطي الذي شهده العالم، والاستجابة الجزئية له في المنطقة العربية، والذي تشكّلت خلاله تجمّعات وحركات اتسعت حركتها وسط

المجتمع، مما جعل القضاء عليها عملية شديدة الصعوبة والخطورة.

● الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن بعدها غزو العراق، اللذان حرّكا الركود السياسي في الشارع العربي بعد فترة من السكون في معظم دول المنطقة.

● تغيّر منهج عمل المجتمع المدني من المنهج الخيري/الخدمي إلى المنهج الحقوقي/التمكيني الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها بدلاً من النيابة عنها في العمل، كما كان في المنهج السائد سابقاً.

ولكن على الرغم من العوامل السابقة، يمكننا القول إن ما نشهده حالياً في المنطقة العربية هو أقرب إلى حركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية. ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها «أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجّون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبات غير منظمة». وهي بيئة تتشابه مع نشأة الحركات الاجتماعية الراهنة في أمريكا اللاتينية، سواء من ناحية السياسات التي تؤدي إلى هذه الاحتجاجات أو الظروف المصاحبة لها، وكذلك من حيث الشكل الاحتجاجي العفوي في معظمه، الذي يتخذ أشكالاً غير مشروعة أحياناً.

كما تصاعدت هذه الحركات مع دعوة الولايات المتحدة إلى ما أسمته «سياسات الفوضى الخلّاقة» في المنطقة، مما يتطلب دراسة ترصد وتحلل هذه التحرّكات، وتفسّر قدراتها ونقاط ضعفها وقوتها والبيئة المحيطة بها، في محاولة لاستشراف رؤية مستقبلية لما يمكن أن يقود إليه هذا الوضع.

ولكن يظل السؤال: هل ستتبلور هذه التحرّكات في منطقتنا لتشكل حركات اجتماعية فعّالة، كما حدث في أمريكا اللاتينية؟ أم ستظل حالات غير منظّمة، كثير منها كما في الحالة المصرية أحدث قطيعة بين مطالبه الفئوية وأي مطالب سياسية أو اقتصادية ذات طابع إصلاحي عام؟

ولعل السؤال المتعلق بمستقبل الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة يتفاوت من تجربة عربية إلى أخرى، ولعل أهمية أو خطورة الخبرة المصرية أن الجانب الأكبر من هذه الاحتجاجات يجري خارج الأطر السياسية والنقابية المعروفة،

وأن الاحتجاجات الاجتماعية تحولت إلى حالة «مستقلة» عن الواقع الحزبي والسياسي الشرعي. وهو ربما ليس بهذا القدر في كلّ من المغرب والبحرين، فما زالت الأولى تعرف تواصلاً سياسياً واضحاً مع كيانات موجودة على أرض الواقع، مثل النقابات، وبعض الأحزاب والقوى السياسية، وبين الاحتجاجات الاجتماعية.

ولهذه الاحتجاجات دور بارز في الساحة السياسية العربية، فحتى تلك التي تدور حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولم تتطرق بصورة مباشرة إلى قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، من الواضح أن قدرتها على التأثير في المجال السياسي يتمثل في صورتين:

● **الأولى** عن طريق إمكانية تحولها إلى حركات سياسية ذات مرتكزات اجتماعية تقدّم وجوهاً جديدة للحياة العامة، تتجاوز الوجوه التقليدية التي تقود أحزاب المعارضة والحكومة في البلدان محل الدراسة، وتصبح هذه الحركات نواة لتغيير شكل النخب السياسية في الحكم والمعارضة معاً.

● **والثانية** بما يمكنها أن تؤثر في صانع القرار والنخب الحاكمة بصورة أقرب إلى جماعات الضغط، وتدفعه إلى مراجعة بعض سياساته وتوجهاته الاقتصادية، أو تؤدي إلى إجراء تغييرات في توازنات القوى السائدة داخل النخب الحاكمة، تدفع في اتجاه إصلاحات داخل النظام القائم، وربما بترجيح صعود تيار أكثر إصلاحية داخله إلى سدّة الحكم.

ويتمحور هذا الكتاب حول الإشكالية التالية: الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، هل هي نواة أو مشروع لحركة/حركات اجتماعية، يمكنها أن تسهم في تغيير إيجابي في المنطقة، أم هي جزء من حالة الفوضى المستهدف الوصول بالمنطقة إليها، بما يخلق أثراً سلبياً لهذه التحرّكات على المدى البعيد؟

ولبحث مدقق في هذه الظاهرة في وطننا العربي، وقع الاختيار على أربع دول عربية، من مناطق مختلفة من الوطن العربي، فالمغرب من المغرب العربي، ومصر من الوسط، ولبنان من المشرق، وأخيراً البحرين من الخليج، مع التأكيد أن هذه الدراسات ليست نماذج ممثلة لِكُلّ المناطق الجغرافية، إنما هي نماذج ممثلة لأنماط مختلفة للاحتجاجات في الوطن العربي، وقد كان اختيار هذه الحالات مبنياً على عدة أسباب، منها:

● أن الرصد المبدئي للحركات الاحتجاجية وجدها أكثر كثافة وتنوعاً في هذه الدول، بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني متطور نسبياً فيها.

● أنَّ الاختلافات في سياق التطور الاقتصادي، وكذلك تراجع هامش الديمقراطية في معظم الحالات، بالإضافة إلى طبيعة بعض التحرّكات الاجتماعية يثري الدراسة.

أما في ما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد زاوجت الدراسة بين عدة مناهج، وذلك للطبيعة المختلفة للاحتجاجات. فقد اتجه الباحثون المشاركون إلى استخدام منهج التحليل الطبقي لتفسير بعض الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، ومنهج النخبة في البعض الآخر، لما له من طابع سياسي، وكذلك المدخل الثقافي للعلوم الاجتماعية، لدراسة احتجاجات طائفية على سبيل المثال.

وتنقسم الدراسة إلى ستة فصول:

ـ **الفصل الأوّل** يقدم مسحاً تاريخياً حول ظاهرة الحركات الاجتماعية، ونشأتها وتطورها في العالم.

ـ **الفصل الثاني** يتناول تاريخية الظاهرة في المنطقة العربية في محاولة للتعرّف على جذور وركائز الحركات الحالية، إذ يقدم هذا الفصل متابعة للاحتجاجات منذ أواخر القرن الثامن عشر حتّى نهاية القرن العشرين، مع الاقتصار على أولى الاحتجاجات في موضوعها، وأهمها من حيث «صفاء» الطابع الاحتجاجي ـ بحسب تعريف البحث له ـ ومن حيث تأثيرها اللاحق، ومن حيث اتساعها.

ـ **الفصول من الثالث وحتّى السادس** تتناول دراسة الحالات الأربع التي سبقت الإشارة إليها، ويحتوى كلّ فصل منها رصداً لأهم الحركات ذات الطابع الاحتجاجي التي شهدتها الدولة محل الدراسة إبان الفترة من ٢٠٠٠ وحتّى ٢٠٠٨، أسبابها ومظاهرها، وأهم نتائجها، وذلك بهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين الاحتجاجات في كلّ دولة من حيث الاستراتيجيات المستخدمة، والهياكل المختلفة التي تولدت عن هذه الحركات، وعلاقتها بالهياكل القائمة (مثل الأحزاب والنقابات)، والقواسم المشتركة في ما بينها، ونقاط القوة والضعف الخاصة بالحركات بشكل عام، إلى جانب تأثيرات البيئة المحيطة

(محلية وإقليمية ودولية)، بما تمثله من معوقات وفرص. وكذلك دراسة مدى استجابة هذه الحركات، وارتباطها بالقواعد الشعبية بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية: وثائق متوفرة حول هذه الموضوعات، في مطبوعات مختلفة متضمنة رصداً للأحداث، ودور المجتمع المدني، والموقف الحكومي من هذه الأحداث. كما استعانت بعض الدراسات بمجموعة لقاءات مع قادة منظمات وحركات مشتبكة مع الاحتجاجات، وبعض القادة الطبيعيين في المجتمعات محل الأزمات.

ويبقى في النهاية ضرورة الإشادة بالجهود المميزة التي قام بها فريق العمل (أ. ربيع وهبة، ود. عبد الرحيم منار السليمي، ود. فارس اشتي، ود. هبة رؤوف عزت، وأ. محمد العجاتي)، والتفهم الكامل لِكُلّ الملاحظات التي أبديت في ورش العمل أو في حوارات مفصّلة عبر البريد الإلكتروني، بصورة ساعدت على اكتمال المشروع بالصورة المرضية، ووضعت أمام القارئ العربي كتاباً علمياً موثقاً يرصد ظاهرة الحركات الاجتماعية بِكُلّ تعقيداتها وتنوّعها. ونخصّ بالشكر أ. نادين عبد الله، الباحثة في منتدى البدائل العربي، للورقة الخلفية التي قدمتها إلى الباحثين ليتمكنوا من بناء الدراسة على أسس منهجية متماسكة ومتوافقة.

والشكر موصول إلى فريق العمل في منتدى البدائل العربي الذي أتشرّف برئاسته، وإلى مديره أ. محمد العجاتي، على الجهد الذي قدم في متابعة أوراق الباحثين ومراجعتها، واستضافة ورشة القاهرة. وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى مركز دراسات الوحدة العربية، على اهتمامه بهذا الملف، وعلى سعة صدره في تحمّل بعض التأخير حتّى اكتمل هذا المشروع، وخرج إلى النور.

الفصل الأوّل

الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى

ربيع وهبة(*)

(*) باحث ومسؤول برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتحالف الدولي للموئل.

تشهد الساحة العربية في هذه الحقبة تزايداً مطرداً في الاهتمام بالحركات الاجتماعية، يجسد تطوراً إيجابياً ونضجاً في اختيارات الناس لطرق مؤثرة في مواجهة مشكلاتهم، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لها. وهي اختيارات لا شكّ في أنها تأتي على خلفية إدراك ما حققته هذه المناهج من نجاح في مجتمعات أخرى ناضلت وبذلت التضحيات للوصول إلى وضع أفضل من التمتع بحقوقها وحرياتها، وامتلاك ما يمكّنها من صون هذه الحقوق والحريات. فقد مرّت مجتمعات كثيرة خارج المنطقة العربية بتجارب ومحن شديدة تشبه ما تعيشه شعوبنا من مأزق سياسي واجتماعي واقتصادي، ولا سيّما في ظلّ استمرار الاستحواذ على الموارد والسلطة من قبل مجموعة صغيرة من أصحاب المصالح الذين يقبضون على الثروة بيد، وأدوات القمع باليد الأخرى. خلفية واقعنا يزيد من بروزها شعور عام بالتهميش والإفقار وانتشار وبائي للفساد، وغياب مريع للقيم والمشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها الأساسية، إلا من مشاهد القمع والهيمنة. هذه هي الخلفية المؤهلة لإدراك الناس ضرورة العمل معاً، والاقتداء بتجارب مفيدة حسمت فيها الحركات الاجتماعية الأوضاع لصالح الشعوب ولصالح الحقوق والحريات، وامتلاك القدرة على مقاومة المدّ الاستعماري بأشكاله المختلفة، وغير ذلك من إنجازات في كافة أنحاء العالم حققتها الحركات الاجتماعية، مما دفع البعض إلى وصف هذا الشكل من العمل الجماعي بـ «القوة العظمى الأخرى في العالم»[(١)].

---

(١) استخدمت العبارة للمرة الأولى في ردّ فعل على المظاهرات الحاشدة التي ضمّت عشرة ملايين متظاهر ومحتج ضدّ التهديد الأمريكي بغزو العراق في ١٥ شباط/ فبراير، انظر: Jonathan Schell, «The Other Superpower,» *Nation* (14 April 2003), <http://www.thenation.com/article/other-superpower>; James F. Moore, «The Second Superpower Rears its Beautiful Head,» Berkman Center for Internet and Society at Harvard Law School (31 March 2003), <http://cyber.law.harvard.edu/people/jmoore/secondsuperpower.html>, and «The Second Superpower: Cooperation, Politics and Activism,» <http://www.worldchanging.com/archives/cat_the_second_superpower_cooperation_politics_and_ activism.html>.

من الناحية العملية، يعكس الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث ما تشهده مجتمعاتنا من حراك تمثل في مجموعة لا بأس بها من تحرّكات حدثت في السنوات الخمس الأخيرة، قامت بها فئات عريضة من العمال والطلاب والمثقفين والفلاحين وأصحاب المصالح المختلفة، ضمن تعبيرات احتجاجية على ما لحق بهذه الفئات من أضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية ومصادر رزقهم، واحتجاجاً على ما يعيشونه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أصبحت تجور يوماً بعد يوم على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، بل وتنحدر بهم إلى أدنى مستويات التمثيل السياسي وإعمال الحقوق والتمتع بالحريات.

إلا أن تناول الحركات الاجتماعية على هذه الخلفية ما زال يشوبه بعض التعجّل وغياب الرؤية الاستراتيجية، حيث يتلهف البعض إلى تسمية أي عمل أو أية درجة من التحرّكات الجماعية بمسمّى «حركة اجتماعية». ولا شكّ في أن المسمّيات التي تُخلع على الأحداث السياسية العارضة لا تكتسب وزناً إلا عندما تحمل تقييمات معترفاً بها على مستوى واسع، وكذلك عندما تكون هناك نتائج واضحة تعقب اكتساب الحدث للاسم، أو إخفاقه في نيل هذه التسمية. فإطلاق اسم «الفوضى» أو «الشغب» أو «حالة إبادة» على حدث ما، إنما يصم المشاركين فيه بالعار. كما إنَّ إضافة اسم إلى حدث ما على طريقة «انتخابات ساحقة» أو «نصر عسكري» أو «استقرار سلمي»، إنما يُصقل عموماً من سمعة منظّمي الحدث. كذلك الأمر في ما يخص الحركات الاجتماعية، حيث اكتسب مصطلح «الحركة الاجتماعية» على مستوى العالم نغمات جذابة مصاحبة(٢). وبالتالي، نجد المشاركين والمراقبين والمحللين، حين يستحسنون حدثاً من أحداث العمل الجماعي الشعبي هذه الأيام، فإنّهم كثيراً ما يطلقون عليه «حركة اجتماعية»، سواء توفرت فيها المقوّمات الكاملة للحركة الاجتماعية أو لم تتوفر.

ويدل اختلاف الرؤى البحثية حول طبيعة الحركات الاجتماعية على مكانتها الخاصة في مجال البحث والدراسة، ضمن طيف العمل الجماعي الذي يتسع ليشمل أنواعاً كثيرة ومختلفة، بداية من الحشد للتوقيع على التماس، وانتهاء

---

(٢) انظر: تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨-٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة؛ ٩٥٧ (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٦).

بالثورات الكبرى التي تحلّ أنظمة حكم مكان أخرى. ونحن في سياق تناول الحركات الاحتجاجية وعلاقتها النوعية بالحركات الاجتماعية، نميل إلى التعامل معها من زاوية طموحة ـ كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة ـ بوصفها كياناً متكاملاً نبغي تدعيم مقوّماته على أرض الواقع لإحداث تغيير. والتغيير هو بيت القصيد في الحركات الاجتماعية، ويمكننا الجزم بأنه العنصر أو الهدف الذي إذا غاب عن أي عمل جماعي، فلا يمكننا تسميته بـ «الحركة الاجتماعية»، حيث يأتي هدف التغيير ضمن أهم ملامح التكوين عند تقييم حركة اجتماعية، سواء كان تغييراً كبيراً أو محدوداً، استراتيجيا أو مرحلياً.

أولاً: إشكالية التعامل مع مصطلح «الحركات الاجتماعية»

١ ـ المعيار المؤثر وظيفياً

لا يعنينا هنا كثيراً التصنيف النظري ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، بالرغم من أهميته، ولكن ما يعنينا أكثر هو إدراك ضرورة التمهّل في إطلاق المسميات حتّى تكتمل العناصر المستوفاة لما يمكن تسميته بـ «الحركة الاجتماعية»، وإلا سنفرغ المصطلح من محتواه، ومن ثمّ، فإننا، وعلى خلفية الإقرار بضرورة مقاربة الحركات الاجتماعية كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة، نريد تحقيق عدة أهداف عملية، أهمها:

● محاولة الوقوف على تعريف دقيق [قياسي] للحركة الاجتماعية.

● محاولة الإحاطة التاريخية بمكوّنات وآلية عمل الحركة الاجتماعية ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، كشكل من أشكال العمل السياسي الجماعي، وتقديم براهين على وجود شكل ناضج للحركة الاجتماعية يمكن أن يُتخذ كمقياس نقيس به التجارب المختلفة التي يشتبه فيها كحركة اجتماعية ناضجة أو مستوفاة للمواصفات.

● تعزيز النقاش حول وضع الحركات الاجتماعية حديثاً في نسق البحث السياسي والاجتماعي، والاتفاق على كنهها كشكل من أشكال العمل السياسي، مثل الثورات والعمليات الانتخابية والحركات الإصلاحية الكبرى، أو بوصفها أحداثاً أو ظاهرة ضمن ظواهر السياسات التنازعية.

٢ ـ مفهوم الحركات الاجتماعية

لاحظنا عند استعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركة الاجتماعية أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية، قد أجمعوا على وجود عدة عناصر أساسية لا بدّ من توافرها في الحركة الاجتماعية حتّى تستحق هذا المسمّى. هذه العناصر هي:

جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكوّنات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية «هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة»[(٣)].

العناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: «يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي، باعتبارها قياماً بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهي تشمل أيضاً مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكاراً مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة.

كما يشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية تتكوّن من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محدّدة، ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير[(٤)].

وثمة تعريفات تؤكد دور المجتمع المدني ومنظّماته، وقد تخلط ـ كما هو متوقع ـ بين الحركات الاجتماعية ومنظمات الحركات الاجتماعية، كما نرى في هذا التعريف الذي ورد في إطار دعوة إلى إطلاق حركة اجتماعية في زمبابوي عبر جريدة **هراري ديلي نيوز.**

إن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية «يظل دوماً مهمة

---

(٣) إبراهيم البيومي غانم، «الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال،» إسلام أون لاين (٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤)، <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml>.

(٤) نولة درويش، «هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟،» كفاية (٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، <http://www.kefaya.org/reports/0403naola.htm>.

المجتمع المدني، عندما يعمل في ظلّ بيئة سياسية قمعية... وينبغي في هذا الصدد أن نكون قادرين بداية على تعريف ماهية الحركة الاجتماعية، حيث إن الحركات الاجتماعية، كما يُوحي الاسم، هي تنظيمات شاملة مؤلّفة من جماعات متنوّعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع، مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب، إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع قطاعات المجتمع المختلفة ذات المصالح المتنوّعة، هو شعور عام بالضيم، قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسية بعينها».

كما يرى هربرت بلومر (Herbert Blumer) أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرّة في مجتمع معين[٥].

٣ ـ الملامح المميزة للحركات الاجتماعية

الأمر، إذن، على المستوى النظري يؤكّد أن ثراء وتنوّع الحركات الاجتماعية وتطورها التدريجي على مرّ التاريخ الحديث إلى الشكل المأمول، أمر مثير للجدل ولاهتمامات مختلفة على الصعيدين العلمي والعملي. وهي إشكالية لن نفضّ الاشتباك فيها، ولن نخرج بفائدة منها، إلا من خلال عرض لمحة مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركة الاجتماعية (Social Movements Process) في إطار الصراعات (Conflicts)، والشبكات (Networks)، والهويات (Identities)، حيث يمكننا في هذا الصدد أن نضع أيدينا على عدة فروق مهمة بين عمليات الحركة الاجتماعية والعمليات الأخرى للعمل الجماعي (Collective Action) ـ بما في ذلك التحالفات المناوئة (Adversarial Coalition)، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمي ـ وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميّز في فضاء تحليلي تحدده ثلاثة أبعاد:

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محدّدين.

(٥) Herbert Blumer, «Collective Behavior,» in: Alfred McClung Lee, ed., *Principles of Sociology*, introd. by Samuel Smith (New York: Barnes and Noble, 1951), pp. 67-121.

● تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.

● هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات(٦).

تبني عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي. وهي تضاهي عمليات التحالف الذي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية ـ الساعية إلى تحقيق أهداف محددة ـ وجود هوية جماعية، ولكن التحالف يتيح لأعضائه العمل تحت مفردات رعايته وتكفله بأمورهم.

عند التحدّث عن الحركات الاجتماعية نجدنا في الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل، مثل: التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي، «فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءاً من حركات اجتماعية، والعكس صحيح»(٧).

ثانياً: كيف تعمل الحركات الاجتماعية؟

ـ التنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية

تتطلب إدارة الحركات الاجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاثة عناصر وظيفية:

أ ـ **الحملة** (Campaign): مجهود عام مستدام ومنظّم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

ب ـ **ذخيرة الحركة الاجتماعية** (Social Movement Repertoire): عبارة

---

(٦) Mario Diani: «The Concept of Social Movement,» and «Networks and Social Movements: A Research Program,» in: Mario Diani and Doug McAdam, eds., *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 299-319.

(٧) جوزيف شكلا وربيع وهبة، «الحركات الاجتماعية،» التحالف الدولي للموئل: شبكة حقوق السكن والأرض (٢٠٠٥)، <http://www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.htm>.

عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة، ومواكب مهيبة، واعتصامات، ومسيرات، ومظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات في الإعلام العام، ومطويات أو كراسات سياسية).

ج ـ **مؤهلات التحرّك**: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحّدة، هي: الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية(٨).

إذا أتينا إلى الحملة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي. فالحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية، ولو أن الحركات الاجتماعية غالباً ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائماً ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل:

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.
- المستهدفون الذين توجّه إليهم المطالب.
- جمهور من نوع أو آخر.

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية (Social Movement Repertoire)، فهي، كما ذكرنا، مجموعة الأداءات (Performances) التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصام، والبيانات الصحافية. والذخيرة تدلّ على وجود حالة من الاستعداد والقوة.

ويعدّ مفهوم (Repertoire) من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون في مجال الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم الكاتب تشارلز تيلي (Charles Tilly)، و«يقصد به مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمّع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة. وهذا المفهوم يدعونا إلى البحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع الناس وترابطهم معاً لرفع مطالبهم عبر الزمان والمكان»(٩). وهو من أحد جوانبه مفهوم ثقافي لتركيزه على

---

(٨) تيلي، **الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤**، الفصل الأول، ص ٢٧.

(٩) المصدر نفسه.

عادات الناس في التنازع (People's Habits of Contention)، وذلك في إطار حدوث العمل الجماعي كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجالات متعلمة. ومن ثمّ، فإن مفهوم الذخيرة (Repertoire) ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، بل يعني أيضاً مجموعة من المعاني التي تظهر في إطار العلاقات داخل الصراعات؛ معان كما يصفها غيرتز (Geertz) تصاغ في تدفق الأحداث. «والذخائر هي إبداعات ثقافية متعلمة، لكنّها ليست مشتقة من فلسفة مجرّدة، ولا تتشكل نتيجة لدعاية سياسية، فهي تظهر من الصراع»[(١٠)].

وإذا سئلنا في أدبيات الحركات الاجتماعية على خلفية الأحداث والوقائع: ماذا يتعلم المحتجون؟ نجد الإجابة بسيطة: «إنّهم يتعلمون تهشيم النوافذ، ومهاجمة المساجين المشهّر بهم، وتحطيم منازل الأنذال، وشن مسيرات عامة، وتقديم التماسات، وعقد لقاءات عامة، وتنظيم جمعيات ذات مصالح خاصة. أما الجانب السياسي البارز للمفهوم، فيتبلور في وصفه لكون مجموعة الأعمال الروتينية التنازعية تظهر: **أولاً** من نضالات تنازعية (Contentious Struggles) ضدّ الدولة، **وثانياً** تكون في علاقة حميمة مع الحياة اليومية والسياسات الروتينية، **وثالثاً** تكون مقيّدة بفعل ما تمارسه الدولة من نماذج القمع»[(١١)].

أما **مؤهلات التحرّك**، فتتضمن الصفات والقيم الأربع: الجدارة، والاتحاد، والعدد، والالتزام، حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد، ولا بُدَّ من أن يكونوا بعدد كاف ومعبّر، وأن يتصفوا بالالتزام، وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما. ومن هنا، نختار ونؤكد ضرورة استخدام عبارة «مؤهلات التحرّك» في سياق التحرّكات الاجتماعية التي تحتاج إلى توافر هذه الصفات في المشاركين الجادّين، والتي تعدّ مناسبة كذلك للحالة الوجدانية التي تعكسها الصفات الأربع.

ولكن، وكما نوهنا سابقاً، ثمة حالة من الاستعجال في إطلاق مصطلح «الحركات الاجتماعية» على بعض الأحدث العامة، التي قد تكون جيدة التنظيم

---

(١٠) Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1977).

(١١) Javier Auyero, «When Everyday Life, Routine Politics and Protest Meet,» *Theory and Sociology*, vol. 33, nos. 3-4 (2004).

ومستدامة أيضاً، بل وتفي أجزاؤها بالمعايير المذكورة. وهو خطأ خاص ودقيق توضحه أشكال أخرى من الخلط، أهمها:

أ ـ أن المحللين والنشطاء غالباً ما يمدّون مصطلح «حركة اجتماعية» بشكل فضفاض، ليشمل جميع الأعمال الجماعية الشعبية ذات الصلة، أو على الأقل جميع الأعمال الجماعية الشعبية التي تلقى استحسانهم. فالنسويات، على سبيل المثال، يدمجن بأثر رجعي النساء البطلات بالحركة النسائية على مدى قرون تسبق تاريخ تبلور الحركات الاجتماعية في العصر الحديث، وفق المفهوم الذي قدمناه، في الوقت الذي نجد فيه أيضاً أية مبادرة شعبية في أي مكان لصالح البيئة، بالنسبة إلى نشطاء البيئة، جزءاً من الحركة البيئية على مستوى العالم.

ب ـ كذلك يخلط المحللون غالباً بين العمل الجماعي لحركة ما والمنظمات والشبكات التي تدعم أو تؤيد العمل، أو أنهم حتّى يعتبرون المنظمات والشبكات مُكوِّنة للحركة، مثل أن نُميّز الحركة البيئية بالناس والشبكات الشخصية ومنظمات الدعوة المدافعة (Advocacy) التي تؤيد الحماية البيئية، وليس بالحملات التي ينخرطون فيها(١٢).

ج ـ أن المحللين غالباً ما يتعاملون مع «الحركة» كفاعل أحادي فردي، الأمر الذي يطمس شيئين مهمين:

● المراوغة التي لا تنقطع وإعادة تنظيم الصفوف الذي يستمرّ دائماً في إطار الحركات الاجتماعية.

● التفاعل بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمستهدفين والسلطات والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التي تصنع النسيج المتغيّر للحركات الاجتماعية.

تجمع الحركات الاجتماعية في طبيعتها ثلاثة أنواع من المطالب: برنامجاً، وهوية، ومكانة.

---

(١٢) لا بدّ هنا من الالتفات في هذا النوع من الخلط إلى الحالة التي نعيشها في المجتمع العربي المدني، حيث في الغالب ما تلتصق الأنشطة باسم المنظمة المدنية المنظمة لها، وكأنك ترى تنافساً على سبق يأخذك على الفور إلى سلوك تجاري، وليس إلى سلوك من يريد تشكيل حركة اجتماعية أو عمل مشترك، كلّما ازداد العدد وتنوّع المشاركون في تنظيمه والقيام به، أفاد وجود منظمات مجتمع مدني حقيقية، وبالأخص منظمات دعوة وتأثير.

تتضمن مطالب البرنامج دعماً أو تأييداً أو معارضة معلنة للتحرّكات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من تأكيدات أننا ـ نحن المطالِبين ـ نشكل قوة موحّدة يُعتدّ بها. وصفات الوقفة (الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام) تساند مطالب الهوية. أما مطالب المكانة، فتؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال: الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين القائمة على نظام سليم، أو المؤيّدين المخلصين للنظام. وهي أحياناً ما تكون معنية بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثلاً في الدعاوى الهادفة إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة.

ثالثاً: تطور الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث

١ ـ البداية في أوروبا

في كتابه تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من العام ١٧٨٩ حتّى الآن (١٨٥٠)، أدخل عالم الاجتماع الألماني لورنز فون شتاين (Lorenz von Stein) مصطلح «الحركة الاجتماعية» في نقاشات متعمّقة حول الكفاح السياسي الشعبي (Popular Political Striving)[١٣]. في البداية، حمل المصطلح الفكرة الخاصة بعملية أحادية متواصلة، أكسبت الطبقة العاملة برمتها الوعي الذاتي والقوة. وعندما كتب فون شتاين ذلك، كان البيان الشيوعي لماركس وأنغلز (١٨٤٨) قد تبنّى حديثاً معنى مماثلاً تماماً لهذا في إعلانه، وهو أن «جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات لأقليات، أو لحساب أقليات. أما الحركة البروليتارية فهي حركة الوعي الذاتي المستقلة التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لصالح الأغلبية الساحقة»[١٤].

وثمة حجج بحثية موثقة ومدعّمة بمراجع عدة ترى أن نشأة الحركات الاجتماعية بالهيكل الذي قدمنا له في إطار التعريف وتحديد الآليات، كان في بريطانيا العظمى، بحكم ما كانت تضمه من تطورات اقتصادية واجتماعية

(١٣) Lorenz Von Stein, *Geschichte der sozialen Bewegung in Frankreich von 1789 bis auf unsere Tage* (Hiledesheim: Georg Olms, 1959).

(١٤) Karl Marx, *Karl Marx and Frederick Engels: Selected Works*, 2 vols. (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1958).

وسياسية، ونظراً إلى التنوع في الأزمات التي لحقت بمجتمعات هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف. وهو ما سنحاول عرض حيثياته بإيجاز في ما يلي: في ستينيات القرن الثامن عشر، تضمّنت مظاهر الحركات الاجتماعية في لندن وبوسطن وشارلستون استخداماً مباشراً للقوة أو تهديد الأطراف الذين أساؤوا إلى معايير أو مصالح جماعة ما. كذلك جلبت ستينيات القرن الثامن عشر علامات مهمة دلّت على التغير في التنازع الشعبي (Popular Contention). وإذا أردنا حصر التجمّعات التنازعية في مدينة لندن في هذه الحقبة، سنجد قائمة من الأحداث تؤكد هذا الوصف للتحرّكات، منها ثلاثة صراعات رئيسيّة غلبت على التجمّعات التنازعية في شهر واحد.

أ ـ يقوم تجار الفحم في منطقة «شادويل» و«وابينغ» (بالقرب من ميناء لندن الرئيسي) بعرقلة بيع ونقل الفحم لتدعيم مطالبهم برفع معدلات البيع بالتجزئة.

ب ـ يضغط نسّاجو الحرير في الطرف الشرقي من لندن (خاصة سبيتالفيلدز) على أصحاب الحوانيت الذين يستقطعون من أجورهم، وأيضاً على عمال المياومة الذين يواظبون على الإنتاج مقابل أجر أقل، وذلك بتمزيق القماش من على الأنوال الخاصة بخصومهم.

ج ـ إعصار سياسي يزأر حول شخصية «جون ويلكز» المثيرة للجدل.

في الصراعين الأولين نرى أشكالاً روتينية من الضغط والثأر مارسها العمال الإنكليز على مدى قرون، ولكن في الصراع الثالث نشهد ابتكاراً أطلّ بظلال ذخيرة تحرّكات الحركة الاجتماعية من ملامحها، وتحويل حملة انتخابية خاصة بأحد البرلمانيين إلى مناسبة لاستعراض التضامن والإصرار الشعبي؛ ففي وقت كانت حقوق التصويت فيه محدودة، تنسلخ المشاركة الجماهيرية المنظّمة عن الآداب العرفية للانتخابات.

كان «ويلكز» محرّضاً، لكنه لم يكن من العامة. وقد دخل البرلمان في العام ١٧٥٧ مستخدماً أمواله ومركزه كعضو في طبقة الأعيان الصغيرة. وأثناء فترة وجوده في البرلمان، بدأ في تحرير صحيفة معارضة، هي **بريتون الشمالية** (*The North Briton*)، وذلك في العام ١٧٦٢. وقد أطلق هذا الاسم على صحيفته الجدالية رداً على صحيفة **بريتون** (*The Briton*) المناصرة للحكومة.

٢ ـ السياق السياسي والاقتصادي

لقد دلّت الصراعات والنضالات التنازعية الشعبية، التي ذكرنا أمثلتها، على بداية ظهور شكل متطور للحركة الاجتماعية في إنكلترا وأمريكا على خلفية تغيّرات سياسية واقتصادية عميقة، ميزتها أربع عبارات دارجة دالة، هي: الحرب، والحركة البرلمانية، والرسملة، والحركة البروليتارية(١٥).

تُرى ما الذي يربط بين كلّ من الحرب والحركة البرلمانية وحركة الرسملة وحركة البروليتاريا من جانب، ونمو الحركات الاجتماعية من جانب آخر؟ مظاهر العلاقة التي تهمنا في سياق استعراض تطور الحركات الاجتماعية يمكن تكثيفها في ما يلي:

● كان لمعدلات التعبئة ومدفوعات الحرب معاً زيادة تأثير النشاط الحكومي في رفاهة عامة الناس، وهو ما استدعى إدخال ممثلي الحكومة في مفاوضات حول الشروط التي يمكن بموجبها أن يساهم أصحاب الأراضي والتجار والعمال والجنود وغيرهم في الجهد الجماعي.

● بالرغم من حقّ التصويت المحدود، فإن تحول السلطة نحو البرلمان أفاد في زيادة أثر الأعمال التشريعية في رفاهية الجميع بشكل كبير، واكتسب الجميع في بريطانيا العظمى والمستعمرات، بسبب التنظيم الجغرافي للتمثيل البرلماني، مزيداً من الاتصال المباشر مع الناس ـ من المشرّعين المنتخبين ـ الذين كانوا يقومون باتخاذ تحرّكات سياسية متعاقبة.

● بالرغم من استمرار كبار أصحاب الأراضي في السيطرة على السياسة الوطنية، فقد وسعت الرسملة من التأثير المستقل للتجار والماليين في لندن وأماكن أخرى، حيث أصبحوا هم مديرو رأس المال المعتمدون لدى الحكومة.

● قللت حركة البروليتاريا من اعتماد العمال على أصحاب أراضٍ بعينهم وأصحاب حرف ورعاة معيّنين، ومن ثمّ أطلقت العمال ليدخلوا الحياة السياسية مستقلين بأنفسهم.

---

(١٥) John Brewer: *Party Ideology and Popular Politics at the Accession of George III* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981), and *The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688-1783* (New York: Knopf, 1990).

● عزّزت هذه التغيرات، في مجملها، من التحالفات العارضة بين كلّ من الأرستقراط المنشقين والبرجوازيين (افتقدوا إلى العدد في تحرّكهم بشكل مستقل ضدّ كتلة الطبقات الحاكمة) والعمال غير الراضين (افتقدوا الحماية القانونية والاجتماعية التي كان الرعاة يمدّونهم بها).

● سهّلت تلك التحالفات بدورها من ملاءمة وتوسع الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، والاجتماعات العامة، وحملات الالتماس والمسيرات المنظّمة، وغيرها من الأشكال ذات الصلة في رفع المطالب من قبل الطبقة العاملة ونشطاء البرجوازية الصغيرة، لكنّها صعبت على السلطات مهمة الحفاظ على الحظر القانوني لتلك الأنشطة، خاصة عندما انضم إليها عامة الناس.

● أبعدت تلك التحالفات الطبقة العاملة نفسها ونشطاء البرجوازية الصغيرة عن العمل الهدام المباشر كوسيلة لرفع المطالب.

● التحرّكات المشتركة بين الأرستقراط المنشقين والبرجوازيين الراديكاليين والبرجوازيين الصغار الغاضبين والعمال، خلقت إرهاصات ومساحات قانونية لأعمال الحركة الاجتماعية، حتّى بعد انتهاء الحملات والتحالفات التي كانت جارية آنذاك.

وفي السياق نفسه من الاستجابات البحثية، كرّس ج. فرانكلين جيمسون (J. Franklin Jameson)، المؤرخ الأمريكي الرائد في العام ١٩٢٥، سلسلة من المحاضرات المؤثرة حول موضوع «الثورة الأمريكية تدخل في عداد الحركات الاجتماعية». وقدم حجته قائلاً: إن «تيار الثورة» لا يمكن أن يكون حبيس مجرى ضيّق بين ضفتين، بل إنّه ينساب وينتشر على نطاق واسع على الأرض. لقد تحرر كثير من الرغبات الاقتصادية، وكثير من الطموحات الاجتماعية، بفعل النضال السياسي، وتبدل كثير من جوانب المجتمع الاستعماري، بشكل عميق، بفعل القوى التي أُطلق لها العنان. فقد طالت يد ثورة التغيير العلاقات بين الطبقات الاجتماعية بعضها بعضاً، ومؤسسة العبودية، ونظام حيازة الأراضي، ومجرى وطبيعة الأشغال، وأشكال وروح الحياة الفكرية والدينية، فجميعها بزغ في ظلّ الثورة في أشكال قدمت خطوات كثيرة في الاقتراب من الأشكال التي نعرفها الآن[١٦].

---

(١٦) John Franklin Jameson, *The American Revolution Considered as a Social Movement* (Boston, MA: Beacon, 1956).

وأنهى محاضراته بزعمه «أن جميع الأنشطة المتنوعة للناس في البلد نفسه، وفي غضون الفترة الزمنية نفسها، تترابط بعضها مع البعض في علاقة حميمة، وأن المرء لا يمكنه الحصول على رؤية مرضية لأي من تلك الأنشطة إذا نظر إليها بمعزل عن رؤى الأنشطة الأخرى»[١٧].

هل يمكن الزعم بأن الثورة الأمريكية حركة اجتماعية أو سلسلة من الحركات الاجتماعية، بالنظر إلى الفترة نفسها التي ضربنا أمثلة عليها من لندن؟ يشير سيدني تارو (Sidney Tarrow) إلى الابتكارات في الأعمال السياسية قائلاً: إنّه وسط ما كان يجري من حرق الدُّمى والسطو على المنازل، جاء تنظيم المقاطعة واتفاقات عدم الاستيراد كعلامة مميزة لخلق أشكال «نموذجية» من السياسة التي يمكن أن تهاجر بسهولة من مكان إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى[١٨].

يعرّف تارو اختراع الأساليب النموذجية السريعة الانتقال كخاصية مميزة لنشاط الحركة الاجتماعية، وكوجه مقابل ومهم لملحقات أكثر محدودية للأوضاع المحلية التي ضمّت الموسيقى الصاخبة وحرق الدمى والسطو على المنازل، ولكن هل ظهور الأساليب النموذجية تؤهل الثورة الأمريكية لتكون حركة اجتماعية؟ إن الهدف هنا هو البحث في أزمنة وأمكنة يقوم فيها الناس الذين يرفعون مطالب جماعية على السلطات، بالمواظبة على تشكيل جمعيات ذات أغراض خاصة أو تحالفات محددة، وعقد اجتماعات عامة، وتوصيل برامجهم إلى الإعلام المتاح، وتسيير مواكب، وتجميع حشود أو مظاهرات. ومن خلال كلّ هذه الأنشطة يصنعون عروضاً، ويقدمون مظاهر متناغمة من الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام.

---

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Sidney Tarrow: *Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy, 1965-1975* (Oxford: Oxford University Press, 1989); *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, Cambridge Studies in Comparative Politics, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998); «Movimenti politici e sociali,» *Enciclopedia delle Scienze Sociali*, 6 vols. (Rome: Istituto della Enciclopedia italiana fondata da Giovanni Treccani, 1991), vol. 6 (2002), pp. 97-114;. «From Lumping to Splitting: Specifying Globalization and Resistance,» in: Jackie Smith and Hank Johnston, eds., *Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003), and «The New Transnational Contention: Social Movements and Institutions in Complex Internationalism,» Transnational Contention Project, Cornell University, Working Paper; 1 (2003).

وبحكم ما كان من حال في بريطانيا العظمى أثناء الفترة نفسها، تكون الإجابة واضحة: جميع العناصر الفردية قائمة في الولايات المتحدة الجديدة في ستينيات القرن الثامن عشر، لكنّها لم تكن بعد قد تبلورت إلى شكل من أشكال السياسة الشعبية متميز ومتوافر باتّساع، حيث كان انتشار الجمعيات المترابطة بين بعضها البعض من العام ١٧٦٥ فصاعداً، قد غيّر السياسة الشعبية، ومهّد الطريق إلى ظهور الحركات الاجتماعية المستوفاة للمواصفات. ومع ذلك، استغرق الأمر عقوداً قبل أن يصبح الجهاز الكامل للحركة الاجتماعية متاحاً بشكل واسع أمام المطالبين الشعبيين.

ونسوق هنا بعض الملاحظات التي تقدّم بها المحللون المهتمون بنشأة وطبيعة الحركات الاجتماعية:

أ ـ إن الحركات الاجتماعية، منذ نشأتها في القرن الثامن عشر، لم تمض كتحرّكات فردية، بل كحملات تفاعلية، وظهرت عند صراع يضم أطرافاً كثيرة، ويتمركز في كلّ حملة على الجهود المتكرّرة لتحالف متغير يسعى إلى إنجاز مجموعة من التغيّرات السياسية المحددة تحديداً جيداً. فقد أدت التحالفات بين الشخصيات السياسية النخبوية (الذين تمتعوا بدرجة من الحماية لمطالبهم) والقطاعات المنظّمة نسبياً من الطبقات العاملة (ممن كان لديهم منافع العدد والترابط الداخلي والأرضية المحلية) دوراً استثنائياً على الأقل في المراحل المبكرة من الحركات الاجتماعية.

ب ـ تميّزت الصراعات التي وقعت في تلك الحقبة دائماً باحتوائها على برامج للتغيير السياسي، بل إنّها ضمّت أيضاً مزاعم بأن المؤيّدين لهذه البرامج تمتعوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال، وأن المشاركين كانت لديهم المكانة السياسية للتحدّث على الملأ حول قضايا قيد التناول.

ج ـ في الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، نرى تجميعاً جلياً ومتواصلاً للأنواع الثلاثة من المطالب في الاجتماعات العامة وموجات الالتماس والتصريحات العامة والمظاهرات والرموز المشتركة للعضوية.

د ـ إن البروز النسبي لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوّع بصورة دالة وسط الحركات الاجتماعية ووسط المطالبين داخل الحركات، وبين مراحل

الحركات. لم يكن في هذا الوقت ممكناً الوقوف على التباين وسط الحركات الاجتماعية لإرساء هذه الحجّة بشكل استنتاجي، ولكن يمكننا أن نلمح تناوباً ما بين:

- تأييد إعانة، أو إصلاح برلماني، في حركات العمال البريطانيين بعد الحروب النابليونية.
- التأكيد أن العمال المنظمين يشكّلون قوة مهيبة وجديرة.
- الشكوى من أنهم يشغلون دون مبرر وضعاً هامشياً داخل النظام.

هـ ـ المقرطة تروّج لتشكيل الحركات الاجتماعية، حيث إن الخبرات الأمريكية والبريطانية، بالإضافة إلى التجارب المجهضة لفرنسا وهولندا، تبيّن نوعاً من التوافق الذي يكاد يتحقق بين المقرطة وانتشار الحركات الاجتماعية، فضلاً على أن هذه التواريخ تقف على روابط مهمة لعمل الحركة الاجتماعية مع بُعد الحركة البرلمانية في السياسة العامة، وما ينجم عنها من ظهور انتخابات تنافسية. وتظل الروابط العارضة والأفضل على كلّ من الاتجاهين متاحة للاستكشاف.

و ـ الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية. جميع الحالات التي رصدت في هذه الفترة التاريخية تصور تأكيدات بازغة للسيادة الشعبية. وتبيّن أيضاً إلى أي مدى تطرح التأكيدات قضايا سياسية حادة، ومن لديه الحق في التحدّث باسم الناس. هل الحق في الكلام يشمل الحق في مهاجمة النظام الحاكم؟ متى تكون مصلحة النظام العام مُبطِلة لهذا الحق؟ ومن ثمّ، فإنه تجاوزاً لطقوس الاقتصاص أو التمرّدات الشعبية، أو حتّى الانتخابات التنافسية، تضع الحركات الاجتماعية هذه القضايا المتعلّقة بالحقوق في قلب السياسة الشعبية. ولندرة تسامحها في الغالب مع التوليفات الجديدة بين الحملات وذخيرة التحرّكات ومظاهر الوقفة، فقد جعلت السلطات البريطانية والأمريكية من نفسها عرضة لزعم أن النقاد المعارضين لها هم المتحدثون الحقيقيون عن الناس، وليس هي.

ز ـ مقارنة بالأشكال ذات الأساس المحلي من السياسة العامة، تعتمد الحركات الاجتماعية بشكل كبير على مدبّرين سياسيين من أجل استمرارها، فنجد أن حركة إلغاء الرقّ لم تكن ليفتح لها باب إلا برجال الدين وقادة

الطوائف والمشرّعين الذين حافظوا على القضية في الصحافة، وبنوا روابط بين الجماعات المحلية من النشطاء واللقاءات العامة المخطّطة، وموجات الالتماس المنظّمة، والزجّ بقضية الرق في الحملات الانتخابية. وفي غضون ستينيات القرن الثامن عشر، قاد جون ويلكز ومعاونوه في لندن (وصامويل آدامز في بوسطن والمتحالفون معه) عناصر رئيسيّة من رفع مطالب الحركة الاجتماعية. ولكنهم ظلوا مفتقدين المعرفة بالحملات وذخيرة التحرّكات ومظاهر الوقفة التي اتخذها المدبّرون السياسيون البريطانيون (والأمريكيون) كشيء مسلّم به بعد ذلك بخمسين أو ستين سنة[١٩].

ح ـ بمجرد أن تؤسس الحركات الاجتماعية نفسها في وضع سياسي معين، فإن النمذجة، والاتصال، والتعاون تيسّر من تبنيها في أوضاع أخرى متصلة. يمكننا أن نلاحظ في تلك الفترة تعميماً لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية عبر قطاعات في أمريكا الشمالية، وخصوصاً الجزر البريطانية. ويمكننا رصد بعض المؤشرات على التسهيلات والتعاون الدولي في أمريكا وبريطانيا وهولندا وفرنسا، حيث استعارت كلّ حركة اجتماعية ابتكارات من حركة واحدة على الأقل من الحركات الأخرى، وسرعان ما أصبحت مناهضة الرقّ على نحو خاص مهمة دولية. إلا أن القرن التاسع عشر جلب للحركات الاجتماعية تيسيرات دولية أوسع، كما حدث من تأييد أعاره المهاجرون والمتعاطفون في إنكلترا وأمريكا إلى النشطاء الأيرلنديين في مواجهة البريطانيين[٢٠].

ط ـ الأشكال، والأفراد، ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخياً. أي شيء آخر نراه في الصراعات بين ستينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر لا بُدَّ من أن يشتمل بالتأكيد على تباين حقيقي وتطور مستمر. وما زال علينا أن نرى بالتفصيل أن عملية رفع مطالب الحركة الاجتماعية تضرب بجذورها في التحديات ضدّ السلطات القومية، ولكنها سرعان ما دخلت الخدمة، ليس فقط في تعبيرات التأييد لتلك السلطات، بل

---

(١٩) John K. Alexander, *Samuel Adams: America's Revolutionary Politician* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2002).

(٢٠) Michael Hanagan, «Irish Transnational Social Movements, Deterritorialized Migrants, and the State System: The Last One Hundred and Forty Years,» *Mobilization*, vol. 3, no. 1 (March 1998), pp. 107-126, and «Irish Transnational Social Movements, Migrants, and the State System,» in: Smith and Johnston, eds., Ibid.

أيضاً في مطالب موجهة إلى سلطات أخرى، مثل النخب المحلية، والقادة الدينيين والرأسماليين. ونحن نتعامل مع ظاهرة سياسية ماثلة في تواريخ إقليمية وقومية.

ي ـ الحركة الاجتماعية، كمؤسسة مخترعة، يمكن أن تختفي أو تتحول إلى شكل سياسي مختلف تماماً. ونحن نرى أمثلة كثيرة اليوم على الانتشار الحديث للاتصالات الدولية بين النشطاء، وكيفية خلقه أشكالاً جديدة من السياسة من أسفل إلى أعلى، إلا أننا ما زلنا في حاجة إلى قدر كبير من التحليل قبل أن نقرر أي الشروط مهم، وأيها مصيري لبقاء الحركات الاجتماعية[٢١].

وإذا انتقلنا إلى مشاهد أخرى تتضمن أنشطة متنوعة نقلت الحركات الاجتماعية إلى حالة أكثر اكتمالاً وفق المفهوم الذي قدمناه في بداية البحث، سنجد في القرن التاسع عشر ملامح لتطور الحركات الاجتماعية في عدة بلدان، أهمها: فرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، والأرجنتين، وغيرها. وسوف نقدم بعض النماذج التي تدلل على تطور الحركات الاجتماعية:

أ ـ في فرنسا: شهدت مدينة ليون في الشهر الأوّل من ثورة ١٨٤٨ ثماني مظاهرات على الأقل. وفي /آذار/ مارس ونيسان/ أبريل نظّم النادي الديمقراطي المركزي (Central Democratic Club) مظاهرات كبيرة داعياً إلى ديمقراطية راديكالية[٢٢]. بعدها مباشرة، عزمت الجماعات النسائية والنوادي السياسية وقدامى المحاربين في الجيوش النابليونية وأطفال المدارس وعمال الورش على مستوى البلاد، على محاربة البطالة. وكان المضربون الذين يشغلون وظائف بالفعل يتظاهرون في ليون. فقد تظاهر أغلبهم تعبيراً عن التضامن مع النظام الجديد، مصحوباً ذلك ببيانات بمطالب خاصة. كما تضمّنت مطالبهم ما يرقى إلى مطالب البرنامج والهوية والمكانة، في إصرار منهم على حقّ المشاركين ومن يمثلونهم في التصويت العام.

وعلى مدار تلك الفترة، وحتّى الثورة الجديدة في الرابع من أيلول/ سبتمبر

(٢١) تيلي، الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨-٢٠٠٤.

(٢٢) Vincent Robert, *Les Chemins de la manifestation, 1848-1914* (Lyon: Presses Universitaires de Lyon, 1996).

١٨٧٠ مارس المتظاهرون في مدينة ليون لعبة القط والفأر مع السلطات. ورفرفت راية الثورة الحمراء في قاعة مدينة ليون من أيلول/سبتمبر وحتّى دخول الربيع. وقد أرست المدينة طرازها الخاص من الكميونة الراديكالية المستقلة التي حطمتها قوات الحكومة بوحشية في نيسان/أبريل ١٨٧١(٢٣). وعادت المظاهرات ثانية أثناء فترة الثورة الجديدة، بالرغم من أنّها أخذت إيقاعاً بطيئاً عمّا كانت عليه في العام ١٨٤٨. وكان كلّما استعادت سلطات الجمهورية الثالثة النظام من أعلى إلى أسفل، تتشكل المظاهرات على مدى عقدين من الزمن، استغلالاً وتحويراً لأحداث مختلفة بعيدة عن المظاهرات، مثل: الجنازات المعادية للإكليروس، والاحتفالات المحلية بيوم سقوط الباستيل، والمراسم الرسمية، والمواكب الدينية، وذهاب وفود العمال إلى سلطات البلدية أو الدولة. ولم يغيّر تشريع الاتحادات العمالية (١٨٨٤) من الوضع بشكل أساسي. فقط مع توسع الجمعيات الطوعية في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر اضطلعت المظاهرات مرة أخرى بدور بارز في الحياة العامة لمدينة ليون.

ب ـ في **بلجيكا**: لاقت الذخيرة الجديدة من العمل الجماعي هوى لدى العمال، في ما قبل العام ١٨٤٨. وبعد اشتعال الثورة العام ١٨٤٨ في فرنسا، بدأ الجمهوريون والراديكاليون البلجيكيون مباشرة في الدعوة إلى ثورة أخوية (Fraternal) في بلدانهم، إلا أن ردّ الحكومة جاء سريعاً، فقامت بعدة إجراءات، من ضمنها طرد كارل ماركس من البلاد في الرابع من آذار/مارس ١٨٤٨. وتزامناً مع الخروج السريع لماركس، كانت الحكومة البلجيكية ذات الأغلبية الليبرالية قد اتخذت خطوات لإحباط التعبئة الثورية في بلجيكا.

وبين الإصلاح السياسي في العام ١٨٤٨ وتسعينيات القرن التاسع عشر، تغيّرت خواص التنازع البلجيكي بشكل ملحوظ. فقد اختفت مثلاً الجموع الجوالة على الصعيد العملي، فيما أصبحت المظاهرات والإضرابات الكبيرة أكثر تكراراً وبروزاً. وقد ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر إضرابات عامة تمّ تنسيقها على مستوى إقليمي وقومي كأشكال رئيسيّة من العمل التنازعي.

كان التوافق بين تحرّكات الجماهير الاشتراكية المتعاقبة والانتصار البرلماني

---

(٢٣) Ronald Aminzade, *Ballots and Barricades: Class Formation and Republican Politics in France, 1830-1871* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

الجديد في حقّ التصويت الشامل مؤثراً جداً بما لا يترك مجالاً لأخطاء العلاقة العارضة بينهما. واستناداً إلى المكاتبات المنشورة وغير المنشورة من الدوائر الحاكمة، يمكن للمرء أن يستنتج أن الإضراب العام كان له أثر حقيقي، بل وفي الحقيقة كان أكثر أهمية مما أدركه الاشتراكيون المعاصرون أنفسهم. وقد واجه العمال الاشتراكيون المعارضون أصحاب السلطة بتهديد ثوري مرة تلو الأخرى، مما مهّد إلى إحداث انفتاح مفاجئ للديمقراطية[٢٤].

وتجب الإشارة هنا إلى أن المظاهرات تفسر بدقة الأصول التاريخية لتحرّكات محددة للحركة الاجتماعية. وبالرغم من تعميمها في ما بعد، وانتشارها عبر تنوع واسع من الأنظمة والأوضاع والقضايا، وبين أصحاب المطالب، فقد أخذت المظاهرات أشكالاً مختلفة في أماكن نشأتها، حيث ساهمت السياقات الأولية بإضفاء ثلاثة ملامح على التظاهرة، وهي: نماذج التفاعل، والمعايير القانونية للتجمّع والحركة، وأشكال تمثيل العلاقات بين المتظاهرين وفاعلين سياسيين آخرين، بما في ذلك السلطات والمستهدفين بالمطالب[٢٥].

ج ـ **المملكة المتحدة**: الحركة الشارتية (الميثاقية)[٢٦]: بمجرد أن أرست صراعات عشرينيات القرن الثامن عشر وأوائل الثلاثينيات من القرن نفسه حركات اجتماعية على الخريطة السياسية، صارت المملكة المتحدة، بما فيها أيرلندا، معقلاً رئيسياً لخلق الحركات الاجتماعية. فقد استمرت مناهضة الرق حتّى إلغائه في العام ١٨٣٣. وساعدت الحركات الاجتماعية على جلب الحقوق السياسية للمعارضين البروتستانت (Protestant Dissenters) في العام ١٨٢٨، وللكاثوليك في العام ١٨٢٩. وجلبت الأعوام الثلاثة اللاحقة تعبئة ساحقة

(٢٤) Gita Deneckere, ***Sire, het volk mort: Sociaal protest in België, 1831-1918*** (Antwerp: Amsab, 1997).

(٢٥) Dominic Bryan, ***Orange Parades: The Politics of Ritual, Tradition and Control*** (London: Pluto Press, 2000).

(٢٦) الحركة الشارتية (الميثاقية): حركة جماهيرية بريطانية كبيرة، بدأت عام ١٨٣٨، وامتدت إلى أوائل الخمسينيّات من القرن التاسع عشر. وكانت حركة تناضل من أجل الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية نضالاً كادَ أن يكون ثورياً. تمحورت الحركة الشارتية حول برنامج (ميثاق) للاقتراع العام وغيره من الإصلاحات السياسية الديمقراطية، وضعته رابطة شغيلة لندن، انظر: <http://www.marxists.org/arabic/archive/rosa/1906-ms/01.htm>.

للحركة الاجتماعية في صالح الإصلاح البرلماني، توّجت بقانون الإصلاح في العام ١٨٣٢[٢٧].

استبعد التشريع بصورة صريحة العمال الإجراء، وزاد من المؤهلات المرتبطة بالمِلكية في الدوائر البرلمانية التي سبق أن أعطت على الأقل بعض العمال المزدهرة حالتهم حقّ التصويت. وشكا العمال عندما نفذ البرلمان المشكّل حديثاً رؤيته الليبرالية من الاقتصاد السياسي بتمرير قانون جديد للفقراء (New Poor Law) خوّل المقاطعات الكنسية أو الأبرشيات التعاون في اتحادات قانون الفقراء (Poor Law Unions). وقد أنهت هذه الاتحادات الإعانة الخارجية للعمال القادرين جسدياً، وأرسلتهم إلى بيوت العمل في حالة عدم إيجاد عمل مناسب، وفرضت شروطاً أكثر عقابية داخل بيوت العمل. وقد فجرت القضيتان حركات اجتماعية منفصلة في أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ولكنها ظهرت في حركة جماهيرية كبيرة عرفت باسم «الحركة الميثاقية» (Chartism).

نُشر ميثاق الشعب (People's Chart) في أيار/مايو ١٨٣٨. وبعد أن صدر عقب مفاوضات وتوفيق بين القادة الراديكاليين والإصلاحيين، اختصوا فيها بنقد قانون الإصلاح للعام ١٨٣٢، أخذ الميثاق في صياغة هذه المطالب المحددة:

(١) حقّ التصويت للجميع [يقصد الذكر البالغ].

(٢) اقتراعات سرية [بدلاً من التصويت الشفهي] في الانتخابات البرلمانية.

(٣) برلمانات سنوية.

(٤) رواتب لأعضاء البرلمان.

(٥) إلغاء الشروط المتعلّقة بالأملاك لعضوية البرلمان.

(٦) دوائر انتخابية متساوية على مستوى البلاد[٢٨].

عقد الميثاقيون مؤتمرات عامة لطبقات الصناعيين بمعدل سنوي تقريباً من العام ١٨٣٩ إلى العام ١٨٤٨. في نوتنغهام مثلاً، سعى المنظمون إلى جلب

(٢٧) Charles Tilly, *Popular Contention in Great Britain, 1758-1834* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

(٢٨) Eugene C. Black, ed., *British Politics in the Nineteenth Century* (New York: Walker and Company, 1969).

أصحاب الحوانيت إلى اللقاءات الجماهيرية في خضم الإعداد لمؤتمر في العام ١٨٣٩، بتوزيع إعلان يتضمن دعوة تجار التجزئة إلى الانضمام إلى نواب الشعب في مساعيهم(٢٩).

ولنلحظ هنا التمهيد إلى إسقاط مظاهر الوقفة، والجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام. فنحن نرى الميثاقيين يجمعون مطالب برنامجية تتمركز حول الميثاق نفسه، ومطالب هوية متمثلة في الطبقات العاملة الجديرة والمترابطة، ومطالب مكانة تحتج على استبعادهم من السلطة السياسية.

تراوحت أنشطة الميثاقيين بين لقاءات سلمية واعتداءات مفتوحة على الأعداء. وقد ظهرت في الحركة الميثاقية عدة عصيانات، قُمِعَت بشكل سريع، وحوكم مرتكبوها بقسوة ووحشية. ومع الثورة الفرنسية في العام ١٨٤٨ رفعت المظاهرات الميثاقية العلم الفرنسي، ودعت إلى التغيير الثوري.

رابعاً: التطور في الأمريكتين

١ ـ الولايات المتحدة

اتسمت الصورة في الولايات المتحدة بخطوط عريضة مهمة تميّز الجهود المساهمة في تكوين الحركات الاجتماعية في القرن التاسع عشر، من أهمها:

أ ـ تسارع ملحوظ في ابتداء الحركة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لم يكن هناك سوى سبع منظمات فقط من بين ٢٧ منظمة في القرن التاسع عشر بدأت العمل قبل العام ١٨٥٠، ثمّ بدأ أكثر من نصف هذا العدد بعد العام ١٨٧٥.

ب ـ تغيّر أنواع المنظمات التي انخرطت في الحركات الاجتماعية بشكل ملحوظ. فنرى أنّه قبل العام ١٨٥٠ كانت هناك جمعيات مناهضة للرق، كما هو متوقع، وجمعيات للإصلاح الاجتماعي، ولم يكن هناك سوى منظمة واحدة فقط للعمال (جمعية اتحاد عمال الخياطين)، وحزب سياسي فتي (الحزب الجمهوري الأمريكي القومي). وبعد منتصف القرن، كبر حجم الجماعات التي

(٢٩) Roy A. Church, *Economic and Social Change in a Midland Town: Victorian Nottingham, 1815-1900* (New York: Augustus Kelley, 1966).

تسعى إلى تنظيم العمال، سواء لمصلحتهم المهنية الخاصة، أو لبرامج سياسية عامة، بداية من استبعاد الصينيين، وانتهاء بثورة اشتراكية.

ج - سعى معظم المعارضين إلى تحقيق فوائد أو حماية لمصالح خاصة، وليس بالأحرى إلى تعميم حقوق سياسية. ومن منظور القرن الحادي والعشرين تبدو بعض أحداث التعبئة رجعية جداً، خاصة العصبيين التِلاديين (Nativist)[٣٠].

هذه اللقطات السريعة من البلدان المذكورة تبيّن مدى ما أثمرته إرهاصات الحركات الاجتماعية السابقة في القرن التاسع عشر، وكيف انسحبت على الثقافة المحلية والإقليمية: مثل الأغاني، والرموز، والعادات، والإشارات التي أخذت معانيها من ممارسات وهويات كانت موجودة سلفاً.

ففي إطار التلاقي بين الجمعيات ذات الأغراض الخاصة واللقاءات العامة والمظاهرات التي وقعت في البلدان الأربعة، نلاحظ وجود تمايز متواصل، جذب حملات إملاء المطالب وتحرّكات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة إلى سياقها المباشر، ومن ثمّ جعلها مقبولة لدى الجماهير المحلية.

أما التغيّر في ذخيرة التحرّكات الذي رصدناه في البلدان الأربعة، فكان له تطبيقات عميقة بالنسبة إلى المشاركة الشعبية في السياسة العامة، حيث شهدت ممارسات السطو على المنازل والتجريس والإنارة الإجبارية والاعتداءات المباشرة ضدّ الخارجين عن القانون انحداراً سريعاً، وتحرّك عامة الناس صوب أشكال جديدة في إملاء مطالبهم، ومارست السلطات أشكال قمع أكثر قسوة مقارنة بالأشكال القديمة. وسبب التغيير هو دون شكّ الفاعلية الكاملة لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية.

لقد كان من النادر أن تسفر التحرّكات المباشرة، لذخيرة التحرّكات القديمة، عن إصلاح سياسي على المستوى القومي، لكنّها غالباً ما وضعت حلولاً لموضوعات على المستوى المحلي بطريقة سريعة وحاسمة. كما فقد

---

(٣٠) العصبية التِلادية (Nativism) سياسة تفضل السكان الأصليين على السكان الطارئين (أي المهاجرين). انظر: حسن سعيد الكرمي، **المُغني الأكبر: معجم اللغة الإنكليزية الكلاسيكية والمعاصرة (إنكليزي-عربي)** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٠).

عامة الناس في كلّ من أمريكا الشمالية وبلجيكا وفرنسا والجزر البريطانية بعضاً من وسائلهم المحبّبة والمحققة في الانتقام والإكراه والتضرّع والتهديد.

هذا فضلاً عمّا فقدته قطاعات من السكان المفتقرين أصلاً إلى الروابط والصلات مع المدبّرين السياسيين (Political Entrepreneurs) والجمعيات ذات الأغراض الخاصة من بعض القوة أو الدعم السياسي. فقبل زمن الشارتيين أو حركة الميثاق، على سبيل المثال، كان العمال الزراعيون في بريطانيا العظمى قادرين، على الأقل في المناسبات، على ممارسة ضغوط جماعية على كلّ من الفلاحين والسلطات المحلية من خلال التجريس العام والالتماسات المقدمة للرعاة أو الداعمين المحليين، وكذا التدمير الجماعي للآلة الزراعية والتوقيف المُنسق للعمل؛ كما كان أيضاً في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث تقلّصت وسائلهم في هذا الصدد لتقتصر على إشعال الحرائق من حين إلى آخر، واصطياد الحيوانات على أرض الغير، والاعتداءات السرية على الماشية(٣١). وكانت الحركة الميثاقية قد جنّدت أعضاءها بشكل أساسي من بين الحرفيين والعمال المهرة أكثر ممن هم عمال بدون أرض. وقد أدى التغيّر في ذخيرة التحرّكات إلى انحدار كبير في مستوى الضرر المادي الذي لحق أشخاصاً وممتلكات صنعتها مطالب جماعية. وسارت معظم الأداءات العامة على نموذج الحركة الاجتماعية بدون أي عنف، وعلى سبيل المثال، فإن أضرار العراك الذي وقع بين الشرطة والمتظاهرين، كانت أقل بكثير مقارنة بالهجمات التي كانت تتم خلال التحرّكات القديمة.

ولكن ما السبب في ذلك؟ إجمالاً، يبدو أن الحركة البرلمانية وفّرت دفعات قوية لخلق حركات اجتماعية في البلدان المذكورة، حيث يمكننا تأكيد عنصرين أساسيين للحركة البرلمانية:

أ ـ ازدياد القوة المطلقة للمؤسسات النيابية في ما يتعلق بالأنشطة الحكومية، مثل الضرائب واتخاذ قرار الحرب، وتوفير الخدمات العامة وتوفير البنية الأساسية.

ب ـ ازدياد القوة النسبية للمؤسسات النيابية مقارنة بالحكام الوراثيين

(٣١) John E. Archer, *By a Flash and a Scare: Incendiarism, Animal Maiming, and Poaching in East Anglia 1815-1870* (Oxford: Clarendon Press, 1990).

وكبار الرعاة والقساوسة والقابضين على السلطة من الوطنيين.

وبذلك كان للحركة البرلمانية مجموعة أخرى من الآثار السياسية التي صبّت نسبياً في صالح إملاء الحركة الاجتماعية لمطالبها من أهمها:

● انخفاض الأهمية السياسية لسلسلة علاقات الراعي ـ العميل (Patron-Client) التي ظلت معروفة لفترة طويلة كقنوات رئيسيّة للسياسة الوطنية.

● وجود فرص جديدة ومهمة للمدبرين السياسيين الذين تمكّنوا من إنتاج روابط مؤقتة بين الموظفين العموميين وكثير من الجماعات الساخطة المترابطة.

● التشديد على المطالب الحكومية للتحدّث نيابة عن شعب متحد مترابط.

● وأخيراً، مواقع شبه شعبية معتادة لهيئات نيابية، أصبحت بدورها مواقع جغرافية ومادية لرفع المطالب.

تبيّن تواريخ بريطانيا وأمريكا الشمالية بوضوح أنّه حتّى مع محدودية الحق الانتخابي غير المتساوي، استطاعت الانتخابات تعزيز نشاط الحركة الاجتماعية. فقد عزّزت الانتخابات التنافسية المتلاحقة من حملات وتحرّكات ومظاهر الوقفة للحركة الاجتماعية بعدة طرق مختلفة، هي:

أ ـ أنّها، على غرار الأعياد الرسمية، لم يكن من بُدّ في احتوائها على تجمّعات عامة، كان من الصعب على السلطات أن تستبعد منها غير الناخبين. وقد أصبحت هذه التجمّعات منذ ذلك الوقت مناسبات امتيازية للتصويت الشعبي من أجل المطالب.

ب ـ أن تلك الانتخابات قدمت نموذجاً للتأييد العام لبرامج تنافسية، كما تجسّد ذلك في منافسة المرشحين. وقد صرّحت الحكومات ذات مرة بمناقشة عامة للقضايا الرئيسيّة أثناء الحملات الانتخابية، وأصبح من الصعب بعد ذلك إسكات هذه المناقشة خارج الحملات الانتخابية.

ج ـ عظمت الانتخابات من أهمية الأعداد، حيث إنّه مع الانتخابات التنافسية، فإن أية جماعة تتلقى دعماً منظّماً من عدد كبير من التابعين تصبح إما حليفاً أو خصماً محتملاً في الاقتراع.

د ـ كان لدى المرشحين دائماً حوافز لعروض أو مظاهر التأييد الشعبي،

وقد حضّنت تلك العروض مطالبهم لتمثل «الشعب» برمته، وأن تدير تأييداً أوسع يفوق تأييد المعارضين في الانتخاب(٣٢).

هـ ـ بقدر ما كانت الدوائر الانتخابية جغرافية، كانت الحملات والاقتراعات توفر فرصاً لإدخال قضايا محلية وإقليمية في النقاش العام.

و ـ لقد عزّزت التقسيمات القانونية الواضحة بين هؤلاء المتمتعين بحق التصويت وأولئك غير المتمتعين به، وروّجت مطالب المحرومين من الحقوق، حيث أظهرت الانتخابات هذا الاستبعاد بشكل جلي.

٢ ـ الأرجنتين

كانت نموذجاً سبقت فيه الحركات الاجتماعية التحولات الديمقراطية. في الأرجنتين، وفي بوينوس آيريس تحديداً، أصبحت سياسة الحركات الاجتماعية واضحة في وقت مبكر جداً. وهنا تلخص المؤرخة الأرجنتينية هيلدا ساباتو (Hilda Sabato) الوضع قائلة: «في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر غالباً ما تمّت تعبئة الناس في بوينس آيريس بغرض التشجيع أو الاحتجاج أو التأثير في تحرّك الحكومة. وقد شنّت مظاهرات مهمة، على سبيل المثال، في العام ١٨٤٨، لتدعيم البيرو في صراعها مع إسبانيا، وتأييد حرب الحلف الثلاثي ضدّ باراغواي في العام التالي، والتعاطف مع كوبا في العامين ١٨٦٩ و١٨٧٣، ومعارضة عقوبة الإعدام عندما حُكم على باسكال كاسترو شافاريا (Pascual Castro Chavarria) بالإعدام في العام ١٨٧٠، والاعتراض على المنظمة الرسمية التي أسست بمناسبة تفشي وباء حمى الصفراء في العام ١٨٧١، ومعارضة إعادة كنيسة «سان أغناسيو» إلى الملاك الأصليين اليسوعيين في العام ١٨٧٥، وكذلك مقاومة قانون العام ١٨٧٨ الذي فرض ضرائب إضافية على الخمور والتبغ وأوراق اللعب؛ وأيضاً التظاهر من أجل السلام في مواجهة الأحداث الثورية في العام ١٨٨٠(٣٣).

ازدهرت الحياة التنظيمية في الأرجنتين بين العامين ١٨٩٠ و١٩١٤. فقد

(٣٢) Edmund S. Morgan, *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America* (New York: Norton, 1988).

(٣٣) Hilda Sabato, *The Many and the Few: Political Participation in Republican Buenos Aires* (Stanford, CT: Stanford University Press, 2001).

تواصلت حركة واسعة شبه تآمرية من أشخاص دعوا أنفسهم راديكاليين مع النوادي السياسية العديدة للطبقة الوسطي التي تحتفظ بتراتبية هرمية من لجان الأحزاب. وقد تبنّوا وسائل نموذجية لحركة اجتماعية، بما في ذلك الاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات. وقد قامت عدة فدراليات فوضوية بتنظيم الأعمال في منطقة بوينوس آيريس. وبالإضافة إلى مظاهراتهم الخاصة في مناسبات من قبيل عيد العمال وعيد رأس السنة، فقد وضع الفوضويون الأساس لحوالى ستة من الإضرابات في بوينوس آيريس وحولها بين العامين ١٨٩٩ و١٩١٠. وعندما هدّدوا بتخريب مهرجانات العيد السنوي لاستقلال الأرجنتين في العام ١٩١٠، بدأت الحكومة في إلقاء القبض على الفوضويين (Vigilantes)[٣٤] وحطمت أماكن اجتماعاتهم.

أما الاشتراكيون الأرجنتينيون الذين ميّزوا أنفسهم من الفوضويين، فقد بادروا بحملات نموذجية إلى إحياء حركة اجتماعية من أجل حقّ الطبقة العاملة والسكن والتعليم والطلاق، وحق النساء في الانتخاب والتصويت، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات. وجمع حزبهم الاشتراكي الذي تأسس في العام ١٨٩٤ العمال مع المهنيين وبعض صغار المنتجين الصناعيين. وبمرور الوقت، انتخب الحزب عضوه الأوّل في مجلس النواب الأرجنتيني في العام ١٩٠٤.

خامساً: تدويل الحركات الاجتماعية

بالرغم من أن توقيتات وخواص الحركات الاجتماعية اعتمدت أساساً على البناء المتغيّر للسياسة الوطنية، فإن الروابط الدولية قدمت فرقاً ملحوظاً ودالاً، فقد لوحظ مثلاً التفاعل القريب بين نشطاء بريطانيين وأمريكيين أثناء القرن الثامن عشر، في الأيام المشكّلة للحركات الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت أخذت حركة مناهضة الرقّ منحنى دولياً حقيقياً. وعلى مدار القرن التاسع عشر، برزت أهمية الروابط الدولية بثلاث طرق مختلفة:

١ ـ استجابة الحركات الاجتماعية للتغيّرات التي أنتجتها الروابط الدولية، مثل تدفق المهاجرين، وفي هذا السياق تقدّم الحركات القومية الأمريكية المثال.

(٣٤) (Vigilante) عضو في جماعة تنتحل لنفسها مهمّة حفظ النظام وحسن السلوك في ناحية ليس فيها شرطة أو تكون الشرطة فيها ضعيفة.

٢ ـ في سعيهم إلى الالتفاف على السلطات الوطنية تعمّد مدبّرو الحركة الاجتماعية (Social Movement Entrepreneurs) تنظيم أنفسهم عبر الحدود الدولية، مثال «الجمعية الدولية للرجال العاملين» التي عملت في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، والتأثير العظيم للمنفيين الأيرلنديين والمتعاطفين مع الحركات الوطنية الأيرلندية في القرن التاسع عشر[٣٥].

٣ ـ بدورها، أثرت الروابط الدولية بين الحكام والمطالبين بالحكم في نشاط الحركة الاجتماعية، حيث بحث الحكام والمطالبون عن فاعلية خارجية لسياستهم. فعندما يزعم أي من النظام أو حركة المعارضة بأنهما يمثلان شعباً متحداً وملتزماً، فإن هذا يعرّضهما للبرهنة على ذلك كشرط لكسب التأييد الدولي. وبمرور القرن كانت مزاعم الحكام بأن نظامهم ديمقراطي، ومزاعم المعارضة بأن النظام غير ديمقراطي، قد حظيت باهتمام متزايد وبالبحث عن كثب، بل وبالتدخل حتّى من الأجانب.

وبدورها دعت المطالب الساعية إلى الحكم الشرعي الشعوب المقموعة إلى تبني استراتيجيات الحركة الاجتماعية ـ الحملات، وذخيرة التحرّكات، ومظاهر الوقفة ـ على طريق تجميع تأييد خارجي ضدّ قامعيهم. ووسط جهد من هذا النوع نشأ «حزب المؤتمر الوطني الهندي» (Indian National Congress) (تأسس في العام ١٨٨٥). فأثناء سنواته الأولى، قدم مطالبه بأسلوب جماعة ضغط بريطانية منظّمة، وبالتكتيل، وتقديم الالتماس، وكتابة الخطابات. لقد عمل كمنظمة لحركة اجتماعية[٣٦].

تبقى الإشارة سريعاً إلى ملامح أحدث في تطور الحركات الاجتماعية، جاءت خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، وقد ارتبط معظمها بالسعي إلى الديمقراطية، أو مسار عملية المقرطة. ونعرض في ما يلي نموذجاً حديثاً في العقد الأوّل من القرن الحالي، جرى في أوضاع شبيهة لما نعيشه في مجتمعاتنا: منتصف ليل الثلاثاء الموافق السادس عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بدأت الهواتف المحمولة في الفيليبين عامة، وفي مانيلا وما حولها خاصة، في تناقل

---

(٣٥) انظر: تيلي، **الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨-٢٠٠٤**، الفصل الثالث.

(٣٦) Sugata Bose and Ayesha Jalal, *Modern South Asia: History, Culture, Political Economy* (London: Routledge, 1998).

رسالة نصها: «توجهوا إلى إدسا بملابس سوداء» (Go 2 EDSA, Wear Black). وفي خلال ساعة واحدة، وصل عشرات الآلاف إلى شارع «إبيفانيو دي لو سانتوس» الذي يطلق عليه في مانيلا «إدسا» (Edsa). ويتميّز الشارع أساساً بوجود مزار مقدس لحركة سلطة الشعب (People Power)، يدعى «سيدة السلام» (Our Lady of Peace). وينتصب هذا المزار المقدس على بقعة اشتهرت لما قامت به الراهبات في العام ١٩٨٦ من رسم الصليب على دبابات الرئيس فردناند ماركوس (Ferdinand Marcos) والمساعدة في إقصاء ماركوس عن السلطة. وعلى مدار الأيام الأربعة التالية ليوم السادس عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، تجمّع أكثر من مليون شخص في وسط المدينة في مانيلا ارتدى كثيرٌ منهم ملابس سوداء، ينادون الرئيس جوزيف استرادا (Joseph Estrada) بالتخلي عن الحكم.

ويتخذ محلل التكنولوجيا هوارد راينغولد (Howard Rheingold) من الأحداث التي وقعت في الفيليبين نذيراً لوقوع ما يدعوه «الحشود الذكية» (Smart Mobs)، أو الناس القادرين على العمل في تناغم، حتّى وإن كانوا لا يعرفون بعضهم البعض[٣٧]. وقد شهدت مصر نماذج من هذه التحرّكات، وأبرزها ما قامت به مجموعة إضراب ٦ نيسان/أبريل، وهو ما يجب التركيز عليه كنموذج من النماذج المحلية التي استخدمت بعض آليات الحركات الاجتماعية الحديثة. ومن الأمثلة الأخرى الشبيهة التي يذكرها راينغولد ما يلي:

• في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قامت جماعات مستقلة، ولكن متشابكة، من المتظاهرين المحتجّين ضدّ اجتماع منظمة التجارة العالمية (WTO) باستخدام تكنيكات «التعقّب» (Swarming) والهواتف المحمولة والمواقع على الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الصغيرة اليدوية لكسب «معركة سياتل».

• في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ثار آلاف المواطنين في برلين بسبب الزيادة المفاجئة في أسعار البنزين، واستخدموا الهواتف المحمولة وخدمة الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني عبر الكمبيوتر الشخصي، ونظام الاتصال بالراديو

---

(٣٧) Howard Rheingold, *Smart Mobs: The Next Social Revolution* (New York; Cambridge, MA: Perseus Pub, 2003).

(CB radios) في سيارات الأجرة لتنسيق العمل بين مجموعات متفرّقة أعاقت بيع البنزين في محطات خدمة منتقاة ضمن احتجاج سياسي مفاجئ.

• في ربيع العام ٢٠٠٠ قامت تظاهرة سياسية عنيفة في تورنتو سطّرتها مجموعة من الباحثين الصحافيين الجوّالين الذين أرسلوا عبر شبكة المعلومات (الإنترنت) تسجيلات فيديو رقمية (Digital) لِكُلّ ما شاهدوه.

• منذ العام ١٩٩٢ واظب الآلاف من نشطاء راكبي الدراجات على التجمّع شهرياً من أجل شنّ مظاهرات «الكتلة الحرجة» (Critical Mass)[٣٨] في سان فرانسيسكو، فأخذوا يتجوّلون عبر الشوارع بشكل جماعي ومتزامن. وتعمل الكتلة الحرجة من خلال شبكات الترابط المرنة (Loosely Linked)[٣٩]، يوقظها الهاتف المحمول وشبكات البريد الإلكتروني، ويتم تقسيمها إلى جماعات صغيرة، يتم التنسيق بينها عبر الهواتف، كلّما كان ذلك ملائماً.

ولكن علينا هنا الإشارة إلى تحذيرات مهمة في سياق تناولنا للحركات الاجتماعية الحديثة، منها:

أ ـ تجنّب الحتمية التكنولوجية: الاعتراف بأن الملامح الأحدث للحركات الاجتماعية تنتُج من التغيّرات في سياقاتها الاجتماعية والسياسية، أكثر من كونها تنتج من الابتكارات التكنيكية في حدّ ذاتها.

ب ـ ضرورة ملاحظة أنّه على غرار ما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ابتكارات القرن الحادي والعشرين في مجال الاتصالات دائماً ما تعمل في طريق ذي اتجاهين: الاتجاه **الأوّل**، أنّها تخفّض من تكلفة التنسيق بين النشطاء المتصلين أساساً بعضهم مع بعض. والاتجاه **الثاني**، أنّها تستبعد، بشكل أكثر تحديداً، من يفتقدون إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصالات

---

(٣٨) الكتلة الحرجة: هو سباق شهري للدراجات احتفاءً بركوبها والتشديد على حقّ راكبيها في الطريق. وقد بدأت الفكرة في سان فرانسيسكو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وسرعان ما انتشرت في المدن عبر العالم. و«سباقات الكتلة الحرجة» ـ إذا جازت الترجمة ـ ليس لها قادة، ولا يوجد منظّمة مركزية تصدر تصاريح للسباقات التي تقوم بها أينما كانت؛ يكفي فقط التجمّع والإعلان المسبق عن السباق ومكانه. للمزيد، انظر: «Critical Mass is a Monthly Bicycle Ride to Celebrate Cycling and to Assert Cyclists' Right to the Road,» <http://critical-mass.info/index.html>.

(٣٩) أي تتّسع لِكُلّ من ينضمّ إليها بدون الاقتصار على مجموعة بعينها وبدون مواصفات أو متطلبات خاصة.

الجديدة، ومن ثمّ تزيد من التفاوت في استخدام الاتصالات.

ج - يجب التذكّر أن معظم نشاط الحركة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين ما زال يعتمد على أشكال تنظيمية محلية وإقليمية ووطنية، سادت في الأساس في أواخر القرن العشرين.

د - ضرورة ملاحظة أن العولمة تشكّل التوزيع العالمي للحركات الاجتماعية، متجنّبين الافتراض القائل إن مجابهة العولمة وحركة مناهضة العولمة (Antiglobalization) تسيطر حالياً على مشهد الحركة الاجتماعية.

الأمر الأخير الذي نودّ أن نختم به هذا البحث هو تأكيد الملامح المشتركة بين الحركات الاجتماعية وعملية المقرطة، وأهم تلك الملامح:

- تأسيس ممارسات نموذجية قام عن طريقها النشطاء السياسيون بصياغة ونشر إجابات جماعية عن أسئلة حول الهوية: «من أنت؟»، «من نحن؟»، «من هم؟».

- تطوير روابط حلّ المشكلات (Problem-solving Ties) وسط النشطاء في العملية الخاصة بإعداد وتنفيذ التحرّكات العامة.

- دمج المنظّمات الموجودة، مثل دور العبادة/المؤسسات الدينية وجمعيات الدعم المتبادل (Mutual Aid Societies) في أشكال النشاط السياسي الجديدة.

- تطوير الإجراءات التي استجاب بها ممثلو الحكومة بشكل متمايز لتحرّكات ومطالب الهوية، مثل: التفاوض على الحدود بين التحرّكات الشرعية وغير الشرعية، والاعتراف ببعض الفاعلين ورفض الاعتراف بآخرين، وإجراء تسهيلات أو ممارسة القمع، والتجنيد السرّي للأعضاء، وتوجيه، وانتقاء أو غواية، مجموعات متنوّعة.

- تأسيس صلات مع فئات من المواطنين كانت في ما سبق غير معبأة ومستبعدة، خاصة أولئك المتوطدين في شبكات ثقة متفرقة أو مقسمة منعزلة، بالإضافة إلى تشكيل تحالفات بين تلك الجماعات المعبأة حديثاً والفاعلين السياسيين القائمين، مثل الإصلاحيين الهنود الذين يحشدون التأييد من أعضاء الطبقات المفقرة والمهمّشة، أو الموصومة/الداليت.

وختاماً، نريد التأكيد أن فاعلية الحركات الاجتماعية ترتكز على المقوّمات

والابتكارات المنبثقة عن الواقع المحلي، التي لا تستغني عن الجوانب الوجدانية للشعوب والفئات الاجتماعية التي ترزح تحت الاستغلال والقهر. وهي أمور تقوّي من عضد المبادرين، وتعمل كالنسيج الذي بين عناصر الحركة الاجتماعية التي يجب أن يتوافر فيها الصبر والتخطيط الاستراتيجي، وغيرهما من الجوانب الوجدانية والتكتيكية. ونؤكد هنا أيضاً أن الظلم والاستغلال لا يمكنهما الصمود في وجه من يعرف حقوقه، ويختار السبل الفعالة في رفعها وتحقيق واقع أفضل. فالشعب بمقوّماته واتّساع مجاله العام أقوى بكثير من أية حكومة، وأقوى من أي مدّ استعماري أيّاً كانت اتجاهاته وخططه(٤٠).

(٤٠) انظر المراجع الإضافية التالية: Peter Ackerman and Jack du Vall, *A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict* (New York: Palgrave, 2000); Eugene N. Anderson and Pauline R. Anderson, *Political Institutions and Social Change in Continental Europe in the Nineteenth Century* (Berkeley, CA: University of California Press, 1967); Leo D'Anjou, *Social Movements and Cultural Change: The First Abolition Campaign Revisited* (New York: Aldine de Gruyter, 1996); W. W. Armstrong, «Labour I: Rural Population Growth, Systems of Employment, and Incomes,» in: Joan Thirsk, ed., *The Agrarian History of England and Wales, 1750-1850*, 6 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989); Roberta Ash, *Social Movements in America* (Chicago, IL: Markham, 1972); Pallava Bagla, «Ayodhya Ruins Yield More Fuel for Ongoing Religious Fight,» *Science*, no. 1305 (5 September 2003); Isaac Balbus, *The Dialectics of Legal Repression: Black Rebels before the American Criminal Courts* (New York: Russell Sage Foundation, 1973); Elizabeth Becker, «Hark! Voices from the Street Are Heard in the Trade Talks,» *New York Times*, 13/9/2003; Mark Beissinger: «Demise of an Empire-State: Identity, Legitimacy, and the Deconstruction of Soviet Politics,» in: Crawford Young, ed., *The Rising Tide of Cultural Pluralism* (Madison: University of Wisconsin Press, 1993); «Nationalist Violence and the State: Political Authority and Contentious Repertoires in the Former USSR,» *Comparative Politics*, vol. 30 (1998), pp. 401-433; «Event Analysis in Transitional Societies: Protest Mobilization in the Former Soviet Union,» in: Dieter Rucht, Ruud Koopmans and Friedhelm Neidhardt, eds., *Acts of Dissent: New Developments in the Study of Protest* (Berlin: Sigma, 1998), and *Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002); Eugene C. Black, ed., *British Politics in the Nineteenth Century* (New York: Walker and Company, 1969); Sean Chabot and Jan Willem Duyvendak, «Globalization and Transnational Diffusion between Social Movements: Reconceptualizing the Dissemination of the Gandhian Repertoire and the «Coming out» Routine,» *Theory and Society*, vol. 31 (2002), pp. 697-740; David Brion Davis, «Capitalism, Abolitionism, and Hegemony,» in: Barbara Solow and Stanley Engerman, eds., *British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987); Doug McAdam, Sidney Tarrow and Charles Tilly, *Dynamics of Contention* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), and Frank Munger, «Measuring Repression of Popular Protest by English Justices of the Peace in the Industrial Revolution,» *Historical Methods*, vol. 12.

الفصل الثاني

الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية

فارس اشتي(*)

(*) أستاذ جامعي ـ لبنان.

إنَّ الاستخدام الحديث لمصطلح «الحركة الاحتجاجية»، وكذا «الحركة الاجتماعية»[1]، والاشتغال عليهما في مرحلة الحداثة، لا ينفي وجودهما، كحركتين، قبل ذلك، وإنما يؤشر إلى جديد في العلاقات المجتمعية استدعى صوغهما.

كما أنَّ اقتصار الاشتغال على الحركتين في البيئة الرأسمالية في الدول الأوروبية والأمريكية، وارتباط بنائهما في ضوئها، لا ينفي وجود هاتين الحركتين في غير منطقة من العالم بعامة، والبلدان العربية بخاصة، وجوداً متشاكلاً مع مثيلاتهما في البيئة الأوروبية ـ الأمريكية، ووجوداً سابقاً عليهما ومفارقاً لهما.

وكان الاشتغال النظري على الحركات الاحتجاجية في إطار الحركات المجتمعية، وقد ارتبط بمرحلتين تاريخيتين، هما:

١ ـ مرحلة الحداثة التي اكتملت معالمها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سيادة التصنيع والعلاقات الرأسمالية في الإنتاج الاقتصادي، وحيث سيادة الدولة ـ المواطن في العلاقات المجتمعية السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركات المجتمعية والاحتجاجية للتحرّكات الطبقية، وبخاصة العمالية من أجل مطالب اجتماعية وسياسية، تُعطى للعمال ومن لفّ لفهم، وقد أطلق عليها حديثاً الحركات القديمة.

٢ ـ مرحلة ما بعد الحداثة، بحسب البعض، ومرحلة الرأسمالية في طورها

---

(١) هذا هو الاسم المستخدم في الأبحاث باللغة العربية وفي ترجمة مصطلح «Social Movement»، وسنستخدم في هذا النصّ تعبير «حركة مجتمعيّة» للدلالة على ارتباط الحركة بالمجتمع، وهي إحدى أشكال علاقاته، ونستخدم تعبير «اجتماعي» للدلالة على العلم بما يتعلق باجتماع البشر، آخذين بتمييز عبد الله إبراهيم بينهما في: عبد الله إبراهيم، علم الاجتماع (السوسيولوجيا) (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

العالمي، بحسب البعض الآخر، التي عُرفت في أواخر القرن العشرين، حيث غلب على الإنتاج الاقتصادي الطابع الآلي، وحيث تراجعت الدولة لصالح التكتلات الإقليمية والدولية، السياسية وغير السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركتين المجتمعية والاحتجاجية للفئات المهمّشة في المجتمعات (نساء، أقليات قومية ودينية، منبوذين. . . الخ)، وقد أطلق عليها اسم الحركات الجديدة.

● تحديد أولي

لم يصل هذا الاشتغال على الحركتين، المجتمعية والاحتجاجية، في المرحلتين، إلى تحديد واحد لِكُلّ منهما، بل كان متنوعاً بتنوّع الحقول المعرفية والاتجاهات والمدارس، وغَلب عليه عدم التمييز بينهما، وإيلاء الحركة المجتمعية الاهتمام الأكبر.

وبرغم الترابط بين الحركتين، والتباين في التحديدات بين الاتجاهات والمدارس، وفي الحقول المعرفية والمراحل التاريخية، فإن التمييز بينهما، وتحديد المعنية منهما بالبحث (الاحتجاجية)، ضروري.

ويمكن استنتاج أربعة عناصر من هذا الاشتغال النظري في تكوين الحركة الاحتجاجية[٢] هي: فعل الاعتراض (الاحتجاج)، المعترض (فئة مجتمعية أو تنظيم. . .)، المعترض عليه (فئة مجتمعية و/أو سلطة. . .)، موضوع الاعتراض (سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً. . .)، وهي العناصر التكوينية نفسها للحركة المجتمعية.

وتختلف الحركة الاحتجاجية عن الحركة المجتمعية في ثلاث صفات تتعلق بطبيعة كلّ منهما:

١ ـ في فعل الاعتراض، شكلاً وإدارة وأسلوباً، إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، ولا يكون ذلك في دراسة الحركة المجتمعية[٣].

---

(٢) انظر الهوامش في الفصل الرابع من هذا الكتاب «الحركات الاحتجاجية في لبنان بين السياسي والاجتماعي»، وخاصةً: Donatella Della Porta and Oliver Fillieule, «Policing Social Protest,» and Ruud Koofmans, «Protest in Time and Space: The Evolution of Waves of Contention,» in: David A. Snow, ed., *The Black Well Companion to Social Movement* (New York: Blackwell Publishing, 2004).

(٣) انظر الفصل الأوّل «الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى»، من هذا الكتاب؛ هبة خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص ٢٥ ـ ٤٦؛ عبد الرحيم العطري، =

٢ ـ في المعترض الذي يقتصر على تجمّع منظّم لفئة أو لفئات هامشية في الحياة السياسية في تحديد الحركة المجتمعية، ولا يقتصر على ذلك في الحركات الاحتجاجية التي قد تكون أيضاً هيئة ذات تمثيل شرعي (حزباً، نقابة أو هبّة عفوية) قد تتحول إلى حركة مجتمعية أو حزب سياسي.

٣ ـ في موضوع الاعتراض، وهو واحد في الاثنين، ويتميز في الحركة المجتمعية من الحركة الاحتجاجية بعدم استهدافه الوصول إلى السلطة، في حين قد يكون ذلك وغيره في الاحتجاجية.

كما يمكن تبيان الاختلاف في هذا الاشتغال النظري بين الحركات القديمة والحديثة بـ:

ـ اعتماد الإنترنت والتلفزيون بكثافة كوسائل فعل الاعتراض في الحركات الحديثة.

ـ انضمام فئات مجتمعية جديدة (الفئات المهمّشة، نساء منبوذين، أقليات) إلى قوى الاعتراض، واتّساع دائرة الاعتراض إلى مستوى قاري، وأحياناً عالمي.

ـ انضمام فئات مجتمعية جديدة إلى القوى المعترض عليها: المؤسسات الدولية، السياسية والاقتصادية، الشرعية منها وغير الشرعية.

ـ انضمام أهداف جديدة في موضوع الاعتراض، هو رفع الغبن التاريخي عن الفئات المهمّشة.

ولم يكن الأمر كذلك في البلدان العربية، إذ لم يُعمل نظرياً على فهم الحركة الاحتجاجية في البلدان العربية إلا في السنوات الأخيرة ضمن ترجمات تناولت الحركات المجتمعية وأبحاثاً حولها، وأدرج قبل ذلك ما شهدته هذه البلدان من احتجاجات ـ وهي كثيرة ـ في سياق النضال الوطني أو القومي أو

= «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» تقديم إدريس بنسعيد (مخطوطة غير منشورة، معتذر عنها في مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت)، ص ١٠ - ٢٥؛ Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movement and Contentious Politics*, Cambridge Studies in Comparative Politics, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998); Charles Tilly, *Social Movement, 1768-2004* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004), and Jack A. Goldstone, ed., *State, Parties and Social Movements*, Cambridge Studies in Contentious Politics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

المطلبي، واتخذ تعبيرات شتى: انتفاضة، هبة، معركة، إضراب، ثورة، وما شاكل ذلك.

ويستدعي هذا الأمر اشتغالاً على إنتاج المفهوم في هذه البلدان، بدون تبنٍّ لما أنتج في البلدان الصناعية المتقدمة، وبدون رفض له، على قاعدة فهم البيئة التي أنتج فيها المفهوم، ثمّ إعادة إنتاجه في بيئتنا.

وإذا كان هذا الاشتغال غير مدرج في موضوع هذا النصّ المخصص لاستعراض تاريخ الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، فإن ذلك لا يحول، بل يفترض، لحظ البيئة التي حدثت فيها الاحتجاجات، والبنية المجتمعية التي أدت إليها لفهمها، وهي هنا مباينة للبيئة وللبنية التي أنتج فيها المفهوم في المجتمعات الصناعية.

وقد مرت هذه البيئة بثلاث مراحل تاريخية:

١ ـ مرحلة ما قبل الدخول الاستعماري العسكري الأوروبي أساساً إلى المنطقة، وقد عرفت المنطقة احتجاجات متنوعة عبر تاريخها الطويل، وقد يكون الأكثر ارتباطاً بالوضع الراهن ما حدث قبيل بدء الاحتكاك مع الدول الأوروبية في مرحلة تشكّلها القومي سياسياً، والرأسمالي اقتصادياً، ثمّ توسعها الاستعماري عسكرياً واقتصادياً.

٢ ـ مرحلة ما بعد الدخول الرأسمالي، ثمّ الاستعماري إلى المنطقة، وقد عرفت احتجاجات متنوعة أبرزها ثلاثة أنواع:

ـ احتجاجات ضدّ الوجود الاستعماري نفسه.

ـ احتجاجات ضدّ سياسات هذا الوجود.

ـ احتجاجات قطاعية عمالية ـ فلاحية.

٣ ـ مرحلة ما بعد الاستقلال لدول المنطقة، وقد عرفت هذه الدول احتجاجات على ثلاثة أنواع:

ـ احتجاجات ضدّ سياسات السلطات في هذه الدول.

ـ احتجاجات قطاعية.

ـ احتجاجات قومية متمحورة حول قضية فلسطين، ثمّ الاعتداءات

الاستعمارية على بعض أجزاء المنطقة أو على مناطق أخرى في العالم.

ويتقاطع مع هذا التقسيم التاريخي تقسيم جغرافي للمنطقة التي لم تكن واحدة في انضوائها ضمن انتظام سياسي واحد/دولة، وبخاصة في القرنين الماضيين، إذ شهد القرن التاسع عشر دخولاً عسكرياً واقتصادياً مبكراً للدول الرأسمالية الأوروبية إلى هذه المنطقة، فكانت الحملة الفرنسية على مصر في العام ١٧٩٨، والصراع الإنكليزي معها أول استعمار حديث للمنطقة، تلتها الحملات الفرنسية على الجزائر بدءاً من العام ١٨٣٠، وعلى تونس والمغرب منذ العام ١٨٨٢، ثمّ الدخول الإنكليزي إلى مصر في العام ١٨٨٥.

وقد أحدث هذا الدخول المتعدد في قواه، والمتتالي في توقيته، مسارات مختلفة في هذا الجزء، أنتج معه لاحقاً، دولاً متنوعة، وبالتالي احتجاجات متباينة.

ولم يكن الأمر كذلك في مشرقها، إذ لم تعرف الوجود العسكري المباشر إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان وجوداً «ملطّفاً» بنصّ دولي ـ صيغة الانتداب ـ وملغوماً بحركة استعمار استيطاني في فلسطين، رغم أن الوجود التبشيري والاقتصادي كان سابقاً على ذلك، وبخاصة في مدنه الرئيسيّة.

كما بقي بعض من هذا المشرق عصيّاً على الدخول العسكري لاعتبارات جغرافية ودينية ـ اليمن والسعودية ـ وتأخر الدخول الاقتصادي فيهما إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد كان هذا الدخول متعدداً في قواه وأساليبه ومواقيته، الأمر الذي أحدث تفاوتاً في مسارات أجزاء هذا المنطقة، فأنتج دولاً متباينة في خصائصها، وكانت الاحتجاجات موسومة بخصوصية تطور هذه الأجزاء.

كما يتقاطع مع هذين التقسيمين تطور الرأسمالية نفسها، وقواها، وطبيعة العلاقة مع هذه المنطقة التي حددها تقسيم العمل الدولي، وموقع أجزاء هذه المنطقة في منظومته، فضلاً على الموقع الجغرافي في الخريطة العالمية، السياسية والاقتصادية، وطبيعة الثروات فيها.

وقد عرفت الرأسمالية ثلاث مراحل في تطورها، وفي علاقتها بالمنطقة: الرأسمالية الوطنية، الإمبريالية، مرحلة العولمة.

ولا يستطيع البحث ـ في الحدود المرسومة له ـ الإحاطة بإرث المنطقة في

الاحتجاجات، كما لا يستطيع الإحاطة الوافية بالاحتجاجات في إحدى المراحل التي ذكرت أو في إحدى البلدان.

لذا سيكون عرض الاحتجاجات ضمن الاعتبارات الآتية:

١ ـ الاقتصار على متابعة الاحتجاجات منذ أواخر القرن الثامن عشر حتّى نهاية القرن العشرين للأسباب الآتية:

أ ـ تزامن البدء مع صعود الرأسمالية في أوروبا، ونماء الحركات الاحتجاجية في إطارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، واتخاذها موضوعاً للبحث.

ب ـ تزامن البدء مع الاحتكاك الأوّل للرأسمالية، دولاً ومؤسسات اقتصادية وثقافية، مع ما سيعرف لاحقاً بالبلدان العربية، وهو على مستويات متعددة: عسكري، واقتصادي، وسياسي، وثقافي.

ج ـ تزامن الانتهاء مع بداية ما عمل عليه الباحثون في الكتاب.

٢ ـ الاقتصار على أولى الاحتجاجات في موضوعها، وأهمها من حيث «صفاء» الطابع الاحتجاجي ـ بحسب تعريف البحث له ـ ومن حيث تأثيرها اللاحق، ومن حيث اتساعها.

٣ ـ اتخاذ المنطقة العربية كوحدة في عرض الاحتجاجات مع إبداء تمايزات كلّ بلد من بلدانها.

ستعرض هذه الاحتجاجات بحسب الفترات التي حصلت فيها ضمن أربعة محاور:

أولاً: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الاستعماري

تعتبر الحملة الفرنسية على مصر بداية الدخول الاستعماري إلى المنطقة، وكان القرن التاسع عشر حتّى أواخره قرن التنافس الاستعماري عليها، ومع أن اختراقات أوروبية سابقة للحملة قد حصلت، إلا أنّها لم تصل إلى مستوى الاحتلال، ولا إلى كثافة التدخل(*).

(*) تتمثّل هذه الاختراقات بـ: (١) امتيازات أعطتها السلطة العثمانية لدول أوروبية في الأعوام: ١٥٣٥، ١٥٨٣، ١٦٠٤، ١٦١٢، ١٦٢٠، ١٦٧٣، و١٧٤٠؛ (٢) تدخلاً عسكرياً على أطرافها في منطقة الخليج =

وقد عرفت المنطقة في هذه المرحلة نوعين من الاحتجاجات:

١ ـ الاحتجاجات ضدّ الوجود الاستعماري نفسه

اتخذ شكل هبّات شعبية أو انتفاضات مسلحة، وانحصر في هذه المرحلة في مصر والجزائر والخليج العربي.

ففي **مصر** اقتصرت الانتفاضات على مرحلة الحملة الفرنسية(*)، وكانت انتفاضة القاهرة في العام ١٧٩٨ أولى الاحتجاجات الشعبية على الاحتلال الفرنسي لمصر (تموز/ يوليو ١٧٩٨). فقد أدرك سكان القاهرة الوضع الحرج للفرنسيين بعد تدمير الأسطول الإنكليزي الأسطول الفرنسي في أبي قير (آب/ أغسطس ١٧٩٨)، وإعلان السلطان العثماني سليم الثالث الحرب على فرنسا (أيلول/ سبتمبر ١٧٩٨)، فانتفضوا على القوات الفرنسية الموجودة بينهم، وأجبروها على الانسحاب (تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٧٩٨)، واتخذوا الجامع الأزهر مقراً حشدوا فيه ١٥ ألف فرد، وساندهم فيه فلاحو الجوار والبدو، كما شنّ المصريون في الدلتا هجمات على هذه القوات.

وقد أعاد قائد الحملة، نابليون بونابرت، تجميع قواته، وشن هجوماً عنيفاً بمختلف أنواع الأسلحة على المنتفضين في القاهرة والدلتا، الأمر الذي أدى إلى القضاء على الانتفاضة(٤). إلا أن هذا القمع للانتفاضة لم يحل دون تجددها في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٨٠٠ إبان المعركة بين هذه القوات والجيش التركي قرب القاهرة، إلا أنّها قمعت بعد شهر من المواجهة(٥).

ولم تنتج هاتان الانتفاضتان حركة مجتمعية، إلا أنّها أنتجت حالة اعتراضية

= وشواطئ المحيط الهندي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، واستيلاء إنكلترا على جبل طارق في العام ١٧٠٤؛ (٣) بعثات تبشيرية واستطلاعية إلى مناطق عديدة؛ (٤) تحالفات مع قوى محليّة نافذة في أكثر من منطقة، كالتحالف مع الأمير فخر الدين في بلاد الشام (١٥٩٠-١٦٣٥م) والتعاهد مع الحكام المماليك في مصر (١٧٨٥).

للمزيد، انظر: إميل خوري وعادل إسماعيل، **السياسة الدولية في المشرق العربي** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩)، وإبراهيم شريف، **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتّى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، السلسلة السياسية؛ ٨ (بغداد: شركة دار الجمهورية، ١٩٦٥).

(*) بعد انسحاب القوات الفرنسية واستيلاء محمد علي ـ الذي أصبح والياً عثمانياً ولاعباً إقليمياً ـ على السلطة في مصر، لم يعُد للقوات الأجنبية وجود فيها، ولم تدخل هذه القوّات مصر مرّة ثانية حتّى العام ١٨٨٢.

(٤) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدّم، ٢٠٠٧)، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

برزت إبان الصراع بين المماليك، حكام مصر آنذاك، وبين المماليك والأتراك، فامتنع سكان القاهرة، وبخاصة الحرفيون والعمال والتجار (في العام ١٨٠٤) عن دفع الضرائب، وقتلوا الجباة، وحاصروا قصر الحاكم المملوكي وأجبروه على الفرار. وقد استفاد من ذلك الضابط التركي/الألباني محمد علي، الذي دعم الانتفاضة، وساعد على إخراج المماليك من القاهرة وضواحيها، وفرض نفسه حاكماً على مصر، ونال اعتراف السلطان العثماني به(٦).

ويلحظ في الانتفاضات المصرية الثلاث استفادة المنتفضين من صراع القوى المهيمنة للقيام بالانتفاضة، واستفادة إحدى هذه القوى ـ بما يتوافق مع رأي بيتر إيسنجر في فهم الحركة الاحتجاجية ـ (٧) بدون أن يعرف مدى عفوية الانتفاضات، ومدى ارتباطها بإحدى القوى النافذة (قوى السلطنة العثمانية في الأولى والثانية، ومحمد علي في الثالثة).

كما يلحظ مدنية الانتفاضات، بدون أن يتمكّن البحث من تحديد الفئات المجتمعية المشاركة، ومساندة الفلاحين وقيادة رجال الدين، واعتمادها الأسلوبين، العنفي والسلمي.

وفي **الجزائر** احتلت القوات الفرنسية مدنها الساحلية لأول مرة في العام ١٨٣٠، فاندلعت انتفاضة ضدهم اتخذت طابع الثورة في الريف، وقادها الأمير عبد القادر، وهو سليل عائلة مرابطية، وابن شيخ الطريقة القادرية. وكانت قاعدتها رجال الدين والبدو في غرب الجزائر، وقد استمرت متقطعة حتّى العام ١٨٤٧، حين أسر عبد القادر، ثمّ نفي إلى بلاد الشام، وشهدت معارك عسكرية وهدنات عديدة.

إلا أنّ أسر الأمير عبد القادر لم يحُل دون تجدد الانتفاضات في بلاد القبائل في الأعوام ١٨٥١، و١٨٥٢، و١٨٥٤ ـ ١٨٥٦، وبقيادة أبي بقلة، وباعتماد على الطريقة الرحمانية، وقد واجهتها القوات الفرنسية بالعنف المترافق مع مصادرة الأراضي وتغلغل الشركات الفرنسية(٨).

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(٧) عرض محمود صلاح عبد الحفيظ المهر هذا الرأي في بحثه «صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية»، كما عرضه كلّ من ربيع وهبة وعزة خليل والعطري، في الدراسات المشار إليها آنفاً.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢١٤.

وتجدّدت الانتفاضات بإعلان القبائل العربية والبربرية، بقيادة الشيخ محمد المقراني، وبدعم من الطريقة الرحمانية، الثورة على الوجود الفرنسي في ١٤ آذار/ مارس ١٨٧١، مستغلة، ربما، كومونة باريس، وهزيمة فرنسا، وبالتزامن معهما، فخاضت معارك ناجحة ضدّ السلطات الحكومية، إلا أن قمع كومونة باريس عزّز موقع الحاكمين، فعزّزوا قواتهم الحكومية في مواجهة الثورة، وقمعوها فارضين على القبائل ٣٦ مليون فرنك، غرامة، ومصادرة ٥٠٠ ألف هكتار من أجود الأراضي(٩).

ويلحظ في الانتفاضات الجزائرية ريفيتها، بدون نفي مساعدة سكان المدن، والطبيعة القبلية للمنتفضين، والقيادة الإقطاعية/ الدينية لها، والبيئة الثقافية الصوفية، واعتمادها العنف بشكل أساسي. ولم تحقق هذه الانتفاضات أهدافها المباشرة في تحرير البلاد وطرد المستعمرين، لا بل زادت قمع المحتلين، وتغلغل الشركات الرأسمالية في بنية البلد.

كما يلحظ استنادها إلى حركة سابقة (الطريقة القادرية، ثمّ الطريقة الرحمانية) ذات طبيعة دينية/ صوفية.

وفي منطقة **الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية** حدثت مواجهات للتدخل العسكري البريطاني فيها، فقاوم سكانها الحملة على الخليج في العام ١٨١٩، كما تصدّت قبائل عدن للقوات البريطانية حتّى غزوها في العام ١٨٣٩، وتمرد أمير البحرين على المعاهدة المفروضة عليه في العام ١٨٦١(١٠). ويمكن الإشارة إلى احتجاجات أمراء البحرين وحكامها الذين اعتبروا شديدي المراس، وتعرضوا لأكثر من حملة تأديب، وكان آخرها في العام ١٨٦٩، وقد أبعدوا بعدها عن الحكم(١١).

وقد تميّزت مواجهات الخليج بانطلاقها من القبيلة ـ الإمارة، ورسوها على ذلك في المعاهدات التي حبكتها بريطانيا، وفرضت ضبط حركة التجارة نحو

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣٢٢.

(١٠) خوري وإسماعيل، المصدر نفسه، وشريف، **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.**

(١١) فؤاد إسحاق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٤٠ ـ ٥٦.

الهند بما يخدم مصالحها، ووضعت نفسها في إطار الحكم المتحكم في الإمارات ـ القبائل التي أعطيت استقلالها تحت الحماية البريطانية.

٢ ـ الاحتجاجات بفعل الحراك الذي تداخل فيه الوجود الرأسمالي، بمختلف أشكاله، مع عوامل البنية المجتمعية

تركزت هذه الاحتجاجات في البلدان التي عرفت انفتاحاً اقتصادياً مالياً على الدول الأوروبية، وكانت حلبة صراع بينها، أو بين بعضها والإمبراطورية العثمانية.

وكانت بلاد الشام أكثر البلدان عرضة لهذا النوع من الاحتجاجات، فقد عرفت ثلاثة أنواع منها:

أ ـ الانتفاضات ضدّ توسع الحكم في مصر بقيادة محمد علي في بلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠)، وتداخل فيها الرفض لإدارة محمد علي للبلاد، مع تدخل الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية، دعماً أو رفضاً له، وأبرزها:

ـ انتفاضات العام ١٨٣٤ في جنوب الساحل الشامي (جبال القدس والخليل ونابلس)، وشماله (طرابلس وعكا وجبال العلويين واللاذقية).

ـ انتفاضات الأعوام ١٨٣٥ ـ ١٨٣٨ في جبل حوران ووادي التيم.

ـ انتفاضات العام ١٨٤٠ في جبل لبنان والشمال والبقاع[١٢].

وقد كانت الأولى والثانية منها ضدّ سياسات الحكم المصري، وضدّ وجوده، وأبرز هذه القضايا: التجنيد الإجباري، سحب السلاح من الأهالي، فرض ضرائب جديدة، استقواء طائفة على أخرى. أما الثالثة، فكانت ضدّ وجود هذه القوات، وبخاصة بعد مؤتمر لندن الذي فرض عليها الانسحاب.

وقد غَلب على هذه الانتفاضات الطابع الطائفي، وقادها زعماء إقطاعيون ورجال دين أحياناً، وارتبطت بالصراع الدولي، فاستفادت منه وأفادت، وقد

(١٢) انظر: رياض غنام، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ الحكم المصري، ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠** (المختارة، لبنان: الدار التقدّمية، ١٩٨٨)، ص ٨١ ـ ١٥١؛ مسعود ضاهر، **الانتفاضات اللبنانية ضدّ النظام المقاطعجي**، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث؛ ٤ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص ٩٥ ـ ١١٥، وعبد الله حنا، **العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، ١٨٥٠ ـ ١٩١٨**، ط ٢ (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٠)، ص ٨١ ـ ٩٥.

ساهمت في خلخلة النظام القائم سياسياً ومجتمعياً، وغلغلت روح التمرد بين الناس.

ب ـ **الانتفاضات ضدّ السلطنة العثمانية** قبل توسع محمد علي وبعده، وتداخل رفض الظلم ورفض العودة إليه بعد الإصلاحات في السلطنة، مع نماء العلاقات الرأسمالية في هذه الأجزاء، وأبرزها:

ـ احتجاجات العامة في **دمشق**، والعامة هنا عمادهم الحرفيون ضدّ واليها لفرضه الضرائب (١٧٠٧، ١٧١٦، ١٧٢٥، ١٧٤٠، ١٧٤٥، ١٧٤٧، ١٧٥٧)، وكان أبرزها في العام ١٨٣١ حين عقد أهالي دمشق[١٣]، وبخاصة تجار المدينة وحرفيوها وعلماؤها، في ما يشبه مؤتمراً في الربوة (أيلول/سبتمبر ١٨٣١) حضره أيضاً أغوات البلد وأعيانها، تحالفوا فيه على رفض ضريبة الصليان[*]، ثمّ ثاروا على الوالي مدعومين من الانكشارية المحلية (اليرلية)، حين بدأ تنفيذها، فاشتبكوا مع قواته، واحتلوا السرايا، وقتلوا الوالي، وحاصروا القلعة، ثمّ استلموا إدارة البلد (تشرين الأوّل/أكتوبر)، واستقبلوا موفد الباب العالي الذي أسقط الضريبة، وعفا عن قتل الوالي بعريضة تظهر قوتهم.

ـ احتجاجات العامة في **حلب** التي قادها الأشراف ضدّ الولاة وقوتهم العسكرية الضاربة، وأبرزها:

● انتفاضة العام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م، قام بها الأشراف ضدّ الدالاتية، وقد سيطروا على المدينة، إلا أن الوالي حاصر المدينة ٢٤ ساعة، الأمر الذي أدى إلى هرب الأشراف والقبض على نقيبهم.

● انتفاضة العام ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م، بقيادة الأشراف أنفسهم الذين رفضوا تولية محمد باشا العظيم عليهم، فأغلقوا أبواب حلب دونه، فشنّت حربٌ عليهم استمرت ٤٠ يوماً لم تحسم إلا بمدد مركزي للوالي أنهى معه الانتفاضة[١٤].

(١٣) عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥)، ص ١٥٧ ـ ١٧٥ و١٨٥ ـ ٢٢٤.

(*) ضريبة فرضتها السلطات على الدكاكين والمخازن والمغالق بمقدار مصريتين على كلّ سكرة ما يقفل أو مفتاح.

(١٤) كامل حسين بالي الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ٢ ج (حلب: المطبعة المارونية، ١٩٢٦)، ص ٣٠٦.

● انتفاضة العام ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م التي قام بها الأشراف ضدّ اليكرجية، والتي استدرج فيها الأشراف إلى جامع الأطروش وقُتِلوا بدون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الانتفاضة التي استمرت متنقلة إلى حين حصول الصلح بين الطرفين(١٥).

● انتفاضة المحرّم ١٢٣٥هـ/ تشرين الأوّل ١٨٢٠ التي استهدفت حاشية الوالي خورشيد باشا، لفسقها وظلمها، وقدر عدد القتلى من الحاشية بـ ٧٠٠٠ فرد، وقد واجهها الوالي بقسوة، فحاصر المدينة لمدّة ٤ أشهر، وأنهى الانتفاضة(١٦).

● انتفاضة ٥ من شوال ١٢٦٦هـ/ ١١ آب/ أغسطس ١٨٤٩ التي استمرت حتّى ١٥ من المحرّم ١٢٦٧هـ/ ٢١ تشرين الثاني/أكتوبر ١٨٥٠ التي تعدد القول بأسبابها (غصب متسلم حلب فرس أحد وجهائها، وتمرد عشيرة من البادية ضدّ فرض الضرائب، وتحريض عبد الله بك اليانسي ويوسف باشا للتهرب من دفع متأخرات الضرائب المجباة)، إلا أن ما حوّلها إلى قومة، انتشار خبر التجنيد الإجباري وزيادة الضرائب(١٧).

ويلحظ في انتفاضات حلب الدور الكبير للأشراف في قيادتها، وهم تنظيم على رأسه نقيب، وبمعنى آخر، عرب بن سهم؛ أي أن القائم على هذه الانتفاضة تنظيم، ولو كان تقليدياً، وهو تنظيم استمر بعدها عرب في مواجهة ولاة غير عرب.

ـ الانتفاضات في جبل حوران ضدّ الولاة، وأبرزها:

● انتفاضة العام ١٨٥٢ حين رفض فلاحو الجبل دفع الضريبة والذهاب إلى الجندية، وأبادوا الحملة العسكرية في أذرع، التي أرسلها والي دمشق لتأديبهم، وغنموا أسلحتها، وتمكّنت من تحقيق أحد مطالبها، وهو الإعفاء من الجندية مقابل ردّ ما غنموه في معركة أذرع، ودفع الضرائب المتأخرة(١٨).

● انتفاضة عرمان في العام ١٨٩٦، حيث تلاقى تراجع تعهد السلطة بعد انتفاضة العام ١٨٥٢ بعدم إخضاع الجبل للجندية، وإرسالها حملة عسكرية

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٦.

(١٨) حنا، **العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران ١٨٥٠ ـ ١٩١٨**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥.

لتأديبه في العام ١٨٩٥، مع زيادة الضرائب، ومحاولة أحد القادة العثمانيين إجبار ميثا أرملة محمد الأطرش على الزواج منه، فلجأت إلى عرمان، لتطلق هذه العوامل انتفاضة في عرمان، شمالي الجبل، وإحدى قواعد الحامية. وقد تمكّن الأهالي من صدّ أكثر من حملة على عرمان، وحاصروا قلعة السويداء. ثمّ توالت المفاوضات بين الطرفين أكثر من ٤ سنوات تمكّنوا في نهايتها، وبالتحالف مع البدو وفلاحي حوران، من تحقيق مطلب إطلاق سراح المنفيين من زعماء الدروز، ورفع التجنيد الإجباري لمدّة عشرين سنة، والاعتراف بالقانون العشائري في الجبل[١٩].

وقد تميزت انتفاضات جبل حوران باعتمادها على الفلاحين بقيادة إقطاعيي الجبل ووجهائه، الروحيين والزمنيين.

ج ـ الانتفاضات ضدّ سياسات السلطنة العثمانية الداخلية بعد عودتها إلى هذه المناطق إثر انسحاب قوات الحكم المصري بقيادة محمد علي منها، وقد ارتبطت كسابقاتها، إبان الحكم المصري، بالصراع الدولي على المنطقة، وبنماء قوة مجتمعية جديدة بفعل هذا الصراع، وبفعل التغلغل الرأسمالي والتبشيري فيها، وترافقت مع صدامات طائفية وانتفاضات فلاحية ضدّ الإقطاعيين. فقد انتفض سكان إهدن وبشرّي في تشرين الأوّل/أكتوبر وكانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٢ ضدّ محاولة السلطات العثمانية اعتقال زعيمهم بطرس كرم وحليفه عبد الله شهاب، العاملين على إعادة الحكم الشهابي، خلافاً للرغبة العثمانية بالحكم المباشر للبلاد، كما انتفض سكان جهة بشرّي وطرابلس وجبال عكا وجبال اللاذقية في العام ١٨٤٤ ضدّ محاولة فرض ضرائب جديدة[٢٠].

ويلحظ في انتفاضات الساحل الشامي تداخل بين هذه الانتفاضات وقوى الصراع الدولي فيه وعليه من جهة، وتداخل بينها وبين البنية الطائفية للساحل من جهة أخرى. كما يلحظ فيها استفادة المنتفضين من انقسامات الفئة الحاكمة، ومن صراعات الدول الكبرى.

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

(٢٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٥، وضاهر، **الانتفاضات اللبنانية ضدّ النظام المقاطعجي**، ص ١٢٦ ـ ١٤٠.

ومن هذه الانتفاضات:

ـ **الانتفاضات الفلاحية ضدّ الإقطاعيين**، وقد تداخل فيها الحراك الذي أوجده الدخول الرأسمالي من جهة، والتدخل الأجنبي من جهة ثانية، مع محاولة الإقطاعيين الإبقاء على الوضع القائم من جهة ثالثة. وكان أبرزها: **عاميات الفلاحين في جبل لبنان**، فقد شهد جبل لبنان انتفاضات فلاحية عديدة عرفت باسم العاميات، كون عامة الناس، لا خاصتهم، هم المشاركون فيها، والعامة في هذه الأوضاع هم الفلاحون بمختلف فئاتهم. وقد حدث ذلك في العام ١٨٠٠ في حمانا، وفي العام ١٨٢٠ في إنطلياس، وفي العام ١٨٢١ في لحفد، وفي العام ١٨٤٠ في حمانا، وفي العام ١٨٥٩ في زحلة وإنطلياس.

وقد كان موضوع هذه الانتفاضات إقدام الحكام المحليين على زيادة الضرائب على الفلاحين بناء على طلب الحكام العثمانيين مبالغ إضافية من الحكام المحليين. وقد كانت ظروف حصولها خلاف بين الولاة (في العام ١٨٢٠) أو حصول خلاف بين الأمراء أو بين الأمراء والإقطاعيين.

وقد كانت قواها فلاحية في كلّ المرات، وكانت قيادتها من بعض العائلات النافذة (حاطوم والقنطار في العام ١٨٠٥)، أو من الإقطاعيين المتذمرين (فضل الخازن في العام ١٨٢٠)، أو من الفلاحين أنفسهم مثل طانيوس شاهين (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠).

وقد غلب عليها الطابع العفوي في البدء، ثمّ اتخذت شكلاً أكثر تنظيماً في عاميتي إنطلياس ولحفد (في العام ١٨٢٠)، وأصبحت منظمة في انتفاضة ١٨٥٩. ولم تؤت أي منها نتائج إيجابية، فاستفاد منها الأمراء أنفسهم حيناً، أو الإقطاعيون حيناً آخر، أو الكنيسة حيناً ثالثاً[٢١].

ـ **الانتفاضات الفلاحية ضدّ الإقطاعيين في جبل حوران** (سورية حالياً)، وأبرزها اثنتان: **الأولى** في العام ١٨٦٩، وقوامها الفلاحون والوجهاء، وقيادتها إحدى العائلات الوجيهة: آل الأطرش، وخصمها آل حمدان، حاكمو الجبل

---

(٢١) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٨٥ ـ ٨٦ و١٦١ ـ ١٦٢؛ ضاهر، المصدر نفسه؛ عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ١٥٩ ـ ١٨٥، وأ. سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر**، ترجمة وتحقيق عدنان جاموس (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٢)، ص ١٧٧ ـ ٢١٧.

منذ العام ١٦٨٥. وقد حملت المطالب الآتية: إلغاء ترحيل الفلاحين، وإلغاء السخرة، وتثبيت الملكية، وتمليك الفلتية، وإلغاء أخذ الخُمس عن ذكور الطيور والمواشي. وقد نجحت في إزاحة آل حمدان عن المشيخة وحلول آل الأطرش محلّهم، وتحقيق مطلب واحد (إلغاء أخذ الخُمس).

وكانت **الثانية** في العام ١٨٨٨ وقوامها الفلاحون ووجهاء العائلات في أنحاء الجبل، وخصمها القيادة الوارثة لآل حمدان، آل الأطرش، ومطالبها إلغاء افتراءات المشايخ وطمعهم وتعدياتهم. وقد استطاعت حصر نفوذ المشايخ، إلا أن علاقة المشايخ بالسلطات العثمانية أدى إلى حملة عسكرية بقيادة ممدوح باشا، فنشبت معركة بين الطرفين على مشارف السويداء (الشقراونة) هزمت فيها حركة العامة، إلا أن بعض مطالبها تحققت، وهي: توزيع نصف أراضي آل الأطرش على الفلاحين[٢٢].

ثانياً: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الإمبريالي

انحصرت الاحتجاجات في هذه المرحلة بالأجزاء الغربية من المنطقة العربية التي عرفت اختراقات رأسمالية وتنافسات دولية عليها أكثر مما عرفته الأجزاء الشرقية، لقربها من أوروبا جغرافياً، ولتحلل السلطنة العثمانية فيها قياساً بفعاليتها في الشرق، ولوجود توازن دولي في الموقعين.

وقد عرفت هذه المرحلة دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار، ثمّ التوسع الإمبريالي، وازدياد الصراع بين دولها للسيطرة على العالم الذي كانت مؤتمرات: برلين (١٨٧٨) والقسطنطينية (١٨٨٢) وبرلين (١٨٨٥)، إطاراً لتنظيم هذا التقاسم وإحدى محطاته، كما كانت الحرب العالمية الأولى إحدى نهاياته ونتائجها تسويته.

وقد شهدت هذه المرحلة بداية تشكّل كيانات فيها بفعل عاملين أساسيين: البنية السلطانية فيها، والدولة المستعمرة لها.

كما عرفت المنطقة العربية أشكالاً متعددة من الاحتجاجات، هي:

---

(٢٢) حنا، **العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران ١٨٥٠ ـ ١٩١٨**، ص ١٠٥ ـ ٢٢٢، وبرجييت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز: حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال، ١٨٥٠ ـ ١٩٤٩** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤)، ص ٨٧ ـ ١٨١.

١ ـ الاحتجاجات ضدّ التوسع الإمبريالي

من أبرز هذه الاحتجاجات:

أ ـ انتفاضة علي بن غذاهم في العام ١٨٦٤ (آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو) ضدّ الحكام، وهي تتويج لتحرّكات متفرّقة منذ العام ١٨٦١، وسببها المباشر مضاعفة الضرائب، وأسبابها غير المباشرة تعميم ضريبة المجبي (على الأفراد)، ومحاولة بناء إدارة حديثة على النمط الأوروبي، وازدياد النفوذ الرأسمالي الفرنسي من جهة، وغارات القوات الفرنسية في الجزائر على تونس.

وقد انطلقت من منطقة القبائل في الأعراض والحلفاء وتوسعت إلى مختلف المناطق، وقد انضم إليها سكان الساحل بعد دخول أساطيل الدول الكبرى إليها.

وقد اشتركت في الثورة القبائل، ثمّ سكان الساحل لاحقاً، وموظفو الإدارة (العمال والقضاة والخلفاء) الذين تضرّروا من الإصلاحات الحديثة، وقائدها خريج جامعة الزيتونة لأب قاضٍ، ومن قبيلة هاجر، ودعمتها الزاوية التيجانية، ولم تفلح تناقضات القوى الأجنبية الفاعلة (بريطانيا وإيطاليا والسلطنة العثمانية) مع فرنسا من تحقيق مكاسب للانتفاضة، كما لم تنتج حركة جديدة، لا بل تنازعت قواها القبلية، وكان ذلك، مع انكفاء السلطنة وبريطانيا عن مزاحمة فرنسا، سبباً في تراجعها[٢٣].

ب ـ انتفاضة عرابي في مصر (أيلول/ سبتمبر ١٨٨١)، التي حملت مطالب سياسية ضدّ سياسات التدخل الأجنبي (إقالة وزارة رياض باشا، منح الدستور، زيادة عدد الجيش)، واتخذت طابع التمرّد العسكري الذي سرعان مع التف الشعب حولها، فاستجيب لطلب إقالة الوزارة، ثمّ شكّلت حكومة محمود سامي المتجاوبة مع مطالب الانتفاضة في شباط/ فبراير ١٨٨٢، ونشرت اللائحة

---

(٢٣) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٢٢٥؛ ثورة ابن غذاهم، ١٨٦٤، وثائق تونسية (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦١)، وجان غانباح، **أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، ترجمة لجنة من كتابة الدولة، الفصل الخامس: ثورة علي بن غذاهم، ١٩٦٥، <http://www.amazigh.world.org>.

والجدير ذكره أن الدخول الاستعماري إلى تونس اتخذ شكلاً اقتصادياً في البداية عبر الامتيازات التي أُعطيت للرساميل الفرنسية والإنكليزية وعبر القروض لحاكمها، ثمّ تحوّلت إلى احتلال عسكري فرنسي في العام ١٨٨٢ بمتابعته مع إنكلترا التي احتلّت مصر في العام نفسه.

الأساسية، وأبطلت المراقبة الثنائية (الفرنسية ـ الإنكليزية) على مصر.

إلا أن التدخل العسكري الإنكليزي في أيار/ مايو ١٨٨٢، وإنذار الخديوي بإقالة الحكومة، وإبعاد عرابي وعلي فهمي وعبد العال، وتخاذل الخديوي، أدى إلى قمع الانتفاضة واستسلام عرابي، بعد التدخل العسكري المباشر ضده، في أيلول/ سبتمبر ١٨٨٢[٢٤].

ج ـ **انتفاضة المهدي في السودان** (١٨٨١ ـ ١٨٨٥)، حدثت إثر حلول المغامرين الأوروبيين محل باشاوات مصر في التحكّم بمناطق السودان تحت قيادة الجنرال غوردون (في العام ١٨٧٧)، فاندلعت ثورة بقيادة الدرويش المتجول محمد أحمد، أحد أعضاء الطريقة السمانية، فأعلن نفسه المهدي المنتظر، واتخذ جزيرة آبا مركزاً لنشر دعوته إلى العودة إلى نقاء الإسلام وبساطته، ثمّ إلى الثورة في العام ١٨٨١ ضدّ النهب الأوروبي، وظلم الباشاوات الأتراك والمصريين. ونقل مركز قيادته إلى كردفان معتمداً على الفلاحين والبدو والحرفيين كقاعدة للثورة.

وقد تمكّنت الثورة من السيطرة على مناطق عديدة، وفتح الخرطوم، وهزيمة أكثر من حملة إنكليزية جاءت لقمعها، وتوصلت إلى بناء دولة في العام ١٨٨٥، استمرت حتّى العام ١٨٩٨، حين شنّت القوات البريطانية والمصرية حملة ضدها أدت إلى القضاء عليها[٢٥].

ويلحظ في انتفاضة السودان هذه تداخل الطبيعة المدنية والريفية فيها، والقيادة البرجوازية الصغيرة لها ـ الدينية ـ واعتمادها على العنف، وتمكّنها من تحقيق أهدافها لفترة قصيرة، وتأسيسها لحالة جماهيرية منظمة مستمرة حتّى اليوم في الحياة العامة في السودان.

وتميزت انتفاضة السودان باستنادها إلى حركة سابقة (الطريقة السمانية)، وتأسيسها حركة جديدة (الحركة المهدية)، وكلاهما حركة دينية، الأولى تقليدية، والثانية تجديدية.

---

(٢٤) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٧٣، وصلاح عيسى، **الثورة العرابية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

(٢٥) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٧، وجلال يحيى، **الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، ص ٢٠-٤٢.

د ـ **انتفاضات المغرب**: ارتفعت وتيرة التدخل الدولي في هذه المرحلة بعقد معاهدة مدريد (في العام ١٨٨٠)، ثمّ تخصيص بعثات دولية، وعقد مؤتمر دولي لتبني برنامج إصلاح فرنسي، وقد فوضت فرنسا بتنفيذه (في العام ١٩٠٦). وقد وضع المغرب، عملياً، تحت الحمايتين: الفرنسية والإسبانية، قبل أن يشرّع دولياً، في العام ١٩١٢، وأبقي سلطان المغرب قائماً، إلا أنّه قسّم إلى ٣ مناطق نفوذ (دولية، وفرنسية، وإسبانية)[٢٦].

وقد كانت أولى الاحتجاجات في العام ١٩٠٢، وقادها الجيلاني الزرهوني ضدّ ممارسات السلطان عبد العزيز وحاجبه أحمد بن موسى الذي كان يسهل التدخل الأجنبي، واستطاع أن يقيم مملكة له في الريف والمغرب الشرقي[٢٧].

وتلته انتفاضة أخرى بعد الاحتلال الفرنسي والإسباني لأجزاء من المغرب وجهت ضدّ السلطان عبد العزيز، إذ عقد شيوخ القبائل مؤتمراً في مدينة مراكش في ١٦ آب/أغسطس ١٩٠٧ خلعوا فيه عبد العزيز، ونصّبوا مولاي عبد الحفيظ الذي خاض حرباً ضدّ أخيه وانتصر فيها في العام التالي، ليعزل من دول الحماية في العام ١٩١٢[٢٨].

٢ ـ الاحتجاجات ضدّ الحكام

انفرد المغرب بهذا النوع من الاحتجاجات التي هدفت إلى رفض الظلم من السلطان أو أحد ولاته عن فئة مجتمعية أو منطقة، ووقّتت إبان خلو مركز السلطان، واتخذت شكل البيعة، اشتراطاً عليها أو رفضاً لها أو مطالبة بها.

ومن هذه الاحتجاجات:

ـ خروج العبيد في مكناس وجوارها في العام ١٧٧٥ على السلطان محمد ابن عبد الله، بسبب تفضيل واليه الأعيان عليهم في طلب انتقال ١٠٠٠ كانون بذويهم إلى طنجة. وقد وصل بهم ذلك الخروج إلى مبايعة ابنه يزيد الذي

---

(٢٦) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٢.

(٢٧) العطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» ص ٦١، وعبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل ايناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، سلسلة رسائل وأطروحات (الرباط: جامعة محمد الخامس، ١٩٩٥)، ص ٤١٤ ـ ٤١٦.

(٢٨) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٣٥٥ ـ ٣٦٣.

أمدّهم بالسلاح والمال، إلا أن قوات السلطان حاصرتهم وأنهت الخروج، ما أدى إلى هروب يزيد واستسلامه(٢٩).

ـ ثورة إبراهيم يسمور اليزدكي، في العام ١٨٥٥، بدعم قبائل البربر الأضعف (آيت بغلمان) ضدّ قبائل البربر الأقوى (حزب آيت عطة) وانتصارهم عليهم، الأمر الذي لم يغضب السلطان، فعزّز مكانته الرسمية، إلا أنّه اغتيل في ظروف غامضة(٣٠).

ـ انتفاضة الجيلاني الروكي من عرب سفيان، وعلى رأسهم، في العام ١٨٦٢، ضدّ السلطان محمد بن عبد الرحمان، فبايعته العامة، فقام بالمخاريق، وهاجم دار الوالي وحرقها، وقتل من فيها، ونهب محتوياتها، إلا أن قوات السلطان حاصرته فهرب إلى جيل زرهون وقتل(٣١).

ـ انتفاضة أبو عزة الهبري ضدّ السلطان محمد بن عبد الرحمن في العامين ١٨٦٤ و١٨٦٥، وضد السلطان حسن في العام ١٨٧٤، طالباً الولاية، ومتحالفاً مع أحد الشرفاء الأدارسة سعيد السقروشني.

وقد شاركت فيها قبائل أيناون وعدة قبائل أخرى في الأحواز ووجدة شرقي البلاد، وامتدت حتّى مشارف فاس في المرحلة الأولى، إلا أن قوات السلطان هزمتها دون أن تنهيها، إذ هرب قائداها، لتجدّد عند تولي السلطان حسن للغاية نفسها، وبالقيادة نفسها، إلا أنّها قمعت، واعتقل أبو عزة ومات في السجن، إلا أن رفيقه استمر في المواجهة في الجبال حتّى العام ١٨٧٦، حين توصل مع المخزن إلى تسوية بتخفيض السلطان طلباته من قبائل الجبل مقابل عدم تهديد هذه القبائل لمصالح المخزن(٣٢).

ـ انتفاضة الدباغين في فاس في العامين ١٨٧٣ و١٨٧٤، حين رفض هؤلاء مبايعة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلا بشرط إعفائهم من المكوس،

---

(٢٩) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ٩ ج (الرباط: منشورات وزارة الثقافة والاتصال، ٢٠٠١)، ج ٧، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٩٨.

(٣١) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٢٤.

(٣٢) المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل ايناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، ص ٤٠٠ ـ ٤١٣.

فتكفل الأعيان بذلك، إلا أن المولى جمع الجباية محمد بن بنيس لم يلتزم بذلك، وأصرّ على أخذها، فقاموا عليه وهدموا داره ونهبوها، وانضم إليها الحرفيون وسكان البوادي المجاورة[٣٣]. وقد تنصل منها وجهاء المدينة في رسالة إلى السلطان، إلا أن الدباغين طالبوا من وعدهم بالإعفاء (الشريف الفقيه عبد الله الضرير) إسقاط المكوس أو إخراج بنيس لازدياد عداوته لهم، فلم يستجب لذلك، فتجدد الاحتجاج[٣٤].

وقد عرف هذا الاحتجاج بعيطة «بنيس»، واعتبرها البعض أول ثورة عمالية في المغرب.

ـ انتفاضة قبائل الحوز وأهالي مراكش وعبدة في العام ١٧٩٢ على السلطان يزيد بن محمد، بسبب تدني قيمة عطاءات السلطان قياساً بعطاءاته للبربر وللودايا، وقد عبّروا عن ذلك بمبايعة ابنه المولى هشام الذي قاد القتال ضدّ يزيد الذي أصيب في إحدى المعارك وقتل[٣٥].

ـ ثورة محمد بن عبد السلام الخميسي (زيطان الجبل) في عامي ١٧٩٣ و١٧٩٤ ضدّ ظلم واليها[٣٦].

٣ ـ الاحتجاجات العمالية

عرفت المنطقة العربية الاحتجاجات العمالية ـ أداة ومضموناً وخصماً ـ في هذه المرحلة، مترافقة مع احتجاجات طبقية مضموناً وسياسية وخصماً، دون أن يعني ذلك انتفاء الطابع الطبقي للاحتجاجات في المراحل السابقة.

ويذكر في هذه المرحلة الاحتجاجات الآتية:

ـ احتجاج العمال الأوروبيين، مع الفقراء الجزائريين، ضدّ الحاكم الفرنسي الجنرال والزين استير هازيه لقمعه الدموي لعمال وهران (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠)، وذلك في ٢٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٧٠ في المدينة نفسها، وحصار

---

(٣٣) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٥١ ـ ١٥٥، والعطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» ص ٦٠.

(٣٤) العطري، المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٥) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٢٥٤-٢٧٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٣.

مقره والاستيلاء عليه، وتمدد الاحتجاج إلى الجزائر ـ المدينة، وانتخاب بلدية من المحتجين أوكلت رئاستها إلى فويرمور الذي تنازل عن السلطة وتخاذل في الدفاع عنها، بدون أن يخفض ذلك من حدّة الانتفاضة التي تحدّدت مع إعلان كومونة باريس (آذار/مارس ١٨٧١)، إذ أوفد المنتفضون ممثلين عنهم إليها، وشاركوا بفعالية فيها(٣٧).

وشكّل هذا الاحتجاج نموذجاً مغايراً للاحتجاجات التي عرفتها المنطقة، فهو احتجاج عمال أوروبيين ضدّ الحاكم الأوروبي أيضاً في بلاد غير بلادهم، وكان مغايراً عن احتجاج لفافي السجائر في مصر، وهم بغالبيتهم أوروبيون، ضدّ شركات أوروبية. لقد كان احتجاجاً عمالياً ضدّ سلطة سياسية ابتغاء بناء سلطة بديلة، وهو احتجاج يتجاوز موقعه الجغرافي من خلال علاقة ما بكومونه باريس، أي أنّه في وجه من وجوهه صراع فرنسي على أرض جزائرية بين الطبقة البرجوازية الحاكمةـ وطبقة العمال مقرونة بتباينات ضمن البرجوازية نفسها وصراع بين أطرافها.

ـ احتجاجات حمالي الفحم في بور سعيد (في العام ١٨٨٢): تعتبر أولى الاحتجاجات العمالية عندما أضرب عمال الشحن والتفريغ (حمالي الفحم) في بور سعيد (نيسان/أبريل ١٨٨٢)، مطالبين بزيادة الأجور، وقد توافق تحرّكهم مع انتفاضة عرابي (شباط/فبراير ١٨٨٢)، وتمكّنوا، مستفيدين من نجاح انتفاضة عرابي من إجبار شركات الفحم (وهي أجنبية)، على زيادة في الأجور، إلا أن إسقاط حكومة عرابي، واحتلال بريطانيا لمصر (صيف ١٨٨٢)، أنفداهم ما حققوا من مكاسب بتراجع الشركات عن الزيادة وطرد العمال منها(٣٨).

ـ إضراب لفافي الدخان في القاهرة (في العام ١٨٩٩): يتعارف الباحثون على اعتبار هذا الإضراب أول إضراب عمالي أنتج مفاعيل نقابية، وذلك لطول مدته (كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩ ـ شباط/فبراير ١٩٠٠) من جهة، ولتأسيس نقابة عمالية بفعله، رغم أن غالبية العمال غير مصريين، والجمعية التي أسست

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٨) جويل بنين وزكاري لوكمان، **العمال والحركة السياسية في مصر**، ترجمة أحمد صادق سعد، ٢ ج (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٥ ـ ٤٨، وصابر بركات، «حركة الطبقة العاملة في مصر،» في: خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، ص ٣٢٢.

بفعله رئيسها يوناني (كريازي)[٣٩]، ثمّ لتأثيره الاجتماعي اللاحق من جهة ثانية، إذ طرحت قضية صلاح النظام الرأسمالي بعامة، وصلاحه في بلادنا بخاصة، الأمر الذي أفتى معه الإمام الشيخ محمد عبده بمشروعية تدخل الدولة في الاقتصاد، وتناقض روح الإسلام مع الفلسفة الفردية، وجواز الإضراب[٤٠].

وتلا تأسيس هذه النقابة تأسيس نقابات عدة في مصر، وبخاصة في القطاعات ذات التكوين المتعدد قومياً، وقيامها باحتجاجات مطلبية في الأعوام ١٩٠٢ ـ ١٩٠٥، و١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (عمال الترزية في القاهرة، وعمال شركة الغزل الأهلية في الإسكندرية، والخياطين والحلاقين وعمال المطابع وعمال الترام وسكك الحديد)، وقد كانت مشاركة العمال واضحة في انتفاضة العام ١٩١٩ الوطنية.

ورافق ذلك انتشار النقابات بعد العام ١٩٠٨، وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى تأسيس اتحاد عام للنقابات في العام ١٩٢١[٤١].

ثالثاً: الاحتجاجات في مرحلة استقرار التنافس الإمبريالي وقيام مشاريع الدول

لقد أدى التنافس الدولي على المنطقة في القرن التاسع عشر، وبلوغه الذروة في الحرب العالمية الأولى، إلى تشكل كيانات في هذه المنطقة اتخذت مسارات متباينة، بفعل التقسيم الميداني في غرب المنطقة، وبفعل التقسيم السياسي في شرقها.

وبرغم خضوع كلّ هذه الكيانات للوصاية، بأشكال مختلفة، فقد اتخذت مساراً «مستقلاً» جعل الاحتجاجات ضمنها تتباين، وإن بدا تناغم في التوقيت بينها.

ففي مشرق البلدان العربية، حيث تقاسم المنتصرون في الحرب العالمية الأولى ما كان خاضعاً للسلطنة العثمانية المهزومة، ودخلت قواتهم أراضيها،

(٣٩) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٦، ورؤوف عباس وحامد محمد، **الحركة العمالية في مصر، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٧)، ص ٥١ ـ ٥٥، وبنين ولوكمان، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٤٠) محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده**، جمعها وحققها وقدم لها محمد عمارة، ٦ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢-١٩٧٤)، ج ١، ص ١٢١-١٢٩.

(٤١) أمين عز الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩**، ٣ ج (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢)، ص ٧٤، ٩٤ و١٠٥.

انتفض الناس ضدّ هذا الدخول الفرنسي والإنكليزي إليها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، بتأييد حكومة الملك فيصل، أو بالانتفاضة على هذه القوات حين أسقطت حكومة فيصل في تموز/يوليو ١٩٢٠.

وتلا ذلك انتفاضات ضدّ الفرنسيين في بلاد الشام بدء من العام ١٩١٩ حتّى العام ١٩٢٦، في اللاذقية، وحلب، ودير الزور، وجبل العرب، ودمشق، وحماة، وجنوب لبنان وشماله، وأبرزها ثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٦٠، وكان عماد هذه الانتفاضات الفلاحون في هذه الأرياف وقادتها ووجهاء ومتنفّذون، وقد شارك مثقفون في دعمها ومساندتها. وقد قمعت هذه الانتفاضات المتفرقة(٤٢).

كما انتقض عرب فلسطين في العام ١٩٢٠ ضدّ الاحتلال البريطاني لبلدهم، وضد الحركة الصهيونية، وضد تلاقي الاثنين في وعد بلفور، كما كانت انتفاضات فلسطين المتتالية في الأعوام ١٩٢٩، و١٩٣٣، و١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وصولاً إلى العام ١٩٤٨ ضدّ الاثنين (الاحتلال البريطاني والهجرة الصهيونية)، وكان قوام هذه الانتفاضات عامة الشعب، وقادتها الوجهاء(٤٣).

وفي العراق، انتفض الشعب العراقي ضدّ الوجود البريطاني في العام ١٩١٨ في النجف ومدن الفرات، ثمّ في السليمانية في العام ١٩١٩، وكانت الانتفاضة الكبرى في العام ١٩٢٠، حيث عمت مختلف المناطق العراقية(٤٤)، وقوامها الفلاحون والعشائر، وقادتها رجال دين والوجهاء الإقطاعيون.

وبرغم القمع الذي تعرّضت له هذه الانتفاضات، فإنها أسست لوجود قوى فاعلة في سياسات هذه البلدان لحظة وجود الدول المنتدبة، وإن تآمرت على تمثيلها لسكان هذه البلدان.

ويمكن تتبع هذه الاحتجاجات في الكيانات ذات العلاقة بالدول موضوع البحث.

---

(٤٢) د. ر. فوبليكوف [وآخرون]، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ٢ ج (موسكو: دار التقدّم، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٧٨ ـ ٩٨، وسلامة عبيد، **الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، على ضوء وثائق لم تنشر** (بيروت: دار الغد، ١٩٧١).

(٤٣) فوبليكوف [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٣ ـ ٢٣٨، وعبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١).

(٤٤) فوبليكوف، [وآخرون]، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٧ ـ ٢٩٩، ول. ن. كوتلوف، **ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق**، ترجمة عبد الواحد كرم (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧١)، ص ١٧١ ـ ١٨٦.

١ ـ الاحتجاجات في لبنان

مع إعلان دولة لبنان الكبير بضم أجزاء من ولايتي دمشق وبيروت إلى المتصرفية، وتكريس الانتداب الفرنسي عليه في العام ١٩٢٠، عرفت الدولة الناشئة احتجاجات عديدة ومتنوعة، بعضها مرتبط بنشوئها، رفضاً أو دعماً لها، وبعضها الآخر ضدّ سياسات الانتداب.ومطالبة بالاستقلال، وبعضها الثالث ذو طابع اقتصادي/اجتماعي في مضمونه وفي خصمه ـ شركات ـ وإن متّ إلى السياسة بدعم سلطات الانتداب لهذه الشركات، وبعضها الرابع ذو طابع سياسي.

وإذا كانت طبيعة الدولة المعلن عنها، والانقسام بين سكانها حوله، ربطا الموقف من الانتداب بالموقف من الدولة نفسها، وحالا دون احتجاجات عامة ضدّ الانتداب، فإن احتجاجات ذات طابع اقتصادي اجتماعي قد حصلت، وأسست للاحتجاج السياسي الأكبر الذي حقق الاستقلال.

ويمكن الإشارة إلى احتجاجين اقتصاديين، موضوعاً وخصماً، وحراكاً نقابياً، ثمّ انتفاضة الاستقلال، كما يلي:

أ ـ الاحتجاجات ضد الشركات

قاطع سكان بيروت شركة «الجد والتنوير» لغلاء أسعارها ولاحتكارها (٣٠ آذار/ مارس ـ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٣١). وكان المقاطعون سكان بيروت وجوارها، اجتماعياً، وجمعية التضامن الأدبي، ثقافياً، والتيار العروبي والشيوعيون، سياسياً، والشركة المقاطعة فرنسية، هوية ودعماً من سلطات الانتداب.

وبرغم أن هذه المقاطعة للشركة ليست الأولى، ولا الأخيرة(*)، فقد كانت الأطول زمنياً، والأفعل سياسياً، فقد استمرت حوالى ثلاثة أشهر ونصف الشهر، وتعرّض قادتها للاعتقال أكثر من مرة، كان أكثرها قساوة اتهام القادة بجرائم جنائية، وقد أدت إلى تخفيضات فعلية في أسعار الكهرباء والنقل.

وبرغم المشاركة الفاعلة لجمعية التضامن الأدبي في قيامها، ودعم الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب الاستقلال الجمهوري، ومساعدة رياض الصلح

(*) سبقها مقاطعة في العام ١٩٢٢، وتلتها أخرى في ١٩٣٥، ثمّ في العام ١٩٥١، الذي كان من مفاعيله إلغاء الامتياز في ١٩٥٢/١/٥.

والمطران مبارك لها، فإنها لم تنتج حركة مجتمعية بعدها، لا بل كانت مشاركة جمعية التضامن مع آراء الجمعية الفكرية أحد أسباب حلها.

وكان لهذه المقاطعة تأثير مرافق بالتوقيت، وآخر في التأسيس، إذ رافقتها حركة مماثلة في دمشق وبتأثير منها، دون التأكد من علاقة تنسيقية فيها، وكانت أول تحرّك شعبي شاركت فيه مختلف الفئات اللبنانية ضدّ شركة فرنسية، الأمر الذي حمل دلالتين مهمتين:

ـ تجاوز الانقسام ذي الوجهة الطائفية حول الدولة بين مسلمين رافضين لها وللانتداب، ومسيحيين قابلين بها وبالانتداب، إلى انقسام حول قضايا معيشية.

ـ التأسيس لتحرّكات لاحقة على الأرضية المطلبية نفسها، أسست للميثاق الوطني ولإجماع حول مطلب إلغاء الانتداب(٤٥).

ب ـ الاحتجاجات ضد احتكار زراعة التبغ

جرى الاحتجاج ضدّ احتكار زراعة التبغ وتسويقه وتصنيعه ومنحه إلى شركة فرنسية في ٢٧/١١/١٩٣٤(٤٦)، وقد كان الاحتجاج عاماً، مزارعين وعمال دخان وفعاليات اقتصادية وسياسية، في كلّ من لبنان وسورية(*).

فقد جرت تظاهرات في البلدين وأبرزها التي انطلقت من الجامع الأموي في دمشق تطالب بالعودة إلى نظام البندرول، كما أضربت المناطق اللبنانية، وبخاصة بيروت، وأعلنت مقاطعة استهلاك سجائر الشركة، ووصلت درجة رفع معها المجلس عريضة تضمنت الدفاع عن اليد العاملة وحماية الزراعة، والدفاع

---

(٤٥) مخطوطة للباحث قيد الطباعة بعنوان: «الحركة المنسية: جمعية التضامن ومجلة الدهور»؛ كامل الداعوق، **ثورة بيروت على شركة الكهرباء والترام**، وجان سرور، **جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٥).

(٤٦) الجدير ذكره أن هذا المنح ألغى نظام البندرول الذي أقرّته سلطات الانتداب في ٣٠ أيار/مايو ١٩٣٠، الذي أتاح زراعة وصناعة وتجارة التبغ لقاء ضريبة التمغة، وهو نظام ألغى وضعين سابقين:

أ ـ وضع المناطق المضمومة إلى المتصرفية التي كانت خاضعة لنظام الاحتكار العثماني المعلن في العام ١٨٨٣.

ب ـ وضع المتصرفية حيث لا قيود على ذلك.

(*) يلاحظ وجود زراعة التبغ في مناطق جبيل والبترون ذات الأغلبية المارونية، وجبل عامل ذات الأغلبية الشيعية، وكذلك وجود معامل للدخان في أكثر من منطقة، وحركة تجارية واسعة له، فضلاً على حركة نقابية ناشطة منذ العام ١٩٢٥.

عن حقوق أصحاب المعامل وحقوق الرأسماليين والمحافظة على حقوق الدولة.

وبرغم أن هذه الاحتجاجات الواسعة لم تلغ الاحتكار، فإنها ساهمت في تأسيس الميثاق الوطني اللبناني، إذ حمل البطريرك أنطوان عريضة، الصديق للفرنسيين والمؤيد للكيان اللبناني، هذه القضية خلال مراسلاته مع السلطات الفرنسية خلال العام ١٩٣٥، مطالباً بإلغاء الاحتكار، ومضاره على الاقتصاد اللبناني، ومخالفته لنصوص الانتداب.

وقد كان هذا الموقف مقدمة لانفتاح البطريرك على الكتلة الوطنية في سورية أثناء مفاوضات عقد المعاهدة بين فرنسا وكل من لبنان وسورية (في العام ١٩٣٦) على قاعدة لبنان المستقل والمدعوم من شخصيات وقوى إسلامية، على رأسها رياض الصلح[٤٧].

ج ـ الحراك النقابي

شهدت هذه المرحلة تنامي الحركة النقابية للعمال في قطاعات مختلفة (عمال الدخان، السائقين، الطهاة، مستخدمي سكة الحديد. . .) المدعومة بشكل أساسي من الحزب الشيوعي، وقيامها باحتجاجات مطلبية حيناً، وسياسية أحياناً أخرى، وبخاصة في السنوات ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧، و١٩٣٣ ـ ١٩٣٤[٤٨].

د ـ انتفاضة الاستقلال في لبنان

هبّ الشعب في لبنان في العام ١٩٤٣ ضدّ إقدام السلطات الفرنسية على اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، وبعض الوزراء، لإقدام الحكومة على إلغاء المواد التي تعطي امتيازات لفرنسا في الدستور، ومصادقة مجلس النواب على ذلك.

وقد شهدت العاصمة بيروت، والمدن الأخرى إضراباً عاماً وشاملاً، رافقته

---

(٤٧) أنطون عريضة، **لبنان وفرنسا**، ترجمة فارس غصوب؛ مراجعة وتقديم مسعود ضاهر (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧)، وتضم مقدمة ضاهر ومذكرات البطريرك الموضوعة، في العام ١٩٣٦؛ جاك كولان، **الحركة النقابية في لبنان**، تعريب نبيل هادي (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ويوسف خطار الحلو، **أوراق من تاريخنا** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(٤٨) كولان، المصدر نفسه؛ الياس البواري، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠)، ج ١، وانظر مذكرات شيوعيين معاصرين مثل (يوسف خطار الحلو، أرتين مادويان، ومصطفى العريس).

تظاهرات ومواجهات مع القوات الفرنسية، وواكبه إعلان من تبقى من الوزراء خارج الاعتقال حكومة وطنية في بشامون.

وقد تمكّنت هذه الانتفاضة، مع المناخ العربي والدولي المؤاتي، من الإفراج عن المعتقلين، وتكريس ما قررته الحكومة، وإعلان الاستقلال التام للبنان في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣.

وبرغم مشاركة الأحزاب في الدعوة إلى الإضراب والتظاهر، وتشكيلها مؤتمراً وطنياً ضمّ كلّ أطيافها، فقد تجاوزت الانتفاضة القوى الداعية إليها، وشكلت حالة شعبية ناهضة، أرست صيغة الميثاق الوطني في لبنان، بدون أن تتمكن من إنتاج حركة مجتمعية لاحقة.

٢ ـ الاحتجاجات في مصر

استمر الاحتلال الإنكليزي لمصر منذ العام ١٨٨٢ تحت اسم الحماية دون أن يلغي الملكية فيها، وكانت الاحتجاجات فيها متنوعة، وقد ارتبط فيها الموقف من الاحتلال بالموقف من الحكومة، وغلب عليها الطابع الوطني، بدون نفي الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي.

وأبرز هذه الاحتجاجات:

أ ـ **ثورة العام ١٩١٩** في مصر التي انطلقت إثر رفض المندوب السامي البريطاني مطالب الوفد برئاسة سعد زغلول بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، وجلاء قواته عنها، والاعتراف باستقلال مصر. كما رفض السماح للوفد بالسفر إلى لندن لمفاوضة حكومتها، وبحجة توجيهه نداء لجمع التوقيعات على بيان المطالب الوطنية، جرى اعتقال سعد زغلول ونقله إلى مالطا مع ثلاثة من رفاقه.

وقد هبّ الشعب المصري بكافة فئاته، وقامت مظاهرات للطلبة والعمال في القاهرة، تلتها حركة إضراب عام وشامل للفلاحين في مديريات الوجهين القبلي والبحري. وتزامن هذا التحرّك مع تحرّكات اقتصادية لعمال الترام والمترو وهليوبوليس في القاهرة (إضراب حتّى ٢٠ أيار/مايو ١٩١٩)، ولعمال عنابر سكك الحديد، والمطبعة الأميرية، وشركة الغاز[٤٩]. وقد تصدّت له القوات

---

(٤٩) عبد المنعم الغزالي، **تاريخ الحركة النقابية المصرية، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٦)، ص ٦٥ ـ ٦٦، وعزّ الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩**، ص ١٦ ـ ٦٦.

البريطانية بالرصاص في القاهرة والإسكندرية وطنطا وبورسعيد وأسيوط، فواجهها المضربون بأعمال عنفية طالت مؤسسات عسكرية ومنشآت مدنية.

وقد مارست القوات البريطانية بقيادة مفوضها السامي الجنرال أللنبي مختلف أنواع القمع، بالاعتقالات أو بإبادة قرى، أو بإطلاق النار على المتظاهرين.

وقد استمر الإضراب خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩١٩، وقد جرى التوصل في نهايته إلى إعادة سعد زغلول ورفاقه من المنفى دون تحقيق المطالب الوطنية المرفوعة، لا بل فشل الوفد في إقناع مؤتمر السلام في باريس بالاعتراف باستقلال مصر، وأمر بالحماية البريطانية عليها(٥٠).

وقد تمكّن هذا الاحتجاج من تحويل هيئة نخبوية مطالبة بالاستقلال إلى حركة مجتمعية ناشطة، شكّلت إطاراً جامعاً للمطالبة بالاستقلال، واستمرت فاعلة لفترة طويلة، وما زال الاسم ذا وقع محبب لدى المصريين، كما عزّز دور النقابات العمالية التي زاد عددها بعد ذلك.

ب ـ **انتفاضة العام ١٩٣٥** في مصر التي انطلقت رداً على تصريح وزير الخارجية البريطاني، صموئيل هير، الذي رفض إعادة العمل بالدستور والتفاوض لعقد معاهدة مع مصر ودعم حكومتها. وكان انطلاقها تظاهرة طلاب جامعة القاهرة ومدارسها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ ضدّ هذا التصريح وضد الحكومة. واتسعت دائرة المتظاهرين إلى الوجه البحري في مدنه الرئيسيّة (طنطا، المنصورة، دمنهور، كوم حمادة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس، الإسماعيلية، الغربية)، والوجه القبلي (أسيوط، الفيوم، بني سويف، قنا، أسوان، الجيزة).

كما امتدت، تظاهرة وإضراباً، حتّى ١٩ كانون الأوّل/ديسمبر من العام نفسه. وقد كان الطلاب عماد هذه الانتفاضة في انطلاقتها والمشاركة في تحرّكاتها مع العمال وفئات شعبية أخرى، إذ قادتها لجنة تنفيذية لهم عقدت مؤتمراً في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ أضافت فيه مطلبين إجرائيين إلى المطالب السياسية، هما: تنظيم مقاطعة البضائع الإنكليزية، وإقامة حفل تأبيني للشهداء في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، ومؤتمر آخر في دار

---

(٥٠) فوبليكوف [وآخرون]، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ص ٤ ـ ٧، والغزالي، المصدر نفسه، ويذكر مشاركة عمال الترام والمترو في الانتفاضة ورفعهم مطالب عمالية خاصة بهم (ص ٦٥ ـ ٦٦).

العمال في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥ أكدت فيه استمرار التحرّك.

وقد شارك في الاحتجاجات أحزاب الوفد، والشيوعي، والأحرار، ومصر الفتاة، معلنة تشكيل الجبهة الوطنية، ورافعة مطالبها إلى الملك والمندوب السامي، إلا أن طلاب الحزبين الأخيرين تميّزوا بإعلان جهة «الطلاب القوميين»، ومالوا إلى العنف في التحرّكات التي جرت.

وقد تمكّنت هذه الانتفاضة من إعادة العمل بدستور العام ١٩٢٣، وإعلان بريطانيا استعدادها للتفاوض واستقالة حكومة محمد نسيم. وبرغم تجاوز المحتجين الأحزاب المشاركة فيها، إلا أنّها لم تنتج أطراً تنظيمية خاصة بها، سوى توافق أحزابها على تشكيل جبهة وطنية، وتشكيل لجنة تنفيذية للطلاب، لكن ذلك لم يحلّ دون تعزيز موقع المشاركة، وبخاصة حزب الوفد الذي كُلف تأليف الحكومة[٥١].

ج ـ **الانتفاضة الطلابية العمالية** في العام ١٩٤٦ التي اتخذت طابعاً وطنياً (إلغاء معاهدة العام ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩، والجلاء التام عن مصر ووحدة وادي النيل (مصر والسودان))، وقد قادتها اللجنة التحضيرية الوطنية للطلبة التي عقدت مؤتمرات عدّة توّجت بمؤتمر عام، ثمّ مظاهرة كبرى في ٩ شباط/ فبراير تعرّضت لإطلاق نار من عناصر الشرطة، إلا أنها لم تحدّ من تطورها، إذ أقيمت جنازة رمزية ومظاهرات في القاهرة، والإسكندرية، وبور سعيد، وشبين الكوم، والزقازيق، والمحلة الكبرى في ١٢ ـ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٦. كما لم تؤد استقالة الحكومة، وتشكيل إسماعيل صدقي وزارة جديدة، دون استمرار المظاهرات التي أضيف إليها تشكيل العمال لجان وطنية في المصانع، فضلاً على لجنة وطنية عليا.

وقد قاد هذه التحرّكات الشيوعيون، ويسار الوفد، والحزب الاشتراكي، والإخوان المسلمون، وأدت إلى إجراء مفاوضات إنكليزية ـ مصرية لتعديل معاهدة ١٩٣٦ التي لم تصل إلى خواتيم إيجابية في اتفاق صدقي ـ بيفن (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦)، فتجدّدت الاحتجاجات التي استمرت حتّى عام ١٩٤٩، ثمّ زادها تأججاً الحرب في فلسطين في العام ١٩٤٨ إلى أن انتهت برفض الحكومة مشروع الدفاع المشترك (٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١)،

---

(٥١) حمادة إسماعيل، **انتفاضة ١٩٣٥: بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١)، وبدء نضال شعبي مسلح لإلزام الحكومة البريطانية وبعض القوى المحلية على إلغاء المعاهدة(٥٢).

د ـ **حريق القاهرة** (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢) الذي اعتبر احتجاجاً شعبياً، إذ جاء ردّاً على حصار القوات البريطانية مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام فيها، ومن ثم اقتحامها المبنى في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، بعد أن رفض المحافظ الإنذار بتسليم الأسلحة.

وقد بدأ الاحتجاج بإضراب جنود البلوكات في العباسية، وتلاقيهم مع طلاب جامعة فؤاد الأوّل في الجيزة في تظاهرة اتجهت نحو مبنى الحكومة لمناقشتها في الموضوع والاحتجاج على ما حصل (صباح ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢)، وتبعتها تظاهرة أخرى انطلقت من الجامع الأزهر. وقد أدى ذلك إلى اندلاع حريق في كازينو بديعة، ثمّ مبنى الريفولي (ظهراً)، ليمتد ويشمل ٧٠٠ مؤسسة في القاهرة، ويؤدي إلى مقتل ٢٦ مواطناً، وإصابة المئات. وتبعاً لذلك شلّت أجهزة الدولة، وسيطر المحتجون على المدينة التي أصحبت مفتوحة لقيام حكم جديد ومباحة لتحرّك أجهزة متعددة فيها.

وبرغم الدور المهم للشيوعيين في تظاهرة طلبة فؤاد الأوّل، وللإخوان المسلمين في تظاهرة الأزهر، وللحزب الاشتراكي، فإن ما حدث تجاوز هذه الأطراف من ناحيتين:

ـ ناحية الاندفاع الشعبي الكبير بين المدنيين (طلاباً وعمالاً)، والعسكريين نحو الاحتجاج على ما حصل في الإسماعيلية، وتجلى ذلك في المظاهرات الصاخبة صباح ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢.

ـ ناحية استغلال أجهزة استخبارية بريطانية ومصرية لما حصل، وتوسيع دائرة الحرائق في القاهرة لحسابات تتعلق بالصراع بين أطراف السلطة ولإجهاض الانتفاضة.

ولم تحقق الانتفاضة نتائج، كما لم تنتج أطراً تنظيمية لها، رغم الفراغ الذي أحدثته في أجهزة الدولة ذلك اليوم، سواء بمشاركة الجنود في الانتفاضة

(٥٢) فوبيكلوف [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٥٠، وطارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠)، ص ٢٤-١٠٧.

أو بانقسام السلطة حول ما حصل[٥٣]، إلا أن ما حصل حضّر الأجواء لما حصل بعد ذلك في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٢ بحركة الضباط الأحرار التي أبعدت الملك، وألغت الملكية، وأسست نظاماً حديداً.

هـ ـ **الاحتجاجات العمالية**: عرفت مصر في المرحلة ما بين العامين ١٩١٩ و١٩٥٢ تحرّكات عمالية متعددة، تخللتها مطالبات وإضرابات لقطاعات محددة لم تصل إلى مستوى الانتفاضة العامة (عمال ترام القاهرة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، و١٩٤١، وعمال الغاز والكهرباء في الإسكندرية في العام ١٩٣٢، واحتجاج النقابات على القمع الذي طالها في العامين ١٩٣١ و١٩٣٤، وإضرابات لعمال النسيج وعمال الوردية وعمال الترام في الإسكندرية، وعمال تكرير السكر في الحوامدية، وعمال كفر الزيات في العام ١٩٣٦، فضلاً على نشاط كثيف لتأسيس النقابات والاتحادات العمالية.

وقد ارتبطت هذه التحرّكات والنقابات بالأحزاب السياسية (الوفد، والشيوعي، والإخوان المسلمين)، وكانت تحرّكاتها في جزء منها مندرجة في الصراع بين هذه الأحزاب وبين بعضها البعض، وبخاصة الوفد والملك. ولم يكن العمال ونقاباتهم بعيدين عن الانتفاضات الوطنية التي عرفتها مصر في تلك المرحلة (في الأعوام ١٩٣٥، و١٩٤٦، و١٩٥٢)[٥٤].

٣ ـ الاحتجاجات في المغرب

غلب على احتجاجات المغرب الطابع الوطني حتّى الاستقلال في العام ١٩٥٦، وأبرز هذه الاحتجاجات:

ـ انتفاضة الريف الفلاحية في منطقة النفوذ الإسباني بقيادة محمد عبد الكريم الخطابي، التي اعتبرت معلماً مهماً في الاحتجاج على الحماية الفرنسية ـ الإسبانية للمغرب (في العام ١٩١٢) ومحاولة قواتها الدخول إلى الريف.

وكانت هذه الانتفاضة قد بدأت في العام ١٩٢١ بمعارك ضدّ التوغل

(٥٣) جمال الشرقاوي، **أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية** (القاهرة: دار شهدى للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٠٧ ـ ١٣٧، والبشري، المصدر نفسه، ص ٥٣٢ ـ ٥٤٦.

(٥٤) بنين ولوكمان، **العمال والحركة السياسية في مصر**؛ عزّ الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩**؛ عباس ومحمد، **الحركة العمالية في مصر، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢**؛ بركات، «حركة الطبقة العاملة في مصر؛» إسماعيل، **انتفاضة ١٩٣٥: بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم**، والبشري، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ١٠٧.

الإسباني الذي أمكن دحره في معركة أنوال، وإعلان قيام جمهورية الريف المستقلة باتحاد ١٢ قبيلة فيه، وانتخاب محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً، وهو زعيم قبلي. وقد تلا ذلك مواجهة حدّت من التوسع الإسباني، وقد أفرحت هذه المواجهة الفرنسي، منافس إسبانيا، مؤقتاً، مع أنّه أدرك خطرها عليهما، فتعاونا للقضاء على الجمهورية، وعقدا اتفاقاً بينهما للتنسيق العسكري والحصار العسكري والاقتصادي (حزيران/ يونيو ١٩٢٥).

وقد تمكّن المحتلان من فرض الاستسلام على رئيس الجمهورية في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٦، بعد معارك عسكرية كبيرة واحتلال أراض زراعية ومصادر مائية ومفاوضات سياسية، إلا أن ذلك لم ينه حركات الاحتجاج الفلاحية في الريف (الأطلس، ونادلة، ومراكش، وآيت بقفون، وجبل سارعو، ووادي درعة) ضدّ التوسع العسكري الاقتصادي في الريف، وضد الظهير البربري (عام ١٩٣٠) الذي ألحق محاكم البربر بمكاتب المخابرات العسكرية حتّى العام ١٩٤٣.

أ ـ احتجاجات العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، وهي احتجاجات مركبة في الأهداف والقوى القائمة بها، وبدأت مؤيدة لخطاب السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) المطالب بحرية البلاد وسيادتها ووحدتها (١٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٧). وقد عمّت مختلف المناطق، وووجهت بقمع فرنسي في الدار البيضاء، لتتصاعد ضدّ القمع الإسباني في تطوان (شباط/ فبراير ١٩٤٨)، وتستوي في العام نفسه إضرابات لعمال سكك الحديد (آذار/ مارس ١٩٤٨)، وعمال التعدين(٥٥) والمناجم والمطاعم ومستخدمي دوائر الدولة (نيسان/ أبريل ١٩٤٨)، وقد قمعت ونكّل بها، وكانت هذه مدعاة لاستئناف الاحتجاجات والإضرابات والتظاهرات من جهة، ولازدياد الإجراءات القمعية من جهة أخرى.

وقد كان للنقابات العمالية دور بارز في هذه الاحتجاجات، وواكبها فعالية حزب الاستقلال والحزب الشيوعي ومشاركتهما، ودعم السلطان محمد الخامس.

ب ـ احتجاجات العامين ١٩٥٢ و١٩٥٣، وقد كانت مفصلية في تاريخ المغرب، إذ انطلقت في الدار البيضاء مظاهرة احتجاج في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ على جريمة اغتيال النقابي التونسي فرحات حشّاد، بعد احتقان شعبي ضدّ رفض مطالبة السلطان بالاستقلال، وفرض توقيع بروتوكول عليه يشجب حركة

(٥٥) فوبليكوف [وآخرون]، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٠.

التحرر الوطني (١٣ شباط/فبراير ١٩٥١)، وحملة الاعتقالات التي طالت قيادات الحزبين الأساسييْن. وقد قتل وجرح المئات في هذه التظاهرة، كما اعتقل الآلاف من النقابيين الحزبيين المذكورين، فضلاً على اعتبارهما خارجيْن عن القانون، ومحاولة فرض سياسات على السلطان، وصولاً إلى عزله في ١٢ آب/أغسطس ١٩٥٦، ثمّ نفيه وتنصيب محمد بن عرفة سلطاناً جديداً.

وقد جدّد هذا التحرّك حركات الاحتجاج التي تمثلت باتصالات عربية، وبمذكرات واتصالات سياسية، أولاً، ثمّ بمظاهرات أوقعت القتلى وآلاف المعتقلين في المدن الرئيسية.

وأدى القمع الدموي للاحتجاجات إلى اعتماد المحتجّين وسائل أخرى بعد ذلك، وأهمها عمليات الاغتيال لضباط وجنود فرنسيين، ثمّ حرب عصابات ضدهم في المدن والريف بلغت خلال عام (آب/أغسطس ١٩٥٣ ـ تموز/يوليو ١٩٥٤) ٣٢٥ هجوماً مسلحاً ومئات الحرائق. كما استؤنف التحرّك الجماهيري في ذكرى خلع السلطان بإضراب واسع في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٤، ثمّ استؤنف في عيد الجلوس يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، مطالباً بعودة السلطان محمد بن يوسف والشروع بالمفاوضات. وقد جرى ما بين الإضرابين اعتقالات واسعة طالت الآلاف.

وقد أمكن لهذه الاحتجاجات، التي رافقها حملات إعلامية وسياسية في العالم، من فرض التفاوض على فرنسا عبر زعماء المغرب من أجل عودة السلطان وتحقيق الاستقلال، وقد توصلت إلى عودة السلطان (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥)، ثمّ إلغاء معاهدة الحماية، وإلغاء النظام الدولي لطنجة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦).

٤ ـ الاحتجاجات في البحرين

حصلت احتجاجات متعددة بين الطلاب في المحرق (في العام ١٩٢٢)، وغواصي اللؤلؤ (في العام ١٩٣٢)، والشيعة (في العامين ١٩٣٤ و١٩٣٢)، وعمال شركة بابكو (في الأعوام ١٩٤٤، و١٩٤٩، و١٩٦٥)، وكانت احتجاجات لتحقيق مطلب محدد، لم يقدها تنظيم، ولم تحقق مطالبها، ولم تنتج حركة مجتمعية[٥٦].

(٥٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠، والخوري، **القبيلة والدولة في البحرين**، ص ٢٩٣ و٢٩٥.

إلا أن ذلك لا ينفي حصول احتجاجات ذات طابع وطني، وموضوعها إنهاء الاحتلال البريطاني للبحرين، بل كانت هذه القضية قابعة خلف بعض الاحتجاجات القطاعية، وأهم هذه الاحتجاجات هي:

أ ـ انتفاضة العام ١٩٣٨ حين تلاقى وجهاء الطائفتين الأساسيتين في البحرين: السنّة والشيعة، على شعار كفّ يد بلغريف أو إبعاده، وقدموا مذكّرة إلى الأمير تطالب بمجلس تشريعي، وتشكيل حكومة، وتطبيق القانون، وطرد الموظفين الهنود، ومنعهم من دخول البحرين. وقد واكب المذكرة تحرّكات عمالية رفعت المطالب نفسها مع مطالب خاصة بالعمال.

وقد أقدمت السلطة على اعتقال المشاركين في التوقيع على المذكّرة، وقمعت التحرّكات العمالية، الأمر الذي لم يؤد إلى تحقيق أي من المطالب، إلا أنّها أسست لحالة سياسية وطنية تجاوزت ما عُرف عن البحرين من انقسام طائفي سابق[٥٧].

ب ـ انتفاضة ٥ آذار/ مارس ١٩٦٧: بدأت عمالية ضدّ الصرف الجماعي للعمال المحليين في أول آذار/ مارس ١٩٦٧، وتحولت إلى انتفاضة عامة وشاملة بانضمام الطلاب إلى العمال في احتجاجهم (٥ آذار/ مارس ١٩٦٧)، وكان تعرض الشركة للمحتجين مدعاة لتظاهرات في مختلف المدن، أعقبها عصيان مدني استمر شهراً.

وقد رفعت أهدافاً هي: إنهاء الاستعمار البريطاني، ووضع حدّ للاستبداد، ووضع حدّ لاحتكار الشركات الأجنبية واستقلالها، وقد أضيف إليها التحقيق في إطلاق النار على المتظاهرين، ورفع حالة الطوارئ، وفصل العمال الأجانب، وإطلاق المعتقلين. وبرغم مشاركة قوى عمالية وطلابية في هذه الاحتجاجات (الحركة العربية الواحدة، وجبهة التحرير الوطني، واتحاد العمال البحرينيين، واتحاد الطلبة البحرينيين، والشباب القومي البحريني، وحركة القوميين العرب)، فإن الاحتجاجات تجاوزت هذه القوى[٥٨].

(٥٧) حسين موسى، **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١** (بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٢٨ ـ ٣٤، والخوري، المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٣٠١.

(٥٨) موسى، المصدر نفسه.

رابعاً: الاحتجاجات في مرحلة ما بعد الاستقلال

تفاوتت تواريخ الاستقلال في الدول العربية، وهي بالنسبة إلى البلدان ذات العلاقة بالبحث: ١٩٤٣ (لبنان)، و١٩٥٢ (مصر)، و١٩٥٦ (المغرب)، و١٩٧١ (البحرين). وقد شهدت كلّ منها احتجاجات تتفاوت في حدّتها ومواضيعها.

١ ـ الاحتجاجات في مصر

اعتبر البحث انقلاب الضباط الأحرار، وقيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، بداية مرحلة جديدة في مصر، وهي مرحلة الاستقلال، حيث عرفت البلاد حكم الرئيس جمال عبد الناصر حتّى العام ١٩٧٠، ثمّ حكم الرئيسين: أنور السادات، وحسني مبارك بعد ذلك.

وسنذكر احتجاجين مهمين: احتجاج ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٨ في عهد عبد الناصر، واحتجاجات العام ١٩٧٧ في عهد أنور السادات.

أ ـ احتجاج ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٨، لم يعرف في مرحلة الثورة المصرية، ومن ثم في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر (٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠)، تحرّكات عمالية، باستثناء احتجاج عمال شركة مصر للغزل في كفر الدوار في آب/أغسطس ١٩٥٢، مطالبين بزيادة الأجور، وإقرار العلاوات، وصرف بدل سكن، والمساواة بالموظفين، وقد قمعت بالسلاح وبإعدام اثنين من العمال (مصطفى خميس ومحمد البِقُرى)[٥٩].

وقد يكون للخطاب التغييري (الاشتراكي/القومي/التحرّري) لقادة الثورة دور في مصادرة حركة العمال، كما قد يكون للإصلاحات التي أقدمت عليها (التأميم، والإصلاح الزراعي) دور آخر في تأمين مطالب العمال وانتقال الخصم الطبقي من الشركات والأفراد إلى الدولة، كما قد يكون للمعارك القومية (تأميم القناة، وحرب السويس ١٩٥٦، والوحدة ١٩٥٨، وحرب ١٩٦٧) دور ثالث، كما قد يكون لغياب الممارسة الديمقراطية دور رابع في ذلك.

وكان الاحتجاج الأكبر، وربما الوحيد، هو احتجاج ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٨، وقد قام به العمال في حلوان، واتسع ليشمل الطلاب وقطاعات شعبية

(٥٩) بركات، «حركة الطبقة العاملة في مصر،» ص ٣٢٩-٣٣٠.

أخرى، وكان موضوعه سياسياً (محاكمة المسؤولين عن هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والمطالبة بحرية التعبير(٦٠)، وبإصلاحات جذرية في النظام السياسي)(٦١).

وبرغم إطلاق النار على المتظاهرين، فإن الاحتجاج استفاد من جو الهزيمة، ومن الانقسام في صفوف الفئة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى نتيجة إيجابية تمثلت بإصدار الرئيس جمال عبد الناصر بيان ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨، وطلب الاستفتاء عليه في ٢ أيار/ مايو ١٩٦٨ ليصبح بعد الموافقة برنامجاً للحكم ركّز على تحرير الأرض من جهة، والاعتماد على الشعب والممارسة الديمقراطية في ذلك، وفي بناء الدولة وتحقيق التنمية وحكم القانون(٦٢).

ب ـ احتجاجات ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ التي انطلقت احتجاجاً على قرارات الحكومة (١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧) برفع الأسعار لبعض السلع (سجائر، وبنزين، وغاز، وسكر)، وإلغاء الدعم لبعض السلع الأخرى (دقيق، وسمسم، وحلاوة، وطحينة، وفاصوليا، ولحوم) وزيادة الرسوم الجمركية.

وقد انطلقت في صباح اليوم التالي مظاهرة عمال الغزل والنسيج في حلوان، وتبعتها تظاهرة طلاب كلية الهندسة في عين شمس، وتحولت في المساء إلى تظاهرات شعبية حاولت اقتحام قسم الشرطة ومديرية أمن القاهرة. ثمّ استؤنفت في اليوم التالي، وامتدت إلى الإسكندرية، مظاهرات واقتحامات لمراكز حكومية ومؤسسات ترفيهية، ثمّ الجيزة وإمبابة والمنصورة والسويس ودمياط وبور سعيد. وقد تمكنت هذا الاحتجاجات من فرض رأيها بإصدار الحكومة قراراً بإلغاء العمل بالقرارات المحتج عليها(٦٣).

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠، و**الانتفاضة الوطنية الديمقراطية في مصر** (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.]).

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، ومحمد صلاح عبد الحفيظ المهر، «صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً،» وقد دُرس البيان في ضوء نظرية صناعة الفرصة في الحركات الاجتماعية، في مجلة **المستقبل العربي**.

(٦٢) جمال عبد الناصر، «بيان ٣٠ مارس» (كراس من ٣٠ صفحة). واقترح برنامجاً تنفيذياً لإصلاح الاتحاد الاشتراكي يقوم على الانتخابات من القاعدة. واعتبر المهام الرئيسيّة هي: ـ تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة في تحقيق سيطرتها الديمقراطية ـ تدعيم بناء الدولة الحديثة التي لا تقوم إلّا بالديمقراطية والعلم والتكنولوجيا ـ إعطاء التنمية الشاملة دفعاً جديداً - العمل على تدعيم القيم الروحية ـ إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية ـ تعميق التلاحم بين جماهير الشعب والقوى المسلحة ـ توفير الحافز الفردي ـ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ـ ضمان حماية الثورة في ظلّ سيادة القانون.

(٦٣) حسين عبد الرازق، **مصر في ١٨ و١٩ يناير** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٧)، ص ٧١ ـ ٧.

وقد جاءت هذه الاحتجاجات في سياق تذمّر عام من التوجهات الاقتصادية والسياسية للرئيس أنور السادات، إنْ بالإبعاد الذي حصل لبعض القيادات السياسية، وحل التنظيمات التي عرفت باتجاهها اليساري (انقلاب ١٣ أيار/مايو ١٩٧١)، أو بإصدار قوانين (١٢٤ قانوناً) في العام ١٩٧٤ أدت إلى تغيير المسار الاقتصادي والاجتماعي لثورة تموز/يوليو بفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي، ومنحه امتيازات سياسية واقتصادية ومالية وجمركية، الأمر الذي أدى إلى ضرب الصناعة وارتفاع الأسعار(٦٤).

وقد اعتبرت هذه الاحتجاجات حدثاً مؤثراً لم تعرف مصر شبيهاً له منذ احتجاجات الوفد في العام ١٩١٩، تجاوز حجم القوى المعترضة على القرارات والداعمة للاحتجاجات والمتهمة بالتحريض عليها (الشيوعيون والتجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي)(٦٥). وبرغم نجاح الاحتجاجات في فرض التراجع عن قرارات رفع الأسعار وإلغاء الدعم، فإنها لم تبلور صيغاً تنظيمية لحراكها، ولم ينتج منها حركة مجتمعية جديدة.

٢ ـ الاحتجاجات في لبنان

عرف لبنان بعد الاستقلال احتجاجات متنوعة يمكن إدراجها تحت عنوانين:

أ ـ الاحتجاجات السياسية

تميزت هذه الاحتجاجات بعدة أمور:

(١) حصولها في مواعيد انتخابات رئيس الجمهورية (في الأعوام ١٩٥٢، و١٩٥٨، و١٩٦٤، و١٩٦٩، و١٩٧٥).

(٢) بناؤها على موقف من القضايا القومية والتحررية، وموقف الحكومات

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٦٤.

(٦٥) المصدر نفسه، وقد اتّهم رئيس الوزراء الشيوعيين والناصريين بها، واعتبرها مؤامرة، كما نشرت مباحث أمن الدولة مذكّرة في ٢١ كانون الثاني/يناير تحت عنوان المخطط الشيوعي السرّي ومسؤوليته عن أحداث الشغب اتّهمت فيه: «الحزب الشيوعي المصري»، و«التيار الثوري»، و«حزب العمال الشيوعي»، و«حزب ٨ يناير»، وطالبت بتوقيف ١٣٠ شيوعياً و١١ من «حزب ٨ يناير»، و١٢٠ من «حزب العمال الشيوعي»، و٦١ من «التيار الثوري» (ص ٧٥ ـ ١٠٠).

ولم يكن هذا الاتهام بعيداً عن الصحة، إذ أصدر التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي والحزب الشيوعي بيانات ضدّ قرارات الحكومة، كما دعت لجان حزب التجمّع إلى مؤتمرات في المدن المصرية في يومي الاحتجاج.

منها، سواء أكان دعماً أو استنكاراً، وكانت السياسة التحررية العربية، ودعم المحور الناصري والسوفياتي في الخمسينيات ومطلع الستينيّات قضيتها، وأضيف إليها قضية الموقف من المقاومة الفلسطينية، والاعتداءات الإسرائيلية بعد ذلك.

(٣) ارتباطها بأحزاب وقوى سياسية منظّمة: أحزاب تقدّمية وقومية، وأحزاب يمينية و«لبنانية»، تعبّر صراحة أو تمويهاً عن بنية طائفية: مسلمين، ومسيحيين.

(٤) انقسام بين أطراف السلطة فيها.

وأبرز هذه الاحتجاجات:

(١) **الإضراب المفتوح في ١٥ ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢**، وما جرى خلاله من مظاهرات في العاصمة، واتصالات أفضت إلى استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، وانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية. وقد توّج هذا الاحتجاج احتجاجات غير شعبية بدأت في الانتخابات النيابية في العام ١٩٤٧ التي جددت للشيخ بشارة الخوري، وازدادت شعبياً وسياسياً في بداية العام ١٩٥٢.

وقد قاد التحرّك، بداية، الجهة الاشتراكية الوطنية التي ضمت أحزاباً وشخصيات معارضة، وانضم إليها حزب النداء القومي، والجهة الشعبية، ونواب طرابلس، وعدد من النواب الآخرين بمن فيهم رئيس الحكومة سامي الصلح(٦٦).

(٢) **إضرابات ومظاهرات الخمسينيّات**، وأهمها مظاهرة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٤ ضدّ حلف بغداد، وتظاهرات العام ١٩٥٦ تأييداً لتأميم القناة، واستنكاراً للعدوان الثلاثي على مصر، ونقداً لمواقف الحكومة منها، وكان الداعي إليها مؤتمر الأحزاب الذي ضمّ الأحزاب التقدّمية والقومية وهيئات طلابية وشعبية، في حين كانت أحزاب أخرى متحفظة عليها(٦٧).

(٣) **الإضراب المفتوح في ١٠ أيار/ مايو ١٩٥٨** استنكاراً لاغتيال

---

(٦٦) يمكن الرجوع إلى: فارس اشتي، **الحزب التقدّمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥** (المختارة، لبنان: الدار التقدّمية، ١٩٨٩)، الذي رصد هذه الاحتجاجات استناداً لصحف ودراسات حولها (ص ٧٦٦ ـ ٧٨٢).

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٨٤٣ و٨٥٤ ـ ٨٨٤.

الصحافي نسيب المتني، ثمّ تحول إلى تحميل الحاكمين المسؤولية، ليصبح في اليوم الثالث دعوة إلى استقالة رئيس الجمهورية. وقد كانت بداية الاشتباكات المسلحة بين أحزاب وأنصار المعارضة من جهة، وقوى السلطة، وخاصة الأمن الداخلي، وأنصار رئيس الجمهورية من جهة ثانية، وقد استمر عملياً حتّى انتخاب الأمير فؤاد شهاب رئيساً في ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٨، واستمر الإضراب، شكلياً، حتّى تسلّم الرئيس الجديد صلاحياته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨.

وكان الداعي إلى الإضراب، والفاعل في الاشتباكات، جبهة الاتحاد الوطني، ومؤتمر الأحزاب، وشخصيات سياسية غلب عليها الطابع الإسلامي طائفياً، وطابع الانخراط في المحور الناصري عربياً، والسوفياتي عالمياً، حيث كان المستهدف بالإضراب، رسمياً، الحكومة، ورئيس الجمهورية المدعوم من أحزاب وقوى وشخصيات غلب عليها الطابع المسيحي طائفياً، وطابع الانخراط في المحور المعارض لعبد الناصر عربياً، والغربي عالمياً[٦٨].

(٤) **إضراب أيلول/سبتمبر ١٩٥٨** الذي أقدم عليه حزب الكتائب اللبنانية، رداً على اختطاف أحد العاملين في جريدته ـ فؤاد حدّاد ـ (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨)، وتوسع بمشاركة أنصار الرئيس كميل شمعون والحزب السوري القومي الاجتماعي إثر تشكيل الرئيس رشيد كرامي في (٢٩ أيلول/سبتمبر) حكومة غلب عليها طابع المعارضة السابقة، وهو من قادتها، فشمل المنطقة الشرقية من بيروت وبعض أنحاء المتن وكسروان وزحلة، وتخلله عودة المتاريس إلى بيروت الشرقية والغربية، وزحف أنصار المعارضة السابقة والمقاومة الشعبية إلى ساحة الشهداء، واصطدامها بحزب الكتائب والجيش اللبناني، وسقط بنتيجتها ٢٨ قتيلاً و٥٣ جريحاً. وقد استطاع هذا الاحتجاج إعادة تشكيل الحكومة مناصفة بين طرفي الصراع[٦٩].

وبرغم انتصار الاعتراض في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٦٤ على الحراك النيابي السياسي، وخروج الاحتجاجات في الانتخابات الرئاسية في الأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٨ عن سياقها اللبناني التقليدي واندراجها

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٩٩٢ ـ ١٠٣٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣٣ ـ ١٠٣٨.

في سياق الصراع الإقليمي والدولي في لبنان، فإن طبيعة الاحتجاجات التي رافقتها لم تخرج عن السائد منها في اندراجها ضمن الطبيعة الطائفية، وتبعيتها للقوى السياسية، وتناغمها مع الصراع الإقليمي والدولي، وعدم إنتاجها لحركات اجتماعية أو سياسية.

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى احتجاجين دالين:

(١) **احتجاج ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٩** المعبّر عنه بمظاهرات في صيدا والبقاع وبيروت، مستنكرة لمواقف السلطة في لبنان من العمل الفدائي الفلسطيني، والمطالبة بفك الحصار عنه في الجنوب. وقد تعرّض لإطلاق نار سقط من جرائه قتلى وجرحى.

وقد توّجت هذه المظاهرات باحتقان سياسي بدأ بالموقف من هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حين برز استقطابان حادان: القوى التقدّمية والقومية، ومعها بعض الكتل النيابية من جهة، والحلف الثلاثي بين الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية، ومعه كتلة نيابية كبيرة، ثمّ بالموقف من العدوان الإسرائيلي على المطار في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وتنامي الاستقطابات، مع كلّ منهما تحالفاته العربية والدولية، وتلاه رسالة رئيس الجمهورية شارل الحلو، واعتكاف رئيس الوزراء رشيد كرامي الذي جمّد الأزمة حتّى الخريف، حيث جرت الاشتباكات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، وما أدى إليه في اتفاقية القاهرة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩[٧٠].

(٢) **احتجاجات العام ١٩٧٣** على أثر العدوان الإسرائيلي على بيروت، واغتيال ثلاثة قادة فلسطينيين (٩ ـ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٣)، التي دعت إليها الأحزاب والقوى التقدّمية والوطنية والقومية، وجرت طلابياً تظاهرات وإضرابات ومهرجانات يوم الاعتداء في أكثر من موقع ومؤسسة تعليمية، كما جرت، شعبياً، بتشييع كبير للشهداء في وسط العاصمة، وحمّلت السلطة التقصير في الدفاع عن الوطن، وطالبت بحرية العمل الفدائي ودعمه وتسليح الجيش.

وقد أثرت هذه الاحتجاجات في السلطة، إذ انقسمت، وتراجع عهد فرنجية تبعاً لذلك، ولم تفلح محاولات إعادة وحدتها بإعلان حالة الطوارئ،

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢٩ ـ ١٥٧٣.

بل بتشكيل حكومة وحدة وطنية، لم تلغ تنامي الانقسام اللبناني حول المقاومة، لا بل شجعت نماء المليشيات عند غالبية القوى السياسية التي كانت، مع عوامل إقليمية ودولية، مقدمة لاندلاع الحرب في لبنان في العام ١٩٧٥[٧١].

ب ـ الاحتجاجات القطاعية

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال احتجاجات قطاعية قام بها العمال والموظفون والمزارعون والطلاب، لم تكن بعيدة عن القوى السياسية، وأبرزها:

(١) **احتجاجات الأعوام ١٩٤٦/١٩٤٧ و١٩٤٩/ ١٩٥٠** في عهد الشيخ بشارة الخوري، وعُبّر عنها بإضرابات لعمال وموظفين ومستخدمين في القطاعات الآتية: الريجي، سكة الحديد، المرفأ، كهرباء لبنان، باعة الحليب، باعة الغاز، شركات البترول، الأفران، وكان أبرزها إضراب عمال وموظفي الريجي، بطول فترته (١١ حزيران/يونيو ـ ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٦)، وقد تعرّض المضربون لإطلاق النار، واستشهد عاملان. وقد كان الداعي إليها نقابات عمالية ومهنية، ويدعم القسم الأكبر منها الحزب الشيوعي اللبناني[٧٢].

(٢) **احتجاجات العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦**، وقد حدثت في هذين العامين إضرابات عمالية (عمال شركة هينغر (٣١/ ١٠/ ٩٦٤)، والريجي (٨٠٥/ ٣ و٢٥/ ٣/ ١٩٦٥)، ومعامل شتال (٢٧/ ٣/ ١٩٦٥)، وكهرباء لبنان (٢٣/ ٦ و١٠/ ٦/ ١٩٦٦)، والنقل المشترك، ومصلحة مياه بيروت (٢٧/ ٧/ ١٩٦٦)، وعمال التنظيفات (١٠/ ٧)، ومستخدمو المصارف (١٦/ ٨/ ١٩٦٦)، والمعلمون (١٠ ـ ١٢/ ١٩٦٤)، وأساتذة الجامعة اللبنانية وطلابها (١٥/ ٢ ـ ١٠/ ٤/ ١٩٦٥). ومزارعو التفاح (مهرجان بتخنيه في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٥، ومهرجان الصفا ٣/ ١٠/ ١٩٦٥)[٧٣].

وقد جاءت هذه الاحتجاجات في ظلّ نماء قوى مجتمعية بفعل

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٧٧٥ ـ ١٧٩٤.

(٧٢) البواري، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦**، ج ٢، ص ٢٠ ـ ٢٨ و٨١ ـ ١٠٤.

(٧٣) انظر: المصدر نفسه؛ اشتي، **الحزب التقدّمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩-١٩٧٥**، ص ١٣٣٠ ـ ١٣٣٦ و١٣٤٩ ـ ١٣٦٠ و١٣٨٣ ـ ١٣٨٩، ووضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٥٩١ ـ ٦٩٠.

الإصلاحات التي تحققت في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) من جهة، واعتراضات قوى يمينية ذات تمثيل مسيحي على التجديد له من جهة ثانية، وتنافس القوى اليمينية واليسارية على العهد الجديد (عهد الرئيس شارل الحلو) من جهة ثالثة.

وكانت القوى الداعمة لهذه الإضرابات الأحزاب والقوى التقدّمية والقومية، مدعومة من قبل زعامات تقليدية، وبالأخص كمال جنبلاط، في الغالب، والقوى اليمينية مدعومة من قبل زعامات تقليدية في الأقل منها.

(٣) **احتجاجات الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣** التي حدثت ما بين بداية عهد الرئيس سليمان فرنجية (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠) والعدوان الإسرائيلي على بيروت (نيسان/ أبريل ١٩٧٣)، وكانت الأكثر كثافة في الاحتجاجات المطلبية. وكان الطلاب عماد هذه الاحتجاجات، كما الأحزاب والقوى التقدّمية والقومية محركها، حيث سار العهد الجديد باتجاه العودة عن الإصلاحات الشهابية، وبالابتعاد عن الشهابيين، وعن كمال جنبلاط، وما يمثل من مرجعيّة يسارية، فضلاً على محاولاته التضييق على الحريات العامة، وعلى حركة المقاومة الفلسطينية.

ويذكر في هذا الإطار احتجاجات الطلاب، الثانويين والجامعيين، في ٥ و٧/ ١٢/ ١٩٧٠، و٢١ ـ ٣/ ١/ ١٩٧١، و١٢ ـ ٣٠/ ٥/ ١٩٧١، و١٠ ـ ٢ ـ ٢٦/ ٤/ ١٩٧٢، و٦/ ١٢/ ١٩٧٢، وخلال شباط/ فبراير ـ نيسان/ أبريل ١٩٧٣، والمعلمين ٢٣/ ١ ـ ٤/ ٣/ ١٩٧٣، وعمال غندور ٣ ـ ١٢/ ١١/ ١٩٧٢، ومزارعي التبغ ١٩/ ١/ ١٩٧٣[٧٤].

٣ ـ الاحتجاجات في المغرب

أ ـ الاحتجاجات المتعلقة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

عرف المغرب، بعد الاستقلال، احتجاجات متنوّعة غلب عليها المطالب الاقتصادية والاجتماعية مضموناً، والسلطة خصماً، والنقابات محركاً، باستثناء اثنين: تمرد عدي أو بيهي (في العام ١٩٥٧) واحتجاجات مدن بوزنيقة وابن أحمد وتفليت (في العام ١٩٩٣). وأبرز هذه الاحتجاجات:

---

(٧٤) انظر، اشتي، المصدر نفسه، ص ١٦٨٩ ـ ١٦٩٣، ١٧١١ ـ ١٧١٥، ١٧٤٣ و١٧٥٦ ـ ١٧٦٥.

(١) **انتفاضة الريف في العام ١٩٥٨**، إذ دعا الحاج سلام أمزيان الريفي إلى الاعتصام في الجبال وعدم التعاون مع المخزن، رداً على تهميشه[٧٥]، وتشكّلت إثرها «حركة التحرير والإصلاح الريفية»، مطالبة بتسيير الريف من قبل الريفيين، ومارست العنف المسلح، إلا أن الدولة قمعتها بعنف.

(٢) **انتفاضة ٢٣ آذار/مارس ١٩٦٥** رداً على مذكّرة السلطة برفض إعادة تسجيل التلاميذ الذين ناهزت أعمارهم الـ ١٧ عاماً، وقد انطلقت أولاها في الدار البيضاء، وامتدت إلى الرباط وفاس ومكناس، وقادها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وشارك فيها الطلاب والعمال والعاطلون عن العمل. إلا أنّها قمعت فسقط بعض القتلى ومئات الجرحى والآلاف من المعتقلين، ثمّ علّق الملك الدستور، وحل المجلس النيابي، وشكل حكومة برئاسته. وقد اعتبرت أول وأكبر الاحتجاجات الاجتماعية بعد الاستقلال[٧٦].

(٣) **انتفاضة ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨١** ضدّ زيادة الأسعار في المواد الاستهلاكية، وقد بدأت بإضراب دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تخللته مظاهرات في الدار البيضاء والرباط، جوبهت بالرصاص وبالاعتقالات، فسقط المئات، واعتقل الآلاف، من الموظفين، إلا أنّها تمكّنت من تحقيق الإلغاء الفوري لِكُلّ الزيادات على المواد الاستهلاكية[٧٧].

(٤) **انتفاضة كانون الثاني/يناير ١٩٨٤** ضدّ غلاء المعيشة، وسوء الأحوال السياسية، في عشرات المدن والقرى، وقد جوبهت بالعنف، فسقط مئات القتلى من المتظاهرين، واعتقل الآلاف منهم. وقد اتهم الشيوعيون والإسلاميون بالوقوف خلفها، وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها دور الحركة الإسلامية[٧٨].

(٥) **انتفاضة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠** التي أسفرت عن دعوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين، إلى الإضراب في فاس مطالبين بالعدالة الاجتماعية، وقد امتدت إلى المدن الأخرى: طنجة،

---

(٧٥) العطري، «سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي: المغرب نموذجاً،» ص ٦٣.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤، ومسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية: القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء**، ٢٠ ج (جونيه، لبنان: دار رواد النهضة، ١٩٩٧-٢٠٠٤)، ج ١٩.

(٧٧) العطري، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

والدار البيضاء، ومراكش، والرياض. وقد شارك فيها الطلاب والعمال والعاطلون عن العمل، وأقدم المتظاهرون على تخريب عدد من المنشآت الاقتصادية الكبرى، ونهبها، وتخريب بعض مراكز السلطة. وقد جوبهت هذه الحركات باستعمال الأجهزة الأمنية العنف ضدّ المتظاهرين، وسقوط آلاف الضحايا من جهة، وبتأسيس الملك الحسن الثاني المجلس الوطني للشباب والمستقبل، واعتبار التشغيل أولوية وطنية[٧٩].

ب ـ الاحتجاجات المتعلقة بالمطالب السياسية في المغرب

كان هناك نوعان من الاحتجاجات السياسية في المغرب، هما:

(١) تمرد عدي أو بيهي في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، الذي قام به عمال إقليم قصر السوق ضدّ ممارسات حزب الاستقلال وتدخلات وزير الداخلية، وقد قمع بسرعة[٨٠].

(٢) احتجاجات مدن بوزنيقة وابن أحمد وتفليت في حزيران/يونيو ١٩٩٣، ضدّ نتائج الانتخابات التشريعية[٨١].

٤ ـ الاحتجاجات في البحرين

بعد الاستقلال (في العام ١٩٧١)، عرفت البحرين احتجاجات متنوعة عمالية، تحمل مطالب قطاعية وسياسية تمحورت حول الحريات العامة والحكم الدستوري، وقد كانت أولى الحركات وأهمها انتفاضة آذار/مارس ١٩٧٢ العمالية. وقد بدأت بإضراب عمال قسم صيانة الطائرات في مطار المحرق في ٨ آذار/مارس ١٩٧٢ لمطالب خاصة بهم، وسرعان ما انضم إليهم عمال بقية الأقسام، ثمّ عمال وموظفو وزارة الصحة، والعمال في المنطقة الصناعية لميناء سلمان. وقد تعرّض المحتجون في مسيرة عمالية في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٢ إلى إطلاق النار الذي أدى إلى إصابات عديدة، كانت تعبيراً عن رفض الحكومة الاستجابة لمطالبهم، الأمر الذي حال دون تحقيق أي منها[٨٢].

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٨٢) موسى، **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١**، ص ١٠٨ ـ ١١١.

وشهدت البحرين، بعد ذلك، حراكاً سياسياً فاعلاً، وإن لم يتخذ طابع الاحتجاج الشعبي، قامت به القوى السياسية المعارضة، أمكن بعده تحقيق إصلاحات مهمة استقرت على صيغة تحويل الإمارة إلى مملكة مقابل الالتزام بالدستور والقانون.

خاتمة

يظهر عرض الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة العربية في القرنين الماضيين كثافة هذه الاحتجاجات وتنوّعها، والتفاوت في ما بينها في المكان والزمان والنصاب السياسي الذي حدثت فيه، كما يبيّن تمايزها من الاحتجاجات التي عرفتها الدول الصناعية خلال المرحلة نفسها.

ويمكن القول بمحددين وسما هذه الاحتجاجات:

١ ـ العلاقة مع الدول الرأسمالية الصاعدة في أوروبا، وهي علاقة متعددة المستويات والمراحل والقوى، فشهدت الاستعمار العسكري المباشر في أكثر من مرحلة، والتوسع الإمبريالي الاقتصادي والتدخل السياسي، كما شهدت تفرداً لإحدى هذه الدول حيناً، وتنافساً بينها أحياناً.

٢ ـ البنية المجتمعية لسكان هذه المنطقة، وهي متفاوتة في ما بينها، وإن استظلت تحت راية السلطنة العثمانية التي اكتفت من أقاليمها بدفع الضرائب والولاء السياسي، فاحتكم سكان هذه المنطقة إلى انتظامات مجتمعية وسياسية حددها موقع إقليمهم، وطبيعة إنتاجه، ومصادر ثروته، وقوة واليهم من جهة، وإرثهم الثقافي من جهة ثانية. وقد أدى هذان المحددان إلى تفاوت في طبيعة هذه الاحتجاجات وقواها وأساليبها ومفاعيلها من جهة، وإلى سمات مشتركة بينها من جهة ثانية.

ويمكن استخلاص سماتها في ما يلي:

١ ـ حضور القضية التحررية، القومية أو الوطنية، بفعالية في الاحتجاجات، سواء بشكلها المباشر والصافي في مواجهة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال، أو بشكلها غير المباشر والملتبس في مواجهة الشركات المملوكة من الأجنبي، أو في مواجهة الحكومات المنخرطة في سياسات الدول الأجنبية؛ احتلال أجنبي لمنطقة أخرى، وعلى رأسها الاغتصاب الصهيوني لفلسطين. وقد

كان هذا الحضور في كلّ المراحل، بما فيها مرحلة استقلال دول المنطقة.

٢ ـ حضور الفئات الفلاحية، بفعالية، في الاحتجاجات ضدّ الاحتلال، سواء في الجزائر أو المغرب أو بلاد الشام والعراق، ويستثنى من ذلك الاحتجاجات في وادي النيل (مصر والسودان) التي اتخذت طابعاً مدينياً بشكل أساسي.

٣ ـ حضور الإرث الثقافي في الاحتجاجات ضدّ الاحتلال، إذ حملت طابع الحركة الصوفية في الجزائر وتونس والسودان، وطابع الطائفية الدينية في بلاد الشام، وقد كان هذا الحضور تحصناً ضدّ الوافد الرأسمالي، وتجيشاً ضده من جهة، ورفضاً لجديد هذا الوافد من جهة ثانية.

٤ ـ غلبة الطابع السياسي للاحتجاجات في مرحلتي تشكّل مشاريع الدول والاستقلال، وإن حملت مضموناً اقتصادياً واجتماعياً، في مصر أو المغرب أو لبنان أو البحرين، إلى درجة التحول السريع لاحتجاجات عمالية إلى مواجهة مع السلطة في بعضها، أو استخدام القوى السياسية لهذه الاحتجاجات ضدّ السلطة، وهو ما تغيّر في الفترة الأخيرة، ولو جزئياً، كما أظهرت مثلاً الدراسة المصرية.

٥ ـ التحول نحو مدنية الاحتجاجات في مرحلتي تشكّل مشاريع الدول والاستقلال، إذ أصبحت العواصم والمدن الرئيسيّة هي ساحة هذه الاحتجاجات، بما تضمنه هذه المدن من عمال وعاطلين عن العمل وأصحاب مهن.

٦ ـ حضور الطلاب وأصحاب المهن الحرة في التحرّكات في مرحلتي تشكّل الدول والاستقلال، وهؤلاء ذوو منابع متجمعة ومتعددة، أي فلاحين وعمال وبرجوازية، ويغلب عليهم الطابع البرجوازي الصغير مجتمعياً، والطبيعة التحررية فكرياً.

وفي النهاية، إن عرض إرث الحركات الاحتجاجية، وإبراز بعض سماته الذي اقتضته متطلبات الكتاب، لا يعني الإحاطة الشاملة والمعمّقة لها، كما لا يغني عن دراسات لِكُلّ منها، ومقارنة لها باحتجاجات في بلدان أخرى من أجل فهم أفضل لها.

الفصل الثالث

الحركات الاحتجاجية في المغرب: المسار والمآل

عبد الرحيم منار السليمي(*)

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط ـ المغرب.

يقدم الشارع المغربي منذ منتصف التسعينيات حركات احتجاجية[1] تقود إلى نوعين من الفرضيات:

١ ـ الحركات الاحتجاجية، وهي إمكانية جديدة يقدمها النظام السياسي المغربي، وهو بصدد التحول من نظام مغلق إلى مفتوح. وترتبط الأحداث الاحتجاجية دائماً بمسلسلات التغيير التي تعيشها النظم السياسية في لحظات معينة، بمعنى أن فهم الحركات الاحتجاجية مرتبط بمسلسل إصلاح السلطوية[2].

وفي المقابل، تعكس هذه الحركات الاحتجاجية استراتيجية سياسية هادفة إلى تفريغ سيكولوجي سياسي لمطالب المحتجين، في مجال عام لم يعد مجالاً للصراع بين السلطة والمجتمع، وإن كانت السلطة تحتفظ بمراقبته لقياس درجة قلق المحكومين من السياسات المتّبعة.

٢ ـ يوضح الحدث الاجتماعي والسلوك الاحتجاجي والإمكانية الاحتجاجية أن هناك انتقالاً قد حدث في علاقة المحكوم بالسلطة السياسية، وذلك باعتماد الاحتجاج السلمي بدل العنف المميت[3]، والسلوك الاحتجاجي ـ السياسي المعلن أمام مراقبة السلطة السياسية، بدلاً من السلوك الاجتماعي ـ

---

(١) يمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ منتصف التسعينيات إلى اليوم بحسب الأنواع التالية: (١) احتجاجات التنظيمات الحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ـ منتدى الحقيقة والإنصاف...)؛ (٢) احتجاجات تنسيقيات الأسعار (الأسعار وتكلفة العيش وفواتير الماء والكهرباء)؛ (٣) احتجاجات حركات الدكاترة المعطلين (الشغل والوظيفة)؛ (٤) احتجاجات الأرياف والحواضر المهمشة (صفرو ـ انفكو ـ الخنيشات...) حول السياسات العامة المحلية؛ (٥) احتجاجات سيدي إيفني حول التمثيلية الترابية وتوزيع الثروات؛ (٦) احتجاجات إسلاميي السلفية الجهادية (السجناء والعائلات)؛ (٧) احتجاجات إسلامية أخلاقية (المهرجانات ـ الأفلام السينمائية...)؛ (٨) احتجاجات الحركات المناهضة للعولمة (أطاك).

(٢) Fréderic Vairel, «L'Ordre disputé du sit-in au Maroc,» *Genéses*, no. 59 (juin 2005), p. 47.

(٣) يُستخدم مصطلح العنف المميت أو الاحتجاج المُميت كما سيأتي في ما بعد، للتعبير عن الاحتجاجات والانتفاضات التي أدّى الصدام فيها مع السلطة إلى درجة حدوث وفيّات كثيرة.

السياسي المبطن والخوف من المخزن[٤] في الماضي، إن لم نقل أنّها تحمل بداية التحرر من المخزن، كتمثل ثقافي سياسي واجتماعي استطاع أن يخلق نوعاً من المراقبة الذاتية المبطنة لدى المغاربة في سلوكهم الاجتماعي والسياسي أثناء التعامل مع الأحداث والظواهر المختلفة.

وإذا كان السلوك الاحتجاجي قد أضحى ظاهرة سياسية واجتماعية، تخترق الفضاء السياسي المغربي، فهل للاحتجاج تاريخ في المغرب؟ من أين يستمد الاحتجاج مشروعيته التاريخية، وكيف تطور؟ وما سقف الإمكانية الاحتجاجية التي يقدمها النظام السياسي المغربي في شكله الحالي؟ وكيف نفسر تخلي الدولة عن بعض المساحات في المجال العام للمحتجين، وفي الوقت نفسه الإعلان عن «حرب المواقع الاحتجاجية» على أخرى؟

هل السلوك الاحتجاجي في المغرب فعل مُمأسس؟

كيف تدير الدولة الفعل الاحتجاجي؟

وهل هذا الفعل عائق أم مؤشر أمام الانتقال السياسي؟

وفي المقابل، ماذا تحمل الحركات الاحتجاجية؟ هل هي حاملة للتحول الديمقراطي أم حاملة لأشكال جديدة للاندماج السياسي والاجتماعي؟ وهل ينبغي علينا اعتبارها ظواهر خطيرة لأنها غير مهيكلة؟ أو على العكس، اعتبارها ظواهر هيكلية ومحرضاً فعالاً للروابط التي تلحم المجتمعات وتعطيها القوة والترابط الذي تحتاجه لتصبح مجتمعات ديمقراطية؟ وهل فعلاً لا توجد حركة اجتماعية غير مهيكلة؟

هل السلوك الاحتجاجي في المغرب سياسي بطبعه؟ وهل المحتج أضحى فاعلاً سياسياً، وهل يمكن تقسيم الفاعلين السياسيين تبعاً لاستراتيجيتهم التواصلية إلى ثلاث فئات: الحاكمين ـ الوسطاء ـ المحتجين؟

وفي هذا السياق، هل يشكّل الحدث الاحتجاجي تقييماً للسياسة؟ هل هو إعلان عن انتقال السياسة المغربية إلى الشارع؟ هل يبدأ الاحتجاج، فعلاً، عندما يتوقف أو يموت التواصل؟ بمعنى آخر، هل الاحتجاج الذي نعيشه حالياً

(٤) يُستخدم مصطلح «المخزن» في المغرب للتعبير عن رجال القصر المحيطين بالملك، الذين لهم نفوذ كبير وتدخّل في الحياة السياسية المغربية بشكل عام.

في المغرب هو إعلان عن موت نمط التواصل المبني على الطقوس والتقاليد والزعامات الرمزية؟ هل للاحتجاج علاقة بتآكل أنماط المشروعية التقليدية؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات، ولتحليل الفرضيتين المذكورتين أعلاه، حول الظاهرة الاحتجاجية في المغرب، يمكن تقديم ملاحظتين:

١ ـ أن الفترة الممتدة ما بعد العام ١٩٩٠ شهدت بداية انتقال الحركات الاحتجاجية من جيل المنتفضين والاحتجاج المميت، الذي يمكن نعته بالنمط الأوّل للاحتجاج في المغرب، إلى النمط الثاني المتمثل في نمط الاحتجاجات السلمية، وهو انتقال يفسر بثلاثة عناصر:

أ ـ بداية انتقال النظام السياسي المغربي في بداية التسعينيات من المغلق إلى المفتوح تدريجياً، بسبب أثر التحولات الدولية (انهيار المعسكر الاشتراكي) في نسق الفاعلين وقواعد اللعبة السياسية في المغرب.

ب ـ ظهور النواة الأولى من المنظمات الحقوقية في أواخر السبعينيات (الجمعية الديمقراطية لحقوق الإنسان) ونهاية الثمانينيات (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، وتنظيمات المجتمع المدني التي خلقت تحولاً سيكولوجياً في النظام السياسي المغربي، بدأ يمنح لأول مرة الفرصة لتنظيمات مدنية بتقديم بعض المطالب وممارسة النقاش العام حولها والتظاهر السلمي للتعبير عنها، وهي مطالب حقوقية احتضنتها وساندتها المعارضة الحزبية والنقابية في البداية.

ج ـ إحساس أحزاب المعارضة والنقابات المساندة لها (الكونفدرالية الديمقراطية للعمال خصوصاً) بصعوبة ضبط الشارع، وتكلفة سلوكياته الاحتجاجية الخطيرة بعد أحداث إضراب كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (أحداث فاس على الخصوص)، إذ لوحظ أن المحتجين تجاوزوا ما دعت إليه النقابات، وانتقلوا إلى مواجهة عنيفة مع أجهزة السلطة (الأمن والجيش).

وتفسر هذه العناصر الثلاثة ظاهرة الانتقال في منتصف التسعينيات من النمط الأوّل إلى النمط الثاني على أنها من الحركات الاحتجاجية.

٢ ـ أن تصنيف أنماط الحركات الاحتجاجية في المغرب منذ الاستقلال يتضمن الأشكال التالية:

أ ـ النمط الأوّل الأحادي: الاحتجاجات العنيفة المرتبطة بالعنف وسنوات الرصاص (احتجاج سياسي بالمفهوم التصارعي للسياسة).

ب ـ **النمط الثاني المتعدد**: الاحتجاجات السلمية، ويتعلق بجيل احتجاجات الصراع حول استعمال الأماكن والفضاءات العامة (احتجاج حقوقي).

ج ـ **النمط الثالث المتعدد**: وهو الاحتجاج على السياسات العامة الحكومية (احتجاج اجتماعي حول السياسات العامة بمرجعيّة يسارية ومرجعيّة إسلامية).

ويظل النمط الأوّل من الحركات الاحتجاجية العنيفة والمميتة في المغرب خارج الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٩ (موضوع الدراسة)، لكن هذا لا ينفي إمكانية استحضاره كتاريخ للاحتجاج أثناء عرض النمط الثاني المتعدد المظاهر، وذلك للمقارنة وقياس مظاهر التقدّم والتراجع والأثر في النظام السياسي المغربي.

أولاً: الحركات الاحتجاجية والصراع حول الفضاءات العامة

دخل الاحتجاج في المغرب منذ منتصف التسعينيات مرحلة التنظيم السلمي، وتحوّل مضمون المطالب داخل الحدث الاحتجاجي، وذلك بحكم الإمكانية التي أصبح يقدمها الخطاب السياسي العالمي «الديمقراطية وحقوق الإنسان». وبالتالي، فالأشكال الجديدة للاحتجاج، مثل: الاعتصام والمظاهرة في المجال العام، وحركات العاطلين حاملي الشهادات، وحركات المكفوفين، وحركات السكان، والحركات الخاصة بالعمال المأجورين والموظفين. . . كلها مظاهر تعكس بداية تكسير عملية التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل الماضية، كما توضح التأثيرات التي مارسها تغيير مسار الأحداث الدولية في النظام السياسي المغربي (في بداية التسعينيات مثلاً، والانتقادات اللاذعة التي وجهتها فرنسا إلى المغرب في ملف حقوق الإنسان).

وقد تزايدت الحركات الاحتجاجية وتنوّعت في مطالبها منذ منتصف التسعينيات، لتصل إلى مداها خلال أربع سنوات من تجربة حكومة التناوب[٥]

(٥) هي تلك الحكومة التي قام الملك الحسن الثاني بتعيينها عام ١٩٩٨، ويرأسها عبد الرحمن اليوسفي، الأمين العام لـ «حزب الاتحاد الاشتراكي» (أكبر الأحزاب المعارضة في ذلك الوقت) كوزير أوّل، وقد اعتُبرت خطوة مفصلية في تاريخ التطور الديمقراطي في المغرب.

(١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) التي تميّزت بظاهرة احتجاجات المعتقلين اليساريين السابقين حول الماضي السياسي، ذلك أن اليسار انتقل من العمل السرّي إلى الاحتجاج العلني، مغيّراً بذلك استراتيجيته التواصلية التي كانت مبنية في الماضي على الاقتراب من الطلبة والعمال والتلاميذ، إلى سلوك جديد مبني على الكتابة عن تاريخ الاعتقال الذي هو نوع من الاحتجاج السياسي المبطّن، إضافة إلى تنظيم زيارات ووقفات أمام المعتقلات السرية السابقة (تازمامارت، وقلعة مكونة، ودرب مولاي شريف...). والغريب في هذه المرحلة أنّه مقابل احتجاج المعتقلين السياسيين السابقين على الماضي، نجد أن رجالات المخزن بدأوا في كتابة شهادات حول سنوات الرصاص[٦] (شهادات البخاري، ورسائل الخلطي...)[٧]، مما كان يعقّد معايير تصفية الماضي نفسه.

وتبقى الاحتجاجات الإسلامية والأمازيغية من أبرز سمات التطورات السياسية والاجتماعية منذ العام ٢٠٠٠، فالإسلاميون أدركوا بعد تجربة زمنية من العمل الأخلاقي والوعظ في المساجد، أن ذلك «لا يشبع الجائع»، ولا «يكسي العاري»، وانتقلوا إلى العزف على الأوتار الاجتماعية الحساسة: «سدّ رمق الجائع»، و«كساء العاري»، ليتحولوا بعد أن أصبحت الدولة تقارعهم وتنافسهم في هذا المجال إلى فضاء الاحتجاج الأخلاقي والسياسي الواضح، (الاحتجاج على لباس إحدى صحافيات القناة الثانية في البرلمان من طرف الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية خلال الولاية التشريعية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، والاحتجاج على مسلسل «لا لفاطمة»، والاحتجاج على صفحة «من القلب إلى القلب» التي تنشرها جريدة **الأحداث المغربية**، والاحتجاج على فيلم «لحظة ظلام» لنبيل عيوش...)، وبالتالي فهذه الاحتجاجات الأخلاقية التي مارستها الحركة الإسلامية من خلال حزب العدالة والتنمية، كحزب سياسي منظّم ومهيكل، وله حضور في مؤسسات سياسية، تمثل حالة جديدة في النظام السياسي المغربي، تخلط بين السياسي والأخلاقي والوعظي،

---

(٦) يُستخدم مصطلح «سنوات الرصاص» للتعبير عن تلك الفترة من منتصف الستّينيات إلى منتصف الثمانينيّات، التي شهدت حالات قتل وحملات اعتقال واختفاء وتعذيب للمعارضين من قبل النظام السياسي المغربي.

(٧) خاصّة شهادات أحمد البخاري الذي قدّم تصريحات إلى الصحف المغربية حول قضية اغتيال رمز الحركة اليسارية المهدي بن بركة عام ١٩٦٥.

وتؤسس خطابها من موقع الدعوة الذي يحرّرها من جميع المكروهات السياسية (حالة استعمال حزب العدالة والتنمية لجناحه الدعوي المتمثل في جماعة الإصلاح والتوحيد).

وشهدت المرحلة أيضاً نمطاً جديداً من الاحتجاجات هو «الأمازيغية» التي هي حركة احتجاجية لها ارتباط بالهوية والسلوك الجماعي، كما أنّها تعبّر عن أزمة «الدولة ـ الأمة» والدولة الوطنية، وذلك بالنظر إلى مستويين:

١ ـ أن الأمازيغية انطلقت منذ عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة العربية، حيث تأسست في المغرب الجمعية المغربية للبحث الثقافي، وهذا ما يفسر الانتقادات الأمازيغية إلى بعض القيادات الحزبية (اليسارية) التي كانت متأثرة في أفكارها بالتيارات العربية القومية والبعثية.

٢ ـ أن الأمازيغية تعبّر عن أزمة الدولة الوطنية، حيث إنّها تنتقد السياسات العامة المتّبعة منذ الاستقلال وتعتبرها خاطئة، بل تطالب بتصحيحها، وهذا أمر جديد في المغرب، إضافة إلى كونها تنتقد السياسة الدستورية في المغرب، وقد سبق أن قدمت بعض المقترحات قبل تعديل دستور ١٩٩٦.

فالاحتجاج الأمازيغي يمكن أن يُنعت بـ «الثقافي» في بداياته، بحكم أن التعريف بالقضية الأمازيغية كان يمرّ في نظر الجيل الأوّل من نخبة الحركة الثقافية الأمازيغية عبر ردّ الاعتبار إلى مكوّناتها التاريخية والفنية والأدبية، لكن ربط الأمازيغية بإشكاليات الحداثة والديمقراطية جعلها تنتقل إلى المستوى السياسي في تطور لطبيعة الاحتجاج الذي التقى مع الدعوات اليسارية للدمقرطة والإصلاح السياسي، المطالبة بإعادة النظر في بنية ومؤسسات الدولة.

وقد تبنّت الحركة الثقافية الأمازيغية خطاباً احتجاجياً مزدوجاً، في مواجهة الدعوات إلى «التعريب»، وإقصاء الأمازيغية من المشروع الثقافي لدولة ما بعد الاستقلال، والاكتفاء بالنظر إلى الأمازيغية من خلفية تراثية فولكلورية، كانت الغاية منها إبعاد الثقافة الأمازيغية عن آليات التنشئة الاجتماعية.

وشكّلت الاعتصامات والتظاهرات وجهاً آخر للسلوك الاحتجاجي الأمازيغي، وقدمت صورة جديدة للمناضل ذي الانتماء الجمعوي الأمازيغي المتخذ من المسألة اللغوية مرجعيّة للنضال والاحتجاج. ويلاحظ أن الاحتجاج الأمازيغي لم ينمُ في نطاق العمل الجمعوي أو داخل بعض الأحزاب

السياسية، بل امتد إلى الشارع في شكل سلوكيات تعبر عن الهوية[٨].

لقد جاءت هذه الأنماط من الاحتجاجات (حقوقية ـ إسلامية ـ أمازيغية)، في مرحلة نقاش حول الماضي السياسي في المغرب، مما قاد إلى انتقال السياسة إلى الشارع. ففي الماضي كان الصراع سياسياً بطريقة محصورة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية، أما الوضع الجديد في منتصف التسعينيات، فيبيّن أن الصراع تغيّرت مضامينه وأُضيف إليه فاعلون جدد، وكانت هناك محاولات من طرف السلطة السياسية لوقف هذا الاختراق السياسي ما دام تداخل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي معناه تسييس فئة واسعة من المجتمع، لكن ليس بمعنى دخول الناس إلى االأحزاب السياسية من أبواب القضايا الاجتماعية، وإنما الانضمام إلى الحركات الاجتماعية في الشارع لمعاينة حلّ هذه القضايا والملفات.

فالتأمل في حركات ومسيرات الشارع يوضح أن السياسة بدأت في منتصف التسعينيات تتجاوز الفضاء العام (الفاعلين السياسيين) إلى الفضاء العام غير التعاقدي (فضاء الاحتجاج). مقابل ذلك، لم تعد الدعوة إلى إضراب عام أو أي شكل من أشكال الحركات الاحتجاجية يفضي مباشرة إلى التمرّد، بل ظهر متغيّر جديد، هو المطالبة بالحق في التواجد داخل الشارع العام من قبل القوى الديمقراطية، ليطالب الإسلاميون والأمازيغيون في ما بعد بذلك، والتواجد هنا هو من أجل ممارسة الضغط أو التعبير عن مطالب سياسية أو اجتماعية، ففي هذه المرحلة بدأ الحديث عن استراتيجية استعمال الشارع العام.

وتشكّلت الملامح الأولى لهذه الاستراتيجيا فعلياً منذ بروز فاعلين احتجاجيين جدد (الإسلاميين، النساء، الحقوقيين الأمازيغيين...)، وهي حركات بحثت عن قنوات وأشكال جديدة للاحتجاج لم تكن في السابق، بالنظر إلى المناخ السياسي الذي ساد، لتتجرأ على المطالبة باقتحام الفضاء العام، وهو حقّ نظمه ظهير الحريات العامة في العام ١٩٥٨، بمعنى أنّه وقع هناك تحول على مستوى الأجندة التي تستعملها الحركات الاجتماعية.

---

(٨) تحوّل حدث رياضي برسم بطولة الدرجة الأولى في كرة القدم جمع بين النادي المكناسي وحسنية أغادير (منطقة أمازيغية) في العام ٢٠٠٢، الذي فاز فيه فريق حسنية أغادير بالبطولة السنوية، إلى حدث احتجاجي حمل فيها الجمهور في الملعب العديد من المطالب الأمازيغية. للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحيم المنار السليمي، «السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي،» **وجهة نظر**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (ربيع-صيف ٢٠٠٣)، ص ١٣ وما بعدها.

وبذلك، استعمل الشارع (كفضاء عام) في نطاق سلمي منظم، ليس فقط للتضامن مع القضايا القومية، بل أيضاً عندما يتعلق الأمر بالمطالب الداخلية. ويمكن الاستنتاج، أن فترة التسعينيات كانت انطلاقة إلى بناء استراتيجية الشارع العام، حيث تعدّدت قنوات الاحتجاج، مثل المظاهرات والمسيرات السلمية والوقفات، كأشكال جديدة بالنسبة إلى ظاهرة الاحتجاج في المغرب.

ولمقارنة هذه المظاهر التعددية الاحتجاجية للنمط الثاني بالنمط الأوّل من الحركات الاحتجاجية التي شهدها المغرب انطلاقاً من العام ١٩٦٤ إلى منتصف التسعينيات، يمكن تقديم الملاحظات التالية:

١ ـ أن النمطين الأوّل والثاني مختلفان من حيث بناء حجج مشروعية الاحتجاج، فالنمط الثاني الذي انتزع مشروعية استعمال الأماكن العامة في الاحتجاج، استفاد من الأثر السياسي للتحولات الدولية في النظام السياسي المغربي ومناخ الانفتاح التدريجي على الحقوق والحريات، بينما استمد النمط الأوّل مشروعيته من جو الانغلاق والصراعات السياسية في سنوات الرصاص.

فبعد الاستقلال، كان سلوك السلطة السياسية مع كلّ الحركات الاحتجاجية الممكنة (الحركات اليسارية السرية، واحتجاجات الطلبة في الجامعات، واحتجاجات التنظيمات النقابية، والإضرابات وانتفاضات السكان الدموية. . .) ترتكز على القوة، فالسلطة السياسية لم تكن تسمح بأية درجة من الاستقلالية أو هروب للحركات الاجتماعية، بما فيها المكوّن الاحتجاجي، في شكل بناءات جديدة، ذلك أن اعتماد القوة في هذا المجال كان يهدف إلى تقديم مجتمع بدون صراعات وتناقضات، وهو وضع سياسي غير طبيعي، قاد إلى العديد من الانفجارات الدموية وأحداث عنف مميتة (احتجاجات التلاميذ في العام ١٩٦٥، وبداية الحركات السرية في السبعينيات، وانتفاضة المدن في الثمانينيات. . .).

ويلاحظ أن هذه المراحل اتسمت بمواجهة السلطة السياسية للمجتمع خارج إطار ما يمكن تسميته بـ «الفضاء العام» الذي سيستعمل من طرف الجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية منذ منتصف التسعينيات، فجميع الحركات في الفترة الزمنية السابقة على التسعينيات لم تكن تسعى إلى احتلال الشارع، باستثناء مناسبات أول أيار/مايو (عيد العمال) التي كانت تشكّل لحظة وحيدة لممارسة احتجاجات معلنة أمام مرأى ومسمع من السلطة السياسية.

وبالتالي، فالنمط الأوّل من الحركات الاحتجاجية يختلف عن الثاني، في كون الاحتجاج المعلن كان يباشر في فضاءات الأحزاب السياسية المعارضة آنذاك أو على صفحات جرائدها[٩]، وأحياناً في مناسبات الانتخابات التشريعية والمحلية داخل الساحات والقاعات العامة (ملاعب كرة القدم، والقاعات السينمائية. . .) في لحظات الحملات الانتخابية. أما الاحتجاج السري، فكثيراً ما مورس في شكل كتابات على جدران بعض المؤسسات العامة (ثانويات، وكليات. . .)، بل داخل مراحيضها أحياناً التي كانت تقدّم فضاء حراً لتدوين المطالب الاحتجاجية[١٠].

مقابل ذلك، شكّل فضاء الأغنية في سنوات الرصاص المحيط الوحيد للاحتجاج والتواصل السياسي والاجتماعي بين المحتجّين، فأغاني مجموعة «ناس الغيوان» (أغنية أهل الحال، والسيف البتار، ومهمومة، وغير خدوني. . .)، وأغاني سعيد المغربي (أغنية أم الوطن، ونعم لن نموت. . .)، كانت بمثابة كاشف للأوضاع الاجتماعية، تمّ من خلالها تأسيس فضاء تواصلي غير مباشر بين الشرائح الاجتماعية المحتجّة. أضف إلى ذلك دور الرواية الأدبية في هذا المجال (الرواية الاحتجاجية مثل «الخبز الحافي» لمحمد شكري، مقابل الرواية الوطنية السائدة آنذاك «المعلم علي» أو «سبعة أبواب» لعبد الكريم غلاب المنتمي إلى حزب الاستقلال. . .).

٢ ـ أن تغيّر شكل النظام السياسي، بفاعليه وقواعد لعبته وتوازناته، أثر في المنحى الجديد لأشكال الحركات الاحتجاجية، فحكومة التناوب (مثلاً) التي حملت المعارضة إلى الحكومة في عام ١٩٩٨، رافقها جيل كامل من الحركات الاحتجاجية الناتجة من الوعود والآمال السياسية التي حملتها، وتحوّلت إلى مشاكل في مرحلة ثانية من عمر التناوب والحكومات اللاحقة عليها.

٣ ـ السلوك الاحتجاجي في المغرب قبل منتصف التسعينيات مقارنة بسلوك الحركات الاحتجاجية للنمط الثاني، يبيّن أن أقصى تعبيرات الحركات

(٩) مثال بما كان ينشر في جريدة **المحرر** الناطقة باسم «حزب الاتحاد الاشتراكي» للقوات الشعبية التي أوقفتها السلطة السياسية في ما بعد وتحوّلت إلى جريدة **الاتحاد الاشتراكي** الحالية.

(١٠) ما يُثير الانتباه في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات هو ظاهرة التدوين في المراحيض، خاصة في المدارس والكلّيات، إذ شكّلت فضاءً للتواصل والاحتجاج الفردي والجماعي لبعض التنظيمات السريّة، اليساريّة منها على الخصوص.

الاحتجاجية العلنية المكشوفة التي كانت تستعمل الشارع في سنوات الرصاص، كانت تحدث في لحظات التفاعل مع قضايا ذات طابع عربي إسلامي أكثر من القضايا الداخلية، وذلك لاعتبارات تتعلق أساساً بأسلوب السلطة السياسية المعتمد على القوة تجاه المجتمع، فالقضايا العربية الإسلامية شكّلت بذلك القناة الاحتجاجية الوحيدة المعلنة بطريقة غير مباشرة ضدّ التوجهات السياسية الداخلية. ونلمس بالخصوص هذه المسألة في التظاهرات العفوية ضدّ السياسة الفرنسية في الجزائر ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١ أو تظاهرات ١٩٦٧ بعد حرب الستة أيام أو مظاهر التضامن مع فلسطين (أيار/مايو ١٩٩٠) أو مسيرة التضامن مع العراق (شباط/فبراير ١٩٩١).

أضف إلى ذلك، أن استعمال الشارع في شكل جموع بشرية عفوية تلقائية، بعيداً عن الصراع والمطالب السياسية والنقابية، سمحت به السلطة السياسية أحياناً في مجموعة مراحل، منها صيف ١٩٨٦، بمناسبة مونديال المكسيك لكرة القدم، وتأهل الفريق الوطني إلى الدور الثاني من المنافسة.

وبالتالي، يبيّن السلوكان (التفاعل مع القضايا القومية، والاحتفال العفوي بالإنجازات الرياضية)، إذا ما قورنا بالجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية المستعملة للفضاءات العامة، مسألتين اثنتين، هما:

أ ـ أن القضايا القومية العربية والإسلامية شكّلت المتنفس الوحيد للاحتجاج على السلطة السياسية في المغرب قبل منتصف التسعينيات، وكان هذا النوع من الاحتجاج في هذه اللحظات التضامنية مقبولاً لديها في حدود عدم شخصنة الشعارات المردّدة.

ب ـ أن هذه الأمثلة التضامنية تطرح إشكالية السلوك السياسي لدى المواطن المغربي في القضايا والأزمات ذات المحتوى السياسي والمؤسساتي الداخلي، لماذا كان يحضر في القضايا العربية الإسلامية الخارجية، ويختفي في القضايا الداخلية؟ ولماذا يحضر السلوك العفوي تجاه قضايا ذات محتوى مخالف للسياسة، كالأحداث الرياضية مثلاً، التي من الممكن قراءتها وتحليلها كأحداث ذات أبعاد ومضامين سياسية؟

٤ ـ مقارنة السلوك الاحتجاجي المتمثل في الإضراب العام خلال النمطين الأوّل والثاني من الحركات الاحتجاجية، يبيّن أن الإضراب العام والأحداث

الحضرية لـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ شكّلت الممر الانتقالي من شكل الإضراب العام المنتج للآثار العنيفة المميتة إلى مرحلة «تعويم الإضراب»، ومن الاستعمال السياسي والنقابي للإضراب إلى تفريخ جيل الإضرابات الضعيفة و«اللامرئية» أحياناً في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية.

وبذلك، شكل إضراب ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ انتقالاً بين نموذجين للفعل الاجتماعي الاحتجاجي من الصيغة التقليدية إلى صيغ جديدة، بين نمطين من الحركات الاحتجاجية، لكونه شكّل أقصى نموذج للحركة الاحتجاجية السياسية بكامل المعنى، التي جمعت النقابات والأحزاب السياسية المعارضة، حيث لم تحتل فيها المطالب الاقتصادية إلا مكاناً ثانوياً بالمقارنة بالدوافع السياسية، على عكس الجيل الجديد من الإضرابات العامة.

ففي الإضراب العام لـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، تعبأت صحافة المعارضة لإشعار وتهيئة الرأي العام لهذا الحدث، ولتبرير الإضراب اختلطت وتلاقت الحجج السياسية بالحجج الاقتصادية، وفي البرلمان تصرّف زعماء الأحزاب كما لو كانوا في تجمّعاتهم لشرح أهداف الإضراب (ترويج خطاب دمقرطة البلاد، وتحسين الظروف السوسيو ـ اقتصادية لمختلف طبقات العمال). وكان ردّ فعل الحكومة هو اعتبارها أن الإضراب العام غير قانوني، وإلى جانب مطالبتها بالحوار بذلت كلّ الوسائل لإفشاله، وفي الأخير تم الإضراب لينجح في التعليم، وبشكل أضعف في قطاع الإدارة.

وعلى عكس ما وقع في العام ١٩٨١، لم يُعبأ التجار الصغار، ولكن كما كان الحال في العام ١٩٨١، تحول الإضراب في فاس ومدن أخرى، كالقنيطرة وطنجة، إلى مسرح للأحداث والمواجهات الدامية بين القوات الأمنية والمتظاهرين. وتكرّرت أحداث العنف نفسها (متاجر نهبت، ومصانع وفنادق أحرقت)، وجاء المتظاهرون (مثل حالة إضراب عامي ١٩٨١ و١٩٨٤) من الأحياء الهامشية، فدمروا كلّ ما وجدوا في طريقهم، واقتحموا المدينة (فاس)[١١].

(١١) يُمكن الرجوع إلى: عبد الغني أبو هاني، «الحركات النقابية والاضطرابات الحضرية والصراعات السياسية في المغرب: ملف الحركات الاحتجاجية في المغرب،» **وجهة نظر**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٣)، ص ١٣.

لم يأت الإضراب العام بأي تحسن للظروف المادية للعمال، وفي المقابل، نجحت المعارضة على الصعيد السياسي عن طريق تحريكها لجبهة النضالات الاجتماعية في إرغام السلطة على فتح المفاوضات حول تعديل الدستور، وضمان انتخابات حرّة ونزيهة. من هنا ندرك الوظيفة الحقيقية للنضالات النقابية كحركة احتجاجية في المغرب، والعلاقات التي تربطها بالإضراب والهياج الشعبي، وعلاقة هذين العنصرين بالنضالات السياسية من أجل اقتسام السلطة. هذا الترابط هو الذي يفسر كيف ضعفت الإضرابات بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ويتحول شكل الدعوة إليها والفاعلون فيها في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية.

٥ ـ وجود اختلاف في إيقاع الاحتجاج بين الحركات الاحتجاجية للنمطين الأوّل والثاني، فالفعل الاحتجاجي في الجيل الأوّل كان بطيئاً في إيقاعه، إذ كان يلزم انتظار مرور تسع سنوات على استقلال المغرب لتندلع أول حركة احتجاجية واسعة في آذار/مارس ١٩٦٥، وستة عشر عاماً بعد ذلك (حركة حزيران/يونيو ١٩٨١). ومنذ ذلك التاريخ بدأت المسافة الزمنية بين الحركات الاحتجاجية تتقلص بشكل مثير، لتصل إلى عامين ونصف فقط بين حركتي ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨١ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وبين حركتي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في فاس، و٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣ في بوزنيقة وابن أحمد وتيفلت، لتصبح الحركات الاحتجاجية مشهداً يتكرر ثلاث مرات خلال اثني عشر شهراً، ليرتفع الإيقاع بشكل سريع منذ منتصف التسعينيات[١٢].

٦ ـ لا تندلع هذه الحركات الاحتجاجية في النمطين الأوّل والثاني للسبب نفسه، فقد يكون العامل المفجّر للحركة إجراء تعليمياً (آذار/مارس ١٩٦٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، أو اعتبارات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بقرارات بعض الحركات الاجتماعية المنظمة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الإضرابين العامين لحزيران/يونيو ١٩٨١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أو ناتجة من

(١٢) ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٦ في الهراويين، و١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في شيشاوة، و١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧ في سيدي بطاش، و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في جرادة، و٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في أيت بلال، و٢٢ ـ ٢٣ و٢٧ ـ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مدينة العيون، و٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في قرية تارميلات، و٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في سيدي الطيبي، و٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في الدار البيضاء، أي بمعدّل انتفاضة واحدة في كلّ ثلاثة أشهر.

ممارسات محلية للسلطات العامة، كما هو الحال بالنسبة إلى انتفاضتي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في بوزنيقة (احتجاج ضدّ نتائج انتخابات من طرف السكان) أو ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ في سيدي بطاش، أو عن إجراءات إدارية خاصة بمشاكل السكن والبناء، كما هو الحال بالنسبة إلى أحداث الهراويين في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٦.

لذلك، فإنه لا يمكن إسقاط مسبّبات حركة معيّنة على مجموع باقي الحركات، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحيط بِكُلّ حركة على حدة، ويساهم في اندلاعها، والوقوف عند العوامل المباشرة المفجّرة لِكُلّ انتفاضة في الجيل الأوّل من الحركات الاحتجاجية والأنماط الاحتجاجية (السلمية) في الجيل الثاني.

كما لوحظ أن شكل تنظيم الحركات الاحتجاجية في النمط الثاني مختلف عن الأوّل، فاحتجاجات سكان الهراويين وشيشاوة (في العام ١٩٩٦)، كنموذج للاحتجاج في المناطق الهامشية، اختلفت عن سابقاتها، لكونها عرفت نوعاً من التنظيم يقترب من صيغ الاحتجاج التي تقوم بها الحركات الاجتماعية المنظّمة. ويبدو أن الجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية استفاد من المناخ الدولي والجهوي الذي أصبح يفرض نوعاً من الإقرار بحق الاختلاف ونبذ العنف.

٧ ـ يتبيّن على مستوى نتائج الاحتجاج اختلافاً بين النمطين الأوّل والثاني من الحركات الاحتجاجية، من حيث الأثر والمخارج التي تتخذها السلطة السياسية بعد كلّ حركة احتجاجية، فالانتفاضات الكبرى الثلاث الأولى في الجيل الأوّل من الحركات الاحتجاجية (آذار/ مارس ١٩٦٥، وحزيران/ يونيو ١٩٨١، وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، خدمت بعض أهداف السلطة السياسية، من خلال محاولات هذه الأخيرة توظيف القوة لتكريس بعض المواقف، والتحكّم في بعض المجالات التي تكاد تفلت من مراقبتها (مجال التعليم مثلاً).

وبالتالي، فبعد أحداث آذار/ مارس ١٩٦٥، وضعت الدولة إصلاحاً في مجال التعليم، وبعد عام ١٩٨١ تمّ اعتماد سياسة إعادة التقويم الهيكلي، وعلى أثر حوادث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ قامت الدولة بمضاعفة جهودها من أجل ضبط مجال الممارسة الدينية. أما بعد حركتي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ و٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣، فقد استفادت المنظمات النقابية وأحزاب المعارضة

من الوضع، ويظهر ذلك من خلال الحصول على بعض المكاسب ذات الطبيعة المالية (الزيادة في الأجور)، وأخرى ذات طبيعة قانونية وسياسية (تعديل بعض فصول الدستور، وإعادة انتخابات ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣ في بعض الدوائر من ضمنها تلك التي شهدت احتجاجات)، بينما لم تأت البدايات الأولى للجيل الثاني من الحركات الاحتجاجية (في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧) بأي جديد خارج ظاهرة بداية استعمال الفضاءات العامة في الاحتجاج، مقابل استمرار محاكمات بعض المحتجّين.

ولوحظ أن السلطة السياسية بدأت منذ منتصف التسعينيات تتعايش مع بعض الانتفاضات بتعويم مطالب المحتجّين دون الاستجابة لها، وهو يفسر انتقال الحركات الاحتجاجية (حقوقية، وإسلامية، وأمازيغية، النواة الأولى لحركة العاطلين. . .) إلى الصراع حول استعمال الأماكن العامة بطريقة علنية ومكشوفة مع السلطة السياسية التي وسعت «الخطوط الحمراء» لممارسة الاحتجاج إلى درجة سيصعب معها التحكّم فيها في مرحلة لاحقة (حركة حملة الشهادات العليا في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية).

ويبدو أن السلطة السياسية استفادت من الاحتجاج لبناء بعض القرارات المستمرة من الجيل الأوّل للاحتجاجات إلى حدود اليوم، وذلك لما ربطت بين الاحتجاج والتصميم المعماري للمدن، فبعد انتفاضة العام ١٩٨١ دعا الملك الحسن الثاني أحد المهندسين المعماريين، وطلب منه أن يضع تصميماً خاصاً بالدار البيضاء، بهدف ضبط مجال هذه المدينة. ويمكن القول إنّها بداية العلاقة بين سياسة التعمير وتهيئة المجال والاحتجاج، فالذين وضعوا تصاميم للمدن التي عرفت عدة تمرّدات، ركزوا على المناطق التي انطلقت منها الشرارة الأولى للانتفاضة[١٣].

وهكذا تمّ التركيز في الدار البيضاء على حيّ «درب السلطان» و«الحيّ المحمدي» وحيّ «ابن امسيك»، وهي أحياء تعرف كثافة سكانية كبيرة، حيث انتبه القائمون على وضع التصاميم إلى أن الهكتار الواحد الذي يضم أكثر من ألف ساكن يشكّل خطراً على الأمن، لذلك تمّ التفكير في تقليص هذا العدد إلى نسبة خمسمئة ساكن داخل الهكتار الواحد، فكلما اتسعت مساحة الشارع تمكنت

(١٣) انظر الحوار الذي أجرته مجلة وجهة نظر مع الباحث عبد الرحمان رشيق، في: «ملفّ الحركات الاحتجاجية في المغرب،» وجهة نظر، العددان ١٩-٢٠ (ربيع-صيف ٢٠٠٣)، ص ٣٣.

السلطة من متابعة التحرّكات، وهي إمكانية غير متاحة في الأزقة والشوارع الضيقة، حيث يسود التضامن بين السكان، وهو يجعل عملية المراقبة والرصد صعبة.

ثانياً: الحركات الاجتماعية الجديدة والاحتجاج حول السياسات العامة

أغلب التحليلات لا تعطي أهمية لأماكن الاحتجاج (فضاءات الاحتجاج)، فالفضاء الاحتجاجي يبدو بالنسبة إلى العديد من التحليلات محيطاً ضمنياً، ولا يطرح أية إشكالات، لكن الاجتماعي الاحتجاجي والمكاني مترابطان. ويلاحظ أن استراتيجية استعمال الفضاءات العامة في المغرب ساعدت على تناسل الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي (مسيرة الأرامل وأطفالهن في شارع محمد الخامس (في العام ٢٠٠٢) ضدّ تخفيض المعاشات الاجتماعية من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصولاً إلى الاحتجاج ضدّ التهميش الاجتماعي والترابي لسكان أملشيل في العام ٢٠٠٣).

لقد بدا حدوث مثل هذه التظاهرات العفوية كأنّه احتجاج، إما على غياب إجراءات حكومية في الميدان أو خلل في بعض السياسات العامة المتّبعة (احتجاجات سكان المدن الكبرى، وفواتير الماء والكهرباء بعد تفويض تدبير قطاعي الماء والكهرباء إلى شركات أجنبية، مثل «ريضال» في الرباط و«ليديك» في الدار البيضاء)، ولوحظ أن هذه التظاهرات العفوية ناتجة من غياب شبه تام للمؤسسات الوسيطة، مثل الجمعيات المدافعة عن المستهلكين.

وبالتالي، فإن الضرر المشترك بين مجموعة من الأفراد من السياسات العامة المتّبعة بدا وكأنه يدفعهم إلى الاحتجاج عفوياً أمام الجهات المتسببة لهم في الضرر، وعلى هذا المستوى يمكن التساؤل:

لماذا لم يكن بإمكان المتضرّرين أن يحتجّوا بالفضاءات العامة حول السياسات العامة في ما قبل فترة الثمانينيّات، مثلاً؟

التفسير هو أن الذاكرة المجتمعية والخيال الاجتماعي اختزل حينها كيف تعاملت السلطة مع انتفاضات ١٩٨١ و١٩٨٤، ولم يكن بإمكان المحتجّين على ارتفاع ثمن فاتورتي الماء والكهرباء أو ارتفاع أسعار السكر والحليب والخبز، ليخرجوا إلى الشارع رافعين الراية الوطنية وصورة الملك.

فالخوف من ردّ فعل السلطة العنيف بدأ يتقلص منذ منتصف التسعينيات، والاحتجاج لم يعد يعني العنف، فقد تظاهر هؤلاء المتضرّرون بشكل عفوي في البداية، ثمّ بدأوا في تنظيم أنفسهم، إذ أصبحوا يمتلكون استراتيجيا، حيث لوحظ لدى هذا النوع من الاحتجاج حضور مهم للنساء والأطفال، في حين إن الطابع الذكوري هو الذي ساد خلال الانتفاضات العنيفة السابقة، كذلك يميز رفع العلم الوطني وصور الملك هذه الاحتجاجات العفوية من التمرّدات العنيفة التي اتخذت كذلك طابعها العفوي خلال سنوات الثمانينيات.

هذه المظاهر الجديدة هي حركات ذات سلّم اجتماعي ما دام أنّه ليست في المغرب حركات من أجل المطالبة بالسلام الدولي أو حركات ضدّ التسلح النووي. ومقابل ما هو اجتماعي، استمر الاحتجاج الحقوقي المتمثل في السلوك الفردي، كالإضراب عن الطعام، أو الجماعي مثل احتجاجات السجناء وعائلاتهم، فقد خلقت رسائل المعتقلين، فرادى وجماعات، فضاء للتواصل بين المعتقل والشارع، وكشفت عن السجون في المغرب، وواقعها المكاني، وتدبيرها الإداري، ومدى تطابقها مع المعايير الخاصة بها.

ولتقديم هذا النمط الثالث من الحركات المبنية على استراتيجية الاحتجاج على السياسات العامة الحكومية والمحلية، يمكن تناول أربعة نماذج منها:

١ ـ النموذج الأوّل: الاحتجاج على البطالة (حالة حركة حملة الشهادات العليا)

حركة العاطلين هي حركة احتجاجية في شكل امتداد لأول حركة احتجاجية لحملة الشهادات العليا، تكوّنت في منتصف التسعينيات كنواة تنظيمية جنينية لم تنقطع منذ ذلك التاريخ، إذ ظلت تتوافد على الفضاء الذي اتخذته الحركة الأولى مكاناً للاحتجاج، وهو شارع محمد الخامس أمام مقر البرلمان في العاصمة الرباط. فقد توصلت أفواج من خريجي الجامعات في العام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى تشكيل حركة كبرى تسمى بـ «المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة» تضم أربع مجموعات فرعية (النصر، والمبادرة، والحوار، والاستحقاق)، وهي تضم حاملي دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه، وتمثل مختلف الجهات، وكانت الانتماءات السياسية في هذه المجموعات تتوزّع بين اليسار والحركة الأمازيغية، ثمّ الإسلاميين.

أما التخصّصات الرئيسيّة لخريجي هذه المجموعات، فتتوزع بين الآداب والعلوم، إضافة إلى تخصصات أخرى لا تمثل نسبة كبيرة، مثل الشريعة الإسلامية والحقوق، ولديها في إطار عملها الجماعي علاقة بمجموعة من التنظيمات (الكونفدرالية والديمقراطية للعمل، والاتحاد المغربي للعمل، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان. . .).

ويبدو أن لهذه المجموعات هدفاً عقلانياً يتمثل في مطلب الإدماج المباشر في وظائف القطاع العام التي تعلن عنها الدولة، وهي مجموعات موحّدة من حيث الأشكال الجماعية، لكنّها متفرقة في الأمور التنظيمية (مثل الضبط والتمويل)، وتتنوع الأشكال الجماعية لهذه المجموعات بين المسيرات، والوقفات، واقتحام مقرات الأحزاب والوزارات، والقيام بجولات احتجاجية في الأحياء الشعبية.

وينظّم هذه المجموعات نظام داخلي تسميه «قانوناً أساسياً»، يحدد عدد أيام الحضور في التجمّعات، وينظّم الأيام النضالية، ومعايير الانخراط والعضوية. وهذه القوانين يصوّت عليها داخل الجمع العام، وهي مرنة في تطبيقها، فالعاطلات الحوامل من النساء مثلاً يستفدن من رخص الغياب، ويضاف إلى ذلك المصابون في تدخل عنيف. وقد عمدت مجموعات العاطلين أحياناً إلى اعتماد معيار عدد المرات التي تعرّض فيها المحتج إلى تدخل عنيف من طرف أجهزة الأمن، وذلك لترتيب أعضائها في لوائح لما تستجيب السلطات الحكومية لمطالبها وتمنحها عدداً محدوداً من المقاعد، وهو معيار لحلّ النزاعات داخل هذه المجموعات.

وتعتقد هذه المجموعات أنّها تستمد شرعية مطلبها المتمثل في الحق في التوظيف من المادة الرقم (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور المغربي، كما أنّها تستمد شرعية الإدماج في الوظيفة العامة من القرارين الوزاريين الرقمين ٩٩/٩٩ و٨٨٨/ ٦٩٥ الصادرين عن وزير الوظيفة العامة. وهنا يلاحظ أن هذه الحركات تعتمد في حججها على مرجعيّة قانونية في شكل سابقة (قرارين) خلقتها السلطات العامة في تعاملها مع الجيل الأوّل من العاطلين.

وتفسر قيادات المجموعة وجود أربع مجموعات بدلاً من مجموعة واحدة، بكون المجموعة التي تتأسس أولاً تغلق لوائحها، مما يفتح المجال لنشوء

مجموعة جديدة. وبالتالي، يبدو أن المسألة تتعلق بصراع حول المصالح، ومرتبطة بالمناصب التي عادة ما تكون محدودة، الأمر الذي يجعل كلّ مصالح العاطلين تلتقي عند فكرة إغلاق اللوائح في مرحلة معينة ما دام التقييد في اللائحة يعطي مشروعية غير متنازع عليها لدى العاطل الذي يؤسس من خلال التقييد في القوائم ثقافة نضالية، أضف إلى ذلك، أن شكل تلبية السلطات لمطالب العاطلين أنفسهم يدفعهم إلى الانقسام إلى مجموعات.

ويبدو أن هذا الشكل من العمل والانقسام، وإن كان فيه نوع من الصراع حول المصالح، فإنه يفيد هذه المجموعات، إذ إنّه كلّما كانت المجموعات صغيرة، كان العمل الجماعي سهلاً، لأنه يكون مراقباً من طرف الأعضاء أنفسهم. والمجموعة الكبيرة يكون تنظيمها صعباً عندما تصل إلى التفاوض مع السلطات، فقد استطاعت المجموعات بهذا الشكل أن تقود مفاوضات وتوقّع اتفاقات مع أطراف حكومية.

لكن هذا النوع من التنظيم لا يعني أن مجموعات العاطلين قد تأسست عن طريق الانشقاقات، فاتحاد الأطر العليا العاطلة تأسس بعد انشقاقه عن المجموعات الأربع، بسبب معارضتهم لطريقة حلّ القضايا التقنية والتنظيمية داخل المجموعة الأصل. مقابل ذلك، تأسست المجموعات عن طريق التنسيق، حيثُ إنَّ من له تجربة سابقة في النضال يعبئ الموارد، وينسّق بين العاطلين لتشكيل مجموعة.

وتتمثل الانتماءات السياسية السائدة داخل المجموعات الأربع في اليسار والإسلاميين، ثمّ الحركة الأمازيغية، ولوحظ بعض العاطلين الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال بكثرة منذ العام ٢٠٠٨، وهو ما يفسر بقيادة الحزب للحكومة في المغرب (الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء).

من هنا، يبدو أن الانتماء السياسي للعاطل هو مورد آخر يضاف إلى التمويل، وإلى الأشكال الجماعية للحصول على الوظيفة، ولكن إذا كان العاطل يستثمر في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه، فهذا لا يعني بأن العاطل لم ينتقل بعد إلى العقلانية الجماعية أو عقلية المجموع، وبأن كلّ فرد ينتمي إلى حزب معين يتصرف بطريقة فردية لتحقيق هدفه. فالانتماء يؤدي إلى التوظيف، بدليل أن العاطل عندما يكون لديه انتماء سياسي، تكون القوة أو العلاقة الوطيدة مع بعض الأشخاص الفاعلين في

الحزب هي التي تساعده على التوظيف (عاطلو حزب الاستقلال كنموذج)(١٤).

وفي تحليل السلوك الاحتجاجي لحركات العاطلين، يلاحظ أنّها عمدت إلى احتلال الفضاءات العامة، ومارست الاحتجاج المتجول، لكن السلطة غالباً ما تدخلت لفكّ تجمعات العاطلين، وقد طور المعطلون الأساليب الاحتجاجية من التظاهر السلمي وتطوير الشعارات(١٥) والاعتصام والإضراب عن الطعام إلى حدّ التهديد بالانتحار الجماعي.

فالتهديد بالانتحار أو إحراق الذات، هو طريقة للضغط وممارسة نوع من الإكراه على السلطات المعنية، وتحميلها تبعات تنفيذ التهديد، كما هو الأمر بالنسبة إلى الذين يختارون أسلوب الإضراب عن الطعام إلى حدود الإشراف

(١٤) في هذا الشأن، انظر: نادية البعون، «العمل الجماعي للعاطلين حاملي الشهادات الجامعية العليا في المغرب: نموذج المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة،» (رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال ـ الرباط، [د. ت.])، ص ٤٤ وما بعدها.

(١٥) من بين شعارات العاطلين، هناك شعار مقتبس، سواء في طريقة ترديده أو صناعته اللغوية من شعار وطني مرتبط بالمسيرة الخضراء.

يقول شعار العاطلين:

«صوت الإطار ينادي
بحقو في التوظيف
درب النضال في بلادي
ما في غير بديل
أو فرحتنا غداً تكمل
لما يجينا التعيين
وقتاش؟ وقتاش؟ وقتاش؟

وهو مستمد من الأغنية الوطنية القائلة:

صوت الحسن ينادي
بلسانك يا صحرا
فرحي يا أرض بلادي أرضك صبحت حرة
أو فرحتنا غداً تكمل بالمسيرة الخضراء
الله، الله، الله.

كما يردد المحتجون شعاراً صوفياً يعبر عن خطاب سلفي إسلامي يقول:

الله يبليك بحب الشغل
حتّى تلبس الدربالة
دربالة المعطل
ما يلبسها من والى.

ويقدم المعطلون اختيارهم للباس الأزرق: اللون الأزرق يرمز إلى الطبقة العاملة، والألوان الصفراء والحمراء ترمز إلى اليسار، ثمّ الأمازيغية. كذلك، فإن إشارة النضال أو رمز النصر هو رمز عمالي.

على الموت. فالسلطات هنا تتحمّل معنوياً مسؤولية وفاة المضرب أو المنتحر. لذلك، فهي خوفاً من التبعات تقبل بفتح حوار مع الجهات المضربة، ولاحظنا كيف أن السلطات بدأت تقبل بسلوك التحاور مع الآخر، وهو سلوك جديد بالنسبة إلى الدولة، خاصة بعد انتقال العديد من العاطلين إلى مرحلة التنفيذ في محاولة الاحتراق الجماعي[١٦].

٢ ـ النموذج الثاني: الاحتجاج ضدّ غلاء الأسعار (لجان تنسيقية للأسعار وحالة احتجاجات صفرو)

«عمد سكان مدينة طاطا (إحدى مدن الجنوب المغربي)، خلال مسيرة احتجاجية نظّمت بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى حمل أواني الطبخ فوق رؤوسهم، احتجاجاً على تدني القدرة الشرائية، ومطالبين بتحسين الخدمات الصحية المقدمة في الإقليم».

إن هذا الحدث الاحتجاجي ليس الوحيد خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، بل يكاد يتكرر إلى درجة أنّه فتح المجال تنظيمياً لتأسيس لجان تنسيقية محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار، بلغ عددها خلال العام ٢٠٠٦ أكثر من ٧٠ لجنة تنسيقية نظّمت وقفات ومسيرات واعتصامات في مجموعة من مناطق المغرب.

لكن، أحداث صفرو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[١٧] تمثل نموذجاً للاحتجاج المرتبط بنمط العيش، وهو قريب من بعض النماذج الموجودة في الوطن العربي (مصر خصوصاً)، في شكل تظاهرات احتجاجية ضدّ الغلاء، شارك فيها في

(١٦) في آذار/مارس ٢٠٠٦، قام أفراد من المجموعة الوطنية للمجازين، خرّيجي البرنامج الوطني للتكوين التأهيلي، بتجرّع مادة سامة وصبّ البنزين على أجسادهم قصد إشعال النار في أنفسهم. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أقدم أربعة شبّان من حاملي الرسائل الملكيّة على إضرام النار في أجسادهم بعد ما صبّوا عليها مادة البنزين، احتجاجاً على عدم توظيفهم، بالرّغم من توفرهم على رسائل موقّعة من طرف الملك محمد السادس لمّا كان ولياً للعهد، وقد كبّلوا أرجلهم بالسلاسل.

(١٧) مدينة صفرو: تقع في منطقة جبلية قريبة من مدينة فاس. قبل الحركة الاحتجاجية كانت الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن البطالة مرتفعة في المنطقة إذ تصل إلى ٢٨ بالمئة، والفرد يستهلك ثلث ما يستهلكه المغربي في الرباط أو الدار البيضاء، والإقليم من أكثر الأقاليم فقراً، وتبيّن مؤشرات الصحة وجود طبيب واحد لِكُلّ ٣٢٠٠ نسمة، مقابل المعدّل الوطني وهو طبيب واحد لِكُلّ ١٨٤٥ مواطن، بمعنى أن الخدمات متردّية. للمزيد، انظر: «تقرير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول التقصّي في أحداث صفرو،» المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، <http://www.omdh.org/newomdh/docs.asp?codedocs=62&codelangue=29>.

البداية ١٠٠ متظاهر، أغلبهم من النساء من ضواحي صفرو (سكان الضواحي)، وتوسعت المظاهرة، وانتقل الاحتجاج من الضواحي إلى ساحة المدينة. وقد انطلق الاحتجاج دون أن تكون وراءه جهة داعية، ليتدخل في مرحلة ثانية فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ويدعو إلى وقفة ضمت حوالى ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص، حملت شعارات تندّد بالغلاء. هذه الوقفة انزلقت من احتجاج سلمي إلى مواجهات عنيفة (تكسير الحواجز الأمنية، ورشق المحلات والمنشآت والمرافق بالحجارة، وإضرام النار في بعضها...).

لكن بتجاوز مضمون وقائع هذا الاحتجاج، فقد أثار إشكالية تفاعل الحركات الاحتجاجية المنظّمة التي لها ثقافة تنظيمية مع جماهير الضواحي غير المنظّمة، ومحدودية إمكانيات التأطير والوساطة التي تلعبها بعض التنظيمات في علاقتها بالمحتجّين، مقابل محدودية دور السلطات المحلية في تدبير أنماط الاحتجاج التي تستند في مشروعيتها إلى شروط العيش.

٣ ـ النموذج الثالث: الاحتجاج على التقسيم الإداري المحلي والتمثيلية المحلية (حالتا سيدي إيفني وعين الشعير)

تقدّم حالتا «سيدي إيفني» و«عين الشعير» (بحسب التحديد الجغرافي)، رغم اختلافهما، نموذجاً لجيل من الحركات الاحتجاجية المرتبطة بالتمثيلية المحلية والتقسيم الإداري في علاقتهما بتطور وظائف الدولة من المركزية إلى اللامركزية، وهي ظاهرة جديدة لها.

فالحالة **الأولى**، المتمثلة في أحداث سيدي إيفني[١٨] (بين ٣٠ أيار/ مايو

(١٨) تفيد وقائع سيدي إيفني أنّه وقع تجمهر عشرات الأشخاص مباشرة بعد إجراء قرعة توظيف ثمانية عمّال للنظافة من بين ٩٧٢ مرشحاً، وتوجّه المتجمهرون مباشرة، وضمنهم السكرتارية المحلية للمعطلين، إلى ميناء ايفني مشياً على الأقدام، ثمّ اعتصموا فيه. وحاصر المعتصمون ٨٩ شاحنة محمّلة بالأسماك ومنعوها من مغادرة الميناء، بعد ذلك تناوب الأشخاص على الاعتصام ما بين النهار والليل. وفي ٣١ أيار/ مايو وقف أصحاب قوارب الصيد وقفةً احتجاجيةً، وفي ٦ حزيران/ يونيو، تمّ تنظيم مسيرة احتجاجية في المدينة، فتمّ إغلاق المدينة من طرف السلطات المحلية، واستمرّت التجمّعات الحاشدة، ووقع العديد من الأعمال العنفية، انتهت بهروب قيادات التجمهر إلى الجبال، لكن قوّات الأمن هاجمت المدينة بعد فكّ الحصار عن الميناء، رغم أن الميناء يبعد عن المدينة. على أثر هذا الحدث، شُكلت لجنة لتقصّي الحقائق من طرف مجلس النواب المغربي، وحوكم على أثره مدير قناة «الجزيرة» (قناة المغرب العربي في الرباط)، وسحب الترخيص من القناة نفسها على أثر استضافتها لأحد أبناء المنطقة الذي أعلن عن وجود ضحايا في التظاهرة، وهو ما نفته السلطات المغربية بشدّة، ونفته أيضاً المنظمات الحقوقية.

٢٠٠٨ و٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، تبيّن أن الحركة الاحتجاجية، انطلقت من مطلب التوظيف إلى الاحتجاج على طريقة توفير الثروات المحلية في علاقتها بالتقسيم الإداري والتمثيلية المحلية. وحمل هذا الاحتجاج تساؤلات حول علاقة الديمقراطية المحلية بالتنمية، وما يترتب عليها على المستوى الحكومي من تعثر الوفاء بالالتزامات، ومتابعة أعمال المشاريع المتصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما أثار إشكالية قنوات وآليات الحوار ومستوى درجة الإحكام الأمني.

والحالة **الثانية**، هي قيام ثلاثة وثلاثين شاباً مغربياً يتحدرون من منطقة عين الشعير في إقليم فكيك (في الأسبوع الأوّل من العام ٢٠٠٧)، بالنزوح نحو الأراضي الجزائرية، احتجاجاً على تردّي أوضاعهم الاجتماعية في منطقتهم، وقد تمّ ترحيلهم نحو المغرب من جديد من طرف السلطات الجزائرية بعد أسبوعين من نزوحهم بعد إدانتهم من طرف السلطات الجزائرية بشهرين سجناً موقوفة التنفيذ لارتكاب جريمة الهجرة السرية.

ويبدو أن الاستنتاج الممكن من الحالتين، هو كيف يقود التهميش وتردّي الأوضاع الاجتماعية، إما إلى التحول إلى هويات محلية، أو إلى البحث عن هويات أخرى، وفي الحالتين معاً يطرح إشكالية الارتباط بمؤسسات الدولة.

٤ ـ النموذج الرابع: الاحتجاج على «العصبية التكنوقراطية» (حالة احتجاج سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة)

الظاهرة الجديدة، وهي الاحتجاج على القانون، فالقاعدة القانونية أيديولوجية بطبعها، بمعنى أنّها تخلق تصوراً، وتعتبر القاعدة التي تولد بدون القدرة على خلق تصور، قاعدة ميتة. وفي المغرب ظلّ مشروع قانون لتنظيم السير مدّة ثلاث سنوات في البرلمان، لكن المثير للانتباه هو أن مناقشة هذا القانون داخل البرلمان قادت إلى ميلاد حركة احتجاجية منظّمة بطريقة مستقلة عن الأحزاب، ونقلت الاحتجاج إلى الشارع (خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ولجأت إلى وسائل إغلاق الطرقات أمام الشاحنات الكبرى وسيارات الأجرة، وإلى استعمال العنف أحياناً (في مناطق الدار البيضاء والخميسات والقنيطرة).

ويبدو في هذا الاحتجاج بداية انتباه فئات واسعة في المغرب إلى كلفة

التشريع الاجتماعية، واستباق تنظيم الاحتجاج ضدّ هذه الكلفة، مقابل سيادة العصبية التكنوقراطية في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي المغربي التي تحملها فئة التكنوقراط الذين يؤمنون بالحلول التقنية للتغيير في السياسة والاقتصاد والمجتمع، بواسطة وضع الهياكل القانونية والتنظيمية لحلّ المشاكل، وهي ظاهرة يمكن أن تقود إلى حركات احتجاجية أكبر من احتجاج مهنيي النقل في المستقبل.

ومن الملاحظات المرتبطة بهذا النموذج من الاحتجاج (الاحتجاج على قانون السير)، هو أنّه لما قدم أمام البرلمان صادقت عليه الغرفة الأولى (مجلس النواب)، وأحالته على المجلس الثاني (الغرفة الثانية) التي صادقت بدورها على نصف مقتضيات المدوّنة، ولم تتوقف عن مناقشتها إلا لما انتبهت إلى تزايد الحركة الاحتجاجية ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية (توقف حركة النقل، وبداية العجز عن تمويل الأسواق الداخلية). وهو ما يعني ابتعاد هذه الحركة عن الفاعلين السياسيين (الأحزاب السياسية والنقابات) الموجودين داخل البرلمان، إذ لوحظت ظاهرة جديدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وهي قدرة المهنيين (سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة) على تنظيم أنفسهم في شكل حركات احتجاجية في المدن الكبرى خارج إطار التنظيم النقابي، وقد امتد هذا التنظيم إلى الانتخابات الجماعية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، إذ فاز وزير التجهيز والنقل، وهو الطرف الذي تبنّى بقوة موقف الدفاع عن مقتضيات مشروع قانون السير في البرلمان، بصعوبة في لائحة لم تتمكن في ما بعد (انتخاب مكاتب رئاسة المقاطعات) من الحصول على رئاسة مقاطعة «سباتة» في الدار البيضاء التي كانت معقلاً للمحتجّين على مشروع قانون السير.

ويمكن من خلال هذا المسار التشخيصي للحركات الاحتجاجية في المغرب خلال الفترة الزمنية الممتدة منذ منتصف التسعينيات (النمطين الثاني والثالث من الحركات الاحتجاجية)، استنتاج الخلاصات السياسية والسوسيولوجية التالية:

١ ـ أن وسائل الضغط الوحيدة التي كانت تتوفر لدى الأحزاب السياسية والنقابات في الجيل الأوّل من الحركات الاحتجاجية (قبل منتصف التسعينيات) لممارسة الاحتجاج هي الإضراب، وعن طريقه حاولت خلق نوع من التهويل الذي يتوّج على الصعيد الاجتماعي المدني، باضطرابات وهياج حضري، غالباً ما يأخذ شكل عصيان أو تمرد فاشل.

وفي الواقع، كان الاضطراب والهياج الشعبي لا يضعف السلطة السياسية، ولا يقوي المعارضة، بل يمكن القول إنّه يدعم السلطة السياسية، لأنه يسمح لها باستعراض قوتها وقدراتها في احتواء مظاهرات الشارع بسرعة غير عادية، فنادراً ما تتجاوز الاضطرابات أسبوعاً واحداً كحدّ أقصى.

لكن الإضراب، كأسلوب احتجاجي تقليدي، فقد قوته في الجيل الثالث من الحركات الاحتجاجية، نتيجة انهيار العلاقة بين بعض التنظيمات الحزبية والنقابات الكبرى (حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع الكونفدرالية الديمقراطية للعمال)، وانشقاقات النقابات نفسها وتعدّديتها (انشقاق الفدرالية الديمقراطية للعمل والمنظّمة الديمقراطية للعمل عن الكونفدرالية الديمقراطية للعمل)، وهو ما جعل الإضرابات تصل إلى أضعف مستوياتها (الإضراب الوطني الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للعمل خلال شهر نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٩).

٢ ـ أن الاحتجاج الإسلامي الأخلاقي، كظاهرة جديدة، هو نتاج طبيعي لأزمة مؤسسة العلماء ونمطها التواصلي في دور الوساطة الذي منحت إياه في مرحلة معينة من التاريخ المغربي، دون أن يعني ذلك ممارستها لصلاحية عدم التركيز الديني، فأزمة الوساطة والخطاب التواصلي لمؤسسة العلماء سمحت للإسلاميين ببناء فضاءات تواصلية خاصة في المساجد التي يديرون فيها صلاة الجمعة (مثال خطب الزمزمي في أحد مساجد الدار البيضاء (إمام مسجد الحمراء في الدار البيضاء) التي تجاوزت هذا الفضاء لتتحول إلى سجال سياسي مع بعض الصحف الوطنية (هذه الخطب يمكن اعتبارها مدخلاً سيكولوجياً إلى نشاط احتجاجي إسلامي امتد إلى الشارع في ما بعد).

فصراع الدولة، وحركات الإسلام الاحتجاجي المتمثلة في جماعة العدل والإحسان، تجاوزت خطاب «الإسلام أو الطوفان» و«إلى من يهمه الأمر»، وانتقلت إلى يوتوبيا الرؤيا وأجندة «القومة» ومرحلة الزحف، إذ لوحظ أن نزول الدولة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في بعض المعاقل التقليدية للجماعة (كسلا والدار البيضاء ومراكش)، جعل جماعة العدل والإحسان تنقل نشاطها إلى معاقل جديدة، كالناظور، وورزازات، وبني ملال، بالاشتغال بما يسمّى بمجالس النصيحة والأبواب المفتوحة، الأمر الذي قاد إلى مواجهات بين الدولة وجماعة العدل والإحسان في العديد من المناطق المغربية، استعمل فيه

سلوك حظر تجمعات ولقاءات الجماعة بحجة عدم قانونيتها، وهو أسلوب يبدو أن الدولة تهدف من خلاله تدريجياً إلى دفع الجماعة إلى قبول الاشتغال داخل الشرعية المؤسساتية.

وفي المقابل، عمد حزب العدالة والتنمية ذو المرجعيّة الإسلامية، وجناحه الدعوي حركة الإصلاح والتوحيد، إلى الاحتجاج على المهرجانات، أو إلى ممارسة خطاب الوعيد الديني. وقد تمكّن خلال الولاية التشريعية السابقة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) من نقل بعض المشاكل الاجتماعية ذات النزعات النفسية أو الأخلاقية إلى داخل المؤسسة البرلمانية، وانتقل في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ إلى تنظيم الاعتصامات والاحتجاج والمواجهات مع السلطات المحلية أثناء تشكيل مكاتب المجالس الجماعية المحلية.

٣ ـ رغم التماثلية في شكل التظاهرات القومية الاحتجاجية وهندستها التنظيمية، لا يلاحظ أي تطور على الشكل الذي تدار به المسيرات، إذا ما قورنت ببداية سنوات التسعينيات، وإن كانت الألوان الحمراء وصور تشي غيفارا قد عادت إلى الواجهة في هذه المناسبات التظاهرية. لكن مقابل ذلك، حدث نوعان من التحولات في مضمون أو مستوى الحدث الاحتجاجي:

أ ـ أن الأحزاب السياسية أخذت تدخل في مواجهات داخل التظاهرة نفسها، ونعطي مثال بالصراع المكشوف بين الاتحاد الاشتراكي وحزب العدالة والتنمية، حيث إنّه في إحدى التظاهرات المساندة للشعب العراقي (في العام ٢٠٠٣) ربط الحزب الأوّل في شعاراته بين حزب العدالة والتنمية المغربي، ومواقف حزب العدالة والتنمية التركي من الحرب على العراق.

ب ـ كانت التظاهرات التي نظمتها الجمعيات والحركات المساندة للشعب الفلسطيني أو العراقي أو اللبناني في الأعوام الأخيرة، بقيادة دعوية حزبية يسارية، ولكن بجسم أو كتلة ذات توجه إسلامي (موارد بشرية إسلامية) مرتبطة بالعدل والإحسان والعدالة والتنمية، على عكس ما كان عليه الأمر في نهاية الثمانينيات أو بداية التسعينيات.

٤ ـ استمرت التظاهرات العفوية البعيدة عن مواضيع سياسية، فعشية تأهل الفريق الوطني المغربي للمباراة النهائية لنيل كأس أفريقيا في تونس في شباط/ فبراير ٢٠٠٢، خرجت جماهير كبيرة في كلّ المناطق بطريقة احتفالية منظّمة،

ولوحظ معها حجم الطلب على الهوية المغربية، كنتيجة مباشرة للتنافس مع هويات أخرى، ولأول مرة يبدو أن مرجعيّة الهوية لم ترتبط بالدين، ولم تكن مؤسسة على اللغة أو الإقليم.

٥ ـ ما زال الاحتجاج الحقوقي (المنظمات الحقوقية) يثير إشكالية المصالحة في شقها المتعلق ببناء ذاكرة جماعية جديدة واحدة، فالدولة لم تستطع أن تكرس المصالحة سيكولوجياً إلى الآن، رغم الإعلان عن نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك بالانتقال إلى الشقّ الأنثروبولوجي من المصالحة، بالإعلان عن الحداد السياسي والاجتماعي على الماضي، وتحويل المدافن وأماكن الاعتقالات إلى مزارات مفتوحة دورياً أمام الجمعيات الحقوقية وباقي منظمات المجتمع المدني، لكي تتحول الذاكرة الجماعية إلى طقوس جماعية رافضة سيكولوجياً وسياسياً واجتماعياً لسنوات الرصاص. وبالتالي فهذا الانتقال ما زال يعطي حجة لبعض المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية للاحتجاج (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى الحقيقة والإنصاف، والحزب الاشتراكي الموحّد، وحزب الطليعة الاشتراكي).

٦ ـ وبالنسبة إلى الحركات الاحتجاجية الجديدة (النمط الثالث)، إذا حاولنا أن نرصدها، فهي تشكل أنماطاً مختلفة، وتهم قطاعات مختلفة، ولكن ما هو مثير في هذه الاحتجاجات، هو تنامي سلوكيات جديدة من الاحتجاج تطرح بعض الإشكالات أمام الفاعل السياسي، وهي:

أ ـ **النوع الأوّل**: ظهرت في منتصف التسعينيات حركة العاطلين حاملي الشهادات، كإطار منظّم، لجأ إلى أساليب معيّنة من الاحتجاج أمام البرلمان، وهو احتجاج مثير وعلني. وعندما ظهرت هذه الحركة طرحت إشكالية كبرى، تتمثل في أن هذا النوع من الاحتجاجات والأدوات التي كانت متوفرة في التسعينيات، جعلته تنظيماً احتجاجياً غير متوقع، لأن السائد هو أن الاحتجاجات كانت تنظّمها جماعات اجتماعية قادرة على تنظيم نفسها، فمثلاً، كان العمال قادرين على تنظيم أنفسهم في نقابات مهنية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأساتذة والطلبة، بحيث كان هناك تصنيف للقوى الاجتماعية المغربية بين تلك القادرة على التمثيل والاحتجاج والتنظيم، وبين تلك غير القابلة للتمثيل، ومن بينها العاطلون، لأنهم لا يعملون في دوائر التصنيع، وليس لهم مواقع معروفة في الجامعات.

وبالتالي بدا احتجاج العاطلين حملة الشهادات مؤقتاً وغير مثير للاهتمام، وهي الفكرة التي كان يحملها الفاعل السياسي (السلطة السياسية والأحزاب السياسية)، إذ كان يرى فيه احتجاجاً مؤقتاً، سينتهي خلال شهر أو شهرين، ولكن على امتداد الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٧ تبيّن أن هناك أجيالاً من المعتصمين دائمة، فالظاهرة تستمر لمدّة ثلاثة عشر عاماً منذ نواتها الأولى.

ب ـ **النوع الثاني** من الاحتجاج، هو ما يتعلق بـ «حاملي فواتير الماء والكهرباء»، هذا النوع لم يفهم أيضاً في البداية، وتم خلطه بالاحتجاجات السابقة، لأن الأشخاص يغضبون ويذهبون عند «ليديك» أو «ريضال»، ثمّ يعودون إلى منازلهم، وبالتالي تبيّن أن هذه الاحتجاجات ستستمر. واتضح في ما بعد أنّها تطرح إشكالية جديدة تتعلق بحكام الصالح في المدن، فالمدينة ليست فقط تقطيعاً إدارياً، بل هي أيضاً احتجاجات وتفاعلات للمواطن، مع بنيات جديدة مع التدخلات الجديدة لشركات متعددة الجنسية في مرحلة العولمة.

هذه الاحتجاجات متناقضة أحياناً، إلى درجة أن احتجاجاً قد يلغي الآخر من حيث المطالب، وهي احتجاجات مستقلة وبعيدة عن منطق عمل الأحزاب السياسية وأجندتها، تهدف في وقفاتها واعتصاماتها إلى عمل ضجة إعلامية (القنوات الفضائية الإعلامية كـ «الجزيرة»، مثلاً). وهي احتجاجات أيضاً ليس لها الأهداف نفسها، حيث نجد فيها حركات تسير إلى الوراء، كاحتجاجات القصر الكبير (ضدّ ظاهرة الشذوذ الجنسي) التي تجسّد التوجّه الماضوي، إذ عمد فيها المحتجّون إلى قراءة الطيف بِكُلّ دلالاته الإسلامية والتراثية، أكثر منه حداثياً، وقد نجد حركات مناهضة للعولمة تندرج ضمن ما بعد الحداثة، وقد نجد حركات لها طابع خبزي بسيط.

مقابل ذلك، يلاحظ وجود انتقالات داخل الحركات الاحتجاجية السلمية (حركات العاطلين مثلاً) من المطالبة الصورية (شعارات، ومطالب مكتوبة في لافتات) إلى السلوك الاحتجاجي الجنائزي (محاولات الاحتراق والانتحار الجماعي، أو الإعداد والاستعداد لشرب السمّ جماعياً...)، مما يعني ارتفاع تكلفة العمل الجماعي أو الاحتجاج.

١ ـ تبيّن الحركات الاحتجاجية في المناطق القروية وشبه الحضرية أن المعرفة الاحتجاجية ما زالت متواضعة وهشّة، حتّى لدى القياديين من منظّمي

الاحتجاج، بحيث تظل العفوية هي أساس سلوك المحتجّين، وهو ما يفسر سرعة انفضاض هذه الحركات. أضف إلى ذلك، أنّها نادراً ما تستعمل الشعارات أو تردّدها، بل تعتمد هذه الحركات على رفع الأعلام الوطنية، وصور الملك، وشارات المشاركة في المسيرة الخضراء، وهي كلها إشارات يهدف من خلالها المحتجون إلى إظهار ولائهم، رغم الاحتجاج، وليس معارضتهم.

على عكس ذلك، يبدو أن المحتجّين في المجال الحضري لهم معرفة بثقافة الاحتجاج من الأعمال التحضيرية إلى خطوات التنفيذ ومتابعة وتقييم نتائجها، فهم على دراية بمضامين ملفاتهم المطلبية وتطوراتها في علاقة مع المسؤولين الحكوميين.

٢ ـ يختلف إيقاع الحركات الاحتجاجية الحالية (النمط الثالث) عن النمطين الأوّل والثاني في كونها أخذت تتكرر في السنوات الأخيرة بوتيرة سريعة، ففي ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ أحصت وزارة الداخلية ١٦,٧٩٠ تجمعاً وتظاهرة، وذلك بمعدل ٢٠ حادثة في اليوم. وفي شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، صرح وزير الداخلية المغربي أمام البرلمان في جلسة الإجابة عن الأسئلة الشفوية بأن شهور آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠٠٧ عرفت تنظيم ٣٧٢ وقفة احتجاجية، توجد من بينها ٢٠٢ وقفة خاصة بحملة الشهادات العليا.

ويمكن من خلال هذه الاستنتاجات السياسية والسوسيولوجية القول إن النمط الثالث من الاحتجاجات في المغرب كان على شكل حركات متناقضة، ليس وراءها خطّة تحكمها، وذلك لكون الفاعلين في الاحتجاج مختلفين من حيث المطالب والمصالح التي تمتد من الهدف الخبزي البسيط، إلى هدف خلق أزمة أخلاقية ضدّ نمو الدولة، وإلى البحث عن تسييس جميع نواحي التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

ومن الظواهر المثيرة في تطور الحركات الاحتجاجية في المغرب هي أنّه إذا كان النمط **الأوّل** (احتجاجات العنف المميتة) كان متأثراً بالصراع السياسي بين المعارضة والمؤسسة الملكية، إلى درجة أنّه كان جيلاً احتجاجياً تقوده وتوجهه الأحزاب السياسية المعارضة، وإذا كان النمط **الثاني** (الاحتجاجي الحقوقي والصراع حول استعمال الفضاءات العامة) قد اعتمد في دعاماته على الأحزاب السياسية، مع ملاحظة وجود بداية ولادة هامش من الاستقلالية عن

هذه الأحزاب نفسها، فإن النمط **الثالث** يشهد ظاهرة مختلفة، إذ إنّه ابتعد عن الأحزاب السياسية والنقابات، واستطاع التأثير فيها بشكل سلبي، بل وظفته السلطة السياسية لإضعاف الأحزاب السياسية والاحتجاج عليها، أحياناً، بحجة عدم القدرة على التأطير، وهو احتجاج من طرف السلطة على الأحزاب السياسية يعطي الانطباع بأن المغرب يعيش المعادلة التالية: أن مطالب المجتمع (حركاته الاحتجاجية) وتوجهات تفكير السلطة السياسية يتجاوزان سقف عمل وتفكير الأحزاب السياسية.

كما أنَّ الظاهرة الاحتجاجية، وإن كانت مخترقة في بعض تنظيماتها (حالة تنسيقية الأسعار) من طرف أحزاب اليسار الصغيرة وجماعة العدل والإحسان الإسلامية، فإنّهما فشلا معاً، بدرجات متفاوتة، حتّى الآن، في نقل وتثبيت الموارد البشرية الاحتجاجية وتوظيفها داخل الحقل السياسي.

مقابل ذلك، ابتعدت الأحزاب السياسية (أحزاب الحركة الوطنية المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خصوصاً) والنقابات (الكونفدرالية الديمقراطية للعمل والاتحاد العام للعمال) عن حركات المحتجّين، وخضعت أحزاب سياسية أخرى لـ «اقتحام هجومي» سلمي احتجاجي لمراكزها من طرف الحركات الاحتجاجية (حالة المقر العام لحزب الاستقلال، ومقر حزب التجمّع الوطني للأحرار).

وبالتالي، فالعصر الذهبي للأحزاب السياسية في المغرب هو السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وهي تعيش حالياً مراحل انتقالية جيلية وسياسية وتنظيمية، تبدو خلالها السلطة السياسية في حاجة إلى أدوات وساطة جديدة، وخاصة أنها تستشعر مخاطر الاحتجاج وإمكانيات توظيفه من طرف الحركات الإسلامية المعتدلة (حزب العدالة والتنمية) التي أخذت بدورها في التحول نحو بناء الاستراتيجيا الاحتجاجية في عملها السياسي.

لكن الدولة حالياً، في تعاملها مع الحركات الاحتجاجية، شبيهة بنموذج «طاحونة الهواء»، فهي بِكُلّ بساطة تعكس توازن قوى الضغط في المجتمع أو تستجيب له، وينظر إلى تنظيمات الدولة بأنها أساساً ملتقيات ضغط هامدة من جماعات المصالح وحركات الاحتجاج، فالدولة هاجمت الحركة الاحتجاجية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٨ في سيدي إيفني، والفضاء الاحتجاجي نفسه

بموارده البشرية هو الذي سيدفع بقياديي الحركة الاحتجاجية إلى الفوز في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وقائد الحركة الاحتجاجية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ في سيدي إيفني الذي حاكمته الدولة بثمانية أشهر سجناً مع النفاذ، هو الذي أصبح رئيس المجلس الجماعي لسيدي إيفني، بعد اكتساحه برفقة أعضاء السكرتارية المحلية للعاطلين أغلبية المقاعد في الانتخابات الجماعية لـ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

مقابل ذلك، يبدو أن السلطة السياسية، أحياناً، تقلل من مخاطر بعض أنواع الاحتجاج، إما لتربطه بمقولة «تطور مناخ الحريات» في المغرب أو بـ «النفعية الشخصية» في الاحتجاج، حيث يقدم أحد رجالات السلطة المحلية تشخيصاً لبعض ظواهر الاحتجاج بقوله إن كلّ شخص يريد إضافة الطابق الثاني في بناء منزله وتمنعه السلطة المحلية طبقاً لقوانين التعمير والبناء، فإنه يلجأ إلى تأسيس جمعية ليمارس الاحتجاج في الشارع، وأمام مقر السلطة المحلية المعنية.

الفصل الرابع

الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي

فارس اشتي(*)

(*) يشكر المؤلف زينب ياغي، باحثة مساعدة، ومحرّرة في جريدة السفير.

الحركة الاحتجاجية هي فعل اعتراض تقْدم عليه جماعة ضدّ أخرى حول قضية محدّدة ومحدودة وملحّة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظومة التنظيم الاجتماعي[1]، وهي بهذا المعنى عامة، ومتعددة الأشكال، ومتنوعة الأساليب.

فهي كـ «فعل اعتراض»، أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة، وقد تأخذ نموذجاً ناعماً أو حازماً في استخدام القوة واحترام القانون والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيُّف، وما يميّزها كفعل اعتراضي هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، سواء بالعمل العنفي أو العمل الشرعي[2]، إن بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام، أو غير ذلك من الممارسات.

وقد اشترط البعض اتسامها باتّساع دائرة المشاركين، وبإحداثها التحول واستقراره على تسوية[3].

وصاحب الاعتراض يندرج في أطر متعددة أبرزها:

● إطار الهيئات ذات التمثيل الشرعي والمعترف به، كالأحزاب والهيئات والنقابات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية.

● إطار الحركات الاجتماعية التي لم تحجز لها موقعاً شرعياً في تراتبية الانتظام العام، وهي نوعان:

---

(١) يضع آلان تورين الحركات الاجتماعية في هذا الموقع، وقد أخذنا بهذا الرأي للحركات الاحتجاجية لأنها مكوّن تابع للحركات الاجتماعية وأسلوب من أساليبها. انظر: آلان تورين، **إنتاج المجتمع**، ترجمة الياس بديوي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ٥٢٥ ـ ٥٥٨.

(٢) انظر: Donatella Della Porta and Oliver Fillieule, «Policing Social Protest,» in: David A. Snow, ed., *The Black Well Companion to Social Movement* (New York: Blackwell Publishing, 2004), pp. 217-241.

(٣) Ruud Koofmans, «Protest in Time and Space: The Evolution of Waves of Contention,» in: Snow, Ibid., pp. 19-46.

ـ حركات احتجاجية على قضية ما، تحاول أن تراكم لإنجازها بسبب طبيعة القضية التي تفترض مدى زمنياً طويلاً أو بسبب مماطلة السلطة في الإنجاز، فيسعى القيّمون عليها إلى تحويل الاحتجاجات إلى حركة اجتماعية جديدة.

ـ حركات احتجاجية لحركة اجتماعية أُسست بفعل حِراك سابق تواصل حضورها عبر هذه الاحتجاجات.

● إطار الهبّات العفوية بفعل حدث صادم لجمهور ما، يعبّر عن صدمته بالاحتجاج خارج أطر المنظمات الرسمية والحركات الاجتماعية. ويغلب عليها طابع المؤقت، فتنتهي بانتهاء الحدث الصادم أو بانتهاء التعبير عن الصدمة، وفي بعض الحالات قد تتحول الهبّة إلى مشروع تأسيس لحركة اجتماعية جديدة.

والآخر الذي تعترض عليه الحركة يفترض في إطار الاجتماع السياسي الأكمل (الدولة) أن تكون السلطة الحاكمة فيه، إلا أنَّ تشابك علاقات السلطة مع البنية الاجتماعية، داخلياً، ومع السلطات في الدول الأخرى، ومع الهيئات الدولية والإقليمية، وازدياد العلاقات عبر العالم، دولاً ومنظمات وأفراداً، عقّد طبيعة الحركة الاحتجاجية، وتجاوز الطرف المعترض عليه السلطة في البلد، لتكون هي أو بعضاً منها، طرفاً من مكوّنات البلد الداخلية، أو سلطة دولة، أو منظمة خارجية.

وموضوع الاعتراض قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو جهوياً، يتسم في أي من هذه الحقول بالراهنية والاستعصاء. ويمكن تصنيف حركات الاحتجاج تبعاً لعدّة معايير:

١ ـ معيار موضوع الاحتجاج أو قضيته الذي قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، وقد يكون في كلّ منها عالمياً أو إقليمياً أو وطنياً أو محلياً.

٢ ـ معيار حدود الاحتجاج أو جغرافيته الذي قد يكون وطنياً أو عالمياً أو محلياً.

٣ ـ معيار شرعية الاحتجاج قد يكون احتجاجاً منضوياً ضمن الأطر القانونية والدستورية، وقد يكون خارجاً عنها.

٤ ـ معيار طبيعة الاحتجاج، وقد يكون احتجاجاً مألوفاً ضمن بيئته، كما قد يكون خارجاً عن المألوف في بيئته.

وبهذا التحديد لمعنى الحركة الاحتجاجية، يمكن القول بغنى لبنان

بالحركات الاحتجاجية في تاريخه الحديث، كأي بلد آخر في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية، إلا أنّه تميز من غيره من البلدان الأخرى بتأثره الشديد بعاملين أساسيين محدّدين لنظامه، هما:

ـ البنية الطائفية.

ـ الارتباط بالمحيطين الخارجيين، الإقليمي والدولي، اللذين قاداه، وهو من بلدان العالم الثالث، إلى التمتع ببيئة حرة ونظام شبه ديمقراطي.

لذا شهد لبنان حضوراً فاعلاً للاحتجاجات فيه بفعل هذه البيئة، ونادراً ما خرجت هذه الاحتجاجات عمّا يسمّى الارتباط بالطائفية والانشداد إلى الخارج، حقيقة أو وهماً، بما فيها الاحتجاجات ضدّ الطابع المطلبي الذي وُظِف في الصراع السياسي ذي الطابع الطائفي من المستفيدين فيه والمتضررين منه على السواء.

وتتطلب دراسة الحركات الاحتجاجية الراهنة في لبنان تحديد بدءِ المرحلة الراهنة؛ فلبنان اليوم يمكن اعتباره ضمن مرحلة ما بعد الطائف إذا ما أُخذ النصّ الدستوري معياراً. وهذا التحديد يتزامن ويتوافق مع جملة معطيات يمكن اعتبارها معايير للتحديد، هي:

١ ـ توقف العنف المسلح في الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، وتوافق عربي ودولي على رعاية سورية للوضع اللبناني، بعده.

٢ ـ تفكّك الكتلة السوفياتية وتحول نظامها الاقتصادي الاجتماعي ـ السياسي نحو الرأسمالية والليبرالية في العام ١٩٩١، بعد فترة اضطراب عاشها في ظلّ حكم غورباتشيف (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، ودعوته إلى الإصلاح وإعادة البناء (البريسترويكا).

٣ ـ الاختلال في النظام الإقليمي العربي بفعل احتلال العراق للكويت (٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠) وحرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لإخراجه منها (٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١)، وصولاً إلى احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ وإنهاء نظامه.

إلا أن المرحلة التي تلت هذا التحول شهدت بدورها تحولات أبرزها تحولان يمكن اعتبار أي منهما بدء مرحلة ضمن مرحلة ما بعد الطائف، وهما: **الأوّل** استكمال تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠. **والثاني** اغتيال الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) وتداعياته المفضية إلى

خروج القوات النظامية السورية منه (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

وإذا كان الأوّل غير ذي تأثير بارز في الحركات الاحتجاجية في لبنان لاستمرار الاصطفافات السياسية الداخلية والرعاية السورية على سابق عهدها، فإن الثاني ذو تأثير بارز في الحركات الاحتجاجية بعده، لانفكاك الاصطفافات السياسية وتأزمها، ولتنامي الحركات الاحتجاجية.

وسيحاول البحث تتبع الحركات الاحتجاجية بعد هذا التحول، رغم وجود حركات احتجاجية مميزة قبله، أبرزها:

- الاحتجاجات ضدّ الوجود السوري في لبنان، والتركيبة الحاكمة تحت رعايته، شاركت فيها قوى ذات تمثيل رسمي سابق (حزب الكتائب اللبنانية، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب القوات اللبنانية)، وقوى أنتجتها الاحتجاجات نفسها (التيار الوطني الحر)، شكّلت نموذجاً لنشوء الحركة الاجتماعية(*)، وغلب عليها الطابع المسيحي. اتخذت هذه الاحتجاجات أشكالاً متعددة، واستخدمت أسماء متنوعة، واعتمدت في الوسط المسيحي أساليب غير مألوفة وغير قانونية.

- الاحتجاجات ضدّ الوضع السياسي برمته (نظاماً ورعاية إقليمية ودولية)، وقد اتخذت طابعاً عنيفاً وخطاباً إسلامياً.

وقد بدأت هذه الاحتجاجات في مطلع العام ٢٠٠٠ باشتباك مسلح مع الجيش اللبناني في جرود الضنية(٤) استمر أربعة أيام، أدى إلى مقتل خمسة عسكريين و٢٢ مسلحاً، واعتقال العشرات منهم. وقد تمّ إنهاء وضعهم في الضنية الذي انتقل إلى إلقاء قنابل على السفارة الروسية في بيروت، وحاجز الجيش في عين الحلوة، قابلته اعتقالات تحسّبية لمشتبهين بعلاقة ما معهم في القرعون ومجدل عنجر في البقاع، فضلاً على إحالتهم إلى المجلس العدلي

(*) ويُقصد بالحركة الاجتماعية، التجمّع غير الرسمي لفئات وأفراد غير ذوي فعالية في الحياة السياسية، يلتقون حول دعوى مثارة بفعل حدث مؤثّر ومثير للتحدّي، ويضغطون بأساليب غير مألوفة، مدّعين تمثيل الجدارة والوحدة. انظر: فارس اشتي، «التيار الوطني الحر والتطور الديمقراطي في لبنان،» موقع دراسات الأحزاب السياسية العربية على شبكة الإنترنت، <http://www.appstudies.org/pictures/fileStudies/CPL%20Octobre%202008.doc>.

(٤) وهي اشتباكات نشبت بين الجيش اللبناني وجماعات أصولية مسلّحة، تجمّعت في تلك المنطقة منذ عام ١٩٩٧، وأقامت تدريبات عسكرية، إلى أن تفاقم الأمر عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وأدّى إلى تلك المواجهات.

الذي لم ينهِ قضيتهم حتّى اليوم[٥]، واستمرت مطروحة شعبياً عبر لجنة أهالي الموقوفين، رغم إطلاق بعضهم في مناسبات عدّة.

أولاً: الحركات الاحتجاجية الراهنة

الحركات الاحتجاجية الراهنة هي الحركات التي حدثت بعد اغتيال الرئيس الحريري، وهي حركات عديدة ومتنوعة، إن من حيث قضاياها أو من حيث طبيعتها. وقد جرت في بيئة اتسمت بـ:

١ ـ احتدام الصراع الدولي والإقليمي في لبنان وحوله بين محور أمريكي ـ أوروبي، ومعه غالبية الدول العربية، ومحور إيراني ـ سوري، ومعه بعض الدول المتفرقة في العالم (فنزويلا)، وقوى جماهيرية مسلحة في لبنان وفلسطين. وبين المحورين دول متحفظة على الصراع، أو بالأحرى غير مندرجة في أي من المحورين، كروسيا وتركيا وقطر.

٢ ـ احتدام الصراع الداخلي بين محورين استجدا: محور ١٤ آذار ومحور ٨ آذار، على وقع احتدام الصراع الدولي والإقليمي.

٣ ـ غلبة القضايا السياسية الكبرى في الصراع بين المحورين (المحكمة الدولية، وسلاح حزب الله، والموقف من سورية) على القضايا الأخرى إلى حدّ موات هذه القضايا.

والحركات الاحتجاجية بعد اغتيال الرئيس الحريري عديدة، يمكن عرضها تبعاً لقضيتها الأساسية، وهي:

● **حركات الاحتجاج السياسي**، بعضها ذو طابع سياسي محلي، والبعض الآخر وطني، والثالث قومي، إلا أن الغالب عليها تداخل الوطني بالقومي والدولي، وقد طبع هذا التداخل المرحلة بأكملها.

وأبرز هذه الحركات اثنتان (انتفاضة الاستقلال، واعتصام ساحة رياض الصلح) ارتبطتا بالتكتلين الرئيسيين اللذين قاما بعد اغتيال الحريري، وحكما الوضع السياسي برمته طوال هذه المرحلة، وأثرا في الحركات الاحتجاجية

---

(٥) انظر أعداد كلّ من جريدتي **النهار** و**السفير**، خاصةً خلال الفترة الممتدّة بين شهري كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو ٢٠٠٠.

كافة، وإن بنسب متفاوتة، وكان التأثير الأكبر في حركات الاحتجاج السياسي.

أ ـ **انتفاضة الاستقلال**: هي التحرّك الشعبي الذي دعت إليه القوى المشاركة في لقاء البريستول في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط/ فبراير)، وتشييعه الحاشد جداً (مئات الألوف) في بيروت (١٦ شباط/ فبراير)، وباشرت بعدها الاعتصام في ساحة الشهداء (٢١ شباط/ فبراير)، وإقامة مخيم الحرية فيها (٢٣ شباط/ فبراير)، فضلاً على نشاطات شبابية وجماهيرية، حتّى تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي (١٩ نيسان/ أبريل). وقد شارك في لقاء البريستول: تيار المستقبل، واللقاء الديمقراطي (وعصبه الأساسي الحزب التقدّمي الاشتراكي)، والقوات اللبنانية، واليسار الديمقراطي، وحزب الكتائب، وحزب الكتلة الوطنية، وحركة التجدّد الديمقراطي، وحزب الوطنيين الأحرار، ولقاء قرنة شهوان، والتيار الوطني الحر[*].

وضعت الأهداف التالية للانتفاضة: استقالة الحكومة، وانسحاب القوات السورية، وتحقيق دولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، ورُفعت شعارات: استقلال، وحقيقة، وحرية، ووحدة وطنية (٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، عوضاً عن حرية، وسيادة، واستقلال، التي طُرحت في بدء التحرّك.

وقد ترافقت الانتفاضة مع مناخ دولي وإقليمي ضاغط باتجاه التحقيق الدولي، وخروج القوات السورية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عبّر عنه الرئيسان الأمريكي (جورج بوش) والفرنسي (جاك شيراك) بالدعوة إلى تطبيق فوري للقرار الرقم (١٥٥٩)[**]، وأيدا إجراء تحقيق دولي في اغتيال الرئيس الحريري، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة[٦]، كما عُبّر عنه بالقرارات الدولية في إرسال فريق دولي

(*) لم يستمرّ طويلاً فيها، إذ خرج قُبيل الانتخابات النيابية إثر إخراجه ممّا سُمّي «التحالف الرباعي» قبلها.

(**) القرار الرقم (١٥٥٩) هو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ وتضمّن ما يلي: (١) تأكيد مطالبته بالاحترام التّام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها؛ (٢) مطالبة جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب منه؛ (٣) الدعوة إلى حلّ جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها؛ (٤) تأييد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه (٥) تأييد عملية انتخابية حرّة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفقاً لقواعد الدستور من غير تدخل أجنبي؛ (٦) الطلب إلى جميع الأطراف التعاون، على وجه الاستعجال، من أجل التنفيذ الكامل؛ (٧) الطلب إلى الأمين العام موافاة المجلس في غضون ٣٠ يوماً بتقرير عن تنفيذ القرار.

(٦) انظر: **النهار**، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

للتحقيق (٢٥ شباط/ فبراير ـ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥)[٧]، وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ (القرار الرقم (١٥٩٥))[٨]، وتوقيع مذكرة تفاهم بين وزير العدل اللبناني ورئيس لجنة التحقيق الدولية[٩].

وقد أدت هذه الانتفاضة مع عوامل إقليمية ودولية مساعدة إلى استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي (٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، وتكليف أ. نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات (كُلف في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، وشكّل الحكومة في ١٩ منه)، وإلى خروج القوات السورية من لبنان (٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، وإلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥). وقد فُكّكت في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ خيمة الحرية التي كانت قد أقيمت في ساحة الشهداء في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

وقد شكّلت القوى المشاركة في الانتفاضة تكتلاً سياسياً وازناً، عُرف بتكتل ١٤ آذار، نسبة إلى التظاهرة التي جرت بدعوة منها في ذلك اليوم بمناسبة مرور شهر على استشهاد الحريري، ورداً على التظاهرة الشاكرة لسورية في ٨ آذار/ مارس، التي نشأ عنها تكتل بالاسم نفسه، فكانا التكتلين الأساسيين اللذين حكما السياسة اللبنانية، وكان الأوّل مدعوماً أمريكياً وأوروبياً وسعودياً ومصرياً، فيما كان الثاني مدعوماً سورياً وإيرانياً.

ولم يحل قيام التكتليْن الرئيسييْن دون اتفاق قوى رئيسيّة منهما، برعاية إقليمية ودولية، على إجراء الانتخابات في موعدها، وعلى تشكيل تحالف غير معلن، عرف لاحقاً بالتحالف الرباعي، ضمَّ: تيار المستقبل، والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحزب الله، وحركة أمل، خاض الانتخابات في مناطق عدّة، وأدى إلى استبعاد التيار الوطني الحر منه، وإلى خروجه على لقاء البريستول، ومنه، وتحقيق فوز لافتٍ له في المناطق ذات الغالبية المسيحية.

---

(٧) أرسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى رئيس الجمهورية في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أعرب فيها عن نيّته إرسال فريق متخصّص يرأسه بيتر فيتزجيرالد للاستعلام عن ظروف الجريمة، وقد أبدى رئيس الجمهورية استعداده للمساعدة؛ وقد بدأ الفريق التحقيق في ٢٥ شباط/ فبراير، وأنهاه في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وقدّمه إلى مجلس الأمن. انظر: **السفير**: ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥ ـ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٥، و**النهار**، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥ ـ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٨) **النهار**، ٧ ـ ٨/ ٤/ ٢٠٠٥، و**السفير**، ٧ ـ ٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٩) **النهار**، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

وقد أنتج الاعتصام، أو بالأحرى أنتجت قواه، صيغة تنظيمية لعملها، فكان اللقاء الدوري لأقطاب قواه، وكانت الأمانة العامة المكوّنة من ممثلين عن قواه ونافذين فيه، وكانت المواقف المشتركة تصدر عن هذين اللقاءين.

وقد عمل هذا اللقاء بشكل تنسيقي في القضايا السياسية الأساسية، وضمن الحكومة حتى الانتخابات النيابية (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، مع تمايزات لأطرافه تفصيلية، وأهمها تميّز موقف الحزب التقدّمي الاشتراكي، بعد اتفاق الدوحة، وقبيل الانتخابات الذي دعا إلى الخروج من الاستقطابين الحادّين في البلاد، ودعم تشكيل كتلة وسطية داعمة لرئيس الجمهورية، واعتبر نفسه وكتلته جزءاً منها[١٠]. وقد تطور الموقف بعد الانتخابات إلى تميّز أكبر، كما حذا حزب الكتائب حذو الحزب التقدّمي الاشتراكي بالدعوة إلى إعادة التموضع، وتعليق عضويته في الأمانة العامة إلى أن تجدد عملها وأساليبها[١١].

ب ـ **اعتصام ساحة رياض الصلح**: هو الاعتصام الذي دعت إليه قوى ٨ آذار في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ونفذته بتظاهرة حاشدة قدرت بمئات الألوف إثر استقالة وزراء أمل وحزب الله (ممثلي الشيعة في الحكومة) ووزير محسوب على رئيس الجمهورية في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ نتيجة إصرار ممثلي ١٤ آذار في الحكومة، وهم الأغلبية، على عقد جلسة لمجلس الوزراء، لإقرار طلب للأمين العام للأمم المتحدة تدعوه فيه إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري. وقد عقدت الجلسة، وأقرّ الطلب، ثمّ وافق مجلس الوزراء على اتفاق مع الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الخاصة (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر) الذي لم يوقّعه رئيس الجمهورية، ولم يتسلمه رئيس مجلس النواب[١٢].

---

(١٠) كثيرة هي تصريحات وليد جنبلاط، رئيس «الحزب التقدّمي الاشتراكي»، وأبرزها بيانه في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للحزب في فندق البوريفاج في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

(١١) انظر الصحف الصادرة في بيروت في أواخر تموز/ يوليو وخلال آب/ أغسطس، حيث تظهر حركة التموضع هذه في:

١ ـ لقاء أمين الجميل - سليمان فرنجية، وصدور اتفاق بين «الكتائب» و«تيار المردة» يدعو إلى تعزيز التعاون بينهما (٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩).

٢ ـ تصريح سجعان القزي الذي يعلن إعادة تموضع «حزب الكتائب» (٤/ ٨/ ٢٠٠٩).

٣ ـ إعلان «حزب الكتائب» تعليق عضويته في «الأمانة العامة لـ ١٤ آذار»، وإن أوضح بعض أركانه أنه قرار إداري تنظيمي (١٤ و٢١ و٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

(١٢) **النهار**، ١٣ ـ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٦، و**السفير**، ١٣ ـ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٦. والجدير ذكره أن الاتفاق هو بمثابة معاهدة دولية تتطلب الإقرار في مجلس النواب ليصبح نافذاً، ويتطلب مرسوم إحالته إلى المجلس توقيع رئيس =

وقد شارك في هذا الاعتصام حزب الله، وحركة أمل، والتيار الوطني الحر، وتيار المردة، وجبهة الأحزاب الوطنية التي تضم: الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي الناصري، والمرابطون[١٣]، وحركة النضال العربي، ودعمه اللقاء الوطني الذي ضمّ وزراء سابقين، فضلاً على منظمات أخرى تنضوي في إطار ٨ آذار.

وقد حدد أهداف الاعتصام بـ: قيام حكومة وحدة وطنية، قانون انتخابي جديد، انتخابات مبكرة (بيان عون واللقاء الوطني)[*]، في حين اكتفى حزب الله بالمطلب الأوّل[١٤]، محذراً من التحول إلى مطلب حكومة انتقالية. وركّز عون في خطبة تظاهرة الاعتصام على إسقاط الحكومة[١٥]، وحكومة انتقالية[١٦].

وقد شهد الاعتصام في مسيرته الطويلة التي انتهت بعد سنة ونصف (في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨) محاولتين لإخراجه من الاستعصاء الذي أصابه؛ وبإصرار الحكومة، ومعها قوى ١٤ آذار المدعومين إقليمياً ودولياً، على رفض الاستقالة[١٧]:

ـ المحاولة **الأولى** في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (بعد خمسين يوماً على بدئه)، إذ دعت قوى ٨ آذار إلى الإضراب العام والتظاهر، محذّرة المواطنين من الذهاب إلى العمل، وقد قطعت الطرق فعلاً، وحصلت إشكالات عدة واصطدامات يوم الإضراب. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وبخاصة في جامعة بيروت العربية ومنطقتها، اتخذت طابعاً طائفياً (سنّياً ـ شيعياً)، ولم يؤدِ هذا التصعيد إلى الخروج من استعصاء الاعتصام، بل أجّج الصراع وعمّق الطابع الطائفي فيه.

ـ المحاولة **الثانية** في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ التي تزامنت مع دعوة الاتحاد

= الجمهورية، وإذا لم يوقعه خلال ١٥ يوماً يصبح نافذاً. وقد رفض رئيس المجلس تسلّمه بعد مرور ١٥ يوماً لخلوّه من توقيع الرئيس، رغم دستورية الإحالة، بحجة عدم ميثاقيته. وكان ذلك بداية تعطّل عمل مجلس النواب.

(*) انقسمت «حركة الناصريين المستقلين» (المرابطون) فئتين، عملياً، فئة تعاطفت مع «قوى ١٤ آذار» وأخرى مع «قوى ٨ آذار».

(١٣) **السفير**، ٣٠/١١/٢٠٠٦.

(١٤) انظر رسالة السيد حسن نصر الله في يوم الاعتصام، في: **السفير**، ١/١٢/٢٠٠٦.

(١٥) **السفير**، ٢/١٢/٢٠٠٦، وقد كان الخطيب الوحيد فيها.

(١٦) **النهار**، ١١/١٢/٢٠٠٦، و**السفير**، ١١/١٢/٢٠٠٦.

(١٧) ورد في خطاب السيد حسن نصر الله بعد أسبوع على الاعتصام تقديره استقالة الحكومة خلال الأسبوع الأوّل لولا كثافة التدخل الخارجي، انظر: **السفير**، ٨/١٢/٢٠٠٦.

العمالي العام إلى إضراب وتظاهر لم يحصلا من أجل رفع الحدّ الأدنى للأجور، وتلا قرار الحكومة في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨ نقل قائد المطار من موقعه، وإزالة شبكة الاتصالات العائدة لحزب الله. فقد أقدم حزب الله، ومعه قوى ٨ آذار، على اقتحام مكاتب تيار المستقبل (٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨) وحصول اشتباكات في أكثر من منطقة في بيروت، ومحاولة اقتحام مكاتب الحزب التقدّمي الاشتراكي في منطقة الشويفات والشحار ـ عالية (٩ أيار/ مايو ٢٠٠٨) وجبل الباروك ـ الشوف، فضلاً على قطع طريق المطار وإحراق مكاتب تلفزيون المستقبل الذي ردّ عليها بقطع طريق المصنع ـ دمشق، واشتباكات في حلبا وطرابلس في الشمال.

وخلافاً للمحاولة الأولى، أفلحت الثانية، باستنفار عربي ودولي أدى إلى تمكّن اللجنة الوزارية العربية من التوصل إلى قرار (١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨) وافق عليه طرفا الصراع، يدعو إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨، واستئناف الحوار حول حكومة الوحدة الوطنية، وقانون انتخاب جديد، وإنهاء الاعتصام، وتعهد بالامتناع عن العودة إلى استخدام السلاح، وتعزيز سلطة الدولة، ووقف استخدام لغة التخوين، وتلاه مباشرة بدء الحوار في الدوحة ـ قطر، برعاية حاكمها الذي توصل إلى اتفاق (في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨) كرّس قرار اللجنة الوزارية العربية، ودعا مجلس النواب إلى انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة ثلاثينية: لـ ١٤ آذار ١٦ وزيراً، ولـ ٨ آذار أحد عشر وزيراً، ولرئيس الجمهورية ٥ وزراء، واعتماد قانون الانتخاب الموضوع في العام ١٩٦٠، مع بعض التعديلات في بيروت.

وقد جاء الاعتصام في ظلّ الاستقطاب السياسي الحاد الذي طبع الحياة السياسية بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري وانقسام البلد إلى تكتلين أساسيين عُرفا بـ ٨ و١٤ آذار.

كما جاء، بالتحديد، بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان (حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦) الذي أدى إلى صدور القرار الرقم (١٧٠١) عن مجلس الأمن الدولي في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦[١٨]، وما استتبعه من انتشار لقوات دولية

---

(١٨) تضمّن القرار: (١) وقف الأعمال القتالية؛ (٢) سحب القوات الإسرائيلية من الجنوب ونشر قوات الجيش اللبناني والأمم المتحدة؛ (٣) بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية؛ (٤) احترام الخط الأزرق؛ (٥) تأكيد سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله؛ (٦) الدعوة إلى مساعدة لبنان مالياً وإنسانياً؛ (٧) =

مع الجيش اللبناني جنوبي نهر الليطاني من جهة، وإلى صمود حزب الله في مواجهة العدوان الذي اعتبر انتصاراً له من جهة ثانية.

وانعكست مجريات حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على الوضع الداخلي عبر:

ـ شعور حزب الله ومعارضيه بازدياد قوته.

ـ تعذر الاحتكاك العسكري المباشر بين الحزب والقوات الإسرائيلية.

ـ شعور حزب الله بتقصير قوى ١٤ آذار، وبخاصة أنّها القوى الراجحة في الحكومة، أعضاء ورئاسة، تجاهه في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

ـ الشعور بالحاجة إلى تحقيق مكسب في الحكومة يوازي كسبه العسكري، ويعوض تجميد عمله العسكري في الجنوب.

وقد كان إقرار قانون المحكمة[١٩] نقطة تلاقٍ بين الأزمة العامة والأزمة الخاصة، فكان الاعتصام.

كما جاء في مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية التي تفرض طبيعة المجلس النيابي تحكّم قوى ١٤ آذار به، وتفرض الطبيعة المجتمعية للبلد وتركيبته الطائفية تعذر ذلك، وبخاصة بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الذي أعطى لإحدى طوائفه موقعاً متجاوزاً حدود اللعبة البرلمانية الداخلية. وكان الاعتصام في أحد أوجهه متحكماً بالعملية الانتخابية، وحال بما يمثل من قوى دون إجرائها، ونجح في

= مسؤولية الجميع عن عدم مخالفة أحكام الفقرة (١)؛ (٨) دعوة إسرائيل ولبنان إلى احترام الخط الأزرق، واتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف العنف، والتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كلّ الجماعات المسلحة، ومنع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة الحكومة، وتزويد الأمم المتحدة خرائط الألغام؛ (٩) دعم الجهود الرامية لحلّ طويل الأمد؛ (١٠) الطلب إلى الأمين العام وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الطائف والقرارين (١٥٥٩) و(١٦٨٠)، بما في ذلك نزع سلاح المليشيات وترسيم الحدود الدولية للبنان؛ (١١) تعزيز وزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ١٥ ألفاً لرصد وقف الأعمال العنفية، ودعم القوات المسلحة اللبنانية؛ (١٢) مساعدة لبنان لممارسة سلطته على جميع أراضيه؛ (١٣) دعوة الدول إلى المساعدة في تعزيز القوة الدولية للبنان؛ (١٤) و(١٥) منع دخول الأسلحة إلى لبنان ودعوة الدول إلى اتخاذ تدابير من أجل ذلك.

(١٩) شكّل التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وإنشاء المحكمة الدولية الخاصة لمحاكمة مرتكبيها، قضية أساسية في الصراع بين الكتلتين الأساسيتين في هذه المرحلة، بدءاً من صدور تقرير فيتزجيرالد (٢٥/ ٣/ ٢٠٠٥) إلى تشكيل «لجنة تحقيق دولية» (٧/ ٤/ ٢٠٠٥)، وإصدار رئيسها ميليس تقريره الأوّل، ثمّ إصدار رئيسها تقاريره، وصولاً إلى الموافقة اللبنانية على مشروع إنشاء المحكمة (٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦)، ثمّ إنشاؤها. وكان «فريق ١٤ آذار» متحمساً، وأحياناً متسرعاً، لإنجاز التحقيق وإنشاء المحكمة ومؤيداً لتقارير المحققين. أما «فريق ٨ آذار» فكان متحفظاً وأحياناً متباطئاً، على التقارير، وعلى إنشاء المحكمة.

إجرائها بشروطه (رئيس توافقي، وثلث معطل لقواه في الحكومة).

وقد تمكّن الاعتصام من تحقيق بعض أهدافه المعلنة، وبخاصة تشكيل حكومة جديدة، بعد اتفاق الدوحة، أعطي فيها الثلث المعطل، وإن كان المتحقق الآخر في اتفاق الدوحة أرضى الأطراف كافة (قانون الستين، وانتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية)، كما أعطى لقوى الاعتصام مكان الاتفاق والإشراف عليه (الدوحة ـ قطر)، دولة قطر التي هي أقرب إلى المحور الصديق لهما، دون إلغاء أو قطع مع حلفاء المحور الآخر.

إلا أن إنجاز الاعتصام هذا ترك ندوباً في الحياة السياسية التي تلت، برزت آثاره في الانتخابات النيابية، حين بلغ الخطاب الطائفي درجة عالية، وصل إلى التدخل الخارجي، سياسة ومالاً، درجة غير مسبوقة في التاريخ اللبناني الحديث.

ثانياً: تحرّكات الاحتجاج المطلبية

لم يعرف لبنان خلال هذه المرحلة تحركات احتجاج مطلبية «مستقلة» كما في مراحل سابقة من تاريخه، فقد طغى الانقسام السياسي على ما عداه وصبغ التحركات الاحتجاجية بميسمه، وأضعف هامش الاستقلالية لدى هيئات عُرفت بذلك. ويمكن عرض هذه التحركات تبعاً لمعيار شرعية التحول، فهناك تحركات دعت إليها هيئات قائمة، وتحركات حدثت خارج إطار هذه الهيئات، ومن أهم هذه التحركات:

١ ـ تحركات الاحتجاج الشرعية

أ ـ تحرّك الاتحاد العمالي العام؛ لم يقدم الاتحاد العمالي العام على أي تحرّك في هذه المرحلة، باستثناء الدعوة إلى الإضراب والتظاهر في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، وإن أعلن تأييده لتحرّكات احتجاجية أخرى بدون أن يقودها.

أما الدعوة إلى الإضراب والتظاهر في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، فقد بدأ التحضير لها منذ مطلع شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، وكان مطلبها الأساسي رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى ٩٦٠ ألف ليرة، وإعطاء بدل زيادة غلاء معيشة[٢٠]، إلا أن قرار الحكومة في جلسة ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨، الذي قرّرت فيه إزالة شبكة اتصالات حزب الله، ونقل قائد جهاز أمن مطار بيروت، ورفع الحدّ الأدنى للأجور إلى ٥٠٠ ألف ليرة، وإعطاء

---

(٢٠) السفير: ٣/ ٤/ ٢٠٠٨، و٦/ ٥/ ٢٠٠٨.

زيادة ٢٠٠ ألف ليرة من جهة، واقتحام حزب الله وقوى ٨ آذار مواقع تيار المستقبل في بيروت من جهة ثانية، غيَّر وجهة الإضراب، وأفشل التظاهرة، وجعل التحرّك، بوعي أو بدونه، جزءاً من لعبة الانقسام السياسي، وأداة بيد قوى ٨ آذار.

ب ـ تحرّك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي، احتجاجاً على الظروف المعيشية الصعبة، وقد حدّد موعده في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كما حدّدت خمس نقاط للتجمّع في العاصمة وجبل لبنان، وتركت الحرية لأطرافه في المناطق، إلا أن التحرّك لم يراع النقاط المحددة للتجمّع، واقتصر الالتزام به على ضاحية بيروت الجنوبية وطريق المطار[٢١]. وقد وسم بالانضواء ضمن تحرّك قوى ٨ آذار، إما لطبيعة القوى المشاركة أو لتوقيت التحرّك.

ج ـ تحرّك هيئة التنسيق النقابية، وهي تضم: رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية، ورابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة، والمجلس المركزي لرابطات المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي، ورابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي، ورابطة خريجي ومتدربي المعهد الوطني للإدارة، ويضاف إليها في بعض التحرّكات نقابات المصالح المستقلة، ومجلس قدامى موظفي الدولة. وهي هيئات تتميز بعدة سمات غير متوفرة في الهيئات والنقابات الأخرى، وأهمها:

ـ أنّ العاملين فيها من الفئات المتعلمة، ثقافياً، والمتوسطة الدخل، اقتصادياً.

ـ أنّ ربّ عمل هذه الفئات هو الدولة.

ـ أن كلاً من مكوّناتها يضم كلّ العاملين فيه، أي نقابة واحدة لمهنة واحدة، خلافاً لمهن أخرى في لبنان يعبّر عنها بأكثر من نقابة، وهذه السمة أعطت قوة ودفعاً للنقابة من جهة، واستقلالية نسبية عن تأثيرات قوى السلطة من جهة أخرى، خلافاً للسائد في بلدان عربية أخرى، حيث وحدانية النقابة تتيح إمساك السلطة بها.

ـ أن إنتاج السلطة في كلّ مكوّن من مكوناتها قائم على الانتخاب الديمقراطي من القاعدة دون شروط حادة منها.

ـ الطابع الاستقلالي للهيئة ولكل مكوّن من مكوّناتها ناتج من الميزات

(٢١) السفير، ٢٤ـ ٢٥/١/٢٠٠٨.

السابقة لها، بمعنى عدم ارتهان قيادتها وقيادة كلّ منها لأي طرف سياسي، سواء أكان السلطة نفسها أم أحد مكوّناتها، أم أية قوة سياسية أخرى.

ولا يعني هذا غياب القوى السياسية، بل هي موجودة بفاعلية فيها، إلا أن وجود نقابة واحدة للمهنة الواحدة أتاح وجود كلّ القوى السياسية فيها، كما أتاح إنتاج السلطة فيها ضرورات التحالف، فضلاً على أن خصوصية المطالب غلّب في مرات عديدة مصلحة الفئة على مصلحة الحزب.

وقد شهدت هذه المرحلة تحرّكين بارزين للهيئة: -

(١) في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، جرى إضراب وتظاهرة شعبية كبيرة قدّر عدد المشاركين فيها بربع مليون، وهي، من حيث العدد، أكبر التظاهرات المطلبية التي عرفها لبنان. وكان قد بدأ العمل منذ مطلع نيسان/أبزيل ٢٠٠٦ احتجاجاً على بنود ورقة بيروت[٢٢]، وبخاصة التعاقد الوظيفي[٢٣].

وقامت الهيئة بالتفاوض مع الحكومة طوال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ومطلع أيار/مايو ٢٠٠٦ على وقع التحذير والتهديد بالإضراب والتظاهر، واكتفت في اللقاء الأخير مع رئيس الوزراء (٨ أيار/مايو ٢٠٠٦) بمطلب إعلان أحد الوزراء رسمياً تأجيل البت بِكُلّ القوانين موضع الاختلاف إلى ما بعد انطلاق الحوار بين الحكومة والهيئات النقابية، إلا أن الحكومة رفضت ذلك[٢٤].

---

(٢٢) هي الورقة التي أعدتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لتقديمها إلى مؤتمر دعم لبنان الذي حضرت له مجموعة من الدول مع صندوق النقد الدولي في نيويورك له أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأقرَّ عقده في بيروت في اجتماعها في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على أن يعقد في أواخر ذلك العام أو مطلع العام ٢٠٠٧. وقد تضمّنت الورقة طلب وهب لبنان ٢,٨ مليار دولار أو إقراضه ٧ مليارات دولار بفائدة ٣ بالمئة، ولمدّة ١٥ عاماً، مقابل تعهد الحكومة بسلّة إجراءات اتخذت طابع بيع بعض أملاك الدولة، وخصخصة بعض المؤسسات، والحدّ من الإنفاق في القطاع الإداري (تعديل نظام التقاعد، تخفيض سلسلة الرواتب، وقف التوظيف واستبداله بالتعاقد)، وزيادة الضرائب.

ولم يجد إقرارها في مجلس الوزراء (٥/٤/٢٠٠٧) طريقاً إلى عقد المؤتمر، انظر: **النهار**: ١٤/٩/٢٠٠٥ - ١٠/٤/٢٠٠٦، والسفير، ١٤/٩/٢٠٠٥ - ١٠/٤/٢٠٠٦، وخاصة ١٦ - ٢١/٩/٢٠٠٥، و٥ - ٦/٤/٢٠٠٦.

(٢٣) التعاقد الوظيفي أحد بنود ورقة الحكومة الذي عنى استبدال التوظيف الدائم بالتعاقد المؤقت، وكان مع مندرجات الورقة المتعلّقة بالموظفين (استبدال نظام التقاعد وتخفيض قيمته، وتجميد الرواتب، وتعديل طبيعة الصناديق الضامنة، وزيادة الضرائب)، قضايا قوبلت باعتراض حاد من الموظفين، وبخاصة المعلمين الثانويين والجامعيين الذين يمثل كلّ منهم نقابة فاعلة.

(٢٤) انظر: **السفير**، ٢٤/٣/ - ١٩/٥/٢٠٠٦، وخاصةً ٢٤/٣/٢٠٠٦، ٢ و٥/٤/٢٠٠٦ و٣ و٥/٥/٢٠٠٦. والجدير ذكره أن إضراباً تحذيرياً في القطاع التعليمي الرسمي أُعلن في يوم انعقاد جلسة مجلس الوزراء لإقرار الورقة الإصلاحية، انظر: **السفير**، ٥/٤/٢٠٠٦.

وقد استفادت قوى ٨ آذار من التأزم المطلبي، وأعلنت دعمها للتحرّك، وشاركت قواها بفعالية في التظاهرة، دعماً وحشداً، بحيث بدا التحرّك مطبوعاً بطابعها، في حين تخوّفت قوى ١٤ آذار منه، وسعت إلى ثني مناصريها من النقابيين عن المشاركة، كما اتهمت التحرّك بالتسييس وبالتشويش على جلسة مجلس الأمن المخصّصة لبحث الوضع اللبناني، واتهمت قوى ٨ آذار بتخريب لبنان[٢٥].

كما أن التحرّك سبقته وواكبته حملة من قوى ٨ آذار ضدّ المؤتمر لخوف من حزب الله أن يكون للمساعدات المالية ثمن سياسي، ولاعتراض من التيار الوطني الحر على القيّمين على الحكم وشك بقدرتهم، فضلاً على اعتراضات قوى نقابية وحزبية على الاتجاه النيوليبرالي في الورقة. وتمكّن التحرّك مع اعتراضات هذه القوى الوازنة في الحياة السياسية من الحؤول دون انعقاد المؤتمر، ودون إقرار الحكومة للورقة وتحويلها إلى مشاريع قوانين.

(٢) في خريف العام ٢٠٠٨، وقد بدأ بعد الانتهاء من ذيول أحداث أيار/ مايو ٢٠٠٨ (انتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإنهاء اعتصام ساحة رياض الصلح)، برفض الزيادة المقطوعة التي أقرّها مجلس الوزراء في جلسة ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨ عبر بيانات للهيئة في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ و٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، ومذكرة إلى المسؤولين في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، ثمّ مؤتمر صحافي في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وقد تضمنت المطالب الآتية:

- رفض الزيادة المقرّة.
- المطالبة بتعديلها.
- صرف المفعول الرجعي الذي نصّ عليه القانون الرقم ١٩٩٨/٧١٧.
- التحذير من التعاقد الوظيفي.
- ضرب الحقوق المكتسبة.

وتمثل التحرّك بإضراب عام وشامل في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وقد نفذته كافة القطاعات التربوية، ثمّ جرى اعتصام في ساحة رياض الصلح في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، وتوصية بإضراب آخر في ١٧ كانون الأول/

(٢٥) السفير، ٩/ ٥/ ٢٠٠٦.

ديسمبر ٢٠٠٨. وقد استطاع هذا التحرّك تحقيق مكسب صرف المفعول الرجعي، بالتقسيط، دون أن يتمكن من تعديل الزيادة المقرّة.

وخلافاً للتحرّك الأوّل، شارك في الإضراب ودعمته القوى السياسية كافة (كتلتا ٨ و١٤ آذار) في عودة إلى إرث هذه الهيئات في توحّدها حول مطالبها من جهة أولى، وفي إدراك منها لوجود كلّ القوى السياسية الفاعلة في الحكومة من جهة ثانية، وفي التسابق على الكسب النقابي من جهة ثالثة.

٢ ـ حركات الاحتجاج غير الشرعية

أ ـ حركة الاحتجاج في منطقة مار مخايل

جرت هذه الاحتجاجات في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بسبب انقطاع الكهرباء عن الضاحية الجنوبية، وهي ليست الأولى ولا الوحيدة، إذ شهد لبنان احتجاجات متفرّقة، وفي أكثر من منطقة، على ذلك، إلا أن ما ميّزها ثلاثة أمور:

ـ حدوثها في ظلّ استقطاب سياسي حاد بين قوى ٨ و١٤ آذار تعطل معه عمل الحكومة وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، فضلاً على اتسامه بطابع وتوتر طائفيين.

ـ انطلاقها من منطقة الوجود الشيعي الأكثر كثافة في ضواحي بيروت (الضاحية الجنوبية)، وتعبيرها عن أزمة مزمنة تطالهم ومُثار الجدل فيها[٢٦].

ـ اتسامها بالعنف، وذلك بقطع المحتجّين الطرق وإحراق الإطارات المطاطية، وبسقوط ضحايا، بينهم مسعفان في الدفاع المدني والإسعاف الشعبي، وخمسون جريحاً. وقد تعدّدت الروايات حول مسبّبها بين قائل ببدء إطلاق الرصاص من الشياح باتجاه الجيش وردّ الجيش على إطلاق النار، وقائل بوجود طابور خامس استخدم أحد الأبنية للقنص في المنطقة المقابلة للشياح (طائفياً وجغرافياً) ـ عين الرمانة، واتُّهمت القوات بذلك (بحسب جريدتي **السفير**

---

(٢٦) يشكو أهالي الضاحية الجنوبية والقوى الفاعلة، وبينهم صحافيون موالون لهم، ارتفاع أوقات انقطاع الكهرباء عندهم أكثر من غيرهم من المناطق، ويشكو آخرون، وبينهم قوى مباينة للقوى الفاعلة في الضاحية، وصحافيون موالون لهم، كثرة التعدي على خطوط الإمداد الكهربائي في الضاحية، وانخفاض دفع فواتير الكهرباء قياساً بغيرهم من المناطق، لا بل يصل البعض إلى تحميلهم أزمة الكهرباء في لبنان.

والأخبار)، وقائل بإقدام الجيش على إطلاق النار بعد تعرّضه للمضايقات، فضلاً على قطع الطرقات حول مواقعه وحرق الإطارات (جريدة **النهار**).

والثابت إقدام المتظاهرين على استعمال أساليب عنيفة في احتجاجهم، بدليل الصور المنشورة في وسائل الإعلام كافة، وتوقيف ثلاثين شخصاً بأحداث الشغب الذي وصل إلى موقع الجيش القريب، وإقدام الجيش على إطلاق النار على المتظاهرين وإصابتهم إصابات قاتلة، بدليل توقيف رائد وأربعة عسكريين، وغير الثابت إطلاق النار من المتظاهرين ووجود طرف ثالث قنص بالاتجاهين.

وقد أحدث الاحتجاج تداعيات خرجت عن موضوعه (انقطاع الكهرباء) وتعلقت بفعله (العنف وإطلاق النار)، إذ حصلت احتجاجات وقطع طرق على طريق المطار، وشارع مار إلياس قرب حيّ اللجا في بيروت، وفي مدينة بعلبك، والزهراني، وزحلة، وغلب على المحتجين، أفراداً ومناطق، الطابع الشيعي، المتوافق مع محتجّي مار مخايل.

وقد أجمعت القوى السياسة على الدعوة إلى التهدئة، وعلى ضرورة التحقيق الذي اعتبره حزب الله «جدياً وجيداً ومرضياً»، وأعلن العماد ميشال سليمان، قائد الجيش آنذاك، التزام المؤسسة بالمساءلة والمحاسبة. إلا أنّها تباينت في تفسيرها، فقوى ٨ آذار رأت فيها محاولة من قوى ١٤ آذار لاستدراج الجيش إلى المعركة، وقوى ١٤ آذار رأت فيها رسالة من ٨ آذار لإحراج قائد الجيش كمرشح توافقي وإخراجه.

وقد خرج الاحتجاج منذ اللحظة الأولى عن طبيعته كاحتجاج على انقطاع الكهرباء، ودخل في الاستقطاب السياسي السائد في البلد. ولم ينتج الاحتجاج أطراً خاصة، فبدا وكأنه لحظة في الصراع السياسي استخدم فيه انقطاع الكهرباء، ثمّ إطلاق النار، فكان نُدباً ما تزال تذكر، واستخدم كمثل على تساهل قوى ٨ آذار مقابل عدم تساهل قوى ١٤ آذار في أحداث ٧ أيار/ مايو اللاحقة[٢٧].

ب ـ احتجاجات الأساتذة المتعاقدين مع وزارة التربية

هي احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي،

(٢٧) انظر: **السفير**، ٢٥ ـ ٣٠/ ٢/ ٢٠٠٨؛ **النهار**، ٢٥ ـ ٣٠/ ٢/ ٢٠٠٨، **والأخبار**، ٢٥ ـ ٣٠/ ٢/ ٢٠٠٨.

واحتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الثانوي. والاحتجاجات هذه بنوعيها قديمة العهد وتعود إلى مرحلة الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، حين توقفت المؤسستان اللتان تمدّان وزارة التربية بالمعلمين (دور المعلمين) والأساتذة (كلية التربية)، وتعذّر انتقال المعلمين والأساتذة إلى مدارسهم بفعل العنف نفسه وطبيعته الطائفية، الأمر الذي أحدث نقصاً في أعدادهم في مدارس الريف، وخاصة ذات الكثافة الإسلامية (الجنوب، والشوف، والمتن، والبقاع الغربي وراشيا، وبعلبك ـ الهرمل، وعكار).

وقد سُدَّ النقص بتعاقد رعته الزعامات النافذة عبر مؤسستين قائمتين: واحدة قبل الحرب (مجلس النواب)، وثانية إبانها (الإدارة المدنية في الجبل)، ثمّ مع المدارس نفسها عبر صناديق الأهل. وهو تعاقد مع هيئات غير ذات صفة. لكن هذا التعاقد أخذ بالتحول إلى مشكلة عندما طالت الحرب، وازداد عدد المتعاقدين، فكان الحلّ بالسياسة في مؤتمر لوزان (في العام ١٩٨٤) الذي اتفق فيه على إصدار مرسوم بالتعاقد مع ٥٥٠٠ أستاذ في مرحلة التعليم الأساسي، ثمّ مع ألف أستاذ. فكان ذلك حلاً للوضع الاستثنائي للمتعاقدين (تعاقد مع هيئات غير ذات صفة) ومشكلة، إذ برّر التعاقد وتحسين شروطه وتجاوزه من أجل الدخول إلى الملاك التعليمي، وبخاصة بعد انتهاء الأعمال العنيفة، وبدء تطبيق اتفاق الطائف (في العام ١٩٩٠).

(١) احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي

بدأت هذه الاحتجاجات حين شكّل المتعاقدون هيئة عليا في العام ١٩٩٤، إثر تعاقد وزارة التربية في العام ١٩٩٣ مع ٥٠٠ معلم في المناطق الريفية، ثمّ مع ١٠٠ معلم في العام ١٩٩٤[٢٨]، وصدور القانون الرقم ٣٤٢ (١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٤) بتثبيت المتعاقدين، الذين كانوا بغالبيتهم من المتعاقدين مع مجلس الجنوب والإدارة المدنية، ومشروع قانون بتثبيت المتعاقدين في جبيل والمتن وكسروان. وكان المحتجّون من الذين لم يثبّتوا، وأحيل تعاقدهم إلى صناديق التعاضد المدرسي التي قرر الوزير غانم إنشاءها في العام ١٩٩٥/ ١٩٩٦. وتدرّجت قضية الاحتجاج من المطالبة بأن يكون التعاقد

---

(٢٨) انظر: القرار الرقم (٤٨)، الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٩٣، والقرار الرقم (٩٥) الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٩٤.

مع الوزارة، إلى تعديل أجر الساعة، ودفع المستحقات للمتعاقدين دورياً، وضمان المتعاقدين، ثمّ الإدخال إلى الملاك.

وفي العام ١٩٩٦، احتجت اللجنة على التعاقد مع صندوق المدرسة وطالبت بـ:

- إشراف الوزارة على التعاقد.
- أن يجري الفصل معها بين التعاقد في الابتدائي والتعاقد في المتوسط.
- حصر مهمة الصناديق بالمستلزمات الضرورية للمدرسة.
- دفع المستحقات السابقة.
- احتساب بدل الانتقال.
- تأمين الضمان الصحي للمتعاقدين(٢٩).

وقد أبدت اللجنة ملاحظاتها على الامتحانات، وطرحت قضية المدارس التي لم يثبّت المتعاقدون معها، ومصير ٣٥٠٠ متعاقد منهم لم يثبّتوا(٣٠). ثمّ دعت إلى اعتصام أمام مبنى وزارة التربية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ثمّ إضراب مفتوح في الجنوب احتجاجاً على رسوب ٤٢٠ متعاقداً (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) استمر حتّى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤(٣١).

وتجدد تحرّك المحتجّين في العام ٢٠٠٢ تحت عنوان: الشروط المجحفة للتعاقد، وتعديل مشروع قانون تثبيت المتعاقدين، بما يسمح للجميع بالمشاركة في المباراة، وذلك إثر صدور القانون الرقم ٣٤٤ بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ الذي حصرت المادة الخامسة منه التعاقد بأصحاب الإجازات (أي إبقاء ٤٦٤٩ متعاقداً من أصل ٧١٤٠ متعاقداً خارج المباراة). وقد دعت اللجنة إلى اعتصام مفتوح أمام السراي الحكومي ومجلس النواب، فضلاً على اعتصامات أمام المراكز التربوية استمرت من ١٥ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢(٣٢).

(٢٩) مقابلة مع عضو لجنة المتابعة وأحد أبرز الناشطين فيها «ركان الفقيه»، في: السفير، ١/١/١٩٩٨.

(٣٠) السفير: ٢٦/١٠/١٩٩٤، و٧/١١/١٩٩٤، ونداء الوطن: ٢٦/١٠/١٩٩٤، و٧/١١/١٩٩٤.

(٣١) السفير: ١٢/١١/١٩٩٤؛ ١٥/١١/١٩٩٤؛ ١٧/١١/١٩٩٤، و٢٠ـ٢١/١١/١٩٩٤، ونداء الوطن: ١٢/١١/١٩٩٤؛ ١٥/١١/١٩٩٤؛ ١٧/١١/١٩٩٤، و٢٠ـ٢١/١١/١٩٩٤.

(٣٢) السفير، ١٦ ـ ٢٥/١/٢٠٠٢، والنهار، ١٦ ـ ٢٥/١/٢٠٠٢.

وقد تمكّن هذا التحرّك من تحقيق: وضع مشروع قانون التثبيت على جدول أعمال لجنة التربية النيابية، وتأكيد وزارة التربية توفير المستحقات، وتأييد ممثلي الكتل النيابية للتحرّك[٣٣]. كما جدّد المتعاقدون احتجاجهم في أواخر العام ٢٠٠٢ حين أضربوا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ثمّ أضربوا واعتصموا[٣٤] أمام مراكز المناطق التربوية (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ثمّ أضربوا إضراباً مفتوحاً في ٢٩ كانون الثاني/يناير استمر حتّى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وكان موضوعه إصدار المراسيم التطبيقية لقانون تثبيتهم، وإجراء المباراة لذلك، ودفع مستحقات أجورهم. وقد علق الإضراب بصرف المبالغ المستحقة لهم.

وبرغم بقاء قضية المتعاقدين مطروحة في الأعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ عبر الإعلام وفي الإضرابات والاعتصامات التربوية، وتذكير اللجنة العليا بقضيتهم التي دارت حول تنفيذ القرار الرقم (٤٤٢) من جهة، وصرف المستحقات والبدل العادل من جهة ثانية، فإن أي تحرّك احتجاجي لم يحصل خلالها، واقتصر على دعوة الأساتذة إلى عدم الالتحاق بالمدارس حتّى صدور قرار التجديد[٣٥].

وقد بدأت ملامح تحرّك احتجاجي في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) حين أُعلن الإضراب والاعتصامات أمام المراكز التربوية في طرابلس وزحلة وصيدا (١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) وانحصرت المطالب بـ:

- بدل عادل لأجر ساعة التعاقد.
- ضمانات اجتماعية للمتعاقدين.
- صرف المستحقات.
- تنفيذ القانون الرقم ٤٤٢ (في العام ٢٠٠٢).

وتجدد الإضراب ثانية، بعد إجراء المباراة في آب/أغسطس ٢٠٠٨، حيث نجح ٢٠٤٦ منهم، وعين ١٨٨٢ فقط، فأضرب المتعاقدون في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ثمّ اعتصموا أمام مقر وزارة التربية في ٢ كانون الأول/ديسمبر، ثمّ جرى إضراب واعتصام مفتوح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للغاية

(٣٣) انظر تصريح لـ «أركان الفقيه» في: النهار، ٢٥/١/٢٠٠٢.

(٣٤) السفير: ١٣/١٢/٢٠٠٢؛ ٢٠ ـ ٣٠/١/٢٠٠٣، و١ ـ ٥/٢/٢٠٠٣، والنهار: ١٣/١٢/٢٠٠٢؛ ٢٠ ـ ٣٠/١/٢٠٠٣، و١ ـ ٥/٢/٢٠٠٣.

(٣٥) النهار، ١٦/١٠/٢٠٠٤.

نفسها، وكان عماد الحركة الأساتذة الناجحين غير المعيّنين الذين عادوا إلى الاعتصام في ٢٠ شباط/فبراير و٢٠ و١٣ و٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩[٣٦].

وبرز في تموز/يوليو ٢٠٠٩ اتجاهان بين المتعاقدين: **الأوّل** مثلته اللجنة العليا، وهو يصرّ على إجراء المباراة المحصورة في موعدها. **والثاني** مثلته لجان المناطق، وبخاصة عكار وبيروت، التي احتجت على إجرائها، لأن العدد قدر حين صدور القانون الرقم (٤٤٢) (في العام ٢٠٠٤)، على أساس حاجات العام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، بـ ٤٧٨٢، وقد أصبح التقدير تبعاً لاحتياجات العام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ سبعة آلاف[٣٧].

وقد تباينت الآراء بعد المباراة[٣٨]، فشكت اللجنة العليا من قسوة المباراة، في حين اعتصم المتعاقدون في عكار، رافضين إجراء المباراة، مهدّدين بتصعيد التحرّك[٣٩].

(٢) احتجاجات الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الثانوي

ظهرت حركة احتجاج هؤلاء بعد إقدام وزير التربية، عبد الرحيم مراد، على التعاقد مع ٢٥٠٠ أستاذ في العام ٢٠٠٣، إذ كان التعاقد قبلها، وبخاصة إبان الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) تعاقداً داخلياً مع أساتذة الملاك في الثانويات[٤٠]. وكانت بداية حركة الاحتجاج في العام ١٩٩٩، حين اعتصم الأساتذة أمام وزارة التربية في ٩ آذار/مارس رافعين المطالب الآتية:

ـ الدخول في الملاك التعليمي عبر كلية التربية.

ـ رفع أجر الساعة.

ـ إعطاء بدل نقل وانتقال.

ـ توقيع العقود[٤١].

---

(٣٦) السفير: ٧/ ٧/ ٢٠٠٩؛ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩، و١٩/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٣٧) السفير، ٧/ ٧/ ٢٠٠٩.
(٣٨) السفير، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٣٩) السفير، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٤٠) مقابلة مع رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي، حنا غريب، في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩.
(٤١) النهار، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٠.

وقد ساندتهم رابطة أساتذة التعليم الثانوي، وخصّتهم ببند في اجتماع مجلس مندوبيها المركزي، كما شارك في الاعتصام نواب من مشارب مختلفة (مروان فارس، وحسين الحاج حسن، ونايلة معوض، وعلي خريس). كما كرّروا مطالبهم في مؤتمر صحافي للجنة العليا (١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٢)، وأطلعوا الرأي العام على نسبتهم من إجمالي الأساتذة (٧٠ بالمئة)، وطالبوا بالضمان، وبدل النقل والانتقال، وضمان قبض أجورهم دورياً[٤٢].

وجدّدوا الاحتجاج في مطلع العام ٢٠٠٣، فدعوا في ١٩ كانون الثاني/يناير إلى دفع الأجور شهرياً، وإعادة النظر بالمرسوم التطبيقي للقانون الرقم (٤٤١)[٤٣]. وقد نفذوا الإضراب في موعده، ولم يتوقف الاحتجاج حتّى دفع المستحقات[٤٤].

وكان موعد إجراء المباراة المحصورة (٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٣) التي نصّ عليها القانون الرقم (٤٤١) (في العام ٢٠٠٢) مناسبة للخلاف حولها، فقد طالب البعض بتعديل قرار مجلس الخدمة، وتأجيل موعد المباراة، باتجاه لحظ المستجدات بعد صدور القانون وإنجاح الجميع (حركة أمل)، في حين طالب الأساتذة الشيوعيون والديمقراطيون باعتماد معايير الجدارة ورفض التزكية. ودعا التيار الوطني الحر إلى مباراة مفتوحة، وقد انحازت رابطة الثانويين إلى الرافضين لإرجاء المباراة[٤٥].

وكان إعلان نتائج المباراة مناسبة لتجدّد الاحتجاج، إذ تأخر تعيين الناجحين قليلاً، وعُين قسم منهم (٢١٨٥)، ولم يعيّن الآخرون (٦٦٨)، فقرّرت اللجنة العليا للمتعاقدين الإضراب المفتوح في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر بمطلبين:

ـ إصدار مرسوم التعيين للناجحين.

ـ دفع المستحقات.

ولم توافق الرابطة على الإضراب، لأنه جاء في الوقت الضائع، واقترحت

(٤٢) النهار، ١٧/٧/٢٠٠٢.
(٤٣) السفير، ٢٠/١/٢٠٠٣.
(٤٤) النهار: ٣٠/١/٢٠٠٣ ـ ٥/٢/٢٠٠٣.
(٤٥) النهار: ٢٦/٦/٢٠٠٤، و٣ ـ ١٣/٧/٢٠٠٤.

إضراب يومين[٤٦]. وقد أفلح التحرّك بصدور القانون الرقم (٦٤٢)[٤٧] في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الذي عيّن بموجبه كلّ الناجحين في المباراة، وإن بقي الحذر عند اللجنة العليا التي طالبت ببدء سريان الراتب من التعيين وهددت بالإضراب[٤٨]. وقد جدد غير الناجحين في المباراة تحرّكهم وقوامهم ٣٠٠ فرد، بعضهم استمر في التعاقد، وبعضهم توقف، في العام ٢٠٠٩، فنفذوا اعتصاماً في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ أمام وزارة التربية[٤٩].

ويبدو من تحرّك الأساتذة المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي ما يلي:

ـ أن قيادة التحرّك من أصحاب القضية نفسها، وقد تنافس فيه وعليه اتجاهان: اتجاه مدعوم من ذوي النفوذ قبل انتهاء الحرب وبعده (أمل والحزب التقدّمي الاشتراكي) اللذين أقدما على التعاقد مع أساتذة، وغالبيتهم أنصار لهم، واتجاه آخر متضرر من المحسوبية، ومتمسك بالشروط القانونية، وبخاصة الكفاءة، وقد كان البارز في قيادة التحرّك في مرحلة التعليم الأساسي ركان الفقيه من اليساريين، ومعه ممثلون عن القوى السياسية الفاعلة: تيار المستقبل، وحركة أمل، وحزب الله، والحزب التقدّمي الاشتراكي، واتحاد قوى الشعب العامل، والمستقلون[٥٠]، كما كان البارز في قيادة التحرّك في مرحلة التعليم الثانوي هشام حيدورة، ثمّ ماهر مروة، من أجواء حركة أمل، ومعهما ممثلون عن القوى السياسية، كما في الأساسي.

ـ أنَّ التحرّك محصور بقضية التعاقد، وهي قضية متحركة، إذ شكل دخول أية دفعة من المتعاقدين إلى الملاك التعليمي تغييراً في قيادة التحرّك وعصب المتحركين، وهي تتجه إلى التضاؤل مع كلّ دخول جديد إلى الملاك.

ـ أن أساليب التحرّك لم تخرج عن مراجعات ذوي العلاقة في الحكومة من جهة، واعتصامات قليلة العدد نسبياً في العاصمة وأمام المراكز التربوية من جهة ثانية.

---

(٤٦) السفير، ١١ ـ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٤، والنهار، ١١-٢٠/ ١١/ ٢٠٠٤.

(٤٧) النهار، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٤، ونصّ القانون.

(٤٨) النهار، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤.

(٤٩) النهار، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩، والسفير، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩.

(٥٠) مقابلة مع «ركان الفقيه» في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٩.

ـ أن طول زمن القضية المطروحة فرض هيئة مستمرة، إلا أن محدوديتها يجعل استمرار الهيئة مرهوناً ببقاء القضية، وكان الاعتراف بها واقعياً، وعملت كباقي الهيئات الشرعية، وأحياناً، بالتنسيق أو بالتناغم معها.

ـ أنَّ طارئية القضية لم ينتج استثنائية في أساليب العمل، لا بل كانت جدّ تقليدية.

٣ ـ حركات الاحتجاج الوطنية

هي ـ هنا ـ الحركات التي حملت مطلباً غير سياسي، بشكل مباشر، وغير مطلبي، بمعنى المطالبة بحقوق مادية لفئة معينة، وإن كان احتجاجها يحمل مطلباً لفئة، ويطل على السياسة بشكل غير مباشر، إن بكون خصمها (السلطة) أو بكون الداعين أو الداعمين لها، على علاقة بأطراف سياسية.

وهذه الحركات هي:

أ ـ حركة الاحتجاج على حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها

تعود حركة الاحتجاج هذه إلى العام ١٩٩٩، حين بدأ اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضدّ المرأة، المكوّن من ١٠٠ جمعية مدنية[٥١]، حملة خاصة من أجل تعديل المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في العام ١٩٢٥ الذي يعطي الجنسية لمن كان أبوه لبنانياً فقط.

وبدأت الحملة حينها بتعبئة استمارات للنساء المعنيات، في المرحلة **الأولى**، بالتزامن والتنسيق مع حملات مشابهة في سورية ومصر والمغرب وتونس واليمن والأردن، وقد استمرت أربع سنوات (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤). وأسفرت الحملة في لبنان عن تعبئة ٣٩٠٠ استمارة من أصل ١٨ ألف امرأة متضرّرة، فضلاً على

---

(٥١) أبرز هذه الجمعيات: «لجنة حقوق المرأة اللبنانية»، و«لجنة الأمهات في لبنان»، و«جمعية الشابات المسيحيات»، و«جمعية العناية بالأم والطفل»، و«الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني»، و«الاتحاد النسائي التقدّمي»، و«نساء المستقبل»، و«تجمّع النهضة النسائية»، و«الجمعية الخيرية الدرزية»، و«اتحاد الجامعيات اللبنانيات»، كما شارك: «الاتحاد العمالي العام»، و«الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان»، و«اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب»، و«اتحاد نقابات موظفي المصارف»، و«اتحاد العاملين في التقنيات الحديثة»، و«هيئة تنسيق المرأة النقابية»، و«اتحاد الشباب الديمقراطي»، و«رابطة أساتذة التعليم الثانوي»، و«رابطة أساتذة التعليم الابتدائي»، و«رابطة المرأة العاملة في لبنان»، و«نقابة الصحافة»، و«نقابة المحامين»، و«نقابة خبراء المحاسبة»، و«مجلس كنائس الشرق الأوسط»، و«ملتقى الهيئات النسائية غير الحكومية»، و«مؤسسة عامل».

إعداد دراسات قانونية وإحصاءات عن القضية المطروحة؛ وكان شعارها: «جنسيتي حقّ لي ولأسرتي»[٥٢].

وبدأت المرحلة **الثانية** من الحملة في العام ٢٠٠٥ بالتوقيع على عرائض شعبية، وبحملات إعلامية، بُدِّل فيها شعار الحملة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، فأصبح: «لأنهم أولادي جنسيتي حقّ لهم»[٥٣].

وكان التحرّك الاحتجاجي الأوّل في أول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ باعتصام حدث تحت عنوان: «لأنهم أولادي جنسيتي حقّ لهم» قدم خلاله اقتراح قانون لتعديل المادة (١) من قانون الجنسية، بحيث تصبح: «يعدّ لبنانياً كلّ شخص مولود من أب لبناني أو أم لبنانية»، مستنداً إلى أسباب موجبة في المادة الرقم (٧) من الدستور ومقدمته، وفي اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة المبرمة من الدولة اللبنانية في العام ١٩٩٦، وفي المادة الرقم (١٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكان التحرّك الاحتجاجي الثاني في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، قبيل الانتخابات النيابية، بشكل اعتصام أمام وزارة الداخلية في بيروت، واعتصامات أمام مقار المحافظين في طرابلس وزحلة وبعلبك وصيدا والنبطية. وقدم المعتصمون في كلّ مركز مذكرة إلى المسؤولين فيها، وأبرزهم وزير الداخلية الذي طُلِب منه التحرّك من أجل إقرار اقتراح القانون. كما ثمَّن اللقاء والحملة الحكم الصادر عن القضاة جوني قزي ورنا حينا ولميس كزما القاضي بإعطاء المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي الجنسية لأولادها[٥٤].

وكان التحرّك الاحتجاجي الثالث في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٩ الذي أعلن عنه في مؤتمر صحافي عقده اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضدّ المرأة في نقابة الصحافة، تلت فيه المنسقة الإعلامية للقاء د. ماري ناصيف الدبس بياناً حدَّدت فيه خطّة المرحلة الثالثة من حملة «لأنهم أولادي جنسيتي حقّ لهم»،

---

(٥٢) السفير، ٢٧/٦/٢٠٠٦، تحقيق عن الحملة.

(٥٣) السفير تعرض وقائع الجمعية العمومية للقاء الوطني للقضاء على التمييز ضدّ المرأة، وتحدثت فيها كل من: ليندا مطر، رئيسة «لجنة حقوق المرأة اللبنانية»، وعزّة الحر مروة، المنسقة العامة للحملة، حيث عرضت إنجازات اللجنة، وأبرزها: مقابلات إعلامية مع عدد من الإذاعات ومحطات التلفزة والصحف، انظر: السفير، ٤/٣/٢٠٠٦.

(٥٤) السفير، ٢/٤/٢٠٠٩.

وشرحت فيه حيثيات التعديل، وردّت على الاعتراضات عليه، وأعلنت اتجاهات التحرّك المقبلة، وهي:

- العمل على تقديم اقتراح لتعديل قانون الجنسية عبر القيام بزيارات للنواب.
- تفعيل دور هيئات المجتمع المدني، وبخاصة نقابة المحامين.
- حملة عرائض في المناطق.
- حملة إعلامية.
- التجمّع شهرياً أمام المراكز الرسمية، ومقابلة الرؤساء الثلاثة(٥٥).

وتلا ذلك اتصالات للقاء الوطني مع وزراء ونواب وفعاليات، طرح فيها الدعم لتقديم اقتراح قانون التعديل، وهي من ضمن الاتجاه الأوّل للحملة، دون أن تستكمل بالتحرّكات في الاتجاهات الأخرى المقررة(٥٦).

وتداخل في حركة الاحتجاج هذا اللقاء الوطني مع إطارين مدنيين معنيين بالقضية: مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD) التي حافظت على الشعار الأوّل للحملة «جنسيتي حقّ لي ولأسرتي»(*)، واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة(**) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي رفعت شعار «جنسيتي إلي وإلن»، واختلفت عنهما بأنها حصرت المطالبة بالجنسية للأولاد، في حين طالبت الاثنتان بالجنسية للأولاد وللزوج(٥٧).

ولم تسفر هذه الحملة عن نتيجة، رغم مرور عشر سنوات على انطلاقتها،

---

(٥٥) السفير، ٢٢/٧/٢٠٠٩.

(٥٦) اجتماع د. ماري الدبس والمحامية سينا كريشيكيان، كممثلتين عن اللقاء، مع الوزير طورسركيسيان والنائب غسان مخيبر، ومع نقيب المحامين. انظر: **السفير**، ٩/٩/٢٠٠٩.

(*) مجموعة بدأت عملها في تموز/يوليو ٢٠٠٨، باعتصام أمام السراي الحكومي بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، وأجرت اتصالات مع الكتل النيابية والوزير المختص لهذه الغاية. انظر: مقابلة مع رولا المصري، المسؤولة الإعلامية في المجموعة بتاريخ ٣/٩/٢٠٠٩.

(**) تأسست في العام ١٩٩٦ برئاسة د. أمان كبارة شعراني، ونائبتها د. فهمية شرف الدين، ومشاركة رئيسة التجمّع النسائي الديمقراطي. وقد حضّرت وثيقتين لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة في العام ١٩٩٩ و٢٠٠٥، وقامت بحملتين لهذه الغاية في الشمال والجنوب في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وأعدّت، بإشراف نائبة الرئيس، وبتمويل من «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» دراسة عن أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين. انظر مقابلة مع منسّقة الحملة مايا المصري بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٩.

(٥٧) انظر موقع قناة المنار، ٢٤/٤/٢٠٠٩.

ووجود الداعمين لها في موقع مقرر، وهو وزير الداخلية زياد بارود، في حين أسفرت عن نتيجة في ثلاثة بلدان عربية (مصر، والجزائر، والمغرب)[٥٨].

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الحملة لم تأخذ مداها الكامل، إن بإشراك كلّ المعنيات بالموضوع أو باستنفاد وسائل الضغط، إذ يلحظ نقص عدد المشاركات في الاحتجاجات قياساً بالمستفيدات من التعديل (لم يتجاوز عدد المشاركات في اعتصامات ٢٣ أيار/مايو ٥٠٠ معتصمة)، في حين إن عدد المستفيدات المفترض، بحسب إحصاءات وزارة الداخلية، هو ١٨ ألفاً، فضلاً على أولادهن. كما يلحظ محدودية حركة الاحتجاج، إذ اقتصرت على اعتصامات وحملات إعلامية وعرائض لا تشكل في مجموعها أداة ضغط كافية.

وقد يكون السبب في ذلك البنية الاجتماعية للمستفيدات، إذ بيَّنت دراسة للدكتورة فهمية شرف الدين أن عدد عقود الزواج بأجنبي بلغت ١٧,٨٦٠ عقداً ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٨، وعدد المتضررين ٧٦,٧٨٩ فرداً، وتبلغ نسبة المسلمات بينهن ٨٧,٥ بالمئة، والمسيحيات ١٢,٥ بالمئة، والنسبة الكبرى بين المسلمات هي لدى الطائفة السنّية[٥٩]، الأمر الذي يعني خشية القوى المسيحية من ازدياد عدد المسلمين في البلد، الأمر الذي يقود، بحسب رأيهم، إلى زيادة الاختلال الديمغرافي منه، وبخاصة أن فعاليات عديدة منهم قامت بحملة ضدّ التجنيس الذي صدر في العام ١٩٩٢، للسبب نفسه، واستطاعت فرض تجميد تصحيح الأخطاء الواقعة فيه.

وقد يكون السبب حقّ العودة للفلسطينيين، وهو سبب يموّه السبب السابق، وقد بيَّنت دراسة د. شرف الدين، أن ٣٨,٩ بالمئة من السنّيات، و٨,٢ بالمئة من المسيحيات، تزوّجن من رجال فلسطينيين، ولم تلحظ زواجاً بين الشيعيات والفلسطينيين. كما قد يكون السبب طبيعة القوى المحركة للاحتجاج، فهي منظّمات وجمعيات مدنية يغلب عليها الطابع غير الطائفي، كما غلب عليها التنافس بين مكوّناتها، فبعضها تقودها نساء شيوعيات. وهذه الطبيعة غير الطائفية لهذه القوى جعلتها غير ذات فعالية أياً كانت القضية التي

(٥٨) السفير، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨، تذكر نجاح الحملة في هذه البلدان في تعديل قانون الأحوال الشخصية في الاتجاه المطلوب.

(٥٩) دراسة غير منشورة أعدّتها د. فهمية شرف الدين بالتعاون مع اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تحملها، وبخاصة في ظلّ الاستقطاب الطائفي الحاد في هذه المرحلة.

ب ـ حركات الاحتجاج لخفض سنّ الاقتراع

قضية خفض سنّ الاقتراع(*) قضية مزمنة في لبنان حملتها القوى والمنظمات التقدّمية والقوى القومية منذ نصف قرن وأكثر، وكانت بنداً في برامجها، إلا أنّها لم تأخذ طابعاً مستقلاً حتّى العام ١٩٩٩، حين بادرت منظمات شبابية تابعة لأحزاب سياسية غلب عليها الطابع اليساري من جهة، وطابع إسلامي من جهة ثانية، إلى إطلاق الحملة الوطنية لخفض سنّ الاقتراع.

وشارك في الحملة: اتحاد الشباب الديمقراطي، والتعبئة التربوية في حزب الله، ومنظمة الشباب التقدّمي، والتعبئة التربوية في حركة أمل، ومنظمة شباب المستقبل، وشبيبة الحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد كان إطلاق الحملة في لقاء اليونسكو، تلته حملة تواقيع مطالبة بذلك تجاوزت الـ ١٠٠ ألف توقيع، فضلاً على ندوات ومؤتمرات صحافية وزيارة للنواب أفلحت في الحصول على تأييد ١٠٢ من النواب، وتقديم اقتراح قانون، إلا أنّها لم تفلح في إقراره لاعتراضات مسيحية على ذلك.

وقد تجددت الحملة قبيل استشهاد الرئيس رفيق الحريري وبعده، دون أن تتمكن من الوصول إلى نتيجة. وكان التحرّك الأبرز في شباط/فبراير ٢٠٠٩، حين زارت وفود من المنظمات الشبابية جميع الكتل النيابية التي أبدت موافقتها على إقرار التعديل، باستثناء كتلتي القوات اللبنانية وحزب الكتائب.

وكانت جلسة مجلس النواب في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ حاسمة، حين طرح الرئيس نبيه بري اقتراح تعديل المادة الرقم (٢١) من الدستور لجهة تخفيض سنّ الاقتراع إلى ١٨، وقد وافق ثلثا أعضاء المجلس على الاقتراح، بمن فيهم ممثلو القوات اللبنانية، وحوّل التعديل إلى مجلس الوزراء الذي أقرّه وحوّله إلى مجلس النواب لإقراره وإصداره بقانون.

وبرغم هذا الإقرار التشريعي للاقتراح، والموافقة الحكومية على تحويله إلى الإقرار النهائي في مجلس النواب، فإن الخوف من تعثره ما زال سائداً،

(*) ينصّ الدستور اللبناني على عمر ٢١ سنة للاقتراع خلافاً لنصوص قانونية تعتبر عمر الـ ١٨ عاماً عمراً للبلوغ.

والسبب في ذلك مزدوج، تاريخياً: **الأوّل** خوف القوى ذات الطبيعة المسيحية من ازدياد حجم المسلمين في العملية السياسية، وبخاصة أن نسبة الولادات مرتفعة بينهم. **والثاني** خوف القوى التقليدية المسيطرة على السلطة السياسية من نماء القوى التغييرية في العملية الانتخابية، وتعديل ميزان القوى لصالحها، باعتبار الشباب في هذا العمر (١٨ ـ ٢١) أكثر تمرداً ونزوعاً نحو التغيير، وأقل ارتباطاً بالقوى النافذة في السلطة.

وقد يكون قبول هذه القوى بالتعديل، بعد طول ممانعة، عائداً إلى:

ـ ضعف حركات التغيير، وبخاصة القومية والتقدّمية.

ـ التحول في القوى التقليدية نحو الجماهيرية والطائفية، بحيث غدا الشباب في هذا العمر عماد هذه القوى.

ـ اتجاه السلطة، بقواها التقليدية هذه، إلى تبني إقرار قانون حقّ المغتربين في الانتخاب الذي يعدل من نسبة غلبة المسلمين على المسيحيين في البلد لصالح المسيحيين.

ج ـ احتجاجات أهالي المفقودين والمعتقلين

وهي احتجاجات متنوّعة تبعاً لطبيعة المفقودين، فهناك مفقودون خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، ولهم لجنتهم (لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين)، وهناك المعتقلون اعتباطاً، ولهم لجنتهم (سوليدا)، وهناك المعتقلون في السجون السورية، ولهم لجنتهم (سوليد)، وهناك الأسرى والمعتقلون في السجون الإسرائيلية، ولهم لجنتهم (لجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية).

وبرغم أن لجنة مفقودي الحرب هي الأقدم، فإن قضية المعتقلين في السجون السورية هي الأبرز في الحراك السياسي، إذ اعتبرت الأولى بحكم القضية المنتهية لتصالح القوى المتحاربة، ولا تحملها أي من هذه القوى التي أصبحت حاكمة القضية. واعتبرت قضية الأسرى والمعتقلين قضية سياسية ووطنية مجمعاً عليها، وتحملها كافة القوى، في حين إن قضية المعتقلين في السجون السورية قضية إشكالية، وقد حملتها قوى استنبطت العداء لسورية، ورفضتها قوى صديقة لسورية.

وقد شكّلت لجنة أهالي المعتقلين اعتباطاً (سوليدا) في فرنسا في أوائل العام ١٩٩٧، وبدأت عملها في مطلع العام ١٩٩٨ مع لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية المشكّلة حديثاً في لبنان. وقد كان التحرّك في البدء إعلامياً وعبر الاتصالات بالهيئات الدولية، وبالمسؤولين المحليين[٦٠]، ثمّ تكثف في العام ٢٠٠٠، حين أعلنت سورية تسليم لبنان ٤٥ موقوفاً وإقفال الملف[٦١] (٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠) الذي لم يرضِ الأهالي ولجنتهم التي قدمت لائحة بـ ٢٦٣ معتقلاً، وأقدمت على اعتصام احتجاجي في حديقة شارل مالك ـ الأشرفية، ونصبت خيمة الحرية (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، وقد تبنى المدّعي العام التمييزي عدنان عضوم الرأي السوري[٦٢].

واستمرت القضية مطروحة في الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، وكانت حول وجود معتقلين في سورية أم لا، وأدت إلى انقسام سياسي لبناني حول هذا الأمر، فقد قالت سوليد وسوليدا بوجود المعتقلين، وقدمت لوائح ومستندات بذلك، وأيدهما التيار الوطني الحر، والقاعدة الكتائبية، والقوات اللبنانية، وبعض النواب (فارس سعيد، ومنصور البون، وبيار الجميل)، في حين نفت ذلك قوى أخرى، من بينها حزب الكتائب[٦٣]. وقد تحرّكت اللجنتان في الإعلام والاتصالات والمطالبات مستغلة إطلاق أي معتقل أو سجين من سورية لتجدد حضورها ومطالباتها[٦٤].

وكان اغتيال الرئيس الحريري (١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥) وتزايد الحملة على سورية واتساعها مدعاة لزيادة المطالبة بإطلاق المعتقلين في السجون السورية، ونفذ اعتصام مفتوح أمام مقر الإسكوا في بيروت عنواناً لهذه المطالبة. بدأ الاعتصام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وطالب المعتصمون بلجنة تحقيق دولية للتحقيق، رافضين اللجنة التي شكلها الرئيس نجيب ميقاتي (٢٤ حزيران/

(٦٠) النهار: ٢٧/ ١/ ١٩٩٨؛ ٢٩/ ١/ ١٩٩٨؛ ١٨/ ٣/ ١٩٩٨؛ ١٥/ ٧/ ١٩٩٨، و٢٧/ ١/ ١٩٩٩.

(٦١) طُرحت إعلامياً قبل التسليم، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٢؛ ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢؛ ٢١/ ١١/ ٢٠٠٢، و٢٨/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٦٢) النهار: ٧/ ١٢/ ٢٠٠٠؛ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٠، و١٤ ـ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٦٣) النهار: ١٢/ ٣/ ٢٠٠٢؛ ٣/ ٤/ ٢٠٠٢؛ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٢؛ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢؛ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢؛ ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٣؛ ٤/ ٥/ ٢٠٠٣؛ ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٣؛ ٦ ـ ٧/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٤؛ ٨/ ٤/ ٢٠٠٤؛ ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤؛ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٤؛ ١١/ ١٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٢/ ١/ ٢٠٠٥، و١٤/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٦٤) المصدر نفسه.

يونيو ٢٠٠٥)، كما نفّذوا اعتصاماً في زحلة (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥) واعتصاماً لأمهات لبنان تضامناً معهم (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)[٦٥].

وشكّل العام ٢٠٠٦ تحولاً في قضية المفقودين، إذ تلاقت اللجان الثلاث: لجنة أهالي المخطوفين، ولجنة أهالي المعتقلين في سورية، ولجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وطالبت هذه اللجان بوضع حدٍ لقضية المخطوفين والمعتقلين أينما كانوا[٦٦]. وجرت تظاهرة أمام المجلس النيابي (٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ونفّذ اعتصام على طريق السراي حين انعقاد لجنة الحوار الوطني (٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)[٦٧].

وقد أبقت لجنة الأهالي القضية مطروحة بعد ذلك، فتقدّم أحد المعتقلين السابقين (نادر صافي) بدعوى ضدّ ضابطين سوريين (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، وأرسلت اللجنة مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكية (١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٧)، وعقدت مؤتمراً صحافياً في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، ثمّ ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، ونفّذت اعتصاماً في الحازمية على طريق قصر بعبدا، وقدمت مذكرة إلى رئيس الجمهورية، ميشال سليمان (٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨) وطالبت حين تجددت طاولة الحوار، بإدراج القضية على جدول أعمالها (٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨)[٦٨]، فضلاً على استمرار الاعتصام أمام الإسكوا، الذي أدى حادث سيارة قربه إلى موت إحدى الناشطات (أوديت سالم)[٦٩].

توافقت لجنة أهالي المخطوفين في السجون السورية مع لجنة دعم المعتقلين والمفقودين اللبنانيين (سوليد)، ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، على تشكيل لجنة تحضيرية لتشكيل هيئة وطنية تضم لجان الأهل واللجان العاملة على هذا الملف بمساعدة المجتمع المدني، وذلك في مؤتمر صحافي عقدته هذه الهيئات، وحمّلت فيه السلطات الرسمية مسؤولية التقصير[٧٠].

---

(٦٥) **النهار**: ١٢ـ١٥/ ٤/ ٢٠٠٥؛ ٢٧ـ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٥؛ ٤ـ٥/ ٥/ ٢٠٠٥؛ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٥؛ ٢٣ـ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٥؛ ٩ـ١٢/ ٨/ ٢٠٠٥؛ ١/ ٩/ ٢٠٠٥؛ ١٢/ ٩/ ٢٠٠٥؛ ١١ـ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٥، و٦/ ١٢/ ٢٠٠٥.

(٦٦) **النهار**، ٨/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٦٧) **النهار**: ٣١/ ٥/ ٢٠٠٦، و٢٩/ ٦/ ٢٠٠٦.

(٦٨) انظر: الصحف في التواريخ الآنفة والأيام التي تلتها.

(٦٩) **النهار**، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٧٠) **السفير**، ١/ ٩/ ٢٠٠٩.

وقد واكبت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين الاعتصام أمام الإسكوا، فطالبت بإجراء تحقيق في إسرائيل وسورية، وبالاطلاع على أرشيف كلّ المليشيات لتحديد مصيرهم(٧١)، ونفّذت اعتصاماً في ذكرى إخفاء محيي الدين حشيشو(٧٢) في صيدا، وأعادت التذكير بقضيتهم في مؤتمر صحافي آخر(٧٣). وقد رحبت رئيسة اللجنة باعتذار د. سمير جعجع(٧٤)، إلا أنّها رفضت تقرير اللجنة الوزارية الذي قدر عدد المفقودين بـ ٢٠٤٦، واعتبر من مضى على اختفائه ٤ سنوات بحكم المتوفى(٧٥). ولم يظهر أي نشاط مستقل للجنة غير متابعة قضايا الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

ويمكن القول إن هذه اللجان عبّرت عن قضايا معيشية وإنسانية لمواطنين لبنانيين من مناطق وطوائف متعددة، الأمر الذي جعل كلّ قضية محمولة من قوى فاعلة في الوسط الذي تنتمي إليه غالبية المتضررين من القضية المطروحة. فلجنة أهالي المفقودين والمخطوفين متعلّقة بمن فُقِد وخُطف خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩)، ويبلغ عددهم ـ بحسب تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بذلك ـ ٢٠٤٦، ويغلب عليهم ـ بحسب دراسة حسين ماجد ـ الطابع غير الحزبي: ٨٢ بالمئة، والإسلامي: ٧٢ بالمئة، والذكوري: ٩٤ بالمئة(٧٦).

ويغلب على قضية المفقودين والمخطوفين طابع القضية المنتهية، حيث إن المتهمين هم من الذين ينتمون إلى المليشيات التي انتهت بانتهاء الأعمال العنيفة (في العام ١٩٨٩)، دون أن يبقى لأي منها مراكز للاحتجاز تنبئ بأحياء بين المفقودين والمخطوفين، كما يغلب على لجنتهم الطابع الشيوعي، كون رئيستها زوجة قائد شيوعي خطف بعد دخول القوات الإسرائيلية والمليشيات المتعاملة معها بيروت الغربية.

وأدى هذا الطابع للمفقودين ولقضيتهم ولجنتهم إلى أن لا تكون ذات

(٧١) النهار، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٥، مؤتمر صحافي عُقِدَ في نقابة الصحافة لرئيسة اللجنة، وداد حلواني وحضره فؤاد الحركة وغسان مخيبر.

(٧٢) السفير: ١٢/ ٤/ ٢٠٠٦، و١٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

(٧٣) النهار، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦.

(٧٤) أعلن سمير جعجع في خطاب له اعتذاره عن كلّ جرح أو أذية أو خسارة أو ضرر غير مبرّر تسبب به خلال أدائه واجباته الوطنية طوال المرحلة الماضية، انظر: **الأخبار**، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٨.

(٧٥) النهار، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٧٦) السفير، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨، نشرت التقرير ودراسة حسين ماجد.

فعالية، فالمتهم هو «كلّ» الحاكمين، والمتهِم هو الطرف غير ذي العصب الطائفي، والقضية إثبات وفاتهم ونتائج ذلك. ولجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية ورديفاها سوليد وسوليدا متعلّقة بمن خطف أو اعتقل من قِبل القوات السورية، سواء قبل تشريع دخولهم في الطائف أو بعده، وغلب عليهم طابع المعارضين للنظام السوري من ذوي الاتجاه البعثي «العراقي» والإسلامي، ثمّ الاتجاه العوني والقواتي والكتائبي.

وإذا كان البعثيون والإسلاميون قد أدوا «فترة سجنهم» وخرجوا على مراحل، فإن الآخرين بقي منهم بضع مئات. ويغلب على قضيتهم طابع القضية الحيّة، كون المعتقلين أحياء، وهذا هو التقدير الغالب، وكون المتهم الخصم معروفاً ومحدداً، وكون حاملي القضية ذوي عصب طائفي وفاعل.

ويغلب على لجنتهم الطابع القواتي ـ الكتائبي ـ العوني الذي شكلت نواته السياسية قبل العام ٢٠٠٥ محوراً معارضاً للوجود السوري، وشكّل بعضهم مع قوى أخرى تجمعاً معارضاً لهذا الوجود وفاعلاً في الحياة السياسية. وأدى هذا الطابع للمعتقلين ولقضيتهم ولجنتهم إلى اتخاذها طابعاً سياسياً، وإن تدخل إلى حدٍ كبير في الصراع بين التكتلين الكبيرين بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري.

ولجنة المتابعة لدعم الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية متعلّقة بالأسرى والمعتقلين على يد القوات الإسرائيلية، وهم في الغالب من المشاركين في عمليات عسكرية ضدّ هذه القوات أو المتهمين بذلك، وغلب عليهم الطابع الإسلامي الشيعي بعد العام ١٩٩٠، والطابع اليساري والقومي قبله.

كما غلب على قضيتهم طابع القضية الحيّة، كونهم أحياء ومعترفاً بذلك لغالبيتهم، وكون الخصم واضحاً ومحدداً، وحاملي القضية ذوي عصب طائفي فاعل، وكانت حاضرة في العمليات العسكرية لحزب الله، وموضوعاً للتداول في أكثر من مرة. وقد دخلت على تحرّك لجان المعتقلين عرضاً، وربما من باب تذكير اللجان الأخرى بوجود معتقلين لدى طرف آخر غير سورية، وبالتالي تخفيف اندفاعاتهم العدائية نحوها، ولم تقم بدور خاص، لكون الخصم عدواً شرساً من جهة، ولكون حامل القضية الأساسي مهتماً بالقضية عبر أساليب أخرى من جهة ثانية.

٤ ـ حركات الاحتجاج عبر الوطنية

هي حركات احتجاجية ضدّ خصم خارجي بالدرجة الأولى والأساسية، وإن طالت بشكل ثانوي وجزئي الوضع الداخلي، وهي ثلاث فئات:

أ ـ حركة الاحتجاج على الرسوم المسيئة للنبي محمد (ﷺ) في الدنمارك

قام المحتجون بتظاهرة في وسط بيروت في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تمددت باتجاه حيّ الأشرفية ـ حيث سفارة الدنمارك ـ فاقتحم المتظاهرون الشوارع، وحطموا السيارات ومحلات عديدة، ويغلب على سكان الحيّ الانتماء المسيحي.

وقد تباينت الآراء في طبيعة القوى المحركة للتظاهرة والداعية إليها والفاعلة فيها، بين قائل بمؤسسة الإفتاء الإسلامي، وقائل آخر بدعم تيار المستقبل للمتحركين، وقائل ثالث بوجود جماعات متطرفة داعية وفاعلة فيها، وقائل رابع باستغلال جهات مخابراتية للتظاهرة ضدّ القوى الأكبر فعالية في الحكومة (١٤ آذار).

وأياً كان المحرّك والفاعل، فإن الاحتجاج لم ينتج أطراً منظمة ومستمرة، إلا أنّه أحدث ارتجاجاً في الحياة السياسية اللبنانية، من ناحية جنوحه نحو التخريب في مناطق متباينة في الانتماء الديني عن قواه، تراكب فيه القول إن السنّة، وهم عماد التظاهرة، كارهون للمسيحيين، رغم التحالف بين قوى السنّة الأساسية، وتيار المستقبل، وقوى ممثِّلة للمسيحيين في ١٤ آذار (القوات، والكتائب، وقرنة شهوان). والقول إن الشيعة، وعمادهم حزب الله ـ وخلافاً للقول السائد ـ غير سلبيين تجاه المسيحيين، وقد انفتح عليهم، ووقّع مع أبرز قواهم (التيار الوطني الحر) وثيقة تفاهم بعد التظاهرة مباشرة.

ب ـ حركة الاحتجاج على الحرب الإسرائيلية على غزّة

شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة (كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) والحصار الذي فرض عليها قضية للاحتجاج اللبناني والفلسطيني في لبنان الذي شاركت فيه مختلف القوى بدرجات متفاوتة، واتخذ أشكالاً متنوعة، أهمها:

(١) الاحتجاج بالبيانات والتصريحات، وقد شارك فيه الأحزاب والقوى والشخصيات المنضوية في تكتل ٨ آذار، فضلاً على شخصيات في هذا التكتل، وتيار المستقبل ونواب فيه، والحزب التقدّمي الاشتراكي، وحزب الحوار الوطني، والحزب الشيوعي، ونقابة المحامين، وذلك في المرحلة الأولى للحرب، حيث كثافة الحملة لهذه القوى، ثمّ في المرحلة الثانية التي شاركت فيها قوى ١٤ آذار مجتمعة ونقابات المحامين والمهندسين والأطباء وهيئة التنسيق النقابية[٧٧].

وقد شاركت الحكومة اللبنانية في ذلك عبر مناشدة الوطن العربي والمجتمع الدولي التحرّك لوقف انتهاكات إسرائيل في غزة[٧٨]. وإعلان التضامن مع غزة بعد الغارات الجوية عليها[٧٩]، وإدانة العدوان، وإعلان الحداد، واستعجال عقد قمة عربية[٨٠].

(٢) الاحتجاج بالاعتصامات، وقد جرى أكثر من اعتصام أمام مبنى الإسكوا في بيروت: في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصام جبهة الأحزاب والقوى والشخصيات في تكتل ٨ آذار؛ وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصام المنظمات الشبابية في ١٤ آذار؛ وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ اعتصام الجماعة الإسلامية، والحملة الأهلية لنصرة فلسطين والعراق، وحماس، ورابطة علماء فلسطين، والمنتدى القومي العربي، والمؤتمر الشعبي؛ وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ اعتصام هيئة التنسيق النقابية[*].

(٣) الاحتجاج بالتظاهر، وقد اتخذ أكثر من شكل:

ـ تظاهرات مناطقية في حاصبيا (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، وفي بعلبك وصور (٣ آذار/مارس ٢٠٠٨)، وفي طرابلس وعين الحلوة والمية ومية والبص والرشيدية والنبطية وبعلبك ورأس العين والضاحية الجنوبية ومخيم مار الياس والبداوي (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، وصيدا وعين الحلوة

(٧٧) السفير والنهار، ٣ ـ ٤/ ١/ ٢٠٠٨؛ ٢٢-٢٥/ ١/ ٢٠٠٨؛ ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٨؛ ٣ ـ ٤/ ٣/ ٢٠٠٨؛ ٢٢ ـ ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٨؛ ٢٨ ـ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٨؛ ٢٨ ـ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨؛ ١٣/ ١/ ٢٠٠٩، و٥/ ٢/ ٢٠٠٩.

(٧٨) السفير، ٢٢ ـ ٢٣/ ١/ ٢٠٠٨.

(٧٩) السفير، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٨٠) السفير، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(*) انظر الصحف في اليوم التالي للاعتصام.

وبيروت (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩). وقد غلب عليها طابع التضامن مع غزة والمطالبة بفكّ الحصار.

ـ الاحتجاج بالتظاهر والاعتصام معاً الذي غلب عليه طابع الاستنكار المزدوج: استنكار للموقف المصري الذي لم يقدم على فكّ الحصار عن غزة، واستنكار للموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، وتمثَّل بـ:

● تظاهرت الاحتجاج أمام السفارة المصرية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقد تخللها محاولات اقتحام مبنى السفارة في الرملة البيضاء، وتصدّي قوى الأمن للمتظاهرين. وقد شارك في هذه التظاهرات شباب حزب الله، بشكل أساسي، وقوى يسارية أخرى.

● تظاهرات الاحتجاج أمام السفارة الأمريكية في عوكر في ٨ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وقد رشقت السفارة بالحجارة وحاول المتظاهرون اقتحام الأسلاك الشائكة حول السفارة. وقد تصدّت لها قوى الأمن اللبناني. وقد غلب الطابع اليساري على المشاركين في هذه التظاهرات.

● الاحتجاج بإرسال سفن مساعدات إنسانية إلى غزة، واقتصرت في لبنان على سفينة واحدة (سفينة الأخوّة)(*) التي انطلقت من طرابلس في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ إلى لارنكا في قبرص، ثمّ إلى غزّة، حيث تعرّضت للمضايقات في عرض البحر، واقتحمت حين وصولها، واعتقل ركابها، ثمّ أطلق سراحهم، وبقيت السفينة محتجزة في إسرائيل، وقد نظم الرحلة اللجنة الشعبية اللبنانية ـ الفلسطينية لمواجهة الحصار على غزة، وجمعية غزة الحرة في كاليفورنيا، وشارك فيها حوالى ٨٠ شخصية(٨١).

ويلاحظ في هذه الحركات الاحتجاجية اشتدادها في المرحلة الأخيرة، حين تعرّضت غزة لغارات جوية إسرائيلية ذهب ضحيتها مئات الشهداء

(*) انطلقت فكرة إرسال السفن من «جمعية غزة الحرّة» في كاليفورنيا التي أرسلت سفينة عليها ٤٤ ناشطاً أجنبياً في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، واستطاعت خرق الحصار والوصول إلى غزّة، وتلتها محاولة ناجحة في ٢٨ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٨، ثمّ «الكرامة» لناشطين أوروبيين في ٨/ ١١/ ٢٠٠٨، وعلى متنها ٢٣ شخصية بينهم ١٢ نائباً أوروبياً، ثمّ «سفينة المروءة الليبية» التي تصدّت لها قوات الاحتلال بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨، ثمّ «سفينة قطرية» بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨، و«سفينة إيرانية» بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠٠٩.

(٨١) السفير، ١ ـ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩.

والجرحى (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، كما يلاحظ اقتصار الاحتجاج على المنظمات والأحزاب ذات القواعد الإسلامية، وعلى الأحزاب والمنظمات اليسارية والقومية، وعلى هيئات نقابية، أي أن الحصار كسر الانقسام السياسي السائد (٨ و١٤ آذار) معيداً الانقسام السابق له.

كما يلاحظ عدم إدخال قضايا الصراع الداخلي في حركات الاحتجاج، وإن بدت التظاهرات حول سفارتي مصر والولايات المتحدة حاملة تحدٍ لقوى داعمة لتكتل ١٤ آذار.

ج ـ حركات احتجاج ضدّ تحرير التجارة الدولية

هذه الحركات الاحتجاجية دارت حول تحرير التجارة الدولية، إن بضم لبنان إلى منظماتها أو باتّباع لبنان سياسة اقتصادية منسجمة معها، أو بآثارها التدميرية، عالمياً. وقد اتخذت أكثر من طابع، بعضها داخل الحركات الاحتجاجية المطلبية (احتجاجات هيئة التنسيق النقابية ضدّ التعاقد الوظيفي)، وبعضها ذات طابع مستقل. وقد انحصرت هذه بإصدار البيانات دون أن تصل إلى حدّ النزول إلى الشارع.

وقد قام بهذه التحرّكات منظمات المجتمع المدني، فضلاً على الحزب الشيوعي اللبناني، وتمثّل هذا التحرّك ببيانين:

الأوّل في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ومناسبته مفاوضة لبنان للانضمام إلى منظمة التجارة، وموضوعه المطالبة بحماية الزراعة والصناعة المحلية، مع إصلاح القطاع العام، وإبقاء الخدمات الأساسية عامة، والتحذير من خطورة تحرير التجارة. وموقّعو البيان: منظمات من المجتمع المدني هي: الأمل للمعوقين، وعامل، ومجموعة Attack، وجمعية التنمية الخيريّة الاجتماعية، والحركة الثقافية ـ إنطلياس، والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، واتحاد المقعدين اللبنانيين، والمؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني، ونقابة المزارعين اللبنانيين، ومراكز الدراسات حول الشأن العام، والخط الأخضر، وتجمّع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، وجمعية الخدمات الإنسانية والاجتماعية في الشمال[٨٢].

---

(٨٢) النهار، ٨/١/٢٠٠٦.

والثاني في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في الموضوع نفسه، محذراً من الآثار المترتبة على انضمام لبنان إلى منظمة التجارة الدولية.

وقد نتج عن هذين التحرّكين قيام تحالف «لبنان ليس للبيع» ضمَّ ١٧ جمعية، ويتابع تحرّكه البحثي والإعلاني في الاتجاه نفسه[٨٣].

استنتاج واستشراف

يبدو من استعراض الحركات الاحتجاجية في لبنان بعد العام ٢٠٠٥ جملة استنتاجات، أهمها:

ـ أن الحركات الاحتجاجية، بالمعنى العام لها كثيرة، إلا أنّها بالمعنى الخاص محصورة، واقتصرت على حركتين: حركة الاحتجاج على الإساءة إلى النبي (ﷺ) وموضوعها خارج الاجتماع السياسي الداخلي، وحركة الاحتجاج على انقطاع الكهرباء في الضاحية الجنوبية لبيروت، وموضوعها داخلي بامتياز، إلا أن أياً من هاتين الحركتين لم تنتج أطراً وهيئات خاصة بها، لا بل سرعان ما عادت إلى قواعدها بانضواء محرّكي كلّ حركة في أطرهم السابقة.

ـ أن موضوعات الاحتجاج متنوعة، إلا أن الأكثر فعالية هي الاحتجاجات السياسية، وفعاليتها لا تعود إلى طبيعتها السياسية فقط، بل إلى حملها من جانب قوى طائفية، وتناغمها مع أطراف دولية وإقليمية مؤثرة، وقد تجاوز الاحتجاجان الأساسيان في هذه المرحلة المطلب السياسي المحدد: التغيير في سياسات السلطة إلى مطالب بنيوية في النظام السياسي، فانتفاضة الاستقلال عدّلت في الرعاية الإقليمية للنظام، وحاولت التعديل في السياسة الخارجية للدولة، وتعزيز موقع محسوب على الطائفة السنّية، والاعتصام في ساحة رياض الصلح، عدّل في بنية تشكيل الحكومة (الثلث المعطل)، وحال دون التعديل في سياسة لبنان الخارجية، وعزّز موقع الطائفة الشيعية في المعادلة الداخلية.

ـ غياب الاحتجاجات ذات الطابع العمالي أو الفلاحي، سواء أكانت من هيئات شرعية أو غير شرعية، واقتصرت على تحرّك يتيم للاتحاد العمالي العام، سرعان ما أجهض بالسياسة، وتحرّك للعاملين في النقل البري والزراعي

---

(٨٣) النهار، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٨.

انحصر في بيئة داعميه السياسيين، وتحرّكات متفرقة لمزارعين تضرّروا بفعل العوامل الطبيعية.

ـ غلبة الطابع الوظيفي موضوعاً، والمثقف أداة، والتقليدي أسلوباً، على الحركات الاحتجاجية المطلبية في هذه المرحلة، حيث إن هيئة التنسيق النقابية هي هيئة في غالبيتها الساحقة للأساتذة في مراحل التعليم المختلفة، والأساتذة الثانويين والابتدائيين، وأساتذة أيضاً.

ومطالب الهيئة: رفض التعاقد الوظيفي، ومطالب الأساتذة الدخول في الملاك التعليمي، هي مطالب وظيفية، والأساليب المعتمدة هي الإضراب والتظاهر والاعتصام، وهي أساليب تقليدية، سواء باعتمادها مراحل سابقة أو باعتمادها في بلدان أخرى ولدى حركات شبيهة.

ـ طغيان الطابع الطائفي على الحركات الاحتجاجية في أكثر من ناحية؛ فالحركتان الاحتجاجيتان الأساسيتان حملتا الطابع الطائفي في تكوينهما، وفي موضوعهما، وفي أساليبهما.

والحركات والاحتجاجات الأخرى ذات الطابع غير الطائفي استغلت طائفياً (إضراب ١٠ أيار/مايو لهيئة التنسيق، وإضراب ٧ أيار/مايو للاتحاد العمالي العام، واحتجاج مار مخايل)، أو حُملت الطابع الطائفي (خفض سنّ الاقتراع، وإعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني الجنسية)، فضلاً على الطابع الطائفي الصريح لبعضها (الاحتجاج على الإساءة إلى النبي).

ـ تراجع الحركات الاحتجاجية المطلبية قياساً بمراحل سابقة، بما فيها مرحلة الحرب نفسها، إذ لم يشهد لبنان خلال هذه المرحلة احتجاجات مطلبية، باستثناء احتجاجات هيئة التنسيق والأساتذة، كما لم تقدّم هيئات عريقة في هذا الحقل (الاتحاد العمالي العام، واتحاد العمال والمستخدمين) على تحرّك احتجاجي بارز.

ـ لم تخرج أساليب الاحتجاج عن المعروف تاريخياً والسائد عالمياً (إضراب، وتظاهر، واعتصام)، وما خرج عن السائد هو الاحتجاجات السياسية ذات الطابع الطائفي (انتفاضة الاستقلال، واعتصام في ساحة رياض الصلح)، فقد اعتمدتا الاعتصام المفتوح، سواء في ساحة الشهداء أو في ساحة رياض الصلح الذي ترافق معه إقامة الخيام والمهرجانات، فضلاً على

النشاطات الأخرى، وهو ما لم يشهده تاريخ الاحتجاجات في لبنان.

وقد يكون ذلك عائداً إلى الحشد الكثيف في الاحتجاجين الذي جعل الحضور الدائم في الاعتصامين ممكناً، كما قد يكون ذلك عائداً إلى الطبيعة الطائفية للاحتجاجين، وما يقبع خلفهما من دعم سياسي ومالي، محلي وإقليمي ودولي، جعل الفعالية فيها كبيرة.

ـ إنّ تراجع الاحتجاجات المطلبية، وتقدم الاحتجاجات السياسية، وغلبة البنية الطائفية عليها وتأثيرها في الاحتجاجات الأخرى «غير الطائفية»، كل ذلك يؤشر إلى نماء حركات اجتماعية طائفية لا تنبئ بتغيير إيجابي، كما لا تندرج في حالة الفوضى تماماً، وإنما تؤسس لفدرالية طائفية غير معلنة في لبنان، وتندرج في مشروع الكيانات الطائفية في المنطقة؛ تغذيه وتتغذى به.

وقد تكون هذه الوجهة سائدة في المدى المنظور، ومتناغمة مع تحرّكات النظام العالمي المندفعة نحو تعميم نمط إنتاج ضخم مالياً، ومتذرّر بشرياً، ونمط استهلاك متزايد، ونمط سياسي أحادي ووحداني، والمندَفع ضده بقوقعة على الهوية بمختلف أشكالها. إلا أنّ طبيعة البنية المجتمعية في لبنان الموحّد في علاقات الإنتاج، والمتداخل جغرافياً وديمغرافياً، تجعل وصول هذه الوجهة إلى مآلها النهائي متعذراً، إن لم يكن مستحيلاً.

كما أنّ الاستعصاءات التي واجهت الاستقطابات الطائفية عندما كانت ضمن ثنائية مسيحي ـ مسلم، والاستعصاءات التي تواجه هذه الاستقطابات المتعددة القوى، ومآل كلّ منها العنيف والتدميري من جهة، والارتهاني من جهة أخرى، تقود إلى تراجع هذه الوجهة لصالح بناء دولة مدنية، بنماء قوى متضررة من هذه الوجهة، أو بعقد هذه الطوائف أو بعضها تسوية تاريخية تغلّب المدني على الأهلي، والدولة على الطائفة، والداخل على الخارج.

الفصل الخامس

الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور

محمد العجاتي(*)

(*) باحث مصري، والمدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي. ويشكر حبيبة محسن، مساعدة باحث، في منتدى البدائل العربي.

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي شهدتها الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينيّات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثالثة بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي، ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة، ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، ترتكز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق.

تحاول هذه الدراسة تتبع تطور هذه الحالة من خلال رصد مراحلها المختلفة، من حيث طبيعة الحركات ومظاهرها وبنيتها والبيئة المحيطة بعناصرها الثلاثة، الاقتصادية والداخلية والخارجية، والتفاعل ما بين هذه الحركات والبيئة المحيطة بها من حيث التأثير المتبادل بينهما. ولتكون الصورة أكثر وضوحاً، ترسم هذه الورقة في مقدمتها صورة للمجال السياسي المصري في فترة التسعينيات التي سبقت الإشارة إليها بصفتها مرحلة ركود سياسي، إلا أنّه بالتأكيد كانت كذلك مرحلة تشكّلت فيها، عبر الأحداث والتطورات، البدايات للحراك الحالي في مصر.

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، شهدت الساحة السياسية المصرية حالة من الركود السياسي الذي يمكننا تفسيره بالقيود التي فرضها النظام المصري لتضييق المساحة المسموح بها من حرية الرأي والتعبير، وحرية العمل السياسي بشكل عام، بحجة التخوّف من مدّ الحركات الإسلامية العنيفة في تلك الفترة، بالإضافة إلى عدة عناصر أخرى، أهمها تراجع القوى السياسية التقليدية، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، وكذلك استخدام السلطة خطاباً قومياً لتبرير دورها في حرب الخليج الثانية.

ومن النماذج البارزة الجديرة بالتناول في هذا الصدد تجربة حزب الوفد، وهو أعرق الأحزاب المصرية، نظراً إلى أنه كان حزب الأغلبية قبل قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢. ومع عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٨، عاد الحزب مرة

أخرى إلى العمل السياسي تحت قيادة فؤاد سراج الدين الذي كان سكرتيراً عاماً للحزب في مرحلة ما قبل الثورة، وكان حزب الوفد أول الأحزاب التي تتقدم بطلب السماح بممارسة العمل الحزبي العلني[١].

وخلال فترة الثمانينيات، استطاع الحزب خلق قواعد شعبية لا بأس بها[٢]، إلا أنّه كحزب ليبرالي خذل على أرض الواقع العديد من أنصاره، وذلك من خلال مواقفه من قضايا الرأي والتعبير، وعلى رأسها قضية نصر حامد أبو زيد، وتركيز الحزب على تصفية حساباته مع الفترة الناصرية، وبقاء رئيس الحزب آنذاك فؤاد سراج الدين لفترة طويلة مسيطراً على مقاليد السلطة داخله. إضافة إلى ذلك انسحاب عدد كبير من أعضاء الحزب عام ١٩٨٤، لاعتراضهم على تحالف حزب الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين[٣]، يُضاف إلى ذلك ـ بل يسبقه في معظم الأحيان ـ حقيقة أن موقف الحزب في خلال فترة التسعينيّات تميزت بالتراخي والاقتراب من المواقف الحكومية في معظم القضايا، الأمر الذي أضعف التعاطف الشعبي مع الحزب، خاصةً في الأوساط الشبابية.

أما حزب اليسار، الذي كان في فترة الثمانينيّات يمثل الصوت الأكثر راديكالية في الشارع المصري، وهو حزب التجمّع الذي نشأ في نهاية السبعينيّات بقيادة خالد محيي الدين، أحد الضباط الأحرار، ليضم بين جنباته التيارات الشيوعية والناصرية وتيار اليسار الإسلامي، فقد أُصيب في مطلع التسعينيّات وسقوط المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، بحالة من الارتباك، صاحبها تبنيه لتحالف مع الدولة لمواجهة ما أطلق عليه «الإرهاب» الديني، وتحولت مهمته إلى معركة مع الفكر الأصولي على حساب معركته مع سياسات النظام القائم، وهو ما أفقده كثيراً من المشروعية، وبدأ العديد من التيارات اليسارية والناصرية في الخروج من عباءته رسمياً، أو حتّى ضمنياً، بالبقاء داخل الحزب مع ممارسة نشاطه السياسي بشكل مستقل، وهو ما دفع قيادات الحزب الرسمية، سواء رغبة في السلطة أو في محاولة للحفاظ على الحزب، بالتراجع عن الديمقراطية الداخلية التي كانت مثالاً يحتذى به من

---

(١) انظر: «حزب الوفد،» المعرفة، <http://www.marefa.org/index.php>.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

قبل باقي الأحزاب خلال فترة الثمانينيّات. ومع ارتفاع متوسط أعمار هذه القيادات، بدأ الحزب في التكلس والدخول في صفقات مع النظام، ممّا أفقده كثيراً من شعبيته في أوساط اليسار المصري.

من أهم الأحزاب المصرية التي فرضت وجودها على الساحة حتّى فترة التسعينيات أيضاً حزب العمل(٤). ومن الجدير بالذكر أن الحزب ـ لدى نشأته ـ كان يغلب على برنامجه وتوجهاته الطابع الاشتراكي، ولكنه نزع تدريجياً عباءة الاشتراكية عنه، وشهد تقارباً مع جماعة الإخوان المسلمين، وانضمام عناصر إسلامية التوجه إلى الحزب، وخروج عناصر اشتراكية أخرى منه. ولم يكن هذا الأمر بمستغرب، حيث إنَّ الحزب يعتبر نفسه امتداداً لحركة مصر الفتاة التي كانت تسعى إلى المزج بين الاشتراكية والتوجه الإسلامي. ومن اللافت أن الأزمات الداخلية بسبب هذا التحالف استمرت وازدادت عنفاً؛ فمع حلول انتخابات المؤتمر العام (١٩٨٩)، ظهر فيها بشدة الصراع بين التيارين الاشتراكي والإسلامي داخل الحزب، وهو الصراع الذي حُسم بفوز أنصار التيار الإسلامي في انتخابات الحزب الداخلية. ورداً على نتائج الانتخابات، وسقوط التيار الاشتراكي داخل الحزب، اجتمع عدد من قيادات الجناح الاشتراكي في الحزب، وقرّروا إنشاء لجنة تنفيذية ثانية منشقة عن الهيكل التنظيمي للحزب الأصلي، وتولى أحمد مجاهد رئاسة هذا الحزب الموازي، وصار جمال أسعد نائباً له. وقد تمّ الإعلاء من شأن هذا الانشقاق إعلامياً وسياسياً، سواء من خلال الدعم الحكومي للمنشقين عن الحزب ـ بمجموعة من اللقاءات التي جمعت بين المجموعة المنشقة ورئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية على سبيل المثال ـ أو من خلال إصدار صحيفة أخرى موازية باسم الحزب، الأمر الذي أضعف هيكل الحزب الأصلي أمام الرأي العام(٥).

أما الحزب العربي الديمقراطي الناصري الذي عوّل عليه الكثيرون لتغيير المشهد السياسي في مصر، حيث إنّه الحزب الوحيد الذي استكمل بناء قواعد شعبية من خلال لجان ومقار في كافة محافظات مصر قبل إشهاره، فقد جاءت

---

(٤) انظر: موقع **حزب العمل** (الإلكتروني)، <http://el-3amal.com/news/page.php?t=2&i=1>.

(٥) هاني لبيب، «شهادة من الداخل: حزب العمل في مصر: صعوبات الممارسة الديمقراطية،» المعرفة (الجزيرة)، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC160E5C-90DD-4259-814E-14F678DD5F6F.htm>.

نشأته في مطلع التسعينيّات مخيّبة للآمال، إذ ولد منقسماً على ذاته، وشهد منذ اللحظة الأولى صراعاً بين فصائل الناصريين المختلفة، على رأسها مجموعة ضياء الدين داود، ومجموعة فريد عبد الكريم التي تمثل الجناح الأكثر تشدداً من الناصريين[٦]. وقد نتج من تأسيسه رفض الاعتراف الرسمي ببقية القوى الناصرية، وإن دعت بعض القوى الناصرية كلّ فصائل الناصريين إلى الانضمام إلى الحزب الوليد، وتناسي الخلافات القديمة، واستجاب البعض للدعوة، بينما رفضها آخرون. بيد أن هذا الاقتراح تحول إلى كابوس بعد أقل من خمسة أعوام على تشكيل الحزب الناصري، وذلك بسبب انتقال خلافات فصائل الناصريين إلى هذا الحزب الجديد، ما أثر في فاعليته، وشلّ قدرته تقريباً، الأمر الذي دفع البعض إلى الانسحاب من الحزب طواعية، وفصل الحزب آخرين، بعدما وقعت صدامات داخل لجان الحزب بين القوى المتنافسة[٧].

أما جماعة الإخوان المسلمين، فبعد تجربتي تحالف مع أحزاب قائمة خلال الثمانينيّات ومطلع التسعينيّات، كانت فترة التسعينيّات بالنسبة إليها مرحلة بناء، وقد مكّنها من ذلك فترة التسامح القصيرة بينها وبين النظام، التي حتّمتها ضرورات مواجهة النظام مع الجماعات الجهادية العنيفة. إلا أن ذلك لم يخلُ من مناوشات، على سبيل المثال «قضية سلسبيل» في أواخر عام ١٩٩٢، التي تبيّن من خلالها أن للجماعة تنظيماً قوياً ومحكماً استطاعت بناءه في سنوات قليلة، ويكاد يقارب في دقته الهيكلية والتنظيمية الهيكل الرسمي للدولة وأجهزتها. وهي القضية التي شهدت في أعقابها إجراءات متعددة لكسر شوكة الجماعة، وعلى رأسها المحاكمات العسكرية لقياداتها، وسن التشريعات والقرارات الإدارية لتقليص وجود الجماعة في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والمجالس المحلية، بل والجمعيات الأهلية والمساجد. وهذه الإجراءات تهدف جميعاً إلى توجيه ضربات جزئية محسوبة إلى بنية الجماعة، لإنهاكها واستنزاف قوتها، دون الدخول في معركة مباشرة ومفتوحة معها، قد لا يحتمل النظام تكاليفها في ذلك الوقت[٨].

---

(٦) محمد جمال عرفة، «الحزب الناصري: تفاؤل بالانتخابات هل ينعكس على تمثيله؟،» موقع إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic21.asp>.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) حسام تمام، «الإخوان المسلمون: هل تغيرت قواعد المواجهة؟،» موقع المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية، <http://www.awrd.net/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1545&NrIssue=1&NrSection=6>.

هناك قوى أخرى كانت موجودة بكثافة وفاعلية على الساحة المصرية خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات، هي الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها تنظيم الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية. وهي ـ كما هو معروف ـ تنظيمات سلفية جهادية عنيفة، بدأت تظهر على الساحة مع أوائل السبعينيات، وتعتنق فكراً إسلامياً متطرفاً، يحكم بجاهلية الدولة لكونها لا تحكم بالشريعة الإسلامية، وتتبنى أسلوباً واحداً للتغيير هو العنف المسلح. وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات قد تلقت ضربات موجعة عقب اغتيال الرئيس السادات، ووُضع أكثر القيادات في السجون، إلا أن فترة أوائل التسعينيات، تحديداً، كانت من الفترات النشطة في حياة هذه الفصائل. فمع خروج معظم قيادات هذه الفصائل من السجون في منتصف الثمانينيات، ازدادت الحركة تأثيراً، واستطاعت بناء نفسها مرة أخرى، وخاصة تنظيم الجماعة الإسلامية الذي خلق لنفسه قاعدة شعبية لا بأس بها في منطقة الصعيد جنوب مصر. واستطاع تنفيذ عدد من العمليات العسكرية، على رأسها عمليات الاغتيال التي استهدفت رموز النظام المصري عام ١٩٩٣، والتي قام بها ما عُرف باسم «تنظيم طلائع الفتح»، التابعة لجماعة الجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى مذبحة الأقصر في العام ١٩٩٧ التي قامت بها مجموعة من أبناء الجماعة الإسلامية[٩]. ومن الجدير بالذكر أن تلك الأحداث ـ مع الاعتراف بخطورتها ـ ظلت ورقة في يد النظام المصري للتضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي المتروكة في المجال العام[١٠].

كما كان للعامل الاقتصادي دور مهم في هذه الفترة، فمع انتهاء حرب الخليج الثانية حصل النظام المصري على مكافأته مقابل المشاركة في تحرير الكويت، فشُطب ما يقرب من نصف الديون الخارجية المصرية التي كانت تثقل كاهل الاقتصاد المصري طوال الثمانينيّات. كما بدأت الحكومة في ذلك الوقت تطبيق ما اصطلح على تسميته برنامج «الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة»[١١]، بما شمله

---

(٩) كمال حبيب، «خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات،» في: **المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد**، تحرير ضياء رشوان [وآخرون] (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، برنامج دراسة الحركات الإسلامية، ٢٠٠٨).

(١٠) «ماذا بقي من جماعة الجهاد المصرية؟»، في: **دليل الحركات الإسلامية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).

(١١) **نحو توزيع عادل لثمار النمو: التقرير المصري للاستثمار** (القاهرة: مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٩).

ذلك من إعفاءات ضريبية لعدد من السنوات للشركات الأجنبية، وكذلك بدأ بيع بعض شركات القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في السيولة المتوفرة، وكذلك إلى جذب استثمارات أجنبية بما أتاحته من فرص عمل خاصة مع دخول الشركات المتعدية الجنسيات. كما شهد النصف الثاني من التسعينيّات تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم التي كانت قد تجاوزت في مطلع التسعينيّات الـ ٢٠ بالمئة، وكذلك معدل نمو يقدر بحوالى ٤,٥ بالمئة[١٢]، وهو رقم كان غائباً منذ أواخر السبعينيّات. ولدت هذه الحالة آمالاً عريضة في طفرة اقتصادية لدى شرائح واسعة في المجتمع المصري إلى الدرجة التي حدت ببعض المحللين على وصف مصر بنمر على النيل، على غرار النمور الآسيوية[١٣].

مع أفول وجمود التنظيمات الحزبية بشكلها التقليدي، والمواجهات العنيفة بين النظام والجماعات السياسية الأخرى غير الحزبية، وعمليات التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية، وعلى رأسها مصر، في أعقاب القبول بسياسات التكيف الهيكلي، بالإضافة إلى تحولات النظام العالمي من انهيار نظم الحكم الدكتاتورية في شرق أوروبا ومعظم دول الكتلة الشرقية، بل وانهيار الاتحاد السوفياتي ذاته في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، برز ما أُطلق عليه «القطاع الثالث» أو «المجتمع المدني» كمصطلح جديد، تركّز عليه المنظمات الدولية لكونه القطاع الذي يمارس نشاطاً تكميلياً لدور الدولة المتراجع، ويسدّ الفجوة بين المواطنين والدولة، ومن ناحية أخرى، يساعد على إشاعة قيم المبادرة والاعتماد على الذات، ومن ثمّ خلق ثقافة مختلفة قد تكون دافعاً لعملية التحول الديمقراطي[١٤].

في الوقت ذاته، الذي بدأ المجتمع المدني يبرز فيه على الساحة باعتباره فاعلاً مهماً على الساحة المصرية، بدأ المجتمع المصري أيضاً يشهد نمواً غير مسبوق لظاهرة أخرى هي ظاهرة الإعلام المستقل. فبحلول أواخر التسعينيات، شهدت مصر انطلاق عدد من الصحف المستقلة، كان أبرزها جريدة **الدستور** التي تمّ إغلاقها لفترة طويلة ـ حوالى سبع سنوات ـ بسبب مشكلة أثارها أحد

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) «نمر على النيل،» **الأهرام**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٧.

(١٤) شوقي عقل، «مصطلح جديد.. قديم نحن والمجتمع المدني،» **الكتب: وجهات نظر** (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، <http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=519&issue_id=5>.

رجال الأعمال(١٥). هكذا كان المشهد المصري عشية القرن الواحد والعشرين، الذي شهد مطلعه حراكاً سياسياً غير مسبوق في مصر منذ الاستقلال.

ويمكننا تقسيم هذه الورقة إلى ثلاث مراحل رئيسيّة شهدها هذا الحراك: المرحلة **الأولى** هي تلك التي انطلقت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستمرت حتّى غزو العراق في العام ٢٠٠٣. والمرحلة **الثانية** التي صاحبت الانتخابات البرلمانية المصرية، واستمرت حتّى انتهاء الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٥. والمرحلة **الثالثة** والأخيرة هي مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية التي بدأت منذ العام ٢٠٠٦ وما زالت مستمرة حتّى الآن.

أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة الحراك السياسي

فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، ثارت موجة من التظاهرات والتحرّكات السياسية غير المسبوقة على الساحة المصرية. ومن اللافت أن هذا الحراك الشعبي اتخذ أولاً صورة تجمّع شعبي يهدف إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني وتدعيم مقاومته وصموده أمام الهجمات الإسرائيلية، وذلك من خلال جمع التبرعات وقوافل المساعدات المادية والغذائية والدوائية، وتمريرها عبر الحدود المصرية إلى الأراضي المحتلة من ناحية، باعتبار أن ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال هو جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية المصرية، وهمّ إنساني عام؛ ومن ناحية أخرى، نظراً إلى حالة الركود السياسي التي سادت الساحة المصرية خلال فترة التسعينيات، والتضييق الأمني الذي مارسه النظام المصري على مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية، تحولت الحركة في فترة لاحقة إلى استغلال العامل الخارجي كمدخل إلى الاحتجاج على الأوضاع الداخلية. أشعلت الانتفاضة حالة استنفار وحراكاً غير مسبوق لدى قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع المصري، فقد اشتعلت التظاهرات غير المنظّمة للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وللتضامن مع القضية الفلسطينية، وأثارت موجة واسعة من التعاطف لدى الشعب المصري مع القضية الفلسطينية.

---

(١٥) محمد أبو زيد، «الصحافة المصرية المستقلة تحت المجهر: ظهرت أواخر التسعينات.. والسؤال الآن هل هي «إعلام بديل»؟،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٧/٩، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=372226&issueno=10085>.

١ ـ محفزات الحراك السياسي بين التغيّرات الإقليمية والتطورات الداخلية

كانت البيئة المحيطة داعمة لعودة الحراك للشارع المصري، سواء بسبب التراجع الاقتصادي أو التطور الإعلامي، على مستوى العربي خاصة، من جانب قناتي «العربية» و«الجزيرة» اللتين نقلتا للمشاهد العربي صورة مفصّلة للمجازر الإسرائيلية. ونذكر هنا مشهد استشهاد الطفل محمد الدرة بين يدي والده برصاص القوات الصهيونية، وما تركه من أثر في نفوس العرب جميعاً. كذلك التطورات السياسية، سواء الداخلية أو الخارجية، كان لها دورها كذلك.

وعلى الصعيد الاقتصادي، واجه الاقتصاد المصري في نهاية حقبة التسعينيّات ثلاث صدمات رئيسيّة، هي الأزمة المالية في بلدان شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في مدينة الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أدى إلى عودة الارتفاع في معدلات التضخم، وانحسار في معدلات الاستثمار، خاصة مع انتهاء مهلة الإعفاء الضريبي، حيث استفادت بها العديد من الشركات، ثمّ نقلت مقار نشاطها إلى دول أخرى بعد انتهائه. كما شهدت هذه الفترة معدلات نمو سلبي للاستثمار الخاص بلغ ٤٦ بالمئة، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار بنسبة ٢٣ بالمئة[١٦]، لتبدأ موجة من البطالة ما زلنا نعانيها حتّى الآن، وهو ما دفع إلى ما يمكن أن نطلق عليه فجوة التوقعات لدى فئات عريضة من الشعب المصري، خاصة بين الشباب الذي يعد وقود حركات الاحتجاج.

في هذا الإطار، يمكننا الإشارة إلى التغيّرات الحادثة على الساحة السياسية المصرية داخلياً، وعلى رأسها التطورات الداخلية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وتحديداً تلك التي أعقبت مؤتمر الحزب الثامن عام ٢٠٠٢. ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، والمؤشرات المقلقة التي تلت تلك الانتخابات، تبيّن بوضوح تناقص كبير في شعبية الحزب في أوساط المؤيّدين له، فقد أشارت إلى تنامي ظاهرة الانشقاق الحزبي من المستقلين الذين يتحدون الحزب أثناء الانتخابات، وسرعان ما ينضمون إليه حال فوزهم[١٧]. يُضاف إلى ذلك أيضاً ـ كما يذهب عدد من المحللين ـ العامل الخارجي المتمثل في

(١٦) نحو توزيع عادل لثمار النمو: التقرير المصري للاستثمار، ص ٧.

(١٧) محمد جمال عرفة، «الحزب الوطني المصري.. تغيير أم تجميل؟،» موقع إسلام أون لاين (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1172571454417&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>.

الضغوط الدولية ـ وتحديداً الضغوط الأمريكية ـ من أجل تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية التي «تفرخ الإرهاب»، ذلك المسؤول عن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ولكن من الواضح أن العامل الخارجي لم يكن هو العامل الأساسي الدافع إلى إجراء تلك الإصلاحات في هيكل الحزب الحاكم، لأن عملية الإصلاح الداخلية للحزب كانت قد بدأت قبل أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. أما عن تلك الأخيرة، فربما ساهمت فقط في دفع عملية الإصلاح، وإعطاء المزيد من الثقل إلى الجيل «الثاني» من القيادات أو «التيار الإصلاحي» داخل الحزب.

ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، بدأ تيار الشباب أو التيار الإصلاحي الذي يقوده جمال مبارك، ابن الرئيس، في الإلحاح على طلب الضوء الأخضر من رئيس الحزب، الرئيس مبارك، لمحاولة إصلاح الحزب الوطني، وتحسين صورته في الشارع المصري. وقد نجح هذا التيار ـ نسبياً ـ في بلورة عدد من التغييرات تمسّ عملياً التيار التقليدي ـ أو من اصطلح على تسميتهم بـ «الحرس القديم» ـ الذي تمثله رموز الحزب القديمة، انتظاراً للحظة التغيير المرتقبة في مؤتمر الحزب الثامن عام ٢٠٠٢، ليخرج الحزب من المؤتمر ببعض التغييرات في ما يتعلق بالنظام الأساسي أو الرموز.

ورغم أن التغييرات لم تكن جذرية بالمعنى الذي توقعه بعض المراقبين، ولكنها كانت مهمة وذات دلالات مؤثرة: فعلى سبيل المثال، صرح أحد قادة الحزب ورمز من رموز التيار الإصلاحي أن انتخابات ٢٠٠٠ كانت اختباراً للحزب، وما إن انتهت بسقوط رموز كبيرة للحزب حتّى بدأت عملية التطوير للتخلص من الاحتكار، الذي استنّته قيادات «فرضت نفسها على العمل الحزبي»، واستمرت في مناصبها طويلاً دون أن تسمح به لغيرها. وانطلاقاً من ذلك، فقد اتضح لجانب كبير من المحللين أن عملية الإصلاح لم تكن سوى عملية تجميل سطحية، لم تصل إلى جذور مشاكل الحزب[١٨]. كان أحد التغييرات البالغ الأهمية هو استحداث لجنة جديدة داخل الحزب، هي لجنة أمانة السياسات، وهي اللجنة التي ستتولى رسم السياسات التي سينتهجها

(١٨) وحيد عبد المجيد، «مؤتمر الحزب الحاكم في مصر.. حدود الإصلاح ومعضلاته؟،» المعرفة (الجزيرة)، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E8F722A-0B06-4563-93D0-836E29F472D5.htm>.

الحزب الحاكم، ومراجعة مشروعات القوانين التي تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها إلى مجلس الشعب. وعلى رأس لجنة أمانة السياسات، تمّ وضع جمال مبارك، الأمر الذي أثار عواصف من الانتقادات، واعتبره البعض مقدمة لتنفيذ سيناريو التوريث[١٩]. ومثّل ذلك دافعاً للحراك في الشارع استشعاراً لخطر قادم من خلال هذه التغيّرات. كما إنَّ هذا الصراع الداخلي أسفر عن بعض مظاهر الفساد داخل الحكم، فقد جرى تغيير أكبر شخصية في الحزب، وهي الأمين العام للحزب ووزير الزراعة يوسف والي، وإعطاؤه منصباً شرفيّاً (نائب رئيس الحزب للشؤون الداخلية)، في أعقاب فضيحة المبيدات المسرطنة[٢٠]. هذه الوضعية، بالإضافة إلى محاولة كلّ جناح من تلك المتصارعة تجنّب تحمل مسؤولية عمليات تضييق واسعة في مواجهة هذه التحرّكات، منح تلك الخبرة الاحتجاجية فرصة للتطور والازدياد.

خلال تلك الفترة أثرت كذلك عدة عوامل دولية في الأوضاع الداخلية في مصر، ربما كان على رأسها أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما أعقبها من حروب شنّتها الولايات المتحدة وعدد من حلفائها على أفغانستان في العام ٢٠٠١، والعراق في العام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى عدد آخر من المتغيرات الإقليمية، التي من المهم أن نمر بها سريعاً في سياق هذا الجزء.

ربما كان أول هذه المتغيّرات الإقليمية، وأبرزها، هو تحرير جنوب لبنان. ففي أيار/ مايو ٢٠٠٠ انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بعد ١٨ عاماً من الاحتلال، دون أية تسوية أو اتفاق مسبق. وجاء هذا القرار بعد أن كبّدت العمليات العسكرية الناجحة لحزب الله الاحتلال الإسرائيلي خسائر سنوية بلغت ما بين ٢٢ و٢٣ قتيلاً، وعدداً كبيراً من الجرحى والأسرى. وإلى جانب الخسائر في جنوب لبنان، فقد خلقت ضربات المقاومة الموجعة تياراً شعبياً قوياً داخل المجتمع الإسرائيلي يطالب بالانسحاب من «المستنقع اللبناني»[٢١]. وقد أدى تحرير الجنوب اللبناني، بطبيعة الحال، إلى خلق موجة واسعة من التعاطف الشعبي المصري، وأقنع الكثيرين بقدرة العرب على مقاومة الإسرائيليين، وأن

(١٩) عرفة، المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) جهان مصطفى، «قصة تحرير جنوب لبنان،» شبكة الإعلام العربية (محيط) (٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، <http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=126976&pg=2>.

نهج التفاوض ليس الطريق الوحيد لمواجهة الكيان الصهيوني، وهو ما ظلّ النظام المصري يروّج له لفترة طويلة، فتزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية على هذا الأساس، مما أثر بشدة في طبيعة المطالب والشعارات المرفوعة في الشارع المصري.

كذلك، كان لنشأة وتطور حركات مناهضة العولمة، والحرب على مستوى العالم، دور بارز في نشأة حركات مناهضة العولمة في الوطن العربي، وفي مصر تحديداً. فقد ظهرت حركات مناهضة العولمة في العالم، بدءاً بتظاهرات سياتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكان جوهرها هو تحدي الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية. مثّلت سياتل رمزاً لنقطة تحوّل مهمة، فالحركة من أجل «عالم آخر ممكن» أصبحت مُلهِماً لملايين عديدة في كلّ أركان العالم، ولم يكن الوطن العربي ـ ومصر تحديداً ـ استثناءً. وتبلورت هذه الحركة في مؤتمر ديربن لمناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠١ الذي اتخذ مواقف معادية لإسرائيل. إلا أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من حروب شنّتها الولايات المتحدة في أعقابها، نقطة تحول كبرى أو نقلة نوعية لتلك الحركات: فقد تصاعد نمو الحركة في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وتحول توجهها قبيل الحرب على العراق إلى مواجهة الوجه العسكري للرأسمالية؛ الوجه الساعي إلى تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، وشركات النفط العملاقة، على حساب المواطنين البسطاء والشعوب، وهو التوجه الذي برز جلياً من خلال الحرب على العراق، وتبلور في الشعار الذي رفعته «لا للدماء مقابل النفط»[٢٢]. وفي سياق تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أدت القضية الفلسطينية دور الملهم الجديد لحركة معاداة الرأسمالية والحرب. فقد تمّ تنظيم تظاهرات بمئات الآلاف لمناصرة الشعب الفلسطيني في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، مع نهاية شهر آذار/مارس عندما اجتاح الاحتلال الصهيوني مدن الضفة الغربية[٢٣]. كلّ هذه التحرّكات الدولية كان لها صدى واسع ومؤثر في الشارع المصري، فتحرّك الشارع على أثر مشاهدته للتظاهرات في مختلف أنحاء العالم تضامناً مع قضايا منطقتنا، بل تشكّلت في مصر مجموعة لمناهضة العولمة (أجيج) (Egyptian Anti-globalization Group)، وهي «تجمّع

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

لنشطاء أفراد يهدف إلى النضال ضدّ العولمة في مصر، ويسعى إلى تطوير هذا النضال وتوسيع رقعته، وهو جزء من حركات مناهضة العولمة الدولية»[٢٤].

٢ ـ الموجات المختلفة للحراك في هذه المرحلة

يمكن التمييز بين ثلاث موجات مختلفة للحراك الشعبي في الفترة بين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وحتّى احتلال القوات الأمريكية للعراق في العام ٢٠٠٣. فتميزت الموجة الأولى من الحراك ـ كما سبق الذكر ـ بأنها شملت التظاهرات والوقفات الاحتجاجية العفوية التي اشتعلت في مختلف الجامعات المصرية، وعلى رأسها جامعتا القاهرة والأزهر، وشارك فيها تلاميذ المدارس، في الشهر الأوّل لاندلاع الانتفاضة. كما أنّه من اللافت أيضاً استمرار التظاهرات لمدد زمنية طويلة نسبياً بشكل تلقائي عفوي، دون وجود تخطيط أو تنظيم مسبق. وكانت مطالب المتظاهرين تتلخص في طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وغلق السفارة الإسرائيلية. وشهدت هذه الفترة كذلك تأسيس «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة»، التي تأسست بمبادرة من المثقفين المصريين، ولكنها اتخذت في عملها طابعاً شعبياً لا شكّ فيه، وكانت تعمل على تحريك المزيد من طاقات الشارع المصري عبر جمع التبرّعات المادية والعينية، وإرسال قوافل الدعم الشعبي عبر الحدود المصرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وامتد عمل اللجنة إلى تنظيم المهرجانات الثقافية والندوات، وغير ذلك، بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية. كما نظمت اللجنة عدداً من التظاهرات ذات الطابع الشعبي، ربما كان أبرزها تظاهرة ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في ميدان التحرير التي سبقت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر الشهيرة بيوم واحد فقط[٢٥].

تميزت هذه المرحلة باشتراك نخب فكرية تنتمي إلى تيارات مختلفة في العمل من أجل قضية واحدة، ومما ساعد على استمرار الحركة وحفاظها على تماسكها خلال تلك الفترة هو تبنيها لتقليد جديد، تمثل في تظاهرة كلّ يوم جمعة في الجامع الأزهر، التي غالباً ما كانت تنتهي بمحاولات تضييق وحصار

---

(٢٤) انظر: موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، <http://www.ageg.net>.

(٢٥) انظر: النشرة الإعلامية الصادرة عن المجموعة الإعلامية للجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، العدد ١٠ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) (النسخة الإلكترونية)، <http://www.geocities.com/solidarity_palestine/Support.htm#NewsLetter>.

من قوات الأمن المصرية، ولكنها أدت دوراً مهماً في كسر حالة الجمود السياسي بين التيارات السياسية المختلفة، وبين رجل الشارع المصري العادي غير المُسَيّس[٢٦].

أما **الموجة الثانية** التي يمكن أن نزعم أنّها تلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، فكانت فترة من التراجع النسبي لنشاط الحركة على مستوى تنظيم التظاهرات، وإن كانت أنشطتها الأخرى ـ تشكيل اللجان الشعبية، وحملات مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، وغيرها ـ ظلت مستمرة بصورة منتظمة. ورغم أن هذه الفترة شهدت حدثاً جللاً، مثل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، إلا أن حجم التعاطف الشعبي مع الشعب الأفغاني لم يكن بذي بال، حيث لم تشهد الساحة المصرية أية تحرّكات جماهيرية في هذا الشأن.

انفجرت **الموجة الثالثة** من الاحتجاجات بشكل واضح مع أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٢، مع حصار الاحتلال الإسرائيلي لرام الله وجنين، فشهدت تلك الفترة موجة من أكبر التظاهرات التي شهدها الشارع المصري في تاريخه، حيث قدرت بعض المصادر حجم التظاهرات بحوالى مليون متظاهر في مناطق مختلفة من الجمهورية، أضخمها كانت تظاهرة أمام جامعة القاهرة يوم ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ التي وصل عدد المتظاهرين فيها إلى حوالى مئة ألف متظاهر، وهو رقم كان الشارع المصري قد نسيه لسنوات طوال، وجمعت كافة القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية، إلا أنّها لاقت ـ بطبيعة الحال ـ تضييقاً شديداً من جانب الأجهزة الأمنية للنظام المصري؛ فدخل المتظاهرون في صدام مباشر مع قوات الأمن[٢٧].

نتيجة لحملة التضييق والاعتقالات التي تلقاها الناشطون والمتظاهرون، تراجع نشاط اللجنة الشعبية نسبياً، ولكن في تلك المرحلة بدأ العامل الخارجي يؤدي دوراً مؤثراً في دفع نشاطاتها اللجنة إلى الأمام، مع ظهور شبح الهجوم الأمريكي المحتمل على العراق. فأدت اللجان الشعبية دوراً في تجميع القوى السياسية المصرية، بل حتّى رجل الشارع العادي غير المنتمي سياسياً، حول القضية الفلسطينية. فتم تنظيم العديد من التظاهرات الشعبية تضامناً مع فلسطين،

---

(٢٦) انظر: موقع مركز الدراسات الاشتراكية (مصر)، <http://www.e-socialists.net>.

(٢٧) المصدر نفسه.

وضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، والتهديدات الموجهة إلى العراق. واتضح ذلك الدور البارز الذي أدته اللجنة في تنظيم تظاهرتين: يومي ١٨ كانون الثاني/يناير و١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في ميدان السيدة زينب، اشتراكاً مع حركة التضامن العالمي ضدّ الحرب على العراق، وللتضامن كذلك مع الانتفاضة الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد من التظاهرات الأخرى (أمام معرض القاهرة الدولي للكتاب، وغيره)[٢٨]. ولعل ذروة الحراك الشعبي في الشارع المصري تمثلت في تظاهرات الجماهير المصرية الغاضبة يومي ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ في ميدان التحرير. فمع تحضيرات الإدارة الأمريكية السابقة لغزو العراق، بدأت حالة الحراك تزداد في الشارع المصري، وهو ما دفع نشطاء اليسار ـ وعلى رأسهم نشطاء اللجنة الشعبية ـ إلى التجمّع مرة أخرى، والاتفاق على جدول للتظاهرات، وتمت الدعوة عبر الهاتف المحمول إلى التظاهر أمام السفارة الأمريكية في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم الذي سيبدأ فيه القصف الأمريكي للعراق، فكانت تظاهرة يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، حيث لم يتمكن المشاركون من الوصول إلى السفارة الأمريكية، فتجمّعوا في ميدان التحرير للتنديد بالقصف، وتمكّن المشاركون من خلال الهتافات من الربط بين الوضع الداخلي، والقضية الفلسطينية، وغزو العراق، بعبقرية تلقائية، حركت المواطن العادي الذي خرج من دور المشاهد للتظاهرات إلى المشارك المتحمّس فيها. وقد قدرت قناة «الجزيرة» عدد المشاركين في هذا اليوم بحوالى ٤٠ ألف مشارك على مدار اليوم، الأمر الذي أجبر قوى الأمن على التراجع، تاركة الميدان للجماهير. انفضت التظاهرة مساءً، باتفاق المشاركين فيها على أن تُستكمل في اليوم التالي ـ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ ـ أمام الجامع الأزهر، وفي ميدان التحرير مرة أخرى. ورغم التضييق الأمني الشديد على المكانين، إلا أن النشطاء تجمّعوا في وسط القاهرة مرة أخرى، بشكل مكثف، وهو ما واجهته أجهزة الأمن بتضييق واشتباكات عنيفة، أفضت إلى اعتقال حوالى ٨٠٠ شخص من المشاركين في التظاهرة.

أما التغطية الإعلامية لهذه التظاهرات، فمن الجدير بالذكر أن أجهزة الإعلام «القومية» أو «الحكومية» اتبعت استراتيجيا محددة ومعروفة سلفاً:

---

(٢٨) انظر: النشرة الإعلامية الصادرة عن المجموعة الإعلامية للجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية.

تجاهل هذه التظاهرات بشكل شبه تام، أو نقل مشاهد لها، ولكن بحساب وبجرعات محددة. فعلى سبيل المثال، لم تكن تنقل مشاهد الحشود الضخمة المشاركة في التظاهرات، ولا تنقل مشاهد حصار قوات الأمن المركزي للمتظاهرين، كما لا تنقل مشاهد اللافتات المندّدة بالأنظمة العربية الحاكمة وسياساتها المخزية، بل كانت تكتفي ببث بعض المشاهد للمتظاهرين بالشعارات المتضامنة مع العراق وفلسطين فقط.

ولذلك عدة أهداف:

أ ـ محاولة إبراز صورة إيجابية عن الديمقراطية داخل مصر، مضمونها أن الدولة تسمح بحرية التظاهر مثل كلّ دول العالم.

ب ـ وجد النظام في هذه التظاهرات حالة من التنفيس عن الغضب الشعبي، سواءً كان من العدوان على العراق وفلسطين أو للاحتجاج على الأوضاع الداخلية المصرية، على أن يتم حصار هذه الحالة من الغضب وحصرها في أوساط المثقفين والناشطين.

ج ـ الخطاب القومي الذي استخدمه النظام لسنوات لتبرير المشاركة في تحرير الكويت تحت الراية الأمريكية، وتأدية دور الوسيط في القضية الفلسطينية. وقد وجد النظام نفسه في اختبار حقيقي لصدق مقولاته، وكان من الصعب عليه التراجع عنها بشكل سريع، فكانت تظاهرة الحزب الوطني في أستاد القاهرة للتنديد بحرب العراق، وبمشاركة الإخوان المسلمين في محاولة للمزايدة على حركة الشارع.

٣ ـ التطور التنظيمي للحركة ـ نشوء اللجان الشعبية والخروج من عباءة العمل الحزبي

اتخذ الحراك الشعبي في تلك المرحلة شكلاً مختلفاً عن التكتلات الحزبية التقليدية، واختلفت أيضاً عن التحرّكات الشعبية العفوية الخالية من التنظيم. فقد تمّ تطوير شكل تنظيمي مبتكر لتنظيم الدعم الشعبي المصري للانتفاضة الفلسطينية، تمثل في «اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني». وبما أن المبادرة لتأسيس هذه اللجنة جاءت من مجموعة من المثقفين ونشطاء اليسار، فمن الجدير بالذكر توضيح أنّه في بادئ الأمر، لم يكن يدور في خلد النشطاء

المؤسسين للجنة الشعبية أي أفكار حول الهيكل التنظيمي للجنة الشعبية، بل كانت مجرد اتفاق على تقديم الدعم للانتفاضة الفلسطينية. وخلال الاجتماعات، تمّ التأكيد أن دور اللجنة يجب ألا يقتصر فقط على تقديم الدعم المادي أو العيني للشعب الفلسطيني، وإنما كذلك ـ والأهم ـ هو تقديم الدعم السياسي والمعنوي.

مع التفكير في الأشكال المختلفة الممكن تقديمها لدعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته أمام الاحتلال، وجد النشطاء استجابة كبيرة من الشارع المصري في مختلف المناطق، ويمكن القول إن المبادرة كانت مزدوجة من جانب اللجنة، كما كانت من جانب الشارع المصري.

فمن ناحية، بادرت اللجنة إلى الاتصال بالمتحمّسين من المشاركين في أنشطتها، خاصةً في المحافظات المصرية المختلفة، ومن ناحية أخرى، تلقت اللجنة فور إعلانها عن أرقام الهاتف الخاصة بها كمية هائلة من الاتصالات من المواطنين المصريين المهتمين بالمشاركة في أنشطة اللجنة، وجذبت عضوية قطاعات مختلفة من الشعب المصري، خاصةً في المحافظات. وعلى هذا الأساس، تقرر عدم وضع هيكل تنظيمي صلب أو آلية بيروقراطية صارمة للعمل، فالمشاركة كانت هي طريقة الإدارة، والتوافق هو آلية اتخاذ القرارات، وكان هذا من أبرز العوامل التي جذبت الناس إلى المشاركة في أنشطة اللجنة[٢٩].

لقد كان التطور البنيوي محل تأثير البيئة المحيطة هو الآخر، فمع تصاعد الضغوط الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، حاول النظام المصري أن يبدي قدراً من التسامح مع هذه التحرّكات، خاصة مع تبنّيه في هذه المرحلة لخطاب يتسم بالتعاطف مع القضايا الإقليمية، فترك مساحة للتحرّك واسعة استغلتها هذه التحرّكات الناشئة في توسيع مساحتها باستخدام القضايا الإقليمية كمدخل إلى طرح القضايا الداخلية. إلا أن تراث جهاز الأمن المصري كان في بعض الأحيان يفقد صبره إذا ما شعر بأن الأمور بدأت في الخروج من يده، كما حدث في التظاهرات الكبيرة نسبياً كتظاهرة الجامعة أو تظاهرة ٢٠ آذار/مارس اللتين سبقت الإشارة إليهما. كما لجأ النظام للخروج من هذا المأزق إلى اعتماد الآلية القانونية لتحجيم هذه التحرّكات التي قد تمثل تهديداً مستقبلياً

(٢٩) انظر: مقابلات مع أعضاء في اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

ومحتملاً على أمن واستقرار النظام. ومن أهم هذه الضربات قضيتا «سلسبيل» و«الاشتراكيين الثوريين».

لقد أعادت السلطات طرح قضية «سلسبيل» بالإعلان عن اكتشاف وثائق حول برنامج عمل سري للإخوان، وهو ما نفته الجماعة بشكل قاطع. وردت على هذه المزاعم بأن الهدف كان ـ من خلال هذا التنظيم الخاص ـ فقط استخدام شركة سلسبيل للتكنولوجيا لجمع معلومات عن كافة أعضاء الجماعة، وعمل بطاقات خاصة فيها بيانات كلّ فرد من أفراد الجماعة، الأمر الذي تمّ دون علم مكتب الإرشاد، أو حتّى عمر التلمساني، مرشد الجماعة في تلك الفترة. كانت الأجهزة الأمنية قد توصلت إلى أن خيرت الشاطر، من خلال شركة سلسبيل التي كانت أول وأكبر شركة كمبيوتر تدخل مصر، قد استطاع أن يخترق الأجهزة الأمنية الحساسة، ويحصل على المعلومات الخاصة بها، الأمر الذي كشف ـ بعد التحريات ـ عن «خطّة التمكين»، أو الخطّة التي أعدها التنظيم الخاص بالجماعة للقفز على السلطة في مصر[٣٠].

أما عن قضية الاشتراكيين الثوريين، فقد نسبت نيابة أمن الدولة إلى المتهمين بالانتماء إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقوانين تسمّى جماعة الاشتراكيين الثوريين، وتهدف إلى إسقاط نظام الحكم، وإقامة مؤسسات عمالية بدلاً منه، وحيازة منشورات تروّج أفكار الجماعة، وبيانات كاذبة عن الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها إضعاف هيبة واعتبار الدولة[٣١]، وهي التهم التي لم تصمد أمام القضاء، فحصل كلّ المتهمين فيها على البراءة في آذار/ مارس ٢٠٠٤ لضعف الأدلة المقدمة، ولقناعة هيئة المحكمة بوطنية المتهمين، كما جاء في حيثيات الحكم الصادر[٣٢].

إن التطورات التي شهدتها هذه الفترة بدت مدهشة لكثير من المتابعين،

(٣٠) إيمان عبد المنعم، «المليجي: تنظيم سري للإخوان... والجماعة تنفي،» موقع إسلام أون لايـن (٢٢ تموز/ يـوليو ٢٠٠٨)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1216207992540&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>.

(٣١) نبيل شرف الدين، «قصة نشأة ـ الاشتراكيين الثوريين- في مصر في أول محاكمة لمجموعة يسارية منذ عقدين: براءة المتهمين الخمسة في التنظيم الشيوعي،» الحوار المتمدن، العدد ٧٧١ (١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، <http://www.ahewar.org/debat/sho w.art.asp?aid=15760>.

(٣٢) انظر: «مرافعة الأستاذ نبيل الهلالي في قضية الاشتراكيين الثوريين بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٤،» موقع قضايا وإصدارات حقوق الإنسان، <http://qadaya.net/memoranda/32>.

حيث جاءت استجابة للقضايا الإقليمية، وليس لمشكلات داخلية، مما أكد الحس القومي لدى الشعب المصري الذي اعتقد الكثيرون أنّه تمّ محوه على مدار السنوات الثلاث والعشرين التي أعقبت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وكانت المفاجأة الكبرى للمتابعين هي القدرة على ربط القضايا المختلفة، الداخلية منها والخارجية، مما جعل هذه الفترة تمثل عودة السياسة إلى الشارع المصري بعد فترة من الركود.

ثانياً: المرحلة الثانية: مرحلة الاحتجاج السياسي (كفاية وأخواتها)

في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، وتحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري من أجل الإصلاح وتوسيع هامش الديمقراطية، تحوّل الزخم والحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من أجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري. ومما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة الرقم (٧٦) من الدستور. وقد تولد من هذا الحراك عدد من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير، التي مثلت الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة، نذكر منها: «حركة ٢٠ مارس» التي كانت عبارة عن محاولة لتجميع نشطاء اليسار ـ على اختلاف مشاربهم ـ وخلق تيار يساري جديد ومتماسك وقادر على التواصل مع الجماهير، وإحداث تأثير حقيقي في الشارع المصري؛ و«الحركة الشعبية من أجل التغيير»، التي بادر بإنشائها أيضاً نشطاء منتمون فكرياً إلى اليسار، وكان الهدف منها أن تكون تجمعاً يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية من أجل المطالبة بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية للمصريين[٣٣].

أما الحركة التي استطاعت إحداث تأثير فعلي في الساحة المصرية، وحالة من الحراك غير المسبوقة على الساحة المصرية، واستوعبت في طياتها معظم الحركات السابقة، بل وامتد تأثيرها ليشمل البلاد العربية أيضاً، كانت هي «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية).

فعقب الإعلان عن التغيير الوزاري المصري في تموز/يوليو ٢٠٠٤، صاغ ثلاثمئة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة، التي تمثل الطيف السياسي

(٣٣) مقابلة مع عضو مؤسس في الحركتين، القاهرة (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

المصري على اختلاف ألوانه، وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في البلاد، وبإنهاء تبعية السياسة الخارجية المصرية. وعقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، وشهد الشارع المصري أولى تظاهراتها في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وفي غضون شهور قليلة، نمت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) من تجمّع مثقفين إلى أن انتزعت حقّ التظاهر السلمي ضدّ النظام القائم، وازداد الموقّعون على بيان «كفاية» ليبلغ الآلاف[٣٤].

١ ـ البنية التنظيمية لـ «كفاية»

كانت «كفاية» أقرب إلى مظلة تنسيقية واسعة، تضم تحتها عدداً كبيراً من الأحزاب والقوى السياسية المصرية التي ـ من المفترض ـ أن تعمل على عدم تجديد ولاية الرئيس مبارك، وعدم توريث ابنه جمال الحكم، تحت شعار «لا للتمديد، لا للتوريث»؛ كما تهدف أيضاً إلى إجراء إصلاح شامل: سياسي واقتصادي ودستوري لإزالة الاستبداد الذي لحقت آثاره بالمجتمع المصري، سواء من خلال إلغاء احتكار السلطة، إلى المطالبة بسيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء، إلى جانب المطالبة بإنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد وتفشي البطالة والغلاء[٣٥].

ومن اللافت أن العوامل الدولية والإقليمية تركت علامات بارزة في البيان التأسيسي للحركة، وعلى رأسها الاحتلال الأمريكي للعراق، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اتفق ناشطو الحركة على اعتبار ذلك الغزو الخارجي على الأمة العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل حقوق المواطن المصري، فالنضال الداخلي ضدّ الاستبداد والفساد، والنضال الخارجي ضدّ الاحتلال، اعتبرهما الناشطون عامليْن مترابطيْن، كلّ منهما سبب ونتيجة للآخر، عل حدّ تعبير البيان التأسيسي للحركة[٣٦].

---

(٣٤) دينا شحاتة، **في الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٠٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥).

(٣٥) انظر: «بيان تأسيس «كفاية»،» موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦، <http://www.harakamasria.org/node/803>.

(٣٦) المصدر نفسه.

أما عمل الحركة وأنشطتها داخل المجتمع المصري، وعلاقتها بالقوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية، والمندرجة تحت مظلتها تحديداً، فقد مرت بمرحلتين أساسيتين: **المرحلة الأولى** مرحلة النمو والانتشار، التي يقدر الكثير من المحللين أنّها استمرت منذ نشأة «كفاية» عام ٢٠٠٤، ومروراً بإقرار التعديلات الدستورية، ثمّ بدأت خفوتاً ملحوظاً وتراجعاً في أدائها في أعقاب انتهاء الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالتمديد للرئيس الرئيس مبارك للمرة الخامسة.

أما **المرحلة الثانية** من مراحل عمل الحركة، وهي مرحلة الانحسار والتراجع، فاستمرت منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية وحتّى اليوم. وبطبيعة الحال، ساد هذه الفترة، كما يحدث لدى عدد من حركات الاحتجاج السلمي في نطاق النظم السلطوية، التخبط وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للحركة. كذلك يشير هؤلاء المحللون إلى الخلافات الشديدة والانشقاقات الحادثة داخل الحركة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة التخبط. ويجب ألا نغفل ها هنا العوامل الخارجة عن سيطرة الحركة، وعلى رأسها الضغوط الأمنية القاسية التي تعرّض لها قيادات ونشطاء الحركة، بالإضافة إلى الثقافة السياسية (اللامبالاة السياسية) والموروثة عن نتاج الممارسات التضييق السياسي عليها[٣٧].

٢ ـ تفاعل «كفاية» مع القوى السياسية

أما في ما يتعلق بالقوى المشاركة في «كفاية»، فنذكر من البداية أن الحركة المصرية من أجل التغيير كانت ـ منذ نشأتها ـ حركة منفتحة على كافة التيارات والقوى السياسية المصرية؛ فقد تأسست «كفاية» بمبادرة من التيار القومي الناصري، ولكن بمشاركة نشطاء من التيارات السياسية الأخرى: الماركسيين، والإسلاميين، والليبراليين. واستطاعت في أقل من عام جمع أكثر من أربعة آلاف توقيع على بيانها التأسيسي. وكانت ضمن الأحزاب المؤسسة للحركة حزب الكرامة ـ تحت التأسيس ـ وحزب الوسط ـ تحت التأسيس ـ بالإضافة إلى الحزب الناصري، والوفد، وحزب العمل الإسلامي المجمّد. وعقب نجاح الحركة في إحداث أثر كبير في الساحة المصرية، بل وفي جذب انتباه وسائل

(٣٧) فتحي أبو حطب، «حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير،» موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، <http://harakamasria.org/q=node/9764>.

الإعلام العالمية والإقليمية إلى وجود قوى داخلية تطالب بالإصلاح السياسي في مصر، بدأت بعض القوى الأخرى تسعى إلى اللحاق بركب الحركة على استحياء، ونذكر من هذه القوى حزب التجمّع اليساري، وجماعة الإخوان المسلمين، وهما التياران اللذان تسببا في عدد من المشكلات الداخلية للحركة في ما بعد. فجماعة الإخوان المسلمين، كانت أزمتها مع «كفاية» واضحة منذ بداية انضمامها إلى الحركة؛ إذ كانت تتحرك وفقاً لحسابات خاصة بها، فلم تشارك في معظم التظاهرات التي دعت إليها «كفاية»، وحاولت ـ بشكل ما ـ أيضاً، سحب البساط من تحت أقدام «كفاية»، بالإعلان عن تأسيس حركة أخرى هي «التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير» في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، أي في أعقاب إقرار التعديل الدستوري للمادة الرقم (٧٦)، بهدف رئيسي، هو منع الرئيس مبارك من الترشيح لولاية رئاسية خامسة، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وهو ـ تقريباً ـ ما تناضل «كفاية» من أجله، وضم هذا التحالف حزب العمل، وحركة الاشتراكيين الثوريين، وعدداً من الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، حاول التحالف الجديد التودّد إلى «كفاية»، بأن أعلن عن مشاركته في عدد من التظاهرات التي أعدّتها، ودعوتها من أجل الانضمام إلى التحالف الجديد، مع التأكيد أن التحالف يحترم التنوع السياسي، ويتمسك بأن يحتفظ كلّ من الفصائل المشاركة بمشروعه السياسي. وفي هذا الصدد، ذهب المحللون إلى أن الإخوان يحاولون كسر العزلة التي يحاول النظام المصري فرضها عليهم من ناحية، واكتساب المزيد من الوزن والشعبية في الشارع المصري من ناحية أخرى، على غرار الوزن الذي اكتسبته «كفاية»، بالإضافة إلى الحاجة إلى أن يراهم الغرب كحركة فاعلة على الساحة المصرية، ومتفاعلة مع مختلف التيارات، بما فيها الأحزاب والحركات العلمانية[٣٨]. كذلك، اهتزت الثقة بين «كفاية» والإخوان بصورة أكبر عندما رفضت الجماعة مشاركة الحركة في التظاهرة التي تعدّ لها هذه الأخيرة بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيسها، واعتذار قيادات الجماعة عن حضور اجتماعات «كفاية» في أواخر العام ٢٠٠٦، والتي تلاها بيوم واحد الإفراج عن القيادي في الجماعة د. عصام العريان، وهو الأمر

(٣٨) حمدي الحسيني، «الإخوان يؤسسون تحالفاً ضدّ الرئيس مبارك،» موقع إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/arabic/news/2005-06/30/article16.shtml>.

الذي فسره عدد من المحللين وقيادات «كفاية» بوجود صفقة سرية بين النظام والجماعة، وهو ما نفاه بشدة أعضاء الجماعة، مبرّرين مقاطعتهم للحركة بأن لديهم عدداً من «التحفظات» على أدائها، حيث إنّها لم تنجح في بلورة أهدافها في إطار مؤسسي واضح المعالم[٣٩].

أما حزب العمل الذي كان أعضاؤه من نشطاء الحركة البارزين، فقد وصلت العلاقة بينه وبين «كفاية» إلى طريق مسدود على أثر أزمة الحجاب التي أثارتها تصريحات فاروق حسني حول الحجاب في أواخر العام ٢٠٠٦. فقد أعلن عدد من نشطاء حزب العمل المشاركين في «كفاية» الانسحاب منها، بسبب إصدار قيادات «كفاية» بياناً تدافع فيه عن الوزير ضدّ مهاجميه، وهو البيان الذي اعتبره النشطاء النقطة الفاصلة التي فجرت كلّ خلافاتهم مع الحركة، متهمين إياها بـ «الحقد على الإسلام»، ومضيفين إلى ذلك عدداً من الانتقادات على أداء الحركة ذاتها، مثل إدارة الحركة بشكل غير مؤسسي، واقتصار تمثيل الحركة على وسائل الإعلام والمؤتمرات، وفقدان اتصالها بالشارع أو بالجماهير[٤٠].

أما حزب التجمّع، فمن الواضح أن أزمات الحزب الداخلية قد تسبّبت في تعطيل انضمامه إلى حركة «كفاية» إلى حدّ كبير، فقد كانت قيادته الحزبية المتمثلة في د. رفعت السعيد من معارضي حركة «كفاية» في بدايتها، على اعتبار أن نشاطها غير مجدٍ، وكذلك استحالة تعاون الحزب مع التيارات الدينية الموجودة داخل حركة «كفاية». وفي هذا الصدد، اتضح أن قيادة الحزب تفضل عدم الدخول في مغامرات سياسية من طراز انتقاد الرئيس أو النظام الحاكم، والتوقف عن مشاركة قوى أخرى حتّى لا يتعرض الحزب للإحراج السياسي. وكان مبرر انضمامه إلى «كفاية» النزاع الداخلي في أروقة الحزب بين الجبهة القانعة بنظرية «الأسقف السياسية المنخفضة» للمطالب، والقوى الأخرى «الإصلاحية» التي تطالب بالانفتاح على الشارع المصري، بما فيه من قوى سياسية وحركات

---

(٣٩) حمدي الحسيني، «العريان هزّ الثقة بين كفاية والإخوان!،» موقع إسلام أون لاين (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1165994305923>.

(٤٠) نبيل شرف الدين، «إسلاميون ينشقون عن حركة كفاية المصرية،» إيلاف (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/12/196703.htm>.

احتجاجية. ولكن ثارت الخلافات مجدداً بين الحزب والحركة في الفترة ذاتها بسبب تصريحات سلبية من الطرفين، تسربت إلى وسائل الإعلام، وهو ما حرصت قيادات «كفاية» على علاجه فور حدوثه، حيث عادت قيادة «كفاية» إلى التصالح مع قيادة التجمّع والتنسيق الموسع بينهما من أجل التغيير.

٣ ـ أنشطة «كفاية»

قامت «كفاية» خلال فترة نشاطها بعدد مؤثر من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، نذكر منها: تظاهرة «كفاية» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. أما دار القضاء العالي في وسط القاهرة، فقد اعتبرها المراقبون التعبير الشعبي المنظّم الأوّل من نوعه ضدّ النظام الحاكم، بعدما كانت التظاهرات السابقة تكتفي فقط برفع شعارات تتعلق بمناصرة قضايا فلسطين والعراق فقط. وقد تلتها أيضاً تظاهرة أخرى في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ في معرض القاهرة الدولي للكتاب، في أعقاب إعلان الرئيس مبارك عن اعتزامه إجراء تعديلات دستورية تتيح للمواطنين المصريين اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، من خلال انتخابات رئاسية تعددية للمرة الأولى في التاريخ المصري. وكان الهدف الأساسي من هذه التظاهرة هو التنديد بالفساد والاستبداد، والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة وتعددية، وتعديل الدستور، بحيث يسمح لِكُلّ رئيس بمدتين رئاسيتين فقط، ورفع المتظاهرون شعارات الحركة الشهيرة: «كفاية. لا للتمديد. لا للتوريث».

كما استطاعت الحركة تحقيق إنجازات، ربما لم تستطع بعض الأحزاب السياسية الشرعية الموجودة على الساحة تحقيقها، حيث تمكنت «كفاية» من الخروج خارج القاهرة، والدعوة إلى التظاهر في ثلاث محافظات في آذار/ مارس ٢٠٠٥، ثمّ في ثلاث عشرة محافظة في نيسان/ أبريل من العام ذاته.

وربما تركت إحدى التظاهرات التي نظمتها «كفاية» علامة بارزة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، وهي تظاهرة يوم ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥، يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وترجع شهرة تلك التظاهرة، ليس فقط بسبب الحجم غير المسبوق للحراك الاجتماعي والسياسي الذي ساد الشارع المصري وقتذاك، ولا بسبب نجاح حركة «كفاية» في خرق «الخطوط الحمراء» أو رفع سقف الاحتجاج السياسي المصري بمعارضة الرئيس ومهاجمة النظام القائم، ولكن أيضاً

بسبب الاعتداءات الأمنية الشديدة والشرسة على المتظاهرين والصحافيين الذين يغطون التظاهرة، سواء بالضرب أو بالاعتقال، تلك الاعتداءات التي تجاوزت ـ هي الأخرى ـ الخطوط الحمراء، لتصل إلى حدّ التحرش الجنسي بالسيدات والفتيات المشاركات في التظاهرة. ومن اللافت أنّه في الوقت الذي ضيّق فيه النظام بشكل قاسٍ وخانق على المعارضة، وتحديداً حركة «كفاية»، لم يكتفِ بذلك فقط، وإنما لجأ أيضاً إلى محاولة «استعراض قوة»، أو لجأ إلى محاربة المعارضة بالسلاح ذاته الذي تستخدمه. ففي يوم الاستفتاء خرجت تظاهرة أخرى نظمها الحزب الوطني الحاكم، رافعة شعارات مناوئة، مثل «مش كفاية، إحنا معاك للنهاية» (في إشارة إلى الرئيس مبارك)، ولم تتعرض تلك التظاهرة ـ بالطبع ـ إلى التضييق الأمني، مثل تظاهرات المعارضة(٤١).

وتلا تلك التظاهرة عدد آخر من التظاهرات، نذكر منها أيضاً الوقفة الاحتجاجية الصامتة أمام ضريح سعد زغلول، التي أوقد المتظاهرون فيها شموعاً في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ للتضامن مع ضحايا التظاهرات السابقة ممن اعتُدي عليهم بالضرب أو الاعتقال أو التحرش. وقد خفت نشاط «كفاية» عقب إقرار التعديلات الدستورية والتمديد للرئيس الرئيس مبارك في العام ٢٠٠٥، إذ فقدت نتاج ذلك سبب وجودها الرئيسي (Raison d'être)، ولكنها عادت إلى النشاط نسبياً مرة أخرى، مع أحداث ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والدعوة إلى الإضراب العام الموافق لإضراب عمال غزل المحلة، حيث كانت «كفاية» ضمن القوى الداعية إلى الإضراب(٤٢).

٤ ـ أخوات «كفاية»

كان ميلاد وانطلاق حركة «كفاية» إيذاناً بإعلان متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات «الشقيقة»؛ بعضها تَخَلّقَ من رحم حركة «كفاية»، والبعض الآخر تمّ بمشاركة من نشطاء الحركة، والبعض الثالث تمتع باستقلالية نسبية ـ أو كاملة ـ عنها، لكن كلها عملت في الاتجاه نفسه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل على توسيع هامش العمل الشعبي المستقل، مما حدا بالكثيرين إلى إطلاق اسم

---

(٤١) «سياسة الاعتقالات التي ينتهجها النظام،» حركة المقاومة الإلكترونية (حماسنا)، <http://www.hamasna.com/reform/arrest.htm>.

(٤٢) انظر: موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، <http://www.harakamasria.org/>.

«أخوات كفاية» على تلك التحرّكات. فعلى سبيل المثال، تشكّلت «حركة استقلال الجامعة ـ ٩ مارس» من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرّك لتحقيق الحرية الأكاديمية، وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط الجامعي. وأُنشئت حركة «عمّال من أجل التغيير» للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة الخطط التي تدمر المصالح العمالية من وجهة نظرهم، ولحشد الصفوف العمالية في مواجهة السياسات النيوليبرالية الجديدة، والآثار السلبية للخصخصة التي تتبعها الحكومة المصرية. كما تكوّنت أيضاً حركة «شباب من أجل التغيير» للعمل وسط الشباب المعارض لرفض حالة الطوارئ، وممارسة القمع، بالإضافة إلى حالة الإقصاء للشباب من ممارسة العمل السياسي السلمي.

وكانت ضمن الحركات الأخرى التي نشأت حركة «أطباء بلا حقوق»، التي تهدف إلى التحرّك دفاعاً عن حقوق الأطباء، وفي مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة، والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وحركة «مهندسون ضدّ الحراسة»، التي تنظّم صفوف المهندسين المصريين، بهدف انتزاع نقابتهم من قبضة الدولة، التي فرضت عليها «الحراسة» منذ أكثر من اثني عشر عاماً. غير أن أهم الأخوات على الإطلاق، هي حركة «نادي القضاة»، وهي الهيئة التمثيلية الوحيدة للقضاة في مصر المنتخبة من قبل القضاة ذاتهم، وقد تحرّكت من أجل استقلال القضاء في مصر بعيداً عن السلطة التنفيذية، كما ناضلوا من أجل توفير رقابة قضائية نزيهة على الانتخابات المصرية بجميع مستوياتها[٤٣].

لم تكن البيئة المحيطة غائبة عن هذه التطورات، فمع استمرار أزمات الاقتصاد ذاتها من المرحلة الثانية، بل وتعاظمها، حيث تزايد عدد العاطلين ليبلغ في بعض التقديرات ٢٤ بالمئة[٤٤]، ومع اندفاع قطار الخصخصة، وما أصاب العمال من جرائه، بدأ شعور أعمق لدى المواطن المصري بغياب أية إمكانية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، خاصة مع بروز ظواهر تدلّ على أن

---

(٤٣) أحمد بهاء الدين شعبان، «الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر،» **الحوار المتمدن**، العدد ٢١٧٥ (٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123243>.

(٤٤) أحمد السيد النجار، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤).

المشكلة في الأساس تكمن في سوء توزيع الدخل، حيث بدأت مشروعات إسكانية وتجارية تتوجه إلى الشريحة الثرية من المجتمع المصري، ولاقت رواجاً، مما يدلّ على اتّساع الفجوة الطبقية في المجتمع المصري، مما خلق حالة شعور بالإجحاف، خاصة من جانب الطبقة الوسطى، ودفعها فئات منها إلى اللحاق بحركة الاحتجاج التي كان وقودها الأساسي خلال تلك الفترة الطبقة الوسطى المثقفة.

كما تميّزت هذه الفترة بازدياد دور لجنة السياسات داخل الحزب الوطني، وزادت معها سطوة رجال الأعمال، فعين أحمد عزّ، رجل الأعمال المعروف، ومحتكر صناعة الحديد في مصر، رئيساً للكتلة البرلمانية للحزب الوطني. كما تشكلت حكومة جديدة في العام ٢٠٠٤ تتضمّن ٦ من رجال الأعمال. كما تمّ طرح قضية توريث السلطة لنجل الرئيس بشكل أكثر كثافة، خاصة مع سفره أكثر من مرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. واتسمت هذه المرحلة بتسامح أكبر مع حركات المعارضة عن تلك السابقة، لظروف الانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام ٢٠٠٥ لاستكمال الشكل الديمقراطي لهذه الانتخابات. ولم تخرج عن هذا الإطار سوى تظاهرة التعديلات الدستورية التي سبق التحدّث عنها. كما إنّ مساحة الحرية اتسعت على مستوى الفضائيات المصرية، وبدأت برامج الحوارات في نقل وتحليل قضايا لم تكن تتطرق إليها في ما سبق، خاصة في ما يتعلق بقضايا الفساد أو الديمقراطية.

وفي السياق ذاته، برزت الصحف المستقلة الأكثر جرأة في كسر تلك «التابوهات» أو في اختراق الخطوط الحمراء، وأصبح في مصر صحافة مستقلة وحزبية لا تتحرج من الانتقاد ـ الشرس في بعض الأحيان ـ للمسؤولين، وعلى رأسهم ـ وللمرة الأولى منذ سنوات طوال ـ رئيس الجمهورية وعائلته، الأمر الذي لم تعرفه الصحافة المصرية قبلاً. وبرزت جرائد، مثل: **العربي الناصري**، و**الدستور** المستقلة ذات النقد اللاذع للنظام، و**المصري اليوم** بمتابعتها لكافة القضايا بشكل حرّ يتسم بنقد الوضع القائم، وجريدة **البديل** ذات الطابع اليساري بتحقيقاتها الجريئة التي تمسّ النظام الحاكم. أعطت هذه الآلة الإعلامية زخماً للحركة السياسية في مصر تجاوز أحياناً حجمها الحقيقي في محاولة الإعلام الجديد جذب القراء والمشاهدين من المصادر التقليدية. وهو ما عرّف الشارع المصري بهذه الاحتجاجات، ودفع ببعض من شرائحه للمشاركة فيها.

كما أعطى المحتجين شعوراً بأن صوتهم بات مسموعاً، وأن هناك من يدعمهم أو يقف خلفهم.

ومن الجدير بالذكر أن نقابة الصحافيين قد تحولت إلى منبر لإطلاق تظاهرات «كفاية» وغيرها من الحركات الاحتجاجية، الأمر الذي جعلها تحت حصار شبه دائم من أجهزة الأمن. وعلى جانب آخر، جرت تحرّكات إدارية داخل الصحف القومية ـ القريبة من الحكومة ـ حيث أطاحت تلك التغييرات أو التحرّكات بمعظم كبار الصحافيين المستقرّين على كراسيهم منذ وقت طويل، وأتت بوجوه جديدة، ربما لا يتمتع الكثير منها بالمهنية أو الكفاءة، بقدر ما يتمتعون بالقرب من الأجهزة الأمنية أو من لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم.

ويعتبر الكثير من الصحافيين المستقلين أنّه إذا كانت تحرّكات القضاة، وحركة «كفاية» وغيرها من الحركات الاحتجاجية قد ساهمت في رفع سقف النقاش السياسي على الساحة المصرية، فإن الصحافة المصرية المستقلة تعدّ صوت هذه الحركات إلى الرأي العام والشارع المصري. ومن الجدير بالذكر أن الصحف الحزبية والمستقلة قد مارست أيضاً نوعاً من الاحتجاج الخاص بها، إلى جانب تغطية التظاهرات التي قامت بها «كفاية» وسواها من الحركات الاحتجاجية. فعلى سبيل المثال، لجأت حوالى ١٢ صحيفة مستقلة وحزبية إلى الاحتجاب في أيار/مايو ٢٠٠٧ احتجاجاً على تمرير قانون في البرلمان يبيح حبس الصحافيين[٤٥].

أما عن الوضع الدولي والإقليمي، فقد استمر في تلك الفترة خطاب الإصلاح الداخلي وضرورة «دمقرطة» الشرق الأوسط، وطرحت مبادرات متعددة لـ «الشراكة مع الشرق الأوسط»، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب الاتحاد الأوروبي؛ انطلاقاً من النظرية القائلة إن النظم الاستبدادية القائمة في الشرق الأوسط مثلت «معملاً لتفريخ الإرهاب»، ومن ثمّ تصديره إلى الخارج، على غرار ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي يتطلب تغيير الأوضاع ـ أو الأنظمة ـ في تلك الدول، سواء بالعمليات العسكرية ـ كما حدث في العراق ـ أو عبر الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والضغوط الدولية من أجل الديمقراطية، وذلك في حالة النظم «الصديقة» للولايات المتحدة، مثل مصر والسعودية والأردن وسواها.

---

(٤٥) المصدر نفسه.

أما في ما يتعلق بالقضية المركزية بالنسبة إلى المنطقة العربية، وهي القضية الفلسطينية، فقد كان من الواضح اختلال موازين القوى بالنسبة إلى اللاعبين الأساسيين فيها: الولايات المتحدة تشعر بمأزق تورطها في العراق، وسط معارضة دولية وداخلية لا يُستهان بها، وخاصةً من الرأي العام في الدول العربية، الأمر الذي دفعها إلى الخروج بمبادرات للشراكة مع الشرق الأوسط. كما حاولت إدارة «بوش» الخروج من ذلك المأزق أيضاً بدفع عملية السلام، وذلك عبر إصدار «خارطة الطريق» التي كان من المفترض أن تُمثل خطوة أولية على طريق حلّ القضية بشكل نهائي.

في الوقت ذاته، كانت معظم الأنظمة العربية ـ وعلى رأسها مصر ـ مشغولة بملف الإصلاح الداخلي، وبالضغوط الواقعة عليها من أجل توسيع هامش الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى تقديم النظام المصري لتنازلات واضحة للدول الكبرى في ما يخص الملف الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، تمّ الإعلان عن توقيع مصر لاتفاقية «المناطق الصناعية المؤهلة» (الكويز Quiz) في أواخر العام ٢٠٠٤. وهذه الاتفاقية تمنح بموجبها الولايات المتحدة ميزة تفضيلية من جانب واحد، أي تتيح للمنتجات المصنّعة داخل هذه المناطق ـ المحددة بواسطة الحكومة المصرية ـ التصدير إلى الأسواق الأمريكية دون تعريفات جمركية أو حصص كمية أو سواها من القيود، وذلك بشرط احترام شروط قواعد المنشأ المتفق عليها، وهي: تصنيع ٣٥ بالمئة من قيمة المنتج محلياً، على أن تتضمن ١١,٧ بالمئة مكوّنات إسرائيلية[٤٦].

تلا توقيع اتفاقية الكويز الكشف عن اتفاقية أخرى ذات طابع تجاري ـ اقتصادي، تذهب بدورها في طريق التطبيع مع إسرائيل، بحجة المصلحة الاقتصادية المصرية ـ التي تأتي في الأولوية الأولى ـ هي اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل. وهذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها في العام ٢٠٠٥، تقضي بتصدير ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل لمدّة ٢٠ عاماً، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتاً و١,٥ دولار للمتر المكعب، بينما يصل سعر التكلفة ٢,٦٥ دولار، وتتراوح الأسعار العالمية بين ٦ و٧ دولارات، وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت عدداً كبيراً من نواب مجلس

(٤٦) انظر: موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، <http://www.ageg.net>.

الشعب المصري إلى الاحتجاج، وأثارت موجة واسعة من الانتقادات والجدل داخل وخارج البرلمان المصري(٤٧)، وأصبحت قضية منظورة أمام القضاء المصري، وأصبحت جلساتها مناسبة لتنشيط دور الحركات المناهضة للتطبيع.

بالعطف على العوامل السابقة، بدأت عدة تغيّرات ملحوظة تظهر في الخطاب الرسمي المصري، ربما كان أبرزها تراجع النبرة العروبية من الخطاب الرسمي، وظهور خطاب «مصر أولاً» بشكل مبالغ فيه أحياناً. وارتبط ظهور هذا الخطاب أيضاً بظهور عدد من الخطابات التي تذهب في الاتجاه ذاته، ربما بشكل أكثر تطرفاً من جانب بعض الحركات والقوى السياسية الجديدة المحدودة الأثر في الساحة المصرية. ونذكر من هذه القوى «حزب مصر الأم»، أو «حزب مصر الليبرالي الفرعوني»، وهو حزب رفضت لجنة الأحزاب اعتماد تأسيسه بحجة مخالفة المبادئ التي يدعو إليها لمبادئ الدستور المصري(٤٨)، وهو تيار سياسي ظهر على الساحة المصرية بعدما كان متوارياً في الصالونات الثقافية. ويشدّد برنامج الحزب المذكور على العلمانية، وضرورة الفصل بين الدين والدولة، كما يذهب من ناحية أخرى إلى أن الفكر العروبي وانتشاره في مصر كانت آثاره كارثية فيها، ومن ثمّ ينادي الحزب بإقامة وطن يؤمن بالتعددية والليبرالية، لا يسمح للدين بالتدخل في السياسة، ويكون أساس المواطنة هي القومية المصرية الفرعونية، بالابتعاد عن «مستنقع الانتماء العروبي»(٤٩).

وتصبّ أيضاً في هذا التيار مجموعة أخرى هي «مصريون ضدّ التمييز الديني» (مارد)، وإن كانت أطروحات تلك المجموعة تركز بصورة كبيرة على تنمية «الطابع المدني الديمقراطي للدولة المصرية»، ومناهضة ممارسات التمييز الديني بين المواطنين المصريين بكافة الوسائل المتاحة. وتعتمد هذه المجموعة على «الهوية المصرية» كأساس لأطروحتها، وذلك على حساب الهوية العربية التي تمّ تهميشها تماماً، باعتبارها قد تسبّبت في تفشي الفكر الديني على الساحة

---

(٤٧) «النواب يطالبون بمعرفة تفاصيل الاتفاق ويؤكدون عدم دستوريته: تصدير الغاز المصري لإسرائيل يشعل المواجهة بين الحكومة والمعارضة،» موقع الأسواق العربية (٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)، <http://www.alaswaq.net/articles/2008/03/25/14852.html>.

(٤٨) ميشيل نجيب، «حزب مصر الأم،» الحوار المتمدن، العدد ١١٩٩ (١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37441>.

(٤٩) «حزب مصر الليبرالي الفرعوني،» موقع الأقباط الأحرار، <http://www.freecopts.net/forum/showthread.php?t=2282>.

السياسية المصرية، مدعوماً بأموال النفط القادمة من الخليج العربي، والسبب الرئيسي في انتشار وتفشي التميز الديني بين المواطنين المصريين البسطاء[٥٠].

لقد دفعت هذه الوضعية الدولية والإقليمية بكافة الحركات الناشئة إلى الإشارة في معظم وثائقها ـ مثل البيان التأسيسي لحركة «كفاية» الذي سبقت الإشارة إليه ـ إلى موقفها الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق، والداعم للشعب الفلسطيني، والمناهض للحركة الصهيونية. كما كانت دائمة التشديد على استقلاليتها عن الخارج، وخلافها العميق مع منهج نشر الديمقراطية الغربي، وذلك في مواجهة اتهامات وجّهت إليها من بعض أنصار النظام بالعمالة والخيانة[٥١].

٥ ـ التطور التنظيمي للحركة: عودة النقابات وظهور التنسيقيات

اعتمدت تلك الحركات في معظمها شكل التنسيقيات المفتوحة التي ابتكرتها اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة في المرحلة السابقة، إلا أن توسع أعداد المنضمّين إلى بعض هذه الحركات جعلها تشكل سكرتاريات، مهمتها الأساسية التنسيق والإدارة، وليس اتخاذ القرارات. غلب على استراتيجيات الحركات الاحتجاجية لتلك الفترة طابع التظاهر وتنظيم الوقفات الاحتجاجية من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير. ويتضح ذلك أيضاً من خلال أبرز الأنشطة التي قامت بها «كفاية»، واعتمدت في الحشد السياسي على القوى السياسية المختلفة المنضوية تحت مظلة «كفاية»، أو من خلال عدد من المواقع الإلكترونية التي تطورت في تلك الفترة، وعلى رأسها موقع «كفاية»[٥٢]، الذي كان يحوي طائفة من الأخبار المتعلّقة بالحركة، بالإضافة إلى التظاهرات التي تنظّمها الجركة، كما يحوي مساحة خاصة من أجل النقاش، أو منتدى حول أساليب التغيير أو الموضوعات الأخرى التي يرغب الأعضاء في مناقشتها. كما تطورت أيضاً في تلك الفترة المدوّنات الإلكترونية (Blogs)، التي تمثل مصدراً مهماً للمعلومات، حيث كان الناشطون يسجلون على مدوّناتهم بشكل حرّ تماماً ـ

(٥٠) مدوّنة سيزيف مصري، <http://egyptiansisyphus.blogspot.com/2006/08/blog-post_22.html>.

(٥١) انظر: صحيفة **الجمهورية** ومجلة **روز اليوسف** خلال تلك المرحلة.

(٥٢) انظر: موقع الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، <http://www.harakamasria.org/>.

وبالصور والفيديو أحياناً ـ أخبار التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، وما يتعرّضون له من انتهاكات أمنية خلالها.

مع مساحة التسامح الأكبر من جانب النظام في تلك الفترة، ظهرت عودة بعض التيارات السياسية والحزبية ذات الحسابات، إذ اعتبرت ذلك بمثابة تصريح من النظام بالتحرّك، فعادت إلى الظهور جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب التجمّع والوفد، وانخرطت في العمل مع أو بالتوازي مع الحركات المنتشرة على الساحة، كما تبلورت فكرة التواصل مع حركة مناهضة العولمة ومناهضة الحرب من خلال مؤتمر القاهرة. كانت فكرة عقد مؤتمر القاهرة قد طرحت بين تيارات سياسية مختلفة في العام ٢٠٠٢، أثناء الاستعداد للحرب على العراق. ففي تلك الفترة، رأت القوى المناهضة للحرب من تيارات مختلفة أهمية عقد مؤتمر يواجه احتمالات الحرب القادمة. وعقد المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وصدر عنه إعلان القاهرة الذي طالب بمنع الحرب، وشدّد على ضرورة القيام بحشد عالمي في مواجهتها. وهو ما تمّ تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠٠٣، حينما سُيرت التظاهرات التي تضم مئات الآلاف ـ والملايين في بعض الحالات، كما حصل في بريطانيا ـ من مناهضي الحرب في العديد من مدن وعواصم العالم.

غير أنّه عقب فشل الحركة المناهضة للعولمة في منع الحرب، عقدت مؤتمر القاهرة الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي صدر عنه إعلان القاهرة الثاني. وخلاله، تمّ تطوير المؤتمر، وتوسيع نطاق القضايا المطروحة. ونتيجة مشاورات بين أطراف سياسية وتيارات مختلفة داخل مصر وخارجها في الوطن العربي وحركة ضدّ الحرب ومناهضة العولمة، تمّ الاتفاق على دورية عقد المؤتمر، وتحويله إلى ما يشبه المنتدى الاجتماعي. وعقد المؤتمر في آذار/مارس ٢٠٠٥، وأصبح بعد ذلك ينعقد في نهاية آذار/مارس من كلّ عام.

وتم تبني قضايا أكثر اتّساعاً تتعلق بالوضع في فلسطين والحرب على لبنان، والتهديدات ضدّ سورية وإيران. إضافة إلى ذلك، تناول المؤتمر قضايا الحريات بشكل عام، مثل التعذيب ومناهضة التمييز الديني والمرأة. ومنذ ذلك العام، وإزاء صعود الحركة الجماهيرية، أصبح يعقد على هامش المؤتمر منتدى القاهرة الذي يأتيه ممثلون عن العمال والفلاحين ومن يشاركون في الاحتجاجات الاجتماعية، بهدف التفاعل ونقل الخبرات، والتفكير في سبل دفع

الحركة الاحتجاجية إلى الأمام. من ناحية أخرى، يتضمن المؤتمر معارض وعروضاً سينمائية وفنية تتحدث عن فكرة المقاومة بمعناها الواسع[٥٣].

تعتبر هذه المرحلة الممتدة من بعد الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ وحتّى انتهاء الانتخابات الرئاسية في نهاية العام ٢٠٠٦، بداية عصر الاحتجاج الجماهيري الواسع النطاق الذي مثّل ظاهرة جديدة على المجتمع المصري بِكُلّ المقاييس، حيث تميزت تلك الفترة باتّساع نسبي في مساحة الممارسة الديمقراطية، حيث إنَّ «كفاية» وغيرها من حركات الاحتجاج التي ظهرت في تلك الفترة تمكّنت من كسر ثقافة «الخوف» والسلبية التي سادت طوال الفترات السابقة، ونشرت في مقابلها ثقافة «انتزاع الحقوق» والتظاهر والاحتجاج. كما تمكنت أيضاً من رفع السقف السياسي للمطالب الإصلاحية، بل وكسر «التابوهات» التقليدية. كما أتاحت فرصة ذهبية لتطوير المنهج الحقوقي، وترك مساحة واسعة لحركات حقوق الإنسان ـ سواء المحلية أو الدولية ـ للتشبيك والعمل المشترك داخل مصر، بالإضافة إلى ظهور مساحة واسعة من حرية التعبير من خلال الفضائيات، والصحف المستقلة، والمواقع الإلكترونية التفاعلية، والمدوّنات.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية

تبدأ هذه المرحلة في ما بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦، حيث تمّ التجديد للرئيس مبارك، واعتبر الكثيرون ذلك فشلاً للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، مما أدى إلى انحسار حركة «كفاية»، وتركيز أخواتها على المطالب الفئوية الخاصة بها. ورغم خفوت وانحسار حالة الحراك السياسي المصاحب لـ «كفاية»، فقد نجحت هذه الأخيرة في خلق ما أطلق عليه بعض المحللين «ثقافة الاحتجاج»، أو «ثقافة انتزاع الحقوق». وتمثل هذا في الارتفاع غير المسبوق للاحتجاجات والإضرابات العمالية/المهنية التي شهدتها مصر منذ العام ٢٠٠٦ وحتّى الآن.

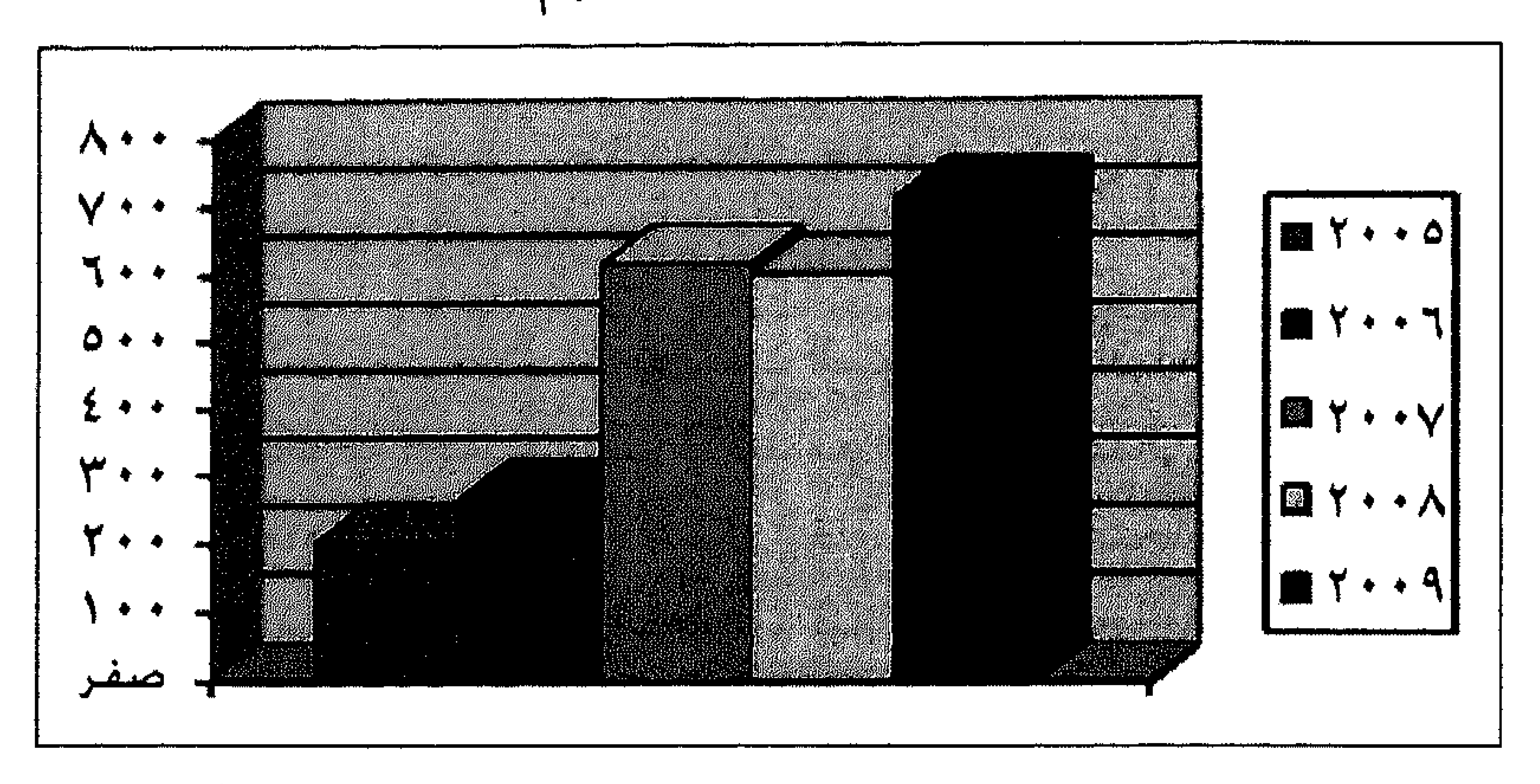
تزايدت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في الفترات الأخيرة، فكان عدد الاحتجاجات المسجلة عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٠٢، وارتفع عام ٢٠٠٦ ليصبح

(٥٣) نور منصور، «مؤتمر القاهرة ٢٠٠٨: صفحة جديدة في دعم المقاومة،» مركز الدراسات الاشتراكية ـ مصر (٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨)، <http://www.e-socialists.net/node/870>.

٢٦٦. أما عام ٢٠٠٧، فقد قفز هذا الرقم ليتجاوز ٦١٤ احتجاجاً، وفقاً للإحصاءات التي أجراها «مركز الأرض»[٥٤]. أما عام ٢٠٠٨، فقد سجل في شهر شباط/ فبراير أعلى معدلاته، أي حوالى ٦٢ احتجاجاً في قطاعات مختلفة[٥٥]، وارتفع هذا الرقم على مدار العام إلى ما يقرب من ٦٠٩ احتجاجات بين فئات وقطاعات مختلفة من العمال. والتقديرات الحالية لعدد عام ٢٠٠٩ يتعدى الـ ٦٥٠ احتجاجاً[٥٦].

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

عدد الاحتجاجات المسجلة خلال الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩



كانت الاحتجاجات ـ في مجملها ـ احتجاجات مطلبية أو فئوية ذات أبعاد اقتصادية ـ اجتماعية في المقام الأوّل، وذات ارتباط مباشر بالحياة اليومية للمواطن العادي، وربما كانت بعيدة عن المطالب السياسية المباشرة التي سبق لحركات مثل «كفاية» وأخواتها طرحها. وربما انعكس ذلك أيضاً على التعامل الأمني والحكومي معها، فقد كان واضحاً أن حجم التضييق الأمني ـ في أغلب

(٥٤) **البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة**، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية؛ ٦٥ (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨). مع ملاحظة أن التقرير الذي أعدّه قد استبعد الإضرابات المتعددة خلال العام لموقع عمالي واحد أو لطائفة بعينها من العمال، الأمر الذي قلّص حجم الإضرابات الحقيقي كثيراً.

(٥٥) المرصد النقابي والعمالي المصري، «دراسة المرصد النقابي والعمالي المصري شهر فبراير ٢٠٠٨ (٦): إعلان موظفي الضرائب العقارية لأول تنظيم نقابي مستقل،» مركز الدراسات الاشتراكية ـ مصر (١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، <http://www.e-socialists.net/node/969>.

(٥٦) خالد علي، دراسة تحت الإعداد.

الحالات ـ على المضربين أو المعتصمين من أصحاب المطالب الاقتصادية والاجتماعية يكون أخف وطأة من ذلك الواقع على ناشطي «كفاية» وأخواتها.

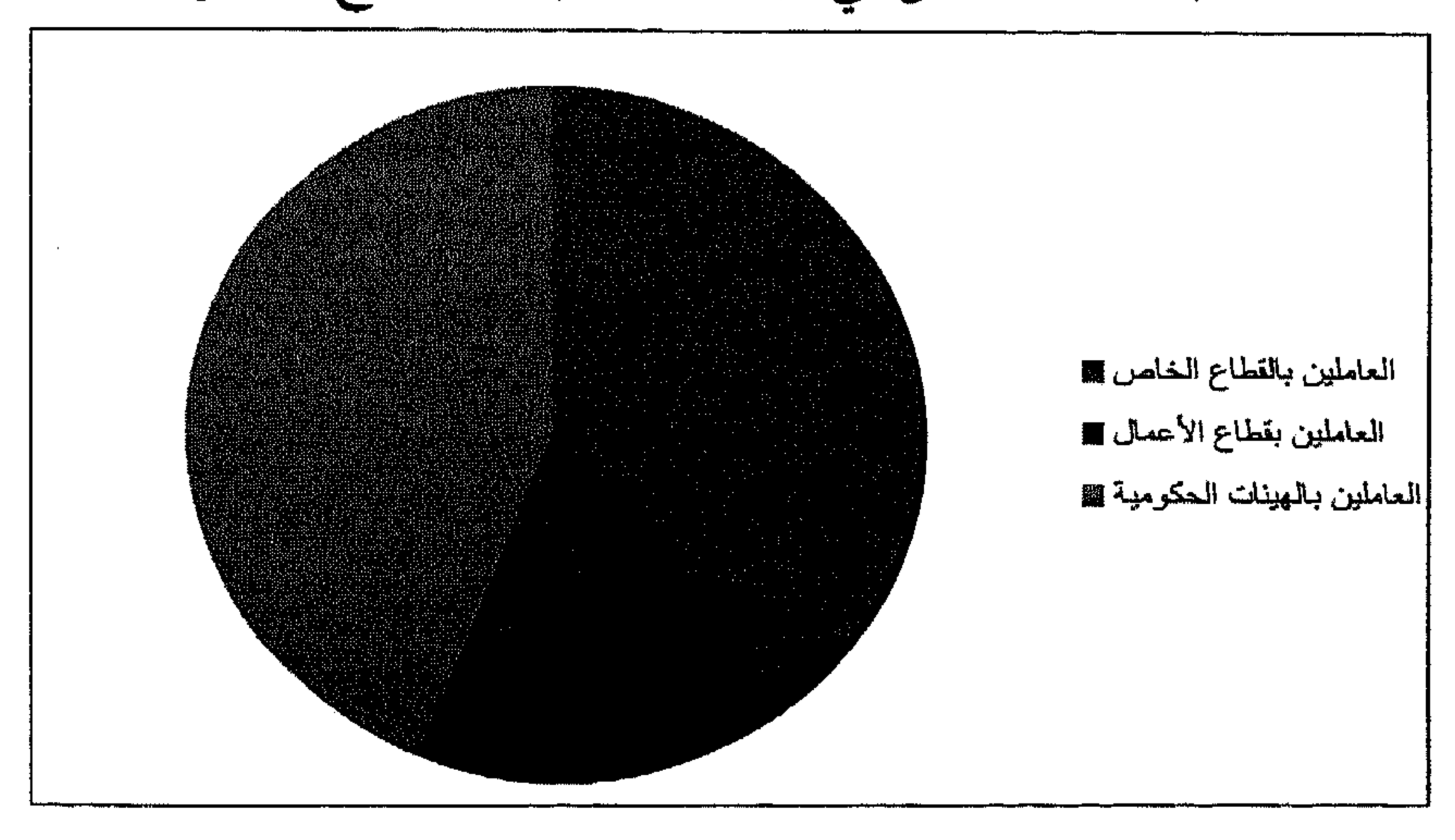
١ ـ من الاحتجاجات العفوية إلى الاحتجاجات الفئوية

بدأت هذه المرحلة بأشكال من الاحتجاج الشعبية حول قضايا معيّنة، مثل نقص المياه أو الخبز أو حوادث الطرق السريعة، واتخذت أحياناً أشكالاً عنيفة، مثل قطع الطرق، إلا أنها ما لبثت أن تطورت إلى احتجاجات مطلبية وفئوية. واتسمت تلك الموجة الواسعة من الاحتجاجات بالطابع المطلبي، فقد تركّزت المطالب على زيادة الرواتب والأجور، والمطالبة بالتعيينات، أو بالتأمينات الاجتماعية، وأحياناً تحسين الخدمات العامة أو مناهضة الفساد الإداري والمالي؛ ولم تكن هناك مطالب ذات طابع «سياسي»، بمعنى المطالبة بالديمقراطية مثلاً أو إلغاء قانون الطوارئ... الخ.

ومن الملاحظ من خلال الإحصاءات المتوافرة لدينا أن احتجاجات العاملين في الهيئات الحكومية احتلت نصيب الأسد من الحجم الإجمالي للتظاهرات، تلتها احتجاجات العاملين في قطاع الأعمال العام. وبلغت احتجاجات العاملين في الهيئات الحكومية حوالى ٢٦٧ احتجاجاً، فيما بلغت احتجاجات القطاع الخاص ٢٣٥، وقطاع الأعمال العام حوالى ١٠٧ احتجاجات لعام ٢٠٠٨.

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

احتجاجات العاملين في الهيئات الحكومية والقطاع الخاص



من اللافت للنظر أن جميع القوى المشاركة في الإضرابات أو الاحتجاجات العمالية كانت بعيدة كلّ البعد عن الأطر الحزبية التقليدية، كما كانت بعيدة عن الجماعات السياسية، كالإخوان المسلمين وسواهم، وأيضاً لم تكن منضوية تحت مظلة التنظيمات النقابية الرسمية، أو حتّى الحركات الاحتجاجية الجديدة ـ من أمثال «كفاية» ـ بل كانت مستقلة بشكل شبه تام، وخارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي والمهني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

٢ ـ انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري

لعل من أبرز أمثلة الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر في الفترة الأخيرة سلسلة الإضرابات والاعتصامات التي قام بها موظفو الضرائب العقارية، والتي بدأت في أواخر العام ٢٠٠٧. ففي ظلّ الازدياد غير المسبوق لمستوى الأسعار الذي تشهده البلاد مؤخراً، بدأ موظفو الضرائب العقارية المطالبة بمساواتهم بأقرانهم العاملين في مصلحة الضرائب العامة المصرية من التابعين مباشرةً لوزارة المالية، والذين يحصلون على رواتب ومكافآت أكبر. وهذه الحركة مثلت نموذجاً جديراً بالدراسة: فمن ناحية، كانت قيادة الإضراب خارجة مباشرةً من العمال، تعبّر عن مصالحهم. ورغم انتماء بعض قادة الإضراب إلى بعض القوى السياسية أو الحزبية، إلا أنهم رفضوا تماماً أية محاولة من الأحزاب أو القوى السياسية الموجودة على الساحة لتبني الإضراب، حتّى لا يتم تسييسه، وإهدار حقوق العمال المشروعة بسبب ذلك.

ومن ناحية أخرى، كشفت إضرابات الموظفين في الضرائب العقارية عن ترهّل وتراخي التنظيمات النقابية الرسمية ـ المتمثلة في اتحاد العمال العام ـ وعجزها عن تبني المطالب العمالية المشروعة، بل وانحيازها ـ في أغلب الأحيان ـ إلى الموقف الحكومي، الأمر الذي دفع موظفي الضرائب العقارية ـ بعد نجاح الإضراب في تحقيق أهدافه بإعادة حقوق العمال المالية المهدرة ـ إلى تأسيس نقابتهم المستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي لأول مرة منذ أعوام طويلة، الأمر الذي اعتبره المحللون نقلة نوعية في سياق الحركات الاحتجاجية في مصر.

كما شهدت تلك الفترة أيضاً انتشار الاحتجاجات بين قطاعات جديدة وغير مألوفة في المجتمع المصري، مثل سائقي المقطورات، أو الصيادلة والأطباء، وخبراء وزارة العدل، والمعلمين، والإعلاميين. وهي قطاعات لم تشهد ـ تاريخياً ـ سوابق في تنظيم إضرابات أو احتجاجات عمالية. وفي ما يلي نعرض نماذج لأهم هذه الاحتجاجات، وأهم مطالبها:

ففي القطاع الصناعي، على سبيل المثال، يذكر عدد من المحللين أن الاحتجاجات العمالية في القطاع الصناعي كانت بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت الإضرابات في باقي القطاعات، وفي مقدمة هذه الاحتجاجات نذكر إضراب عمال غزل المحلة الذي أحدث جدلاً واسعاً في أوساط المثقفين والناشطين المصريين والعرب، بإعلانهم إضراب ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. فقد استوحى المحتجّون في مواقع العمل الصناعية تجربة عمال غزل المحلة، وطالبوا عن طريق احتجاجات متلاحقة تحقيق مكاسب، مثل التي حققها زملاؤهم في غزل المحلة، ومنهم العمال في مصنع السجاد التابع لشركة غزل المحلة، وشركة دمياط للغزل والنسيج، وشركة «النصر» للغزل والنسيج، وشركة «الإسكندرية» للغزل والنسيج، وغيرهم الكثير من الشركات والمصانع... التي تنوّعت احتجاجاتها بين الإضراب عن العمل والتجمهر، مطالبين رئيس الوزراء بالمساواة بينهم وبين زملائهم في شركة «غزل المحلة»، من ناحية زيادة البدلات المخصّصة، ورفع قيمة المكافآت المصروفة لهم، بالإضافة إلى مطالب أخرى مماثلة تصبّ جميعاً في مجرى زيادة الأجور.

وكان من الإضرابات البارزة أيضاً إضراب عمال المطاحن الذين انتقلوا من المطالبة بعدم خفض حصة الطحين المدعوم من الدولة، والمخصّص للمخابز في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧ حتّى لا تنخفض حوافزهم، إلى المطالبة برفع الحوافز والأرباح في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته[(٥٧)].

أما القطاع الصحي، فقد شهد في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أحد أنجح الاحتجاجات على الساحة المصرية، إذ وجد الأطباء والصيادلة وغيرهم من

---

(٥٧) مصطفى البسيوني وعمر سعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة،» مركز الدراسات الاشتراكية - مصر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، <http://www.e-socialists.net/node/1733>.

العاملين بهذا القطاع أن الاحتجاج وسيلة فعالة للحصول على مطالبهم المشروعة، رغم التحفظات التي أطلقها البعض على أي نشاط احتجاجي أو إضراب في القطاع الصحي بدعوى تأثيراته المحتملة في حياة المرضى. فقد اتسعت الاحتجاجات المطلبية في القطاع الصحي، وتزايدت حتّى وصلت ذروتها في الإضراب الشامل الذي نفّذه الصيادلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وهذا الأخير قد نفّذه الصيادلة احتجاجاً على إلغاء قرار وزير المالية الصادر في العام ٢٠٠٥ بالتعامل مع الصيدليات، باعتبارها مشروعات صغيرة ـ غير ملزمة بتسليم ملفات ضريبية تفصيلية ـ وقد ألغت وزارة المالية هذه الاتفاقية دون الرجوع إلى نقابة الصيادلة، الأمر الذي يُلحق بالصيدليات ضرراً مالياً كبيراً. وقد أغلقت الصيدليات في جميع محافظات الجمهورية، تنفيذاً لقرار الإضراب بنسبة وصلت في بعض التقديرات إلى ٩٠ بالمئة، وإن كانت قد حددت ساعات معينة للإضراب، حرصاً على صحة المرضى. وكان التجاوب مع الإضراب أوسع وأشمل من التجاوب مع دعوات الاعتصام في النقابة العامة والنقابات الفرعية[(٥٨)].

وقد نجح الصيادلة في كسب تعاطف دوائر صنع القرار، حيث أبدى وزير الصحة تفهمه لمطالبهم المشروعة، كما تضامن معهم عدد من النواب، وحمّلوا رئيس مصلحة الضرائب مسؤولية الأزمة[(٥٩)]. وقد تمّ تعليق الإضراب الذي كان من المقرر تركه مفتوحاً إلى حين استجابة وزارة المالية إلى مطالب الصيادلة بمجرد عقد المفاوضات بين النقابة ووزارة المالية، في حين انتهت الأزمة إلى موافقة الوزارة على معاملة السنوات من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٨ على الأسس ذاتها التي قدم بها الصيادلة إقراراتهم الضريبية، على أن يتم الاتفاق بين الصيادلة ووزارة المالية على ضرائب السنوات القادمة[(٦٠)].

أما الأطباء، فقد نظّموا بدورهم سلسلة من الاحتجاجات المؤثرة للمطالبة بكادر خاص بهم، ولزيادة الحدّ الأدنى لأجورهم، حيث قررت الجمعية

---

(٥٨) «إضراب للصيادلة في مصر،» بي بي سي العربية (١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7892000/7892512.stm>.

(٥٩) «نواب مصريون يحملون «مصلحة الضرائب» إضراب الصيادلة،» موقع إيجيبتي (١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.egypty.com/news-details.aspx?news=6386>.

(٦٠) المصدر نفسه.

العمومية للأطباء إغلاق العيادات يوم ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ احتجاجاً على تدني أجور الأطباء. وقد سجل التجاوب الأكبر في إغلاق العيادات في المحافظات أكثر مما سجل في القاهرة الكبرى(٦١).

أما القطاع التعليمي، فقد نجح العاملون فيه في إثبات وجودهم على الساحة لتحقيق مطالبهم، فقد كانت بداية الخيط مع إضرابات معلمي المعاهد الأزهرية في صيف ٢٠٠٧ للمطالبة بضمّهم إلى كادر المعلمين، وبعدها انفرطت مسبحة الاحتجاجات في القطاع التعليمي. ومن اللافت أن أغلب الاحتجاجات في هذا القطاع كانت متعلّقة باختبارات كادر المعلمين التي أقرّتها وزارة التربية والتعليم مؤخراً، كشرط للترقيات وزيادة رواتب المعلمين، وأثارت جدلاً واسعاً ومعارضة شديدة في أوساط العاملين في القطاع التعليمي المصري، معتبرين أنّها حالة من التحايل على حقّ المعلم في زيادة مستحقاته المالية أسوة بالعاملين في المهن الأخرى.

وفي هذا السياق، ظهرت حركة «معلمون بلا نقابة» و«شبكة معلمي مصر» اللتان نظمتا عدة وقفات احتجاجية ضدّ هذه القرارات، سواء أمام مبنى نقابة المعلمين أو أمام وزارة التربية والتعليم، طالبتا خلالها باستقالة الوزير.

في السياق ذاته، ظهرت شريحة جديدة مطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية المهدرة عبر أساليب الاحتجاج المختلفة، وهي شريحة الإداريين في وزارة التربية والتعليم. وأيضاً كانت اختبارات الكادر هي المحرك الأساسي للاحتجاج، حيث تجمهر أكثر من ٨ آلاف أمين معمل وفني (٦٢)، وهددوا بالإضراب عن العمل في حالة عدم قيام مسؤولي وزارة التربية والتعليم بإدراجهم في مشروع الكادر الخاص بالمعلمين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٨. وعادوا إلى أخذ خطوة أكثر إيجابية على طريق احتجاجهم، حيث نظموا إضراباً واسع النطاق امتد إلى عدة محافظات استجابة لدعوة لجنة الدفاع عن حقوق العاملين في التعليم، وذلك للمطالبة

---

(٦١) عادل عبد الرحيم، «مصر: طوارئ بالمستشفيات لمواجهة إضراب الأطباء،» شبكة الإعلام العربية (محيط) (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، <http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=243406&pg=19>.

(٦٢) الدستور، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

بالاستفادة من كادر المعلمين أو صرف حافز إثابة بنسبة ٥٠ بالمئة، حيث طالبوا بعدم التفرقة بين المدرّسين والإداريين في الأمور المالية، كما هدد بعضهم بتعطيل أداء المدرسين وأعمال المدارس في الإدارات، احتجاجاً على عدم المساواة(٦٣). وجدد الإداريون نشاطهم الاحتجاجي خلال نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، حيث أعلنوا عن مشاركتهم في إضراب ٦ نيسان/أبريل، كما قرروا بعد فشل كافة المفاوضات بين حركة الدفاع عن إداريي التربية والتعليم ونقابة العاملين في التربية والتعليم والبحث العلمي من جهة، ووزارة التربية والتعليم من جهة أخرى(٦٤).

وفي سياق مماثل، نجح الأمن في إجهاض إضراب شامل، كان من المقرر أن يقوم به موظفو البريد في كلّ المحافظات، حيث عمّم الأمن على كافة الإدارات في المحافظات، ما يُفيد بأن من سيتغيب أو يضرب عن العمل، سيعرض للاعتقال والمساءلة القانونية. غير أن موظفي البريد من أصحاب الدعوة إلى الإضراب نجحوا في تنفيذ إضراب جزئي، حيث أضرب فيها ما يزيد على ٨٠٠ من الموظفين والعاملين، عن العمل أربع ساعات، عادوا بعدها إلى العمل حتّى لا يتأثر صرف المعاشات لكبار السن(٦٥).

هناك نموذج آخر مثير للانتباه هو نموذج سائقي الشاحنات أو المقطورات، فقد قام عدد من أصحاب وسائقي سيارات النقل ذات المقطورات في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ بتنظيم وقفات احتجاجية على الطرق السريعة، وذلك اعتراضاً على قرار إلغاء سير السيارات «المقطورة» ابتداء من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وكان مجلس الشعب قد أقرّ قانوناً في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ينصّ على إلغاء المقطورات بعد أن أثبتت الدراسات والإحصائيات مسؤوليتها عن معظم الحوادث التي تقع على الطرق السريعة. وقد منح القانون أصحاب المقطورات ٤ سنوات مهلة لتسوية أوضاعهم، لكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تقدّم عدد من أعضاء مجلس الشعب بطلب لتخفيض هذه المهلة مع تصاعد حوادث

---

(٦٣) «صحيفة: ضم الإداريين لكادر المعلمين وصرف البدل لن يكون بأثر رجعي،» موقع مصراوي (٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩)، <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/march/22/educationminstry.aspx>.

(٦٤) المصري اليوم، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٦٥) انظر: موقع مركز الدراسات الاشتراكية (مصر)، <http://www.e-socialists.net>.

المقطورات، ووافق مجلس الشعب على تخفيض المهلة إلى سنتين فقط، مما أثار غضب أصحاب المقطورات، وقرّروا تنظيم عدة وقفات احتجاجية[٦٦].

٣ ـ تأثير التطورات الاقتصادية والسياسية في الحركة

كما في المرحلتين السابقتين، كانت التطورات الاقتصادية والسياسية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، محل تأثير في حركات الاحتجاج. فعلى المستوى الاقتصادي، شهدت هذه الفترة في ظلّ ما أطلق عليه ـ حكومة رجال الأعمال ـ ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي إلى مستوى مقبول من ٣ أو ٤ بالمئة إلى ما يزيد على ٧ بالمئة، كما تحقق فائض كبير في احتياطي النقد الأجنبي، واستقرّ سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، وغير ذلك. وهناك عدد من المؤشرات الأخرى التي تثبت «تحسن» أوضاع الاقتصاد المصري، إلا أن جانباً كبيراً من المحللين، الذين يرون أن وجود رجال الأعمال في الحكومة يمثل مشكلة حقيقية، يذهبون إلى أن هذا التقدّم في مستويات النمو الاقتصادي لم يحسّن الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي للفئات العريضة من الشعب المصري، إذ لم يكن أولاً مبنياً على الإنتاج الذي يعظّم هذا النمو، وظلت معدلات البطالة مرتفعة، وازدادت نسبة من يعيشون تحت خطّ الفقر إلى ما يقرب من ٤٠ بالمئة[٦٧]. كما شهدت الفترة ذاتها الزيادة المطردة في معدل التضخم، ليعود إلى الرقم ٢٠ بالمئة في منتصف العام ٢٠٠٨[٦٨]، مما أدى إلى انخفاض دخل الـ ٢٠ بالمئة الأكثر فقراً بنسبة ١٦,٤ بالمئة، ليصل إلى ١٢٢٢ ج.م. سنوياً (حوالى ١٠٢ ج.م. شهرياً)، بل انخفض كذلك دخل شريحة الـ ٢٠ بالمئة التي يطلق عليها «قريبو الفقر» من ١٨٥٤ ج.م. سنوياً إلى ١٥٩٢ ج.م. سنوياً (حوالى ١٣٣ ج.م. شهرياً)، مما يدلّ على أن رجال الأعمال يديرون الوزارات بالعقلية نفسها التي يديرون بها شركاتهم، فلا يهدفون إلا إلى تحقيق الربح فقط، دون الالتفات إلى الأبعاد الاجتماعية من وراء ذلك، الأمر الذي تسبّب في زيادة الممارسات الاحتكارية داخل السوق المصرية. فأصبحت النتيجة ـ كما أسلفنا ـ

(٦٦) «أصحاب وسائقو المقطورات ينظمون وقفات احتجاجية على الطرق السريعة في مصر،» موقع مصراوي (١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2009/february/13/trucks_drivers.aspx>.

(٦٧) السيد النجار، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**.

(٦٨) **نحو توزيع عادل لثمار النمو: التقرير المصري للاستثمار**، ص ٩.

هي أن الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقراً[٦٩]. ومن أهم الأمثلة التي يؤسسون عليها هذه الدعاوى، انطلاق قطار عملية الخصخصة بصورة غير مسبوقة من خلال برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، التي بدأت وزارة الاستثمار في تطبيقه عام ٢٠٠٤[٧٠]. فالحكومة تعتبرها قمة الإنجاز، بينما يعاني آثارها العمال والموظفون في المصانع والهيئات الخاضعة لهذا البرنامج، وهو ما قاد طبقات جديدة إلى الولوج إلى حركة الاحتجاج، وهي الطبقة العمالية والفئات المهمّشة في المجتمع المصري.

ويمكن أن نضيف إلى العوامل السابقة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أفضت إلى تزايد الغضب العمالي، بعد قيام العديد من الشركات في المدن الصناعية الجديدة بتقليص حجم العمال، والتعدّي على أجورهم ومستحقاتهم المالية، بحجة التغلب على آثار الأزمة، خاصة في القطاعات التي أثرت الأزمة فيها بالسلب مباشرة، مثل الحديد أو الأسمدة. كما تعاملت الحكومة المصرية مع الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية بمنطق التجاهل، حيث صرح مسؤولوها مع بداية الأزمة بعدم تأثر الاقتصاد المصري أو أوضاع العمال، ثمّ سرعان ما تغيّر هذا الخطاب بالاعتراف بالأزمة وبآثارها السلبية، وإن كان التعامل لم يتعدّ ردود الأفعال الجزئية والمؤقتة معها[٧١].

وسط هذا المشهد، عاد إلى الأفق مشهد الصراع المحتدم داخل النخبة الحاكمة، وإن كان مكتوماً تنكره أطرافه علانيةً. وتتابعت مشاهد ذلك الصراع في عدة صور، منها، على سبيل المثال، الهجوم المستمر في وسائل الإعلام ـ عبر تسريبات من داخل أروقة النظام ذاته ـ على رموز داخل الحزب الحاكم، أبرزهم أحمد عزّ، أحد أقطاب الحزب الوطني ورئيس كتلته البرلمانية، وقبل هذا وذاك محتكر صناعة الحديد في مصر. كما كان هذا الصراع محركاً لمعارك شرسة على مستوى المجتمع، من أمثلتها قضية «عمر أفندي»، وقضية مصنع «أغريوم». «عمر أفندي» هو سلسلة من متاجر القطاع العام، ظلت ـ على مدار سنوات طوال ـ ملجأ للطبقات الشعبية، للحصول على احتياجاتها من ملبس

(٦٩) «وزراء نظيف لم ينجح أحد،» الأحرار، ١٢/٧/٢٠٠٩.

(٧٠) «صفقات سوبر مشبوهة،» الأحرار، ١٢/٧/٢٠٠٩.

(٧١) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.

وأدوات منزلية وخلافه. وفجأة، خرجت الحكومة بقرار لخصخصتها، وشكّلت لجنة لتقدير قيمة هذه السلسلة الضخمة من المتاجر. إلا أن أحد أعضاء لجنة التقييم ـ وهو ضابط سابق في أحد أجهزة الأمن القومي ـ سرّب معلومات بأن اللجنة تلاعبت في تقدير قيمة سلسلة المتجر لبيعها بأبخس الأسعار لصالح رجال أعمال معينين، الأمر الذي أكده لاحقاً خبراء اقتصاديون مستقلون، حيث أصدروا تقارير تفيد بأن القيمة التي قدّرتها اللجنة الحكومية لهذه المتاجر لا تتجاوز في حقيقة الأمر قيمة مساحة الأرض التي يشغلها خمسة من فروعه التي تتجاوز السبعين فرعاً في مختلف المحافظات.

أما «أغريوم»، وهو مصنع للأسمنت تابع لشركة كندية، فقد تقرر بناؤه في محافظة دمياط في شمال مصر، وفجر ذلك صراعاً بين مواطني المحافظة والسلطات حول الأضرار البيئية الجسيمة لهذا المصنع على المدينة وميناتها، والتداعيات الاقتصادية لذلك. وشهدت المدينة مسيرات وتظاهرات واعتصامات بالجملة حتّى تمّ نقل المشروع. وفي هذا الإطار، وجدنا أطرافاً بارزة تشارك في الحملة مع سكان المدينة، منهم المحافظ ذاته، وهو كذلك ضابط سابق. وكل ما سبق، ليس إلا أمثلة على أحداث أصبحت تشهدها مصر بشكل متكرّر، ولا يمكن تفسيرها إلا بوجود صراع حاد داخل النخبة، استفادت منه الحركات الاحتجاجية، حيث كان يصعب على أي جناح فقدان الشرعية بمعاداة تحرّكات مطلبية، بل ذهب الكثير من أعضاء الحزب الحاكم والحكومة إلى إعلان التعاطف مع بعض الفئات التي شاركت في هذه الموجة الاحتجاجية[٧٢].

وإن كانت هذه الفترة قد شهدت تسامحاً نسبياً مع الحركات الاحتجاجية المطلبية، إلا أنّها شهدت تراجعاً ملحوظاً في هامش الديمقراطية الخاصة بعمل السياسي وحرية التعبير، حيث تمّت تصفية الحسابات مع من رشحوا أنفسهم في مواجهة الرئيس في انتخابات العام ٢٠٠٥. فتم سجن أيمن نور بتهمة جنائية، وتم عبر انشقاق حزبي عزل نعمان جمعة من حزب الوفد. كما بدأت حملات على الصحافيين الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء في المرحلة السابقة، حيث قدم خلال هذه الفترة ٥ رؤساء تحرير إلى المحاكمة بلغت حدّ الحكم

(٧٢) محمد العجاتي، «مصر بين مشهدين،» السفير، ١٧/٥/٢٠٠٩.

على إبراهيم عيسى، رئيس تحرير **الدستور** بالحبس، إلا أنّه نال عفوا رئاسياً في محاولة لإثبات سعة صدر الرئيس المصري.

أما أكبر التطورات الخارجية المؤثرة في الوضع الداخلي المصري، التي توضح تطورات السياسة الخارجية المصرية الرسمية، ومدى انفصالها عن الموقف الشعبي المصري، فهو الموقف الرسمي من الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، أو «حرب تموز»، إذ جاء ردّ الفعل المصري معبّراً عن سياستها كدولة في محور «الاعتدال»، فهاجم المسؤولون المصريون حزب الله، وحمّلوه مسؤولية الحرب بشكل كامل، باعتبار أن ما قام به حزب الله من خطف لجنود إسرائيليين كان «مغامرة عسكرية وسياسية غير محسوبة»[(٧٣)]. وقد جاء هذا الموقف الرسمي المصري متعارضاً مع الموقف الشعبي المصري، إذ خرجت في مصر تظاهرات كبيرة مندّدة بالاحتلال الإسرائيلي، ومؤيدة لحزب الله ولزعيمه السيد حسن نصر الله[(٧٤)].

وخلال فترة الحرب على غزة، كان واضحاً بشكل سافر تراجع الخطاب العروبي لدى النظام المصري، ومساهمة مصر في الحصار على غزة بإغلاق معبر رفح، رغم أن مصر ملتزمة بفتحه وفق اتفاق التهدئة، كما تلتزم إسرائيل بفتح معابرها هي الأخرى. وقد ضيّقت الحكومة المصرية على محاولات الحملة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني التي عادت إلى العمل في ظلّ هذه الحرب لتقديم المعونة إلى الشعب الفلسطيني[(٧٥)].

في ما يتعلق بالتطور الاجتماعي للحركات الاحتجاجية في مصر، كان من الملاحظ، في تلك المرحلة، تزايد الاهتمام بالاحتجاجات والغضب العمالي من قبل الصحف المستقلة، وبعض الفضائيات ومواقع الإنترنت، ومن أهمها المدوّنات التي كان بعض قيادات الحركة العمالية يدوّنون فيها بأنفسهم. وساهم

---

(٧٣) إبراهيم غالي، «الأزمة مع مصر: وجه آخر لأزمة حزب الله،» موقع إسلام أون لاين (١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename= Zone-Arabic-News/NWALayout&cid= 1237706111842>,

متاح أيضاً على: <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C& pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1237706111842#ixzz16C7E7HsO>.

(٧٤) «الجامعة العربية: سنقوم باتصالات دولية لوقف الهجوم،» بي. بي. سي. العربية (١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)،.

(٧٥) المصدر نفسه.

أيضاً في رفع الوعي العام بقضايا الاحتجاجات ظهورُ مؤسسات مجتمع مدني تقوم برصد الاحتجاجات والإضرابات بشكل دوري، كمثال المرصد العمالي، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز الأرض، ومركز الدراسات الاشتراكية، ومركز آفاق اشتراكية، وغيرها[٧٦].

٤ ـ التطور التنظيمي للحركة في ظلّ غياب الأطر والقوى السياسية

تميّز الشكل التنظيمي في هذه الموجة الاحتجاجية المتصاعدة بتكوين تشكيلات مختلفة مصاحبة للاحتجاج، ربما تكون منظمة للإضراب أو للتحرّك العمالي، أو للتفاوض مع الجهات الأمنية أو المسؤولين السياسيين لحلّ الأزمة وتقديم المطالب. وكانت هذه التشكيلات ـ في معظم الأحوال ـ بعيدة عن التنظيمات النقابية الرسمية، بل كانت خارجة مباشرة من رحم حالة السخط العمالي.

وربما كان المثال الأبلغ على ذلك هو حالة الضرائب العقارية التي قام موظفوها باختيار قياداتهم بأنفسهم بعيداً عن التنظيم النقابي الرسمي الذي أثبت فشله في الدفاع عن حقوقهم، بل على العكس كان يعرقلها، مشكّلين ما أسموه «اللجنة العليا للإضراب»، بالإضافة إلى تشكيل لجان لتنظيم وتنسيق الإضراب في المحافظات المختلفة، وهي التي تولّت تنظيم التحرّكات العمالية، وتقديم مطالب العمال وعرض قضيتهم على المسؤولين، حتّى تمكنوا من استرداد مستحقاتهم المادية وتنفيذ مطالبهم.

ومن اللافت أن فكرة خلق نقابة مستقلة لم تكن متبلورة في ذهن القيادات العمالية المنظّمة للإضراب في بدايته، بل ما حدث هو أن الفكرة كانت موجودة في الخلفية الذهنية لدى بعضهم من خلال تجاربهم في العمل العام. وفي أول اجتماع للجنة العليا للإضراب عقب انتهائه، تمّ طرح قضية مستقبل اللجنة، وهل من الأفضل إلغاؤها تماماً أم تطويرها؟ ومن خلال المداولات بدا أن الأغلبية تميل إلى الرأي القائل بتحويل اللجنة العليا للإضراب إلى قيادة النقابة العامة للعاملين في الضرائب العقارية[٧٧].

---

(٧٦) **البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.**

(٧٧) عزة خليل، «حلقة نقاش حول النقابة المستقلة للضرائب العقارية كتجربة للتعددية النقابية،» موقع تضامن (١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، <http://tadamonmasr.wordpress.com/2009/06/12/taxes/>.

كما تشير إلى وجود حسّ تنظيمي لا بأس به لدى شرائح واسعة من المشتركين في الحركات الاحتجاجية في مواجهة الأزمات المشتركة، حتّى وإن لم تكن لديهم سوابق في تنظيم إضرابات في فترات تاريخية سابقة. فعلى سبيل المثال، نلاحظ شريحة مثل مالكي وسائقي المقطورات التي قامت بإضراب مؤثر، رغم أنّها لم تكن لها خبرة سابقة في ذلك، كما أنّ طبيعة عمل سائقي الشاحنات تجعل من إمكانية تنظيمهم واتفاقهم على مطالب موحّدة أمراً غير متوقع وغير مألوف.

كذلك، هناك قطاعات أخرى مثل قطاعات الموظفين والإداريين التي ليست لها تقريباً أية سوابق تاريخية في تنظيم احتجاجات ضدّ قرارات حكومية. ولكن في بعض الحالات الأخرى، أدت التنظيمات النقابية الموجودة دوراً لا بأس به في دعم الاحتجاجات، ومنها، على سبيل المثال، نقابة الصيادلة ونقابة الصحافيين، الأمر الذي يمكن تفسيره بتراخي قبضة الدولة نسبياً عن مثل هذه النقابات، فباتت أكثر قدرة على الدفاع عن مصالح المنتمين إليها.

تراوحت الاستراتيجيات التي استخدمها العمال في الاحتجاجات بين التجمهر والاعتصام والإضراب. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، بلغ التجمهر ٢٥٣ حالة، والاعتصام ١٧٤ حالة، والإضراب ١٢٢ حالة، والتظاهر ٦٠ حالة[٧٨]. وفي بعض الحالات، كان بعض العمال المضربين ـ في حالة تلكؤ الحكومة في تنفيذ مطالبهم ـ يهدّدون بإجراءات تصعيديه، مثل الإضراب عن الطعام[٧٩].

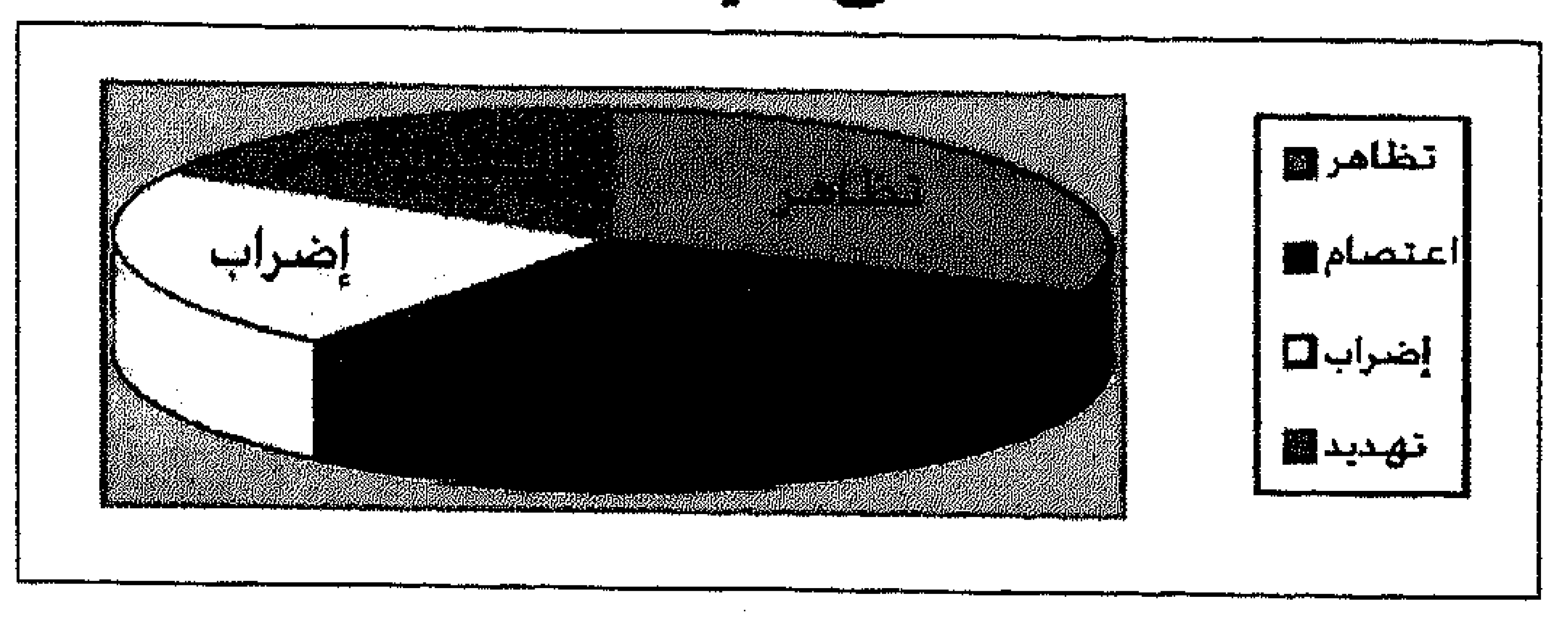
وفي العام ٢٠٠٩، نرى أن حالات التظاهر والوقفات الاحتجاجية بلغت نسبتها ٢٨,١ بالمئة من مجمل الحالات التي تمّ رصدها، تلاها الاعتصام بنسبة ٢٦,٨ بالمئة، ثمّ الإضراب عن العمل بنسبة ٢٠,٧ بالمئة، فالتهديد بالاعتصام أو الإضراب بنسبة ١٥,٨ بالمئة، والشكاوى ٥,٢ بالمئة، بالإضافة إلى نسب ضئيلة أخرى لإجراءات أخرى مثل الإضراب عن الطعام، وجمع التواقيع، وقطع الطريق، واحتجاز صاحب العمل داخل الشركة أو المصنع[٨٠].

(٧٨) **البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.**

(٧٩) البسيوني وسعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة».

(٨٠) فاطمة رمضان، «إطلالة على الحركة العمالية في مصر،» مركز الدراسات الاشتراكية- مصر (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، <http://www.e-socialists.net/node/4961>.

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)
حالات الاحتجاج التي استخدمها العمال



في أغلب الأحوال، كان مقرّ العمل هو المكان الرئيسي لحشد الاحتجاجات. ورغم التضييق الأمني، إلا أن بعض الحركات العمالية كانت تستخدم أماكن العمل والإنتاج كأماكن للحشد والتحريض على الاحتجاج، كما حدث في حالة عمال غزل المحلة أو الضرائب العقارية. إلا أن ذلك اختلف باختلاف القطاعات المشاركة في الاحتجاج، ففي بعض الأحيان، أدت مقار النقابات دوراً مهماً في توعية وحشد المشاركين في حركات الاحتجاج، كما حدث في حالة إضرابات الصيادلة.

وفي هذا الصدد، يمكننا ملاحظة أن هذه الحركات الاحتجاجية رفضت تماماً الانضواء تحت عباءة أي من القوى السياسية الموجودة على الساحة، من أجل الحفاظ على الطابع «المطلبي» للحركة، وعلى المطالب العمالية الاقتصادية ـ الاجتماعية العادلة التي يسهل أن يستجيب النظام الحاكم لها، دون تعريض الحركة الاحتجاجية للتضييق والإجهاض من ناحية. وهناك ملاحظتان في هذا الصدد:

ـ يرى بعض الناشطين والقيادات العمالية أن عدم التفاعل مع القوى السياسية الموجودة يعدّ نقطة إيجابية في صالح الحركة العمالية، للأسباب السابقة الذكر، ويستشهدون في ذلك على تجربة الضرائب العقارية الناجحة، لأنها نجحت في تفادي التفاعل مع الأحزاب والقوى السياسية. أما العكس، فيتمثل في تجربة عمال المحلة مع إضراب ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. فمع تلقف بعض القوى السياسية لمبادرة عمال المحلة بالإضراب، تعرّضت الحركة العمالية في مدينة المحلة لضربة قوية، ولتضييق أمني قاس[(٨١)].

---

(٨١) **القاهرة**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٩. مقابلة أجرتها الباحثة نادين عبد الله مع ناشط عمالي ومدون وموظف بشركة غزل المحلة.

ـ كشفت الاحتجاجات العمالية الأخيرة عن مواطن الخلل والتدهور في الأداء الحكومي حيال العمال والموظفين. فمن ناحية، احتلت احتجاجات العاملين في الحكومة أعلى معدلات، حيث بلغت ٢٦٧ احتجاجاً عام ٢٠٠٧ وحده، مما يدلّ على تدهور أوضاع العاملين في الحكومة وتعسف الإدارات وفساد السياسات الحكومية. وفي إحصاء مماثل، بلغت الاحتجاجات العمالية أعلى معدلاتها، بسبب عدم صرف المستحقات المالية، الأمر الذي يدلّ على مدى تدهور أوضاع المؤسسات، خاصةً الحكومية، في تعديها على أجور ومستحقات العاملين، كما يؤكّد ذلك أيضاً إهمال وتهرب الجهات الحكومية من تحمّل التزاماتها ومسؤوليتها في معالجة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية، خاصة بالنسبة إلى العمال[٨٢].

ومن الملاحظ أن الدولة كانت ـ تاريخياً ـ تتعامل مع الاحتجاجات العمالية على أنّها ملف أمني بالكامل، فكانت تعهد لقوات الأمن ـ في أغلب الأحوال ـ بإنهاء احتجاجات العمال، خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات. والتدخل الأمني من قِبل الدولة لفضّ احتجاجات العمال، كان يصاحبه ـ في أغلب الأحوال ـ تنفيذ مطالب العمال، وإعطاؤهم إجازات مدفوعة الأجر لتهدئة الأوضاع، مما يعني أن قرارات فضّ الاحتجاجات العمالية لم تكن العوامل الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والمكسب والخسارة تتدخل فيها، بل كانت تتخذ بدوافع أمنية وسياسية فحسب، على أساس أن الدولة نفسها هي صاحب العمل، وأن احتجاجات العمال موجّهة ضدها مباشرة. ويمكن ملاحظة تبدل هذه القاعدة منذ إضراب غزل المحلة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، فقد كان أول إضراب عمالي ضخم تشهده مصر منذ فترة طويلة، وكانت المفاجأة أن الأمن لم ينهِ الإضراب بالقوة هذه المرة، رغم التهديدات القوية، والضغوط التي مارسها على العمال. واعُتبر هذا استثناءً، حيث كان تدخل الأمن مقتصراً على الضغوط النفسية والتهديد فقط، وفي حالات نادرة وخاصة فقط ـ عندما كان النظام يرى أن هناك تجاوزاً للخطوط الحمراء ـ حدث تدخل مباشر. إلا أن من المهم الإشارة إلى أن ثمة ظروفاً موضوعية حالت دون استخدام القبضة الأمنية بالقوة نفسها في وجه العمال المضربين:

(٨٢) البهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨: ١٢٢ إضراب، ١٧٤ اعتصام، ٢٥٣ تجمهر، ٦٠ تظاهرة.

أول هذه الظروف هو التحولات الاقتصادية التي قام بها النظام نفسه، والتي جعلت من الضروري المقارنة من جانب صاحب العمل بين تكلفة الإضراب، سواء المباشرة ـ المتمثلة في خسائر وقف الإنتاج ـ أو غير المباشرة ـ من تقوية وضع العمال مستقبلاً ـ وتكلفة المطالب العمالية، التي تضع في اعتبارها الفترة التي يستطيع العمال مواصلة الاحتجاج خلالها. وهذا ما قامت به الدولة إزاء الاحتجاجات العمالية. ولا ينفي ذلك وجود عوامل أخرى حالت دون استخدام الدولة للعامل الأمني في التعامل مع المضربين، مثل القلق من التشهير الدولي والنقد، خاصةً مع تطور وسائل الإعلام، وعدم قدرة الدولة على السيطرة على الإعلام، وهو ما حدث مثلاً في إضراب نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، حيث كانت الأخبار تسري عبر الإنترنت، وخاصة المدوّنات[٨٣]. ومن خلال متابعة إضراب موظفي الضرائب العقارية، يمكن ملاحظة أن الأجهزة الأمنية كانت تقوم بدور بارز في احتواء أو إنهاء الأزمة. ففي بدايتها، كان الأمن يقوم بالتضييق على العمال المعتصمين ومضايقتهم، في محاولة منه لفضّ اعتصامهم. ولكن مع الوقت وثبات العمال على مواقفهم، بدأت الأجهزة الأمنية تؤدي دوراً بارزاً في التفاوض مع القيادات العمالية، وتقوم بدور الوسيط الذي ينقل مطالبهم إلى وزارة المالية، وينقل أجوبة المسؤولين عنها إلى القيادات العمالية[٨٤].

وقد تميّزت موجة الإضرابات الأخيرة بأنها ذات مدد أطول نسبياً مما سبق، وممّا شهدته مصر طوال تاريخها السابق. ففي الفترات السابقة، كانت الإضرابات العمالية عملاً عفوياً ـ إلى حدّ بعيد ـ وكانت لا تستغرق أكثر من عدة ساعات، خاصةً مع التدخلات الأمنية الشديدة الشراسة، التي كانت تصل أحياناً إلى اقتحام المصانع، وإطلاق الرصاص على العمال المعتصمين[٨٥].

ربما كان من اللافت للانتباه أيضاً عدم ترابط تلك الإضرابات العمالية، فمع أنّها كانت منظّمة بين العمال القائمين بالإضراب، إلا أنّها لم تمتد لتربط القطاعات المختلفة، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في مطالب العمال

---

(٨٣) البسيوني وسعيد، «رايات الإضراب في سماء مصر: ٢٠٠٧ حركة عمالية جديدة».

(٨٤) عزة مسعود وعلي زلط، «مجلس الوزراء والداخلية وأمن الدولة: خطوط حمراء سقطت أمام الاحتجاجات،» المصري اليوم، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=88310>.

(٨٥) البسيوني وسعيد، المصدر نفسه.

المحتجّين ذاتهم، حيث جاءت مطالبهم فئوية محدودة إلى حدّ كبير، على اعتبار أن هذا هو الحدّ الأدنى من المطالب الممكن تحقيقه دون أن تتعرّض الحركة للتضييق من جانب الأجهزة الأمنية إذا ما تجاوزت هذا السقف إلى المطالبة بدفع مطالب سياسية أيضاً.

خاتمة

إن المراحل التي مرت بها الاحتجاجات في مصر حتّى الآن تعدّ تطوراً ذاتياً لم يتم بفعل القوى السياسية أو حتّى الحركات الاحتجاجية التي تشكّلت ذاتها، على الرغم من التطور البنيوي لهذه الحركات، وما يمكننا ملاحظته من الابتكار التنظيمي الذي مكّن من استيعاب فئات عدة في هذه الحركات، وزاد من القدرة على العمل في ظلّ التضييق الذي قد تواجهه، وتقديم معظمها لنماذج ديمقراطية منفتحة للعمل السياسي.

كما أنَّ الأنشطة التي قامت بها هذه الحركات على المستوى المحلي أو الإقليمي ـ قياساً بعمرها ـ يعتبر كمّاً لا بأس به في ظلّ الحدود المتاحة والممكنة. وقد حرّكت مثل هذه الأنشطة العديد من القطاعات في المجتمع، وساهمت في تغيير ثقافة الخوف والسلبية التي ظلت سائدة لسنوات طوال في الشارع المصري. إلا أنّه لا يمكننا، كما تطرح بعض مناهج دراسة الحركات الاجتماعية، النزوع إلى تفسير وفهم هذه الحركات بالتركيز على البنية أو التطور، دون التطرق إلى العوامل المحيطة. كما لا يمكننا أن نقتصر على البيئة المحيطة، كما تطرح مناهج أخرى، لتفسير هذه التطور وهذه المراحل. فالعامل الاقتصادي، كما رأينا، بما شهده من توقّعات وتطورات، أودت بها إلى فجوة توقعات، كان عاملاً مؤثراً في تطور هذه الحركات، وهي خاصية ترتبط بالوضع الخاص ببلدان العالم الثالث، حيث إنَّ فترات طويلة من الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة قد تجعل من الأزمات الاقتصادية مرحلة مؤقتة لا تؤثر في الحركات في هذه الدول التي تنصبّ أنشطتها على تصحيح هيكل الاقتصاد، بشكل عام، وإقرار حقوق في داخله، على عكس الوضع عندنا، حيث إنَّ الأزمة هي الغالبة، وفترات الاستقرار هي المؤقتة، وعليه تتأثر هذه التحرّكات بشدة بما تطرحه السياسات الاقتصادية، وتأثيراتها في الحياة اليومية للناس. ويتشابك ذلك مع مساحات الديمقراطية المتاحة على الساحة التي تمكّن هذه الحركات من التطور والتبلور وانتزاع مساحات للحركة، تكون هي محل التصارع مع السلطة التي تحاول سلب هذه

المكاسب في فترات، بينما تحاول هذه الحركات توسيع هذه المساحة المنتزعة، سواء بشكل مباشر أو بالقصور الذاتي، كما في حالة الانتقال من المرحلة الثانية «مرحلة كفاية وأخواتها» إلى المرحلة الثالثة، مرحلة «الاحتجاجات الاجتماعية»، بل إن العامل الخارجي، كما في حالة التفاعل مع حركة مناهضة العولمة أو تطورات مجال المجتمع المدني، وتبلور مناهج العمل الخاصة به دولياً، وتأثر المجتمع المدني في مصر بذلك، كان له دور بارز في التطور الذي شهدته الحركات الاحتجاجية في مصر.

أما ما يميّز حالتنا من غيرها على المستوى الدولي هي تلك المتعلّقة بالوضع الإقليمي، حيث كانت عنصراً ليس فقط مطوراً أو منشطاً، بل في أحيان كثيرة محركاً للحركات الاحتجاجية. وكما شهدنا، تعتبر الانتفاضة الفلسطينية الثانية صاحبة الفضل في إخراج الشارع المصري من عقال السكون والركود إلى مرحلة الحراك في المرحلة الأولى التي تناولناها في هذه الدراسة، وهو عامل قد يكون غائباً في معظم الخبرات الأخرى خارج المنطقة العربية، حيث إنَّ منطقتنا هي منطقة تفاعل دولي كثيف يؤثر في الأغلب بشكل سلبي في أوضاع مواطني هذه المنطقة من العالم، ويكفي أن نشير إلى أن حالتي الاحتلال الباقيتين في العالم هما في منطقتنا، وتحديداً في فلسطين والعراق.

إن هذه المراحل والتطورات خلقت حالة من التراكم التي تعدّ أولى الشروط لتشكّل الحركات الاجتماعية. كما إنَّ شرط التواتر قد تحقق في المرحلة الثانية عبر ظهور أخوات «كفاية»، وفي المرحلة الثالثة، حيث شاهدنا التحرّكات العمالية التي ارتبطت بحركة عمال المحلة، وتلك التحرّكات الخاصة بالموظفين العموميين، بعد نجاح تجربة عمال الضرائب العقارية. كما إنَّ مأسسة هذه الحركات قد تبلورت عبر المراحل الثلاث، ففي المرحلتين الأولى والثانية كان تكوّن اللجان والتنظيمات بهدف التحرّك وتنظيم وقيادات الاحتجاجات، إلا أن المرحلة الثالثة بدأت بتشكل اللجان أو التنظيمات من داخل الحركات ذاتها بهدف التفاوض أو تنظيم العمل الاحتجاجي، وانتهت هذه المرحلة إلى ضرورة تشكّل تنظيمات ومؤسسات نابعة من الاحتجاجات ذاتها، بهدف الحفاظ على المصالح المكتسبة، والدفاع عن الفئات المحتجة مستقبلاً، وتبلور ذلك في فكرة النقابات المستقلة التي طرحها موظفو الضرائب العقارية، واللجان النقابية التي شكّلها بعض عمال المصانع المحتجّين، وهو ما يبشّر بالتحول إلى الشرط الرابع لتشكّل

الحركات الاجتماعية، وهو تبلور المطالب المشتركة في صورة مطالب بعيدة المدى تصحح الهياكل القائمة، وليس فقط الحصول على مطالب آنية.

ويظلّ الربط بين السياسي والاجتماعي هو شرط اكتمال هذا الركن الخاص بتبلور المطالب، وهو ما يهدّد تطور هذه التحرّكات، حيث فشلت القوى السياسية التقليدية حتّى الآن في الاشتباك بجدية مع هذه التحرّكات. فإما أن تطور هذه القوى من نفسها بما يتلاءم مع هذه الأوضاع، أو أن تفرز هذه التحرّكات قيادتها السياسية من رحم الواقع، لتشكل نخبة بديلة لتلك الموجودة على الساحة، فتتحول بذلك هذه التحرّكات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية ذات ثقل في الواقع يؤثر فيه إيجابياً في تحقيق المطالب، والحفاظ على حقوق الشرائح التي يمثلها، ويساهم في تطور المشهد السياسي المصري، أو سيكون مآل هذه الجهود العودة إلى نقطة الصفر، وإهدار التراكم والخبرات التي تكوّنت على مدار السنوات العشر الأخيرة، والعودة إلى حالة ركود شبيهة بتلك التي مررنا بها في تسعينيّات القرن الماضي.

الفصل السادس

الحركات الاحتجاجية في البحرين: «الجديد» في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان... والمكانة(*)

هبة رؤوف عزت(**)

(*) تمّ الانتهاء من كتابة هذه الدراسة في مرحلتها الأخيرة أثناء زيارة بحثية لجامعة بيركلي في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١٠، وتشكر الباحثة مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة على استقباله لها كباحثة زائرة، وما أتاحه لها من إطار أكاديمي وبحثي كي تتفرغ لإنهاء هذا البحث إلى جانب عدة أوراق بحثية أخرى تدور كلها حول تطوير اقترابات نظرية جديدة لدراسة الحركات الاجتماعية والسياسة في الوطن العربي. وتذكر الباحثة بالشكر محمد فضالي ورابحة علام على المساعدة في جمع بعض المادة الخلفية عن الواقع السياسي في الخليج العربي عند كتابة المسودة الأولى لهذا البحث.

(**) مدرّسة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ومحاضرة زائرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

حين يطالع الباحث السياسي ما هو متاح من أدبيات سياسية عمّا يجري في البحرين، فإنه غالباً سيجد رصداً وتحليلاً لما يسمّى الإصلاح السياسي في البلاد، في إطار أعمّ مما كتب وما يزال يُكتب، عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، أو يعثر على تقييم للتجربة البرلمانية الحديثة التي أتت بعد الإصلاحات التي أعلنها النظام مع مطلع الألفية الجديدة، أو يرصد التحول من انتفاضات التسعينيّات والمواجهات العنيفة التي جرت إبانها، ويقارنها بما حدث من منح حرية حركة أوسع للقوى السياسية ـ وإن بقيت أسيرة قانون الجمعيات، حيث إنّه لا يوجد قانون للأحزاب في البحرين ـ أو يرصد تنامي «مؤسسات المجتمع المدني» من روابط وجمعيات أهلية وحقوقية واجتماعية ـ أيديولوجية أو مذهبية أو نسائية وغيرها ـ أو ينظر في الانقسام السنّي ـ الشيعي أو تقارير عن حركات الشغب التي تحدث بين الحين والآخر.

لكن مشهد البحرين في واقع الأمر أكثر تعقيداً، فمطالعة الواقع في البحرين ومشاهدته عن كثب، والتجول في مساحات تلمّ الجزيرة الصغيرة، توضح بجلاء أن البحرين على صغرها تحوي الكثير من المتناقضات، وتتحدّى الكثير من الافتراضات، ويمتلئ مشهدها بزخم غير عادي على مستويات متعددة، رغم أن سطح الأمور قد لا يوحي بذلك، وقد يخرج الباحث من دراستها بنتائج تصلح للمقارنة مع حالات أخرى، كما قد تساعد، لصغر حجم مجتمعها، على رؤية أفضل لتحولات سياسية واجتماعية قد تكون أكثر غموضاً في الكيانات السياسية العربية الأكبر حجماً.

ونظراً إلى أن التسعينيّات، التي كان هناك فيها حركة احتجاج واسعة النطاق ومصادمات ومواجهات، قد تمّ دمجها ـ بدرجة ما ـ في النظام السياسي منذ استفتاء العام ٢٠٠١ وصدور دستور العام ٢٠٠٢، رغم التحفظات على طريقة إصداره ومضمونه، فإن السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: هل هناك حركات اجتماعية جديدة في البحرين؟

وفي دولة بهذا الحجم، وبتركيبة قبلية وتحالفات إقليمية (خاصة مع السعودية)، ودعم دولي نتيجة موقعها الاستراتيجي (القاعدة العسكرية الأمريكية، ومواجهة الشواطئ الإيرانية)، يجري تطبيق كلّ نظريات الحركات الاجتماعية، من اقتراب العملية السياسية بمدارسها المتنوّعة (تعبئة وتفعيل الموارد ـ هيكل الفرص السياسية المتاحة ـ والتأطير الثقافي)، إلى مدرسة الحركات الاجتماعية الجديدة التي تركّز على سمات أبعاد السياسة الحضرية (Urban Politics)، وعين أخرى تبحث عن القوة السياسية والاجتماعية (Political and Social Agency) التي يمكن أن يمارسها الناس في نظام يملك سجلاً ثقيلاً في انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب، فضلاً على الاستبعاد والتهميش لقطاع واسع من المواطنين، وغيره من الأمور التي سيناقشها هذا البحث.

وربما يكون الأولى في ظلّ ما سجلته من ملاحظات أن يسأل المرء: لماذا لا توجد حركات اجتماعية جديدة في البحرين، بالمعنى الواسع الذي شهدته حقبة التسعينيّات، سواء معارضة في الخارج أو احتجاجات في الداخل؟ أو ما «الجديد» في البحرين في ما وراء الحركات بالشكل الذي نتوقعه أو نتصوّره مع تنامي حركات جديدة في كثير من بلدان الوطن العربي، الأكبر حجماً، والأكثر تعقيداً، في بنية الدولة وتاريخها؟

وتشغل قضية «الشكل» أهمية كبرى في عين الناظر إلى الواقع السياسي، وقد يتم تجاهل أو تهميش ظواهر مهمة، لأنه لا ينطبق عليها الشكل الذي «نتخيّله»، فتصوّرات المتوقع هي التي تحكم تصنيف الحركات الجديدة ورؤيتها في واقع قد تكون فاعلة فيه، لكنّها خافية على من يدرس هذا الواقع بشروط واقع آخر تولدت فيه النظريات المهيمنة التي تستبطن افتراضات عن منطق وأدوات وصيغ الحركات الاجتماعية، قديمها وحديثها.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من محاولة للجمع بين رصد الجديد في تجليات الشكل ذاته (حركة واضحة التركيب والغايات)، وأخرى لها شكل غير سياسي، لكنّها تؤدي دوراً على الساحة السياسية، وثالثة لا تعرّف نفسها بأنها حركة سياسية، وتستعيض عن ذلك بالتركيز على مطالب مهنية أو نقابية أو حمائية لفئة أو طبقة أو طائفة ما، لكنّها في النهاية قد تغدو أهم أثراً وأمهر مناورة من الحركات المنظّمة ذات الشعارات والأشكال.

لذا، فالتراوح بين الشكلي وغير الشكلي (Formal and Informal)، هو مدخل مهم في التحليل، علماً بأن كلّ الجمعيات السياسية في البحرين، بالمعنى السياسي الدقيق، هي بلا شكل حزبي، بل هي في الأصل جمعيات مدنية واجتماعية وثقافية بدرجة كبيرة. فالبحرين ليس لديها قانون للأحزاب يتيح لها أن تخوض الانتخابات، وهو ما يضع الكثير من المحاذير على علاقة هذه الأحزاب بالنظام وقت الأزمات، ويرفع في الوقت ذاته قدرتها على الحشد والتعبئة.

وغني عن البيان أن الشكل والفاعلية والوظائف والأدوات التي تستخدمها القوى المختلفة في أي مجتمع رهينة طبيعة هذا المجتمع في مساره التاريخي والصيغ المتنوّعة لتطوره الاجتماعي وسياقاته الإقليمية والدولية. من هنا فـ «الشكل» قد يكون ديوانية في مجتمع خليجي، أو اعتصامات، أو تسييساً للتجمّعات الدينية الطقوسية (في المذهب الشيعي هي معبأة ثقافياً بالسياسة ورموزها)، أو عرائض أو إضرابات، أو سعياً إلى اختراق القيود المكانية والاجتماعية المفروضة عند انفتاح مدن بحجم المنامة على سوق المال والعمل العالمية، في حين تأخذ أشكالاً مختلفة في حال المدن الكوزموبوليتانية الضخمة، مثل القاهرة. فالسياق المديني يجب أن يبقى في خلفية وعينا، وكذا السياق الإقليمي والدولي، أي تداخل وتقاطع خرائط الذات الثقافية والطائفية مع خرائط المكان وتحولاتها ـ نمواً أو هندسة اجتماعية قسرية ـ وخرائط التحالفات النخبوية والاستجابات التعبوية الشعبية، وما بين هذه الخرائط من خطوط تماس أو مناطق عازلة[1].

---

(١) هناك نوعان من التنوّع في فهم «الأشكال» أو التشكل وتجلياته ومستوياته في الدراسات الاجتماعية المتعلّقة بسياقنا هذا: النوع الأول تحولات الشكل بالمعنى الحضري في المدن والمتعلّقة بحياة الناس السياسية في مرحلة الرأسمالية المتأخرة، وهذه لا تنفك عن فلسفة التخطيط العمراني وما تخلقه المدن من مساحات تمتلئ بصيغ تفاعل متنوعة، وهذا الأمر تحدّث عنه لويس مامفورد ولويس ويرث في بدايات القرن العشرين وغيرهما ممن تلاهما، مثل لوفيفر، وكل من نظّروا للمدن الحداثية، والنوع الثاني هو التفاعل الاجتماعي والسياسي الذي يخلق مساحات الثقة في المجتمع، وهذا يتحدث عنه علماء الاجتماع، وقد يبدو من اليسير ترجمة الشكل الجديد أو الموازي أو الـ «غير دولة» وصيغه الرخوة بمصطلح اللارسمية، كما فعل علماء الاقتصاد في وصف الاقتصاد غير الرسمي والسكن غير الرسمي، لكننا نتحفظ جداً على تلك التسمية، لأنها توحي بأن ما هو قانوني وسيادي متعلق بالنظام القانوني المهيمن والسائد، وهو أكثر شرعية وأكبر وزناً، وأن غير الرسمي هامشي - غير منظم - ومحدود وأقل فاعلية. والحالة في الوطن العربي، خاصة في الخليج، هي على العكس من ذلك تماماً.

حول الحياة الحضرية والمدينة وصيغ التفاعل، انظر: Lewis Mumford, «What is a City,» pp. 85-89, and Louis Wirth, «Urbanism as a Way of Life,» pp. 91-97, in: Richard T. LeGates and Frederic Stout, *The City Reader* (London: Routledge, 2007); Nezar Al-Sayyad, «Urban Informality as a Way of Life,» in: Nezar =

ولكي نتحدث عن حركات اجتماعية جديدة، فقد شهدت العقود الأخيرة تنامياً في الاهتمام بالحركات الاجتماعية، باعتبارها تعكس تحرّكات الناس لحلّ مشكلاتهم نتيجة الشعور بالتهميش، مع تراجع الكثير من الزخم الأيديولوجي في المشاريع الفكرية، وتخلي الدولة عن أدوارها. وتتراوح هذه الحركات بين حركات صغيرة لا تتعدّى العشرات أو المئات في بعض النظم الاستبدادية، وقد تتسع لتضمّ أعضاء عبر الحدود القومية، وتشكّل حركات تغيير عالمية النطاق، كحركة مناهضة العولمة، وحركة «ضدّ الحرب» وغيرها، وقد وصف البعض هذا الشكل[٢] من العمل الجماعي المنظّم بـ «القوة العظمى الأخرى في العالم»[٣].

من الناحية العملية، نرى الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث في الوطن العربي على خلفية ما تشهده مجتمعاتنا من حراك، تمثل في مجموعات احتجاجية واجتماعية وموازية، قامت بها فئات متنوّعة الحجم من العمال والطلاب والمثقفين والفلاحين وأصحاب المصالح المختلفة، ضمن تعبيرات احتجاجية على ما لحق بهذه الفئات من أضرار تتعلق بمفردات الحياة اليومية، واحتجاجاً على ما يعيشونه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية نتيجة الخيارات الاقتصادية والسياسات العامة للدولة في مرحلة السوق الحرة والانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية، أو نتيجة استمرار التهميش والقمع وتجاهل مطالبها، والفساد السياسي والبطش الأمني، بما يضرّ

= Al-Sayyad and Ananya Roy, eds., *Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East, Latin America, and South Asia* (Lanham, MD: Lexington Books, 2003), pp. 7-32, and Barbara Misztal, *Urabn Informality: Social Theory and Contemporary Practice* (London: Routledge, 2000), pp. 17-46.

وحول تطوير صيغ لفهم الحركات الجديدة، باعتبارها خروجاً بالسياسة من المؤسسية إلى الشارع، ومن الزمن الممتد للفعل اليومي، انظر كتابات آصف بيات التي تقارن بين الحالتين المصرية والإيرانية، والتي قد لا تنطبق بدقّة على البحرين لسببين، هما: اقتصاد النفط والدولة الريعية من ناحية، والطبيعة القبلية والانقسام المذهبي للمجتمع البحريني، من ناحية أخرى، لكنّها قد تلقي بعض الإضاءات المفيدة: Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

ومن المفيد مراجعة نصّ إيرفنج غوفمان (E. Goffman): «تمثلات الذات في الحياة اليومية» (*The Presentation of self in Everyday Life*)، لأنه يشرح بعد علم النفس الاجتماعي في الحضور في المجال العام، وهو مفيد في سياق تحكمه الطائفية.

(٢) تشغل قضية «الشكل» أهمية كبرى في عين الناظر إلى الواقع السياسي، وقد يتم تجاهل أو تهميش ظواهر مهمة، لأنه لا ينطبق عليها الشكل الذي «تتخيله»، فتصورات المتوقع هي التي تحكم تصنيف الحركات الجديدة ورؤيتها في واقع قد تكون فاعلة فيه، لكنّها خافية على من يدرس هذا الواقع بشروط واقع آخر.

(٣) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

بمصالح تلك الفئات من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو المهنية.

يصبح السؤال كما يلي: إلى أية درجة يمكن تسمية التحرّكات الجماعية بمسمّى «حركة اجتماعية»؟ فهل هي حركات بالمعنى الذي يطلق عليها هذا الوصف تقليدياً من حيث الحجم مثلاً، أم أن الحجم لا يهمّ؟ وهل يكفي أن تتسم الاستراتيجيات التي تتبعها بالرخاوة والسيولة مقارنة بالحركات التي كانت في النصف الأوّل من القرن العشرين حتّى نطلق عليها صفة «حركة»؟ ثمّ ما معيار الاجتماعية؟ هل هو الحركة في المجال العام بشكل مرئي واضح (أعمال شغب أو تظاهرات منظمة)، أم يجب أن تكون مدنية، بمعنى أن تتجاوز الفواصل العرقية والدينية والعشائرية، فتكون «حداثية» بشكل ما؟

هناك اختلاف الرؤى البحثية حول طبيعة الحركات الاجتماعية، فيتم رؤيتها عبر طيف واسع من التحليلات، كما ذكرنا، وأشكال متنوعة من التجليات قد تكون بدايتها الحشد للتوقيع على التماس أو عريضة، وانتهاءً بالتغيّرات الكبرى التي قد تؤدي إلى تغيير النظام برمّته (الثورة البرتقالية نموذجاً). ويلمّح الباحث إلى أن هناك افتراضاً ما مستبطناً في كثير من الأدبيات، وأن الحركة الاجتماعية الجديدة لا بدّ من أن تتطور لتأخذ شكلاً قديماً، أي تنمو من كونها جديدة لتتحول إلى حركات أكثر «استقراراً ومأسسة»، وهو ما تصبو إليه الحركات في الأنظمة التي تفتقر إلى تعددية سياسية، حيث تكون غاية تلك الحركات خلق مساحات، وانتزاع تلك الشرعية عبر الصيغ المتنوعة التي تتبناها للنشاطية الاجتماعية والسياسية. هناك أيضاً بعدان يمكن التساؤل بشأنهما في دراسة الحركات الاجتماعية بعد استعراض كلّ النظريات، هما:

ـ هل الحركة الاجتماعية الجديدة تقوم على فكرة التوقيت؟ أي أنّها تتحرك في الزمن القصير للحصول على مكاسب، ثمّ تسلّم الأمر إما لتأسيس كيان منظم، أو لمتابعة المصالح عبر كيانات قائمة بالفعل (مثل العلاقة الملتبسة بين الإضرابات العمالية الحرة ونقابة عمال مصر في الحالة المصرية مثلاً)؟

ـ هل هناك مساحات مستجدة تنشط فيها تلك الحركات، تتسم بالجدة في ظلّ التضييق الأمني والتركيبة السكانية؟

هذه أسئلة يسعى هذا البحث إلى الإجابة عنها.

أولاً: إطلالة على عقد من التحولات

كانت البحرين قد استقلت في العام ١٩٧١، لكن سبق الاستقلال نَشاطٌ سياسي كبير، حيث تعددت صيغ الاحتجاج السياسي في شكل انتفاضات متوالية. كما شهد القرن منذ بدايته الكثير من التمرّد على النظام الحاكم في ظلّ الاحتلال، في العشرينيّات والثلاثينيّات والخمسينيّات والستينيّات، وكان الشعب يطالب بالاستقلال تارة، ويطلب تدخل البريطانيين لدعم بعض المطالب الحقوقية تارة أخرى (كما كان الحال في النموذج السياسي المصري قبل الاستقلال ـ مع ملاحظة اختلاف تكوين البنية السياسية). وقد صدر دستور البلاد بعد الاستقلال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وينصّ على نظام حكم ديمقراطي يعطي السيادة للشعب، وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني. وأورد مجموعة من الحريات العامة، بحيث تم تشكيل المجلس بالانتخاب من ٣٠ عضواً، بالإضافة إلى ١٤ شخصاً بالتعيين، لكن ما لبث أن صدر مرسوم أميري بحل المجلس في العام ١٩٧٥.

ورغم أن التجربة الديمقراطية واجهت التعثر منذ البداية، لكن المعارضة لم تتوقف بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ بوجود عدة أحزاب ناشطة داخل وخارج البلاد، منها حزب الدعوة، وحركة أحرار البحرين، وحركات قومية وليبرالية، من أجل احتواء المعارضة والضغوط الخارجية وحرب الخليج وتداعياتها. وأنشأ الأمير مجلساً للشورى بعد أن بدأت المعارضة من كلّ الأطياف في التكتل، وتنظيم الاحتجاجات، وتجميع التواقيع في العام ١٩٩٢ على عريضة تطالب بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية، ووقع عليها حوالى ٣٥٠ شخصاً، وسلّمت إلى الأمير الذي «وعد خيراً». ولكن الأمور بقيت على ما هي عليه، ثمّ انفجرت الأوضاع في العام ١٩٩٤، وبدأت بتظاهرات للعاطلين عن العمل، ثمّ قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقّع عليها ٢٣ ألف مواطن ومواطنة، تطالب بعودة الحياة النيابية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعودة المبعدين، وإلغاء قانون أمن الدولة، لكن السلطات رفضت استلام العريضة (وصار ذلك عادة حتّى يومنا هذا). كما تقدّمت ٣٥٠ سيدة بعريضة نسائية للمطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة، وتم تجاهلها كسابقتها، وبقي الوضع متأزماً والمواجهات حادة حتّى تولى الأمير (الملك الحالي) الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في آذار/ مارس ١٩٩٩، فأطلق مبادرة إصلاحية

في العام ٢٠٠٠، وتجاوب معها المواطنون، وصوّت ٩٨ من المواطنين على الميثاق الذي رسم ملامح مسيرة الحكم، وشكل النظام مستقبلاً في مبادئ عامة.

وشهد المشروع الإصلاحي تنامياً ملحوظاً وجهوداً تشاورية واسعة مع القوى السياسية، لكن التعديلات الدستورية التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ جعلت الملك هو «رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، وذاته مصونة لا تمسّ، وهو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية». وهو وحده المختص بتعيين رئيس الوزراء والوزراء والسفراء والمحافظين والقضاة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المحكمة الدستورية وقادة القوات المسلحة والأمن والحرس الوطني. ويحقّ له وحده إعفاء هؤلاء من مناصبهم. وللملك حقّ اقتراح القوانين وتعديلها. وله أيضاً حقّ إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى بدون الحاجة إلى موافقة البرلمان. وهو صاحب القول الفصل في أي خلاف ينشأ بين السلطات الثلاث. ويقسّم الدستور الجديد البرلمان إلى مجلسين متساويي العدد والسلطات: مجلس نواب منتخب انتخاباً مباشراً، ومجلس شورى يعين الملك أعضاءه. ويضع الدستور الجديد قيوداً على سلطة البرلمان وصلاحياته. فمع أن للنواب حقّ اقتراح مشاريع القوانين، إلا أنّه يخصّ الحكومة وحدها بحق صياغة مشاريع القوانين وطرحها للتصويت. وهو يعطي للملك الكلمة الفصل في أي خلاف تشريعي.

وبالإضافة إلى ذلك، وبحسب المرسوم الأميري الصادر في تموز/يوليو ٢٠٠٢، لا يحقّ للبرلمان التداول في أي شأن أو إجراء اتخذته الحكومة قبل ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢، تاريخ الجلسة الافتتاحية للبرلمان، إلا أنه ضرب عرض الحائط بمقترحات القوى بشأن دور المجلس النيابي وقوانين الحريات، حيث نصّ على أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين، أحدهما منتخب، والآخر معيّن، وفي حال الخلاف يجتمع المجلسان، وصوت رئيس المجلس المعيّن هو الذي يرجح عند تعادل الأصوات. وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة للملك للتدخل في السلطة التنفيذية[٤].

(٤) أحمد منيسي، «الإصلاح السياسي في دول الخليج: حالتي قطر والبحرين،» في: صلاح سالم زرنوقة ومصطفى كامل السيد، محرّران، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٣٨ ـ ١٦٤.

لقد باغتت تلك الخطوة، التي قلّصت الطموحات بعد عام من ازدهار العمل النقابي والعمالي والمدني والسياسي، كلّ القوى، وطالبت بالعودة إلى دستور ١٩٧٣، لأن التحول إلى ملكية دون إقرار دستور يحفظ للشعب سيادته يعتبر إخلالاً بالميثاق وبآمال النضال الطويل التي علقها الجميع على وعود بدستور يلتزم بالميثاق الذي صوّت عليه الشعب. من هنا دشنت القوى المعارضة حركة جماهيرية دستورية تبنى على نضال حركة التسعينيّات(٥)، وتحالفت جمعيات الوفاق والعمل الديمقراطي والعمل الإسلامي والتجمّع القومي والمنبر التقدّمي والوسط، ودعت إلى مؤتمر حضره ١٠٠ ألف مواطن قبل الانتخابات النيابية، وأعلنت مقاطعة الانتخابات.

وتراكمت الجهود لينعقد مؤتمر دستوري في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ نتج منه عريضة بمطالب دستورية، ثمّ مؤتمر ثان في آذار/ مارس ٢٠٠٥، وتم جمع عشرات الآلاف من التواقيع على العريضة، ورفض الديوان الملكي مجدداً استلامها، ثمّ تفرقت الجهود، واختلفت التوجهات، وقرر العديد من الجمعيات في النهاية القبول بالأمر الواقع وخوض انتخابات ٢٠٠٦(٦).

ولقد نشأت في البحرين بعد مبادرة الإصلاح في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤ وحدها ١٥ جمعية سياسية لم يكن مرخصاً لها بالعمل في السياسة، لكنّها صارت المنصّات السياسية للقوى الداخلية التي عادت قيادات معظمها من الخارج للمشاركة في تغيير الواقع السياسي، وأبرزها، بحسب التصنيف الأيديولوجي وعدد المقاعد ما يلي(٧): جمعية المنبر الوطني الإسلامي (إخوان/ ٧) ـ جمعية ميثاق العمل الوطني (حكومية/ ١) ـ جمعية التجمّع الوطني الديمقراطي (بعث/ ١) ـ جمعية الشورى الإسلامية (سنّية معتدلة/ ١) ـ جمعية التجمّع الوطني الديمقراطي (يسار/ ١) ـ جمعية الأصالة الإسلامية (سلفية/ ٥ ـ

(٥) أحمد الشملان [وآخرون]، الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية (البحرين: دار الوحدة، ١٩٩٧).

(٦) عبد النبي العكري، «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات،» في: علي خليفة الكواري، معدّ ومحرّر، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(٧) أحمد منيسي، «التحول الديمقراطي في البحرين،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١٦٥ ـ ١٩١، وعمر الحسن، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

جمعية الإخاء الوطني (ليبرالية) ـ جمعية التجمّع الوطني الدستوري (ليبرالية/ ٢) ـ جمعية الفكر الوطني الحر (ليبرالية/ ٢) ـ جمعية العمل الإسلامي (شيعية) ـ جمعية الوفاق الوطني (شيعية/ ١٧) ـ جمعية العدالة والتنمية (منشقة عن الوفاق) ـ جمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار) ـ جمعية المنبر الديمقراطي التقدّمي (يسار/ عضو واحد) ـ جمعية المنتدى (ليبرالية) ـ جمعية الرابطة الإسلامية (إسلامية شيعية/ ٣) ـ جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي (إسلامي وسطي/ ناصري) ـ جمعية الرسالة.

ثانياً: من الإصلاح إلى الاستملاك: الهيمنة على المكان والذاكرة

وصلت الإصلاحات السياسية في البحرين إلى نقطة الجمود، رغم الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٦، لأن دستور ٢٠٠٢، والمراسيم التي تصدر، وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب أن تتطور تلك التجربة الإصلاحية إلى الأمام، لكن المجتمع البحريني لم يتوقف عن النشاطية والفعل. ويمكن التعمّق في فهم ما يجري على الساحة البحرينية عبر متغيّرين مهمين من الناحية التحليلية، هما المكان والزمن (الذاكرة)، وهو ما سيفيدنا في تحديد المساحات التي سنبحث فيها عن «ما هو الجديد» في المجتمع السياسي في البحرين.

فالجديد في الاجتماع والسياسة يتطلب إحاطة بالجديد في الهيمنة على الثروة والسلطة، والهيمنة على المعرفة (أحياناً بالمعنى التاريخي العميق، وأحياناً بالمعنى المعلوماتي في حدّه الأدنى).

من هنا تثور قضيتان، هما الأهم، وخيط البداية في فهم المجالات والمساحات المتاحة للفعل الاحتجاجي والاجتماعي والمطلبي في البحرين في الأعوام الأخيرة، هما: الدفان (ردم البحر) والتجنيس، وهو ما يساعد على إدراك صيغة وطبيعة الحركة التي فرضتها شروط اللحظة التاريخية في البحرين.

ليس الدفان مشكلة بيئية فقط، ولا هو مسألة تخصّ الصيادين الذين يمتد احتجاجهم إلى عقود فحسب، ولا هو مسألة سعي الأسرة الحاكمة إلى السيطرة على مزيد من الثروة والاستئثار ومراكمة رأس المال وفتح السوق العقاري للاستثمار الخليجي والأجنبي، بل هو يعكس أيضاً اقتران عقلية الاستبداد بطبائع الاستملاك، كما أفاض الباحث البحريني نادر كاظم في وصف الحالة البحرينية.

فخلق مساحات للثروة العقارية وأرض للنخبة من خلال دفن مساحات واسعة من الشواطئ بدون إطار قانوني واضح، والتشجيع على ذلك بلا مراعاة حقّ السكن والوصول إلى الشاطئ لسكان المناطق الساحلية، خاصة قرى الشمال الفقيرة التي تعتمد على حرفة الصيد ذات الأغلبية الشيعية، والصمت المريب الذي يحيط بهذا الإتلاف للثروة البيئية والسمكية من قبل المنظمات الدولية، يدعو إلى التوقف، ويثير العديد من علامات الاستفهام.

وتعود هذه المشكلة إلى مطلع الثمانينيّات، حينما قامت الحكومة بعملية ردم ودفان البحر في منطقة النبيه صالح، الغنية بمصائد الروبيان. وسنجد في التقارير الدولية حديثاً في الألفية الثانية عن منع صيد الروبيان لفترة، كي لا يتم هدره كثروة بحرية، بدون أية إشارة في تلك التقارير إلى تدمير تلك الثورة بسبب الدفان، وليس بسبب كوارث طبيعية أو أسباب غير معلومة(٨). لكن الأمر لا يتعلق فقط بالأسماك التي تصرح جمعية الصيادين في البحرين أنّها هبطت من ٤٠٠ نوع أسماك إلى ٥٠ نوعاً فقط (لا تذكرها التقارير)، بل يتعلق بتحويل ملكيات أراضي الدفان بدون وثائق، وتخصيص الأراضي بدون تسجيل، فالدفان هو تطويق لأمكنة الفقراء وتهميش لمساحاتهم سياسياً واجتماعياً، بل واقتصادياً، ويخنق البيئة، ويعكس الاستئثار بالملكية لتلك الأرض من قبل الأسرة الحاكمة بنسبة ترفعها بعض التقارير إلى ٩٨ بالمئة من الدفان في البحرين (فضلاً على سيطرتها على ملكية معظم الجزر الصغيرة).

فجزء كبير من المشكلات السياسية، فضلاً على الصدامات التي تعانيها البحرين في قرى الصيادين والقرى الفقيرة التي تعاني نقص الخدمات، سببها سوء التصرف في الأراضي التي كان يمكن أن تمثل عائداً للدولة بالمليارات، ينصرف إلى دعم تلك الخدمات - خاصة الصحية منها والسكن - التي ما زالت

---

(٨) راجع التقارير التي تبدو محايدة لـ «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» (الفاو) منها: **تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٥** (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، وصفحة البحرين على موقع المنظمة التي تذكر أن عدد الصيادين المتهنين للصيد يبلغ ٤٢٠٢ صياد، وأن الصيد يسهم بأربعة من عشرة بالمئة من الناتج القومي للبحرين، وأن البحرين لها مستقبل في مجال المزارع السمكية! <http://www.fao.org/countryprofiles/index.asp?lang=ar&ISO3=BHR>.

انظر أيضاً: Abdulredha J. Shams, «National Aquaculture Sector Overview: Bahrain,» Fisheries and Aquaculture Department (2005), <http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_bahrain/en>, and «Fishery and Aquaculture Country Profiles: Bahrain,» Fisheries and Aquaculture Department, <http://www.fao.org/fishery/countrysector/FI-CP_BH/en>.

مناطق كثيرة محرومة منها، في حين يتواصل التجنيس، وتستمر جهود توفير السكن والقروض والوظائف للمجنسين.

فتحويل ملكيات الأراضي بدون وثائق هو دليل على عدم توزيع الثروة بعدالة، وبدون قانون، وعدم وجود محاسبة، مما خلق في البحرين بالتوازي مشكلة سكن، حيث إنَّ أرض الدفان يتم تخصيصها للمشروعات الاستثمارية أو للسكن الفاخر الذي لا يمكن أن يقدر عليه إلا المستثمرون من الخليج والشركات العقارية الكبرى المحلية والخليجية والدولية. فلا ناقة للمواطن الأصلي في هذا الأمر ولا جمل، ناهيك عن تبوير الأراضي الزراعية لتأثير الدفان في المياه الجوفية، فخليج توبلي الشهير قد جفّ تقريباً، ومعظم العيون العذبة التي كان يعرفها أهل البحرين في الأجيال السابقة لم يعد لها وجود، وانكمشت الزراعة، إذا لم تكن قد انتهت تقريباً، في حين تعاني مهنة الصيد مشاكل جمة.

والطريف في الحالة البحرينية أن هناك لجنة التحقيق في أملاك الدولة العامة والخاصة، ولكن يقتصر عملها على التحقيق منذ العام ٢٠٠٢ فقط، كما ينصّ الدستور.

فالدفان أدى إلى نشأة سوق عقارية فوق قدرة المواطن المالية، الذي ينتظر إسكان الدولة لسنوات طويلة قد تمتد إلى عشرين سنة، في حين يحصل المجنّس على السكن في وقت قياسي. والتجنيس لا يقتصر فقط على منح الجنسية، بل هو أيضاً في حالة البحرين يتضمن توفير رعاية ورفاهة لا تتوفر للمواطن، خاصة في القطاعات الأمنية (الشرطة والجيش)، والبحرين تعاني فقر الخدمات الصحية، في حين هناك مستشفيات خاصة لقطاع الأمن للمجنّسين الذين يشغلون معظم وظائف هذا القطاع.

والحق أن التفكير في «طبائع الاستملاك» وفي «استعمالات الذاكرة»، وهما المفهومان اللذان قدمهما نادر كاظم، كمفهومين من منطلق ثقافي وأنثروبولوجي، قد يعين الباحث على التعمّق في فهم ما يجري في البحرين، وبالتالي التجليات الاجتماعية والسياسية لما نسميه «النشاطية الجديدة»، فإذا تمّ تطويرهما تحليلياً في فهم الاجتماع السياسي، ولفك الالتباسات والخفايا في المشهد البحريني، يصبحان مدخلاً مهماً في الحقيقة إلى الربط بين قضيتي الدفان والتجنيس، فهما وجهان لعملة واحدة، هي نقض مفهوم الدولة لصالح الطائفة المهيمنة والأسرة

الحاكمة. فإذا كانت الدولة أرضاً وشعباً وحكومة (والأرض والشعب معطيات والحومة تتغير)، فقد جنح حكم آل خليفة الحاكم إلى إعادة تشكيل الجغرافيا البحرينية بخلق «أرض جديدة» عبر الدفان لها قيمة اقتصادية وعمرانية أعلى، وتهميش مساحات الأراضي والثروة والنشاط الاقتصادي لغالبية الشعب. وإذا كانت الدولة في الجانب الآخر تعني الشعب الذي يسكن فوق هذه الأرض، وله حقوق المواطنة التي تتضمن حقاً تاريخياً، فإن التجنيس ينقض هذا الحق بإعادة صياغة التشكيل الثقافي والعرقي والمذهبي، وخاصة أنّه يقدم غير المواطن على المواطن في التمكين من بعض الثروة، ومن العمل، ومن السكن، ومن الخدمات العامة، ويوظف المجنسين في القطاعات الأمنية لتحقيق استقرار النظام، لا لحماية المواطن، ومع تغيير متعمّد الأرض والشعب يكرس النظام الحاكم قبضته على السلطة.

ويرى نادر كاظم أن فكرة الطائفية، بما هي من مجموعة ممارسات تمييزية تقوم بها جماعة مهيمنة ضدّ جماعات مهمّشة، فكرة شائعة بدرجة تصعب مقاومتها، إلا أن الصحيح أن هذا الوجه من الطائفية ليس إلا تجلياً من تجليات نسق مضمر متعدد الوجوه والأشكال، وهو نسق ينشأ في إطار المزاحمة من أجل تحقيق مآرب أخرى، هي إنجاز الاستملاك الجماعي لما لا يمكن استملاكه، بل مراكمة هذه الاستملاكات إلى حدّها الأقصى. ولهذا تتركز قراءته لمشهد البحرين على نقد تلك الطبائع التي تحكم فعل التواصل/اللاتواصل بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البحرين، وعلى إماطة اللثام عن دورها المبتسر في ما يسمّيه أمراض الحالة البحرينية، أي أشكال الصراعات الجماعية التي تحرّكها طبائع الاستملاك الذي هو ليس علاقة بين شخص/جماعة، وشيء/أشياء، بل هو أساساً علاقة بين أشخاص وجماعات، وتظهر هذه العلاقة في صورة حقّ الجماعة في الانتفاع بما استملكته واستحوذت عليه، وحقها كذلك في منع الآخرين المختلفين في الانتفاع أو حتّى الاقتراب من هذه الاستملاكات.

إن خطورة طبائع الاستملاك تظهر حين تعمد جماعة ما إلى استملاك ما لا يمكن استملاكه أو غير قابل للاستملاك. وهنا لا بُدَّ من التمييز بين نوعين من الأشياء التي تكون مقصودة بالاستملاك:

ـ هناك أشياء قابلة للاستملاك، فعليا وقانونياً، كما يحدث حين نستملك قطعة أرض أو منزلاً أو سيارة أو جهازاً كهربائياً أو إلكترونياً أو غيرها.

ـ في المقابل هناك أشياء غير قابلة للاستملاك الفعلي والقانوني، وهي هنا تشمل دائرة القيم والحقوق الإنسانية المشتركة والدولة والسلع العامة(٩).

ويربط نادر كاظم بين ادعاء هذا الحق وخطاب الهيمنة والسلطة، ويسعى إلى تحليله عبر نظريات متنوعة.

أما «استعمالات الذاكرة» فتؤدي، كمفهوم ثقافي، دوراً مركزياً في فلسفة التجنيس في البحرين، إذ تعكس بدقة الفلسفة المنظّمة للتجنيس من فقدان الثقة في المواطن من قبل النظام، والشعور السلطوي بالقدرة على «استبدال المجنس بالمواطن»، والاستعاضة عن التفاوض الاجتماعي والسياسي بتوطين (استيطان) مواطن آخر، قد يكون من ثقافة اجتماعية أخرى (بدو الأردن وسورية) أو من لسان آخر (شرق آسيا وأواسطها)، والأشد تنكيلاً أن يتم توظيفه ليعمل في القطاع الأمني ليصبح ردع المواطن الأصلي ـ ولو بالقوة المفرطة ـ عن الاحتجاج وممارسة التعبئة للضغط على السلطة، هو الأمل الوحيد للمستوطن في البقاء في الوطن الجديد.

لا بدّ هنا من أن يتم استعمال الذاكرة كأداة ثقافية، ورسم صورة ذهنية للمخالف أو المناهض لتلك السياسة، تتراوح بين اتهامه بالعمالة (خاصة لإيران)، أو استدعاء تاريخ قديم من التنازع على الحقوق ليتم تطويعه كتهمة تاريخية بعدم الولاء للنظام(١٠).

فطبائع الاستملاك، كما نرى، تقوم في الحالة البحرينية على فكرة الطائفة وإثارة فوبيا بشأن عدم ولاء الغالبية الشيعية (لوجود مرجعياتها الدينية خارج الوطن، خاصة إيران)، أو التشكيك في عقيدتهم (كروافض). ويتم

---

(٩) نادر كاظم، **طبائع الاستملاك: قراءة في أمراض الحالة البحرينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٠) نادر كاظم، **استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ** (المنامة: مكتبة فخراوي، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٩ ـ ٢٧٨، وحول عروبية عرب الهولة الذين كانوا يحكمون البحرين قبل آل خليفة، انظر: محمد غريب حاتم، **تاريخ عرب الهولة: دراسة تاريخية ووثائقية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٥ ـ ٢٩.

ولفهم جذور طبائع الاستبداد والاستملاك واستعمالات الذاكرة في حرمان الشيعة من حقوقهم، انظر بالتفصيل علاقة آل خليفة بالقبائل البحرينية، وصِلتها بالقبائل النجديّة، وتطوّر التنازع مع أهل البحرين بعد تولي الحكم على الثروة والسلطة في: محمد عبد القادر جاسم وسوسن علي الشاعر، **البحرين: قصة الصراع السياسي، ١٩٠٤ ـ ١٩٦٥** ([المنامة]: المؤلفين، ٢٠٠٠).

بذلك تمرير سياسات الفساد المنظّم التي تقوم عليها بنية تحالفات النظام، لا مع النخب الموالية (الاقتصادية والمذهبية)، بل مع نخب خارج الدولة (التحالف مع النظام السعودي على الخطوط الاقتصادية والمذهبية والاستراتيجية نفسها)، والتحالف مع نظام خارجي هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل قاعدتها العسكرية منطقة «الجفير»، ويعيد وجود الحليفين السابقين تشكيل المنطقة وطبيعتها «الاجتماعية»[(١١)].

وهكذا يعيد المشهد البحريني إلى الأذهان ما يسمّيه نزار الصياد «حداثة القرون الوسطى»، فالمظهر الحداثي الظاهر من خلال نمو قطاع التشييد والبناء وسوق العقارات ووجود المؤسسات الشكلية والبيروقراطية للدولة الحديثة (بعيداً عن كفاءتها) لا يعني «حداثة الدولة»، إذ إنَّ أسس التحالفات السياسية والتعامل مع المواطنة تتم بحسابات هي أبعد ما تكون عن العقلانية والرشادة بالمعنى الليبرالي والديمقراطي (وإن تقاربت مع مفهوم العقل الأداتي والرشادة النفعية البحتة)[(١٢)]،

---

(١١) أُثيرت ضجّة في البحرين في النصف الأوّل من عام ٢٠٠٩، بعد أن نشرت مجلة أجنبية مقالاً يصنّف المنامة كثامن مدينة للمتعة على مستوى العالم، بما أثار النواب في المجلس النيابي البحريني، وقام بتعريض النظام لانتقادات حادة بشأن وجود الكثير من الفنادق الرخيصة في منطقة الجفير التي تغصّ بالجنود الأمريكيين وبالقادمين لهذا الغرض من الدول المجاورة. وشنّت الشرطة عدّة حملات للقبض على بعض الداعرات من جنسيات مختلفة وبعض القوّادين، وذلك من باب تهدئة الخواطر، لأن التجارة في الخمور وفي المتعة تمثل مصدراً أساسياً من مصادر السياحة في البحرين. وقد تشكّلت لجنة تحقيق في إطار مجلس النواب للبحث في التدهور الأخلاقي في قطاع السياحة، وبدأت بالمطالبة بالحصول على بيانات حول بعض جوانب الموضوعات المتعلّقة بهذا الأمر. حول التقرير وأصدائه، انظر: «Police in Bahrain Crack Down on Prostitutes: Bahrain Makes the List of Top 10 «Sin Cities»,» Alarabiya (4 April 2009), <http://www. alarabiya.net/articles/2009/04/04/69881.html>; Alexandra Sandels, «Bahrain: Islamists Seeking to Curb Prostitution Fail in Bid to Ban Women from 4 Countries,» *Los Angeles Times*, 15/12/2009, <http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2009/12/bahrain-conservatives-seeking-to-curb-prostitution-fail-in-bid-to-ban-visas-for-women-from-russia-thailand-ethiopia-and-china.html>.

وحول لجنة التدهور الأخلاقي، انظر: مجلس النواب البحريني، «"التدهور الأخلاقي" تطالب بإحصاء أعداد السائحين،» صوت المنامة (٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://manamavoice.com/index. php?plugin=news&act=news_read&id=2157>.

وللاطلاع على تقرير علمي رصين بشأن البحرين كمركز للاتجار في البشر، خاصةً النساء، انظر تقرير عن البحرين لـ «برنامج الحماية» التابع لكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز، في: «قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص البحريني رقم ١ لسنة ٢٠٠٨،» <http://www.protectionproject.org>.

وحول واقع الحالة الصحّية في البحرين في مجال «الصحة الإنجابية»، انظر: Julanne McCarthy, «Bahrain (Al-Bahrayn),» <http://www2.hu-berlin.de/sexology/IES/bahrain.html>.

(١٢) Nezar Al-Sayyad and Ananya Roy, «Medieval Modernity: On Citizenship and Urbanism in a Global Era,» *Space and Polity*, vol. 10, no. 1 (April 2006).

وتغلب على مساحات المدينة شرعيات متعددة ومتنازعة من المناطق السكنية المسوّرة إلى العشوائيات التي ينتجها الفقر، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على البحرين. ومن هنا لا يمكن أن نتحدث في ظلّ الواقع البحريني عن «تعددية ثقافية»، لأن البنية المدينية والعمرانية التحتية، لا البنية الطائفية والقبلية، لا تتيح أي حديث عن تعددية ثقافية تؤدي إلى مواطنة متكافئة على الإطلاق.

والحق أن استخدام تعبير القرون الوسطى ليس مبالغة، بل هو موضوعي، فنشوء المواطنة بالخروج من القرون الوسطى الأوروبية كان يقوم على علاقة السلطة بالأرض وعلاقة الأرض بالحقوق، وعلاقة الناس بالسلطة والأرض والحقوق. وكانت الامتيازات التي تمكّن الحاكم من الهيمنة تتعلق بتوزيع الأرض والهبات والإعفاءات والمنح والعطايا، أي أن هناك صلة مباشرة بين القوة والمكان، بمعنى الهيمنة على الأرض والمساحات: من يهيمن على أية مساحة، وبأية شرعية أو حقّ(١٣)؟

وكشفت إحصاءات متداولة منذ عدة أشهر، تمّ تداولها في الصحافة البحرينية بالتحليل والتعليق في كثير من مقالات الرأي، عن انخفاض نسبة المواطنين إلى أقل من النصف في العام الماضي، ليكونوا أقلية في بلدهم للمرة الأولى، وذلك بعد أن فاقت نسبة الوافدين نسبة المواطنين في العام الماضي (٢٠٠٨) بواقع ٦١,١٥ بالمئة للوافدين، مقابل ٤٨,٨٤ بالمئة للمواطنين.

وأوضحت البيانات المعتمدة على المعلومات الإحصائية التي تضمّنتها نشرة إدارة الاستقرار المالي ـ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والمبنية على بيانات تعداد العام ٢٠٠١، وبيانات قاعدة نظام السجل السكاني المركزي للعام ٢٠٠٧ ـ أنّه استناداً إلى نسبة النمو السكاني للعام ٢٠٠٧، البالغة ٣,٤ بالمئة للبحرينيين، و١٢,٥٦ بالمئة للأجانب، فإن إجمالي عدد سكان المملكة بلغ نحو ١,١٢٦,٢٦٧ نسمة مقابل ١,٠٣٩,٢٩٧ نسمة في العام ٢٠٠٧.

ويشير بعض المواقع الرسمية إلى أن عدد المواطنين بلغ حتّى العام ٢٠٠٨

(١٣) Magnus Ryan, «Freedom, Law and the «Medieval» State,» in: *States and Citizens: History, Theory, Prospects* (conference), edited by Quentin Skinner and Bo Strath (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 51-59.

نحو ٥٥٠,١١٣ مواطناً، وذلك بفارق يبلغ ٢٢,٦٧٧ مواطناً، استناداً إلى نسبة النمو المعتمدة للمواطنين، والبالغة ٤,٣٠ بالمئة سنوياً، في الوقت الذي تجاوز عدد الوافدين ٥٧٦,١٥٤ وافداً، بفارق قدره ٦٤,٢٩٠ فرداً، بعدما كان إجمالي عددهم لا يتجاوز ٥١١,٨٦٤ وافداً، وفقاً لنسبة النمو المعتمدة لهذه الفئة والبالغة ٦٥,٢١ بالمئة[١٤].

فإذا أضفنا إلى ذلك ما أعلنته لجنة عريضة «لا للتجنيس» من أن عدد المجنسين وصل إلى ١٠٠ ألف، فإن خللاً واضحاً في نسبة السنّة إلى الشيعة يكون قد تحقق بدرجة فارقة.

وقد أوضح تقرير إبراهيم شريف عن صيغ الفساد الأساسية ما ينظم كلّ هذه المعلومات في خيط، وهي الاستيلاء على أراضي الدولة، وتسريبات الموازنة العامة للدولة، والعمولات على المشاريع والمشتريات الحكومية، وأكد أن أهداف التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٢ كانت المحافظة على امتيازات الأسرة الحاكمة، ثمّ ضمان حصانة أفراد الأسرة الحاكمة عن فترة ما قبل العام ٢٠٠١، والنتيجة: الاستيلاء على أغلب الأراضي الحكومية.

فقد حاول المجلس الوطني في العام ١٩٧٣ تمرير مشروع قانون لتنظيم الأراضي وطريقة توزيعها، وقد عارضته الحكومة وأسقطته (وقد يكون هذا سبباً من أسباب حلّ المجلس)، ومع حلول نهاية العام ٢٠٠٠ كان ٩٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للسكن في أيد خاصة.

ويرصد التقرير قيام الحكومة بدفن البحر، وإعادة شراء أراض، ثمّ توزيعها على النخبة السياسية مجاناً للقيام بمشاريع إسكانية جديدة، وهو الأمر المكلف جداً، مالياً وبيئياً، ويقدر أنّه منذ الاستقلال تقدر الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها أو توزيعها في غياب القانون بأكثر من ٢٠٠ كم٢، مربع، يضاف إليها حوالى ٦٠ كم٢ من الأراضي البحرية المدفونة منذ السبعينيات، وتقدر بعشرات الكيلومترات من الأراضي البحرية التي تمّ أو يتم توزيعها على أصحاب السلطة والنفوذ بـ ١٩,٥ مليار دينار. ويتناول التقرير قصة خليج توبلي الذي كان من

(١٤) تتعدّد الأرقام في مقالات ومواقع متنوعة لكن تعداداً دقيقاً لم يتمّ بشكل رسمي كما يحدث في دول أخرى، بل من واقع إحصاءات العمل، انظر مثلاً: نادر كاظم، **خارج الجماعة: في تجاوز الليبرالية والجمعية القمعيتين** (المنامة: مؤسسة الأيام، ٢٠٠٩)، ص ١٤٤.

أغنى البيئات البحرية وأكثرها تنوعاً ومكاناً لتكاثر الروبيان والسمك، وتدهور بيئياً بشكل مذهل، ولم ينته عقد التسعينيات حتّى تمّ تدمير البيئة في الخليج تدميراً شبه كامل، وأصبحت مكباً للنفايات الخاصة بالردم، حيث وزّعت ملكيته على أفراد العائلة الحاكمة، وذكر أن الفساد أدى إلى إعادة توزيع الدخل من الطبقة الوسطى للطبقة الحاكمة(١٥).

وبدلاً من أن تتم محاكمة المسؤولين عن هدر ثروات الشعب البحريني والاستيلاء عليها، تمّ تكريمهم من جهات دولية، لكن الاستراتيجيا التي اتبعوها كانت بسيطة؛ ففي العام ٢٠٠٧، ومع تنامي نقد سياسات دفن البحر، وأثرها في الثروة البيئية (ناهيك عن عدم عدالة توزيع الثروة القومية)، قررت البحرين التبرّع لبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بمبلغ مليون دولار (وهو أقل من ثمن وحدة سكنية في الجزر الجديدة التي يتم الإعلان عنها في البحرين لأثرياء الخليج أو غيرهم). وفي آذار/مارس ٢٠٠٧ حصل الشيخ خليفة بن سلمان على جائزة الموئل من برنامج الأمم المتحدة للموئل، وسلّمها له في احتفالية لاحقة بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تمّ التبرع للبرنامج بمليون دولار أخرى، ثمّ في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ أعلن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن تخصيص جائزة باسمه، بالتعاون مع البرنامج لأفضل مشاريع الموئل، وفازت بها البرازيل، وقد تلا ذلك اختيار البحرين لتدشين النسخة العربية من تقرير البرنامج، وتم منح المديرة التنفيذية وسام الشرف البحريني أثناء زيارتها(١٦).

لكن الاحتجاجات المستمرة استحال إسكاتها في الداخل، ودفعت مجلس النواب إلى تكرار الاستجواب نتيجة ضغوط الأهالي في كلّ المناطق المتضرّرة، وصدر بالفعل مسودة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأفادت لجنة التحقيق البرلمانية في تجاوزات الدفان البحري أن

---

(١٥) انظر نصّ تقرير إبراهيم شريف الناشط والاقتصادي البحريني والأمين العام لجمعية «وعد» على مواقع عديدة على الإنترنت، منها: <http://www.katib.org/node/2419>.

والجدير ذكره أن حديثه عن هذا التقرير في التلفاز البحريني قد أدى إلى الإطاحة بوزير الإعلام، انظر المقابلة التلفزيونية مصوّرة على موقع اليوتيوب، <http://www.youtube.com/watch?v=QMRFkCyWs-0>.

(١٦) «Flagship Report in Arabic Launched,» UN Habitat (7 June 2009), <http://www.unhabitat.org/content.asp?ci d=6831&catid=5&typeid=6&subMenuId=0>, and <http://www.unhabitat.org/list.asp?typeid=6&catid=178>.

الآثار السلبية لعمليات الحفر والدفان أزالت مساحات كبيرة من الطبقة العازلة، ما تسبب في القضاء على المياه الجوفية في البحرين.

وذكرت أن مساحة البحرين ازدادت بنسبة ٧٦,٣ بالمئة في ٧ عقود، إذ كانت مساحة اليابسة في العام ١٩٣١، ٤١٠ كم٢، ووصلت في العام ٢٠٠١ إلى ٧١٧ كم٢، وبلغت ٧٤١ كم٢ في العام ٢٠٠٦ بفعل عمليات الدفان.

من جهتها، أكدت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في لقائها مع اللجنة، أن هناك بعض المشروعات أعطيت ترخيصاً للدفان بدون أن يمرّر على لجنة شؤون البيئة. واعتبر التقرير أن «عمليات الدفان التي تشهدها مياه وطننا، غالبيتها لأهداف خاصة، وإقامة مشروعات تخدم الخاصة دون العامة، وبعض تلك المشروعات تمّ إنشاؤها، وما تزال المشاريع الخاصة متواصلة، وتزحف إلى البحر بشكل رهيب، حتّى يتحول البحر في نهاية الأمر إلى عمارات شاهقة ومدن استثمارية». وأفاد التقرير أن «مملكة البحرين من الدول الفقيرة في مصادرها للمياه الجوفية الصالحة للشرب، وهي من البلدان التي تقوم بصناعة المياه المحلاة من مصادر مياه البحر». وتشير المعلومات العامة إلى أن الآثار السلبية التي لحقت بمخزون المياه الجوفية في الطبقات الجيولوجية (...)، أدت إلى تأثرها سلباً بفعل الحفريات والردم التي وصلت إلى أعماق الطبقة العازلة، وأزالت مساحات كبيرة منها، بحيث أصبح من السهولة تسرب المياه المالحة (مياه البحر) إلى طبقات المياه الجوفية، وأدى ذلك إلى ارتفاع الملوحة في طبقات المياه الجوفية عن معدلاتها الطبيعية بزيادة كبيرة. وكانت البيانات التي سلمتها البلديات التنفيذية إلى المحافظات الخمس قد أظهرت أن «الجهات التنفيذية أصدرت ٢٢٠ رخصة دفان في المحافظات الخمس، أكثر من ٩٥ في المئة منها للمنفعة الخاصة، وهي إما لأفراد أو مؤسسات وشركات خاصة»، مشيرة إلى أن «هذه الرخص صدرت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧».

وقد ذكرت الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في بيانات أرسلتها إلى لجنة التحقيق في الدفان، أن مواقع الدفان البحري التي تمّت الموافقة عليها بيئيّاً هي مواقع ٧ مشروعات، وهي: مشروع المدينة الشمالية الجديدة، ومشروع خليج البحرين، ومشروع ديار المحرق، ومشروع مرافئ الصيد حول جزيرة المنامة، ومشروع المدينة الصناعية الجديدة في الحدّ، ومشروع شاطئ السلام، ومشروع جسر البحرين وقطر.

كما نفت الهيئة علمها بالمشروعات التي قامت وزارة شؤون البلديات والزراعة بدفنها من دون ترخيص بيئي[١٧].

وقد استمرت مناقشة مشكلات الدفان والتقرير عاماً كاملاً، وثارت ثورة النواب مع مطلع العام ٢٠١٠، وناقش المجلس عدة استجوابات، وانتهى به المآل إلى إمهال الحكومة شهرين للردّ. وقد رفض الظهراني، رئيس المجلس، تحويل الأمر إلى قضية سياسية[١٨].

وأوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس النواب في آخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بتعديل المادة العاشرة من مشروع قانون التسجيل العقاري، المرافق للمرسوم الملكي الرقم (٥٦) للعام ٢٠٠٥ لتنصّ على بطلان «كافة وثائق الملكية العقارية التي ترد على المياه المغمورة والسواحل والبحار أو التي كانت كذلك، ما لم يتم دفنها من قبل الدولة، وانتقالها بالبيع للمالك وقت صدور هذا القانون أو بموجب قانون الإسكان»[١٩].

أما قضية التجنيس، فسنتعرض لها عند الحديث عن دور العرائض في التعبئة.

ثالثاً: جديد المشهد في البحرين

إذا كانت هذه هي المساحات التي يتحرك فيها المجتمع السياسي، وإذا كان هذا هو سقف هيمنة السلطة على المكان وعلى الذاكرة، فما الأشكال الاحتجاجية والمطلبية التي تولدت عن ذلك في البحرين في الأعوام السابقة خارج مجال التمثيل النيابي المحدود؟

نرصد هنا عدة مستجدات:

---

(١٧) مالك عبد الله، «في مسودة لجنة التحقيق البرلمانية النهائية: الدفان يقضي على المياه الجوفية في البحرين،» الوسط (البحرين)، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨، <http://www.alwasatnews.com/2304/news/read/30493/1.html>.

(١٨) علي الموسوي، «شهران أمام «الحكومة» للرد على توصيات اللجنة: نواب: الظهراني أجهض المساءلة السياسية لـ «الدفان»،» الوسط، ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com>.

وهاني الفردان، «جلسة سرية لـ «النواب» بعد شطب الظهراني كلام الشيخ علي سلمان،» صوت المنامة (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩)، <http://manamavoice.com/news-news_read-2056-0.html>.

(١٩) مالك عبد الله، «يعرض في جلسة الثلاثاء المقبل: مشروع قانون للتسجيل العقاري يبطل ملكيات الدفان،» الوسط، ٣١/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com>.

١ ـ حركة «حقّ»

هي حركة غير رسمية تتبنّى المنهج الجذري في عدم المشاركة السياسية، وضرورة تغيير الدستور أولاً ليعود إلى طبيعته التعاقدية، ويمنح للناس حقوقهم المشروعة. ومؤسس الحركة هو حسن المشيمع الموجود في الساحة من قبل انتفاضة التسعينيّات، فقد كان قائداً وناشطاً في الأعمال الدينية والسياسية في البحرين، ومن أبرز قيادات الانتفاضة الشعبية ذات الغالبية الشيعية التي طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مع عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين وآخرين، وهي الانتفاضة التي اشتعلت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

اعتُقل المشيمع خلال انتفاضة ١٩٩٤ مرتين، كانت الأولى في آذار/ مارس ١٩٩٥، حتّى تمّ الإفراج عنه في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، بعد مبادرة حوار مع السلطة، وأعيد اعتقاله في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ بعد فشل الحوار، وأفرج عنه في شباط/ فبراير ٢٠٠١ قبيل التوقيع على ميثاق العمل الوطني الذي ساهم في حثّ الناس على التوقيع عليه بعد وعود من ملك البحرين بتحقيق مطالب المعارضة.

أسس بعد خروجه من اعتقاله الثالث حركة «حقّ» في العام ٢٠٠٥ مع مجموعة من رفاقه من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي كان يشغل منصب نائب رئيسها من العام ٢٠٠١ وحتّى خروجه منها، بسبب اتجاهها إلى التسجيل في قانون الجمعيات وعلاقتها الجيدة مع السلطة الحاكمة، حيث تتقاضى الجمعية منحاً مالية حكومية لدعمها. وقد رأى المشيمع وآخرون في المعارضة ذلك تقييداً لعملهم، فقاطعت حركته الجديدة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ لعدم وجود جدوى من المشاركة في برلمان ترى فيه أنّه لا يمتلك أية صلاحيات أولاً، وثانياً ستعدّ مشاركتها فيه قبولاً بتراجعات الملك عن الوعود التي وقّعها بخط يده بضمان الحقوق الديمقراطية. كما اعتبر المشاركة اعترافاً بالدستور الجديد، وأنها لن تؤدي إلى تحقيق مطالب الحركة الدستورية، فأعيد اعتقاله مرة أخرى في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ لمدّة يوم واحد وأفرج عنه. وكان قد أعلن في العام ٢٠٠٦ عن تدشين عريضة تطالب الأمم المتحدة بالعمل على الضغط لوضع دستور جديد للبلاد[٢٠].

---

(٢٠) الموقع المحجوب للحركة هو: <http://www.haaq.org/ar-BH/4/Default.aspx>.

انظر أيضاً: <http://www.bifd.co.cc/showthread.php?p = 138241>.

ثمّ اعتقل بعدها في يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بتهمة الترويج لكراهية النظام الحاكم والتورط في محاولة انقلاب على الحكومة، وذلك من خلال نشاطه السياسي المعارض، الذي طالب فيه بحياة ديمقراطية حرة. وأُطلق سراحه في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ مع الشيخ محمد حبيب المقداد، وذلك بعد توتر أمني شديد أصاب البلاد، شهدت خلالها تظاهرات واحتجاجات شبه يومية، وغالباً ما كانت تنتهي بمصادمات عنيفة مع قوات الأمن التي أفرطت في استخدام القوة، كما تحرّكت عدة منظمات حقوقية وعالمية من أجل الإفراج عنه وعن سائر المعتقلين السياسيين، وشكّلت ضغطاً خارجياً على الحكومة.

ولم يعد من الممكن إحالة الباحثين على موقع حركة «حقّ» على الإنترنت كحركة احتجاج، لأن هناك ما لا يقل عن ٢٢ موقعاً سياسياً حجبتها الحكومة البحرينية، على رأسها تلك الصفحة تحديداً. لذا يحتال أنصار الحركة على ذلك ببعثرة المقالات التي كانت على الموقع على مواقع عديدة، ومؤخراً أصبح للمشيمع، مؤسس الحركة، صفحة على «الفيس بوك» عليها ١٢٠٠ صديق (مع الأخذ في الاعتبار ترويع النظام للمعارضة، خاصة الشباب بسياسة اعتقال وتعذيب، وخشية الكثيرين من تسجيل أنفسهم كأصدقاء، لكن الصفحة مفتوحة للزيارة على أية حال لأنها صفحة مؤيّدين (Fans)). لكن أخبار المشيمع ومقالاته حول الحركة متاحة بدرجة ما على الإنترنت.

ويرجع ذلك في الأساس إلى تصريحاته الراديكالية وتشجيعه الشباب في القرى الشيعية على التظاهر وأعمال الشغب وعدم التنازل عن المطالبة بحقوقهم، كما يتهم الحكومة بتمزيق النسيج الوطني والإبادة الجماعية للشيعة.

ويشنّ المشيمع هجوماً قاسياً منذ تأسيس الحركة على النظام الحاكم في البحرين، وعلى التجنيس، ويتهم الحكومة البحرينية باتّباع المنهجية الإسرائيلية في التوطين، مشيراً إلى أن هناك مواطنين يعيشون منذ ٤٠ عاماً في المملكة، وولدوا فيها من بحرينيات، ومتزوجين فيها (يقصد العجم من ذوي الأصول الفارسيّة، والهولة ذوي الأصول العربية الذين تنقلوا في بدايات القرن العشرين بين ضفتي الخليج)، لكنهم لم يحصلوا على الجنسية لأن آباءهم شيعة سعوديون، فيما يحصل البعض على الجنسية، وهم من خارج البلاد.

ويرى المشيمع أنّه منذ بدايات القرن الماضي وحتّى يومنا هذا، لم يتوقف

شعب البحرين (سنّة وشيعة) عن تقديم التضحيات من أجل أن تكون له السيادة في تقرير مصيره ومصير الأجيال القادمة. وقد شهد التسعينيات عدة عرائض، منها العريضة الدستورية النخبوية في العام ١٩٩٢، والعريضة الشعبية في العام ١٩٩٤، التي شهدت اندلاع الانتفاضة الشعبية المطالبة بتفعيل دستور ١٩٧٣ التعاقدي وإعادة الحياة النيابية. وفي هذا السياق، قدّم شعب البحرين كوكبة من الشهداء الأبرار. لكن النظام، قديمه وحديثه، دأب على رفض كلّ المطالبات الشعبية التي عبّرت عنها العرائض المختلفة، وآخرها عريضة الجمعيات السياسية (الوفاق، والعمل والديمقراطي، والتجمّع القومي، والعمل الإسلامي) في العام ٢٠٠٤ التي تعدّى الموقّعون عليها ٧٠ ألفاً من أعضاء تلك الجمعيات. إلا أن النظام، كعادته، رفض استلامها والاعتراف بها، وواجهها بالاعتقال والتهديد، لأنها تعبّر عن الرفض الشعبي لانقلاب الحكم على دستور ١٩٧٣ وميثاق العمل الوطني، كما تعبّر عن رفض مشاريع إضفاء الشرعية على ما أطلق عليه دستور ٢٠٠٢ الذي صاغه الحاكم منفرداً بعيداً عن الإرادة الشعبية.

وتذهب الحركة إلى أن كلّ سبل العصيان المدني السلمي لم تقنع النظام بوجود أزمة دستورية في البلاد ناتجة من إلغاء الدور الشعبي في التشريع والرقابة. وفي المقابل، فإن النظام، بدلاً من الاعتراف بالأزمة، لجأ إلى سياسة التجنيس وتغيير التركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية لشعب البحرين.

وفي ظلّ فقدان السلطة التشريعية لأية صلاحيات تشريعية ورقابية، وفي ظلّ فقدان القضاء لاستقلاليته عن السلطة التنفيذية، ومع مناخ التداعيات الذي يفرزه مجموع التطورات الإقليمية والدولية، فإن طرح مشروع يطالب بدستور جديد يرتكز على أسس ديمقراطية صحيحة (في آليات الصياغة، وتقدّمية المضمون ومواءمته مع الاتفاقيات والعهود الضامنة لحقوق الإنسان)، وبحيث يكون حافظاً للحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وحتّى يضمن الشعب تحقيق ذلك، لا بُدَّ من أن يكون مطلباً شعبياً، ويتم عبر هيئة منتخبة ناتجة من توزيع عادل للدوائر الانتخابية، وبعيداً عن التمييز العرقي والطائفي، وعن لعبة التجنيس السياسي.

واختارت المجموعة لنفسها مسمّى «حركة الحريات والديمقراطية»، واختصاراً «حقّ»، حيث يختزل هذا المسمّى جملة من المبادئ التي تؤمن بها الحركة، وهي:

ـ البُعد الإنساني الذي يمثله مفهوم «الحق» في الثقافتين العربية والإسلامية.

ـ أحرف الكلمة «حقّ» مستقاة اختصاراً من عنوانيْن أساسيين في حركة المطالبة الشعبية، وهما: «الحريات» و«الديمقراطية».

ـ تتضمّن الكلمة «حقّ» في ما تتضمنه، حقّ المشاركة السياسية، وحق المساواة، وحق الوجود، وحق العمل السياسي الحر، وحق الحياة الكريمة، وحق الحفاظ على هوية البحرين، وحق التوزيع العادل للثروة الوطنية بين كافة المواطنين. . . الخ.

ـ مسمّى الحركة يؤسّس لمبدأ محوري في الحركة الشعبية المتمثل في «شرعية الحقّ لا شرعية القانون».

وحددت الحركة أهدافها في:

ـ إحداث إصلاح سياسي حقيقي.

ـ وضع دستور جديد لنظام ديمقراطي حقيقي تسنّه هيئة تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً على أساس توزيع عادل للدوائر الانتخابية، بعيداً عن التمييز العرقي والطائفي، وتشرف عليه الأمم المتحدة.

ـ التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة، في إطار مبدأ التعددية السياسية.

ـ استقلالية القضاء بما يضمن إصلاحه وتنظيمه.

ـ مراجعة كافة التشريعات من قوانين ومراسيم بقوانين وقرارات صدرت في المرحلة السابقة، بحيث تكون معبّرة عن إرادة الشعب ومتوائمة مع المعايير الدولية.

ـ محاربة جميع أنواع الفساد الإداري والمالي ونظام الامتيازات والمحسوبية.

ـ تحقيق نمو حقيقي وإحقاق العدالة الاجتماعية.

ـ ترسيخ قيم حقوق الإنسان، والمحافظة على الهوية الثقافية والاجتماعية لشعب البحرين.

والتزمت الحركة بالإبقاء على حال المغايرة بين المعارضة والسلطة، واستمرار المعارضة في الممانعة ضدّ دوائر السلطة وضغوطها، وذلك بالنظر إلى

اختلاف الأجندة بينهما، وتطبيقاً لسنّة التدافع التي تضمن شرط وجود قِوى المعارضة وحفظها من التحوّل إلى قِوى مسايرة، والاستمرار في الالتزام بالمنهج السلمي المقاوِم، والعمل الحثيث على تفعيل كافة أساليبه ووسائله وأدواته الفاعلة والمشروعة داخل البحرين وخارجها.

ويلاحظ باقر النجار في تحليله للحركة أنّه لا توجد أدبيات معلنة ومكتوبة تعبّر عن حركة «حقّ». وخصوصيتها في كون عملها غير مرخص به وفق قانون الجمعيات السياسية العاملة في الفضاء السياسي العام والقائم في البلد. ويجد خطوط مقارنة بينها وبين حركة «كفاية» المصرية (الحركة المصرية من أجل التغيير) التي تمّ تأسيسها في تموز/يوليو ٢٠٠٤، فهي على رغم حضورها السياسي والإعلامي الكبير، إلا أنّها لا تعمل ضمن الأطر القانونية المنظمة لعمل الجماعات والأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

وعدم خضوعها لهذه الأطر، لم يمنع من أن تكون الحركة علنية العمل، أي أنّها حركة غير سرية من حيث عملها السياسي. وهي حركة معلنة الأهداف، أي أن أي شخص يستطيع التعرّف إلى أهدافها من خلال الدخول إلى موقعها على الشبكة العنكبوتية، أو من خلال أدبياتها المكتوبة والمنشورة، وأن قياداتها مُعلنة ومعروفة في ذلك بحضورها السياسي والفكري والثقافي السابق لنشأة الحركة واللاحق بذلك لهذه النشأة[٢١].

أيضاً يميزها أنّها لم تأتِ نتيجة لردّة فعل الشارع بسبب قرار رسمي، وإنما كنتيجة لحركة الانشقاقات التي تعرضت لها جمعية الوفاق الوطني الإسلامي الشيعية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. ويعتقد أنّها تتجاهل أنّه لولا أن هناك قدراً من الضوابط الحاكمة للعمل السياسي الداخلي لدخل الاثنان في صراعات سياسية عنيفة.

وهي انشقاقات جاءت نتيجة عدم التكيّف مع السياقات السياسية الجديدة، بل إن قرار الجمعية العمومية للوفاق بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦، كان أحد أهم أسباب الانشقاق والانسلاخ تحت مظلة سياسية جديدة تحمل اسم حركة «حقّ»، أو أن حركة الانشقاق هذه جاءت

(٢١) أوان، ٦/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.awan.com/pages/oped/200024>.

نتيجة لطبيعة التشكل الثقافي/السياسي للجماعة المنشقّة، التي أصبحت غير قادرة على مغادرة مواقعها ومواقفها السياسية السابقة، والتكيّف مع المستجدات الجديدة، فبقيت نتيجة لذلك حبيسة لأطروحاتها السياسية التقليدية، بل إنّها بقيت محافظة على مكوّنات لغتها السياسية ذات التعبيرات الخالية من المحاذير، التي تقطع صلتها بالسياق السياسي القائم، وهو حذر تتميز به لغة القوى السياسية ذات الغلبة والأكثرية. وهي في هذا تمثل لغة غير تصالحية مع السياق السياسي القائم. ولا يعكس الخطاب السياسي للحركة الدوغمائية السياسية والانغلاق الفكري لبعض، إن لم يكن لجلّ، قيادات الحركة فحسب، وإنما يعكس كذلك الفقر المعرفي لبعض قياداتها وقواعدها المحدودة على حدّ سواء.

وهو خطاب لا يزيد حالة الشقّ بينها وبين قوى الإسلام السياسي الشيعي، أو ما يسميه البعض بالشارع الشيعي، في إطاره العام فحسب، وإنما بات معمّقاً لحالة الشقّ وانعدام الثقة بينها وبين النظام والقوى السياسية الأخرى. وهو خطاب، نتيجة لخلوه من كلّ ضوابط العمل السياسي المؤطر، يراه البعض خطاباً لا ينزع نحو إحداث تغيير في النظام، وإنما بات خطاباً ينال من النظام ذاته، وهو ما سيؤثر في مستقبلها[٢٢].

رابعاً: حركة حقوق الإنسان

تختلف حركة حقوق الإنسان في البحرين في وجهها السياسي في صيغتها الجديدة بعد مبادرة الإصلاح ٢٠٠١ عن مثيلاتها في الدول العربية، حيث إنّها تطورت بشكل مؤسسي في إطار قانون الجمعيات لتبني على نضال شعبي سقط فيه مواطنون (أو شهداء كما يسمّون في الخطاب السياسي للمعارضة)، ولم تكن حركة نخبوية أو نشاطية محدودة، لذا فهي تتمتع بشرعية في الشارع لا تحظى بها جمعيات حقوق الإنسان في بعض الدول العربية الأخرى.

ومن هنا، فإن دفاعها عن ضحايا التعذيب وتجدد التعامل مع أسر ضحايا الانتفاضة الشعبية للمطالبة بحقوقهم تربطها بشكل قوي بالمجتمع، مما يجعل من الصعب التشكيك في مصداقية قياداتها، فمن أخطر تبعات المرحلة الماضية هو

(٢٢) أوان، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.awan.com/pages/oped/20105>.

وجود الآلاف من ضحايا التعذيب وأسر ضحايا مواجهات التسعينيّات الذين سقطوا دفاعاً عن الحرية، ونظراً إلى أن الدستور يسقط المساءلة في الجرائم السابقة لمرسوم العفو عام ٢٠٠١، لم يتم الاعتذار أو التعويض للضحايا أو أسر القتلى.

وقد تشكّلت لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، وتركّز احتجاجاتها على اليوم العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي لمناهضة التعذيب، والأيام والمناسبات الدينية الشيعية، وهذه خصيصة فريدة لحركة حقوق الإنسان في البحرين، التي تستلهم في حركتها رموزاً لـ «مظلومية» ذات أبعاد دينية، وتستخدم الزخم الطقوسي في تجديد المطالبة بالحق السياسي والقانوني[٢٣].

ولعل أبرز الجمعيات العاملة في حقوق الإنسان هي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ولجنة العريضة النسائية، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، وجمعية الطفل البحريني، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، وعين على البحرين، وقد تمّ إغلاق مواقع الكثير منها، ولها مواقع ظلت على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان[٢٤].

ووجّه الكثير من منظمات حقوق الإنسان نقداً لملاحقة نشطاء حقوق الإنسان، وإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان، وألقت بعض الظلال على سلامة نتائج الانتخابات (بعد صدور قرار بمنع مناقشة تقرير صلاح البندر عن دور الحكومة في التلاعب بنسب الدوائر في المجلس ودعم السنّة في مواجهة الشيعة)[٢٥]، كما نقدت قانون الإرهاب الصادر في العام ٢٠٠٦ الذي يعطي صلاحيات واسعة في الاعتقال، ومنع النشر في بعض القضايا، ومحاكمة أشخاص في قضايا تخص الكشف عن دور الحكومة في انتخابات ٢٠٠٦ للتحكّم في فرص الشيعة الواقعية في الحصول على مقاعد أكثر، وحظر ٢٢ موقعاً على الإنترنت. ورغم التوقيع على معاهدات دولية وإعلانات عالمية بشأن حقوق الإنسان، يبقى الالتزام أقل من المنشود[٢٦].

---

(٢٣) العكري، «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات،» ص ١٤٦.

(٢٤) انظر: موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/bahrain/bchr/>.

(٢٥) «Bahrain (2008),» Freedom House (2008) <http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=363&year=2008&country=7348>.

(٢٦) «Bahrain: Submission to the UN Universal Periodic Review: First Session of the HRC UPR Working Group, 7-18 April 2008,» Amnesty International (21 November 2007), <http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ENGMDE110012007?open&of=ENG-315>.

ولعل عنوان تقرير مؤسسة هيومان رايتس وُتش هو الأبلغ حين قالت: «سجل البحرين الحقوقي يختلف تماماً عن الخطاب الرسمي».

فما فرضته الحكومة في عام ٢٠٠٩ من قيود تعسفية على الحرية، كان موضع نقد شديد، حيث انتقدت مصادرة التجمّع وتكوين الجمعيات. وقال صحافيون لـ هيومان رايتس وُتش إن السلطات تدخلت لمنعهم من نشر الموضوعات المنتقدة للحكومة، ومنها تقارير عن الفساد في صفوف المسؤولين.

وهدد وزير الداخلية مؤخراً بمقاضاة نشطاء حقوق الإنسان، الذين يعبّرون عن آراء تنتقد الحكومة في اجتماعات في الخارج، أو بسبب العمل مع منظمات وجمعيات غير معترف بها، ورفضت الحكومة منح الوضع القانوني لمنظمات مجتمع مدني، منها مركز البحرين لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل[٢٧].

وقد ركّز تقرير المجموعة الدولية للأزمات (ICG) على قضايا التجنيس باعتبارها من انتهاكات حقوق الإنسان، وقدرت المجنسين بـ ٦٠ ألفاً، ورأت أن التحدي الطائفي هو الأخطر على مشهد حقوق الإنسان في البحرين[٢٨].

وكانت القوى الوطنية قد أملت أن تنفرج حالة حقوق الإنسان في البحرين بعد مبادرة الإصلاح مع مطلع الألفية، لكن سرعان ما حدثت أزمة عاصفة حين نشر مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يرأسه عبد الهادي الخواجة تقريراً في العام ٢٠٠٤ عن حال الفقر في البحرين. ورغم أننا نجد تقريراً آخر قد سبقه إلى ذلك، حين نشرت شبكة المنظمات الأهلية العربية تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٣ عن الفقر، وأدرجت فيه فصلاً كاملاً عن الفقر والبطالة في البحرين، إلا أن ربط الفقر بأجندة حقوق الإنسان، والحديث عن نسب البطالة وعدم توفر الشروط الإنسانية للحياة الكريمة، وأزمة السكن، وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من القضايا الشائكة، واستمرار المركز بالمطالبة بحقوق الذين سقطوا في مواجهات التسعينيّات، ومنع التعذيب والاعتقال، وحركته في المجال الدولي للكشف عن انتهاكات واسعة

---

(٢٧) «World Report 2010: Abusers Target Human Rights Messengers: UAE, Bahrain, Iran, Iraq Violations Detailed,» Human Rights Watch (24 January 2010), <http://www.hrw.org/en/news/2010/01/24/world-report-2010-abusers-target-human-rights-messengers>.

(٢٨) «التحدي الطائفي في البحرين،» المجموعة الدولية للأزمات، تقرير الشرق الأوسط؛ ٤٠ (أيار/مايو ٢٠٠٦)، <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?>.

لحقوق الإنسان في البحرين، كل ذلك أدى إلى غلق المركز، رغم أنّه استمر يعمل بشكل غير رسمي، وتكرر اعتقال عبد الهادي الخواجة منذ ذلك الحين.

وكما سعت دول مثل مصر إلى الالتفاف على حضور منظمات حقوق الإنسان المستقلة بتأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، فقد صدر أمر ملكي الرقم (٤٦) للعام ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما صرحت الجمعيات الست بأنه قد أبعد السلطة التشريعية عن صلاحياتها في التشريع والرقابة، مطالبة بأن «تلتزم الدولة التزاماً أميناً بمبادئ باريس التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتّى تحافظ المؤسسة على صدقيتها، وأن يكون أعضاء المؤسسة هم من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالموضوع، ويكون انتخاب رئيس المؤسسة ونوابه من بين أعضائها، وتعيين الأمين العام من قبل مجلس إدارتها»[٢٩].

وجدير بالذكر أن البحرين تعاني وفرة في التزاماتها الدولية بمواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات المختلفة، وعجز في المقابل في الوفاء بها، أي «سقف التزاماتها أعلى من قدراتها»، حيث كانت أول دولة تتعرض للمراجعة الدولية الشاملة، بحسب الإجراءات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد أن ألغت لجنة حقوق الإنسان واستبدلتها بمجلس حقوق الإنسان[٣٠].

خامساً: حركة العرائض والمسيرات (العمل ولقمة العيش والتجنيس)

يستطيع المتتبع لتاريخ العرائض في البحرين ودورها في التأثير في الحكومة، أن يدرك أن استخدام العرائض في الاحتجاج قد بدأ منذ الحقبة الاستعمارية، ففي ظلّ الحماية البريطانية على البحرين كانت بداية العرائض في العشرينيّات من القرن العشرين، إذ جاءت هذه العرائض متزامنة مع التوجه البريطاني في الإصلاح في البحرين والمنطقة بأسرها، وذلك بتحويل الأنظمة القائمة على المشيخة والقبيلة إلى أنظمة مركزية.

---

(٢٩) الوسط، ٢٠٠٩/١١/٢٤.

(٣٠) أماني المسقطي، ملف البحرين الحقوقي في جنيف (البحرين: دار الوسط واللجنة الإشرافية للمراجعة الدولية الشاملة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩).

لقد بدأت القوى السياسية التي شُكلت على أساس طائفي تتجه نحو السعي إلى الإصلاح، فتوجه وفد يضم اثني عشر شخصاً من وجهاء القبائل السنّية برئاسة الشيخ التاجر عبد الوهاب الزياني إلى حاكم البلاد الشيخ عيسى بن علي في العام ١٩٢٠، رافعين عريضة يطالبون فيها بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع القضايا، وإسقاط القوانين المدنية والجنائية السارية في البحرين بقرار من الحكومة البريطانية في الهند في العام ١٩١٤، وإقامة مجلس للشورى، وسحب اختصاصات السلطات البريطانية من دائرة الجمارك، لأنها أضرّت بمصالحهم التجارية.

وقد استغل الشيعة فرصة التحولات السياسية والضغوط البريطانية، لرفع عريضة إلى الشيخ عيسى بن علي تضم مجموعة من المطالب، لعل أهمها وقف السخرة، وإلغاء العمل الإجباري لأصحاب الدواب، والاعتناء بالسجون وإصلاح أحوالها.

واستجاب الشيخ عيسى بن علي لتلك العريضة، وبدأ ينظر في مطالبها، وبعد أيام أصدر الشيخ بياناً تحت عنوان «إلى طالبي المطالب من رعايانا»، إذ وافق الشيخ على بعض المطالب، كما سمح لهم بترشيح ثلاثة أشخاص ممثلين عن الطائفة في مجلس العرف.

وفي النصف الأوّل من الثلاثينيات تزعّم التجار حركة المطالب، معتمدين على مساندة القاعدة الشعبية لهم، وهذا يتضح في عريضة العام ١٩٣٤، التي رفعتها مجموعة من ممثلي الشيعة، وغالبيتهم من التجّار، إلى حاكم البلاد الشيخ حمد بن عيسى، وأهم المطالب التي جاءت فيها: إصلاح محاكم البحرين، كما يجب على القاضي ذكر المصدر القانوني الذي يستند إليه في إصدار حكمه، وأن يكون ممثلو الشيعة في مجلس البلدية والعرف مناسباً للنسبة السكانية للشيعة، والمطالبة بحقهم في التمثيل في مجلس التعليم، لكن الحاكم اكتفى بوعود عابرة عبر اجتماعات خاصة مع أصحاب العريضة.

أما العرائض الوطنية، فقد بدأت مع حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، فقد تحرّك الوطنيون لتوحيد جهود السنّة والشيعة في البحرين ضدّ النفوذ البريطاني، وأصدروا بعد الاجتماع عريضة تضم عشرة مطالب تتعلق بتشكيل مجلس للمعارف يتكون من ثمانية أعضاء، أربعة من السنّة، وأربعة من الشيعة، تنحصر مهماته في الإشراف على العملية التعليمية، وإصلاح المحاكم، وذلك بتغيير

القضاة، وتشكيل هيئة قضائية مكوّنة من ثلاثة قضاة لِكُلّ محكمة، واحد سنّي، وواحد شيعي، والثالث تعيّنه الحكومة، وإصلاح المجالس البلدية، وتعيين المواطنين بدلاً من الأجانب، وتشكيل هيئة شعبية من ستة أشخاص: ثلاثة من السنّة، وثلاثة من الشيعة، لتمثيل الأهالي للتفاهم مع الحكومة في حال حدوث أي اختلاف أو سوء في المستقبل، وتشكيل نقابة خاصة للعمال معترف بها رسمياً من قبل الحكومة. ولكن لم تثمر هذه العريضة عن تحقق المطالب.

أما عرائض الخمسينيات، فقد استطاعت الحصول على بعض المكتسبات بسبب انتظامها في صف وطني موحّد، بفعل التيارات القومية واليسارية، وخمود التيار الديني، لكن الإنجازات التي تحققت لم تستمر، ولم تتطور بسبب الانفلات الشعبي من جهة، والموازنات الدولية التي لم تخدم الحركة من جهة أخرى، كلّ ذلك ساعد على تقويضها.

ومن الملاحظ أن تلك العرائض التي كانت قبل الاستقلال، تعتبر نخبوية لم يوقّعها الجمهور، كما أنّها تعرض كلّ المطالب بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، أما العرائض التي جاءت بعد ذلك فهي مختلفة، إذ شارك فيها الناس، واعتبرت عريضة التسعينيّات في البحرين، والمطالبة بإعادة الحياة البرلمانية، من أوائل العرائض الشعبية بهذا المعنى.

ومع قيام الحركة الإصلاحية وإعادة الحياة النيابية في البحرين، أصبح للعرائض وضع خاص، إذ اعتبرت من الحقوق المشاعة للمواطن، وفقاً للمادة الرقم (٢٣) من الدستور البحريني، التي تنصّ على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حقّ التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، كما توافق على ذلك ميثاق العمل الوطني. ونظراً إلى ذلك دشّنت الجمعيات الأربع التي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢ العريضة الشعبية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، التي عرفت بـ «وقع ثمّ وقع»، وكانت مطالبها تنحصر في الجانب الدستوري المتمثل في تفعيل دستور ١٩٧٣ العقدي، وإلغاء دستور ٢٠٠٢، ولهذا لم تجد هذه العريضة أي آذان صاغية، على رغم مشروعيتها، ثمّ قرر بعض المشاركين تغيير مواقفهم.

ولا يمكن فصل المسيرات عن العرائض، فكلتاهما من الصيغ المعروفة في الممارسة السياسية البحرينية، لكن الجديد في السنوات الماضية، ومنذ إعلان مبادرة الإصلاح التي قام بها النظام في البحرين مع بداية الألفية هو ثلاثة معالم:

ـ أن الحركة تعتمد في كلّ مرة على مطلب محدد (Single Issue Cause) صارت أكثر انتظاماً (في ظلّ رفع قبضة الأمن عمّا كانت عليه في التسعينيّات بدرجة كبيرة إلا في استثناءات نادرة).

ـ أنّها صارت أكثر تعبيراً عن تحالف الجمعيات السياسية للاستجابة لنبض الشارع، حيث يتم الإعلان عن مسيرة ما، ثمّ تبدأ الجمعيات في الاتصال باللجنة المنظمة، وكلما كانت القضية من القضايا التي ترتبط بمصالح الناس واحتياجاتهم الأساسية، اجتذبت عدداً أكبر من الجمعيات، وعدداً أعلى من المشاركين.

ـ وأخيراً أنّها ترتبط بالمجلس النيابي، فالنشطاء الذين كانوا في المعارضة، ودخلوا المجلس من الجمعيات المختلفة، يستخدمون تلك التحرّكات للضغط على النظام من أجل تغيير سياسات أو استصدار قوانين. وعلى الجانب الآخر يلجأ الناس إلى النواب كي يدعموا التحرّك لضمان تأمينه لدى الجهات الأمنية، خاصة إذا أعلنت الجمعيات المشاركة وخرج بعض النواب مع الناس.

ويمكن القول إن هناك قضيتين غلبتا في الفترة الأخيرة على العرائض والمسيرات، هما الأحوال المعيشية للناس، وقضية التجنيس، وهناك ارتباط لصيق بين الاثنتين بطبيعة الحال.

فقد حمل العام الماضي الكثير من التوترات نتيجة الأزمة المالية والتضخم، ودار الحديث بشكل متكرّر عن رفع أسعار البنزين، لذا تمت التعبئة لمسيرة «إلا لقمة العيش» التي خرجت في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، وشارك فيها الآلاف، والتي نظمتها الجمعيات السياسية احتجاجاً على التوجه الحكومي نحو رفع أسعار البنزين بنسبة تصل إلى ٢٠ بالمئة. وتظاهر المشاركون مطالبين الحكومة بالتراجع عن هذا التوجه، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير السكن الملائم والأجور الجيدة (وقف عملية التجنيس العشوائي التي أدت إلى زيادة عدد السكان والضغط على الكثير من الخدمات بالطبع).

وشارك في المسيرة رؤساء الجمعيات السياسية ونواب الوفاق، بالإضافة إلى نائب رئيس كتلة المنبر الإسلامي، فيما غاب نواب الكتل النيابية الأخرى، وطالبت الجمعيات السياسية في بيانها الختامي الذي ألقاه الأمين العام لجمعية المنبر التقدّمي الديمقراطي حسن مدن، مواجهة موجة الغلاء العامة المستمر بسياسات وإجراء حكومية داعمة ومساندة للمواطن، وإيصال الدعم في

المحروقات والسلع الأساسية الأخرى إلى مستحقيه، بشكل علمي وعادل، قبل أي إجراء يتعلق بتقليل أو رفع الدعم[٣١].

وكان الشيخ علي سلمان، وهو القيادي السابق في حركة أحرار البحرين، ونائب عن كتلة الوفاق، قد هدد قبل المسيرة بتحريك الشارع في حال لم تستجب الحكومة لمطالب النواب بشأن التراجع عن قرار رفع أسعار البنزين، منتقداً الحكومة بشدة من خلال عدم نفيها أو تأكيدها لوجود قرار حكومي بشأن رفع أسعار البنزين[٣٢]، وهو ما تمّ فعلاً، ويعكس ما سلف ذكره عن محاولة التشبيك بين النواب في التجربة الديمقراطية الوليدة، والحركة الشعبية التي يرتبطون بها، واكتسبوا شرعيتهم من نضالهم في إطارها.

وما لبثت ست جمعيات سياسية، وهي الجمعيات المتحالفة في قضايا كثيرة (وعد، والوفاق، والمنبر التقدّمي، وأمل، والإخاء، والتجمّع القومي) أيضاً مع العام الجديد ٢٠١٠ (وهو عام الانتخابات) أن دشنت العريضة الشعبية لمناهضة التجنيس، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في مقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في «عراد» (في جزيرة المحرق) بمشاركة مسؤولي الجمعيات وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وهي: الوفاق، ووعد، وأمل، والمنبر التقدّمي، والتجمّع القومي، والإخاء.

تأتي هذه العريضة ضمن الحملة الوطنية لمناهضة التجنيس، بعد أن بلغ عدد المجنّسين، بحسب تقدير قيادات الحملة ١٠٠ ألف مجنس. وكانت الحملة قد بدأت بتنظيم مسيرة حاشدة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩[٣٣]، ثمّ دشنت بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ عريضة نخبوية، وتم جمع ١٩٢ توقيعاً عليها عبر

---

(٣١) هاني الفردان، «الآلاف يشاركون في مسيرة «إلا لقمة العيش»،» صوت المنامة (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، <http://manamavoice.com/news-news_read-1798-0.html>.

(٣٢) «الشيخ علي سلمان يهدد بتحريك الشارع في حال رفعت أسعار البنزين،» صوت المنامة (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، <http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=1611>.

(٣٣) تذكر صحيفة **الوسط** أن الحملة ذكرت أن عدد المشاركين بلغ ١٣٠ ألفاً (في بلد يقدر عدد المواطنين فيه بـ ٥٥٠ ألفاً)، وأن ألف شخص ساهموا في تنظيم المسيرة الحاشدة، في حين أعلنت وزارة الداخلية أن المسيرة شارك فيها ١٢ ألفاً فقط. وهو أمر متكرّر في تقارير المنظمات والجمعيات عن أعداد المشاركين في اعتصامات ومسيرات مقابل الأعداد التي تذكرها بيانات الداخلية. انظر: مالك عبد الله، «مسيرة حاشدة تطالب بوقف التجنيس السياسي،» **الوسط**، ٣١/ ١/ ٢٠٠٩، <http://www.alwasatnews.com/2339/news/read/35365/1.html>.

عدة شهور، وفي تشرين الأول/أكتوبر. وبعد أن فشل القائمون على جمع التواقيع في الحصول على موعد لمقابلة الملك، قرّروا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إرسال العريضة بالبريد المسجل إلى الملك، عن طريق الديوان الملكي، والبدء بجمع التواقيع الشعبية عليها. وتم تدشين المرحلة الثانية، كما ذكرنا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠[٣٤]، بعد أن تمّت عدة فعاليات ومسيرات ضدّ التجنيس في إطار ذلك، منها سلسلة بشرية يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ضدّ التجنيس[٣٥].

ونظراً إلى تنامي ظاهرة البطالة في البحرين، نتيجة الأوضاع الاقتصادية وسياسات التوظيف للنظام كوسيلة السيطرة، ظهرت مسيرات للعاطلين عن العمل (الذين يقدر عددهم في العام ٢٠٠٧ وفي أفضل التقديرات بحوالى ٣٠ ألفاً) الذين يشكون من منافسة العمالة الوافدة إليهم، حيث أفرزت حركتهم ما يسمّى «لجنة العاطلين عن العمل»، و«لجنة دعم العاطلين من الخريجات»، و«جمعية الجامعيين»، حيث نظمت أكثر من مسيرة للعاطلين تحت شعار «رغيف الخبز». وشهدت الأعوام الثلاثة الماضية مسيرات واعتصامات أمام وزارة العمل والديوان الملكي، واستخدمت القوة المفرطة ضدها، وشارك بعض النواب في بعضها أحياناً، فضلاً على احتجاجات العمال الذين يتم فصلهم من أعمالهم في ظلّ التحولات الاقتصادية، واحتجاجات المحرومين من السكن الذين ما يزالون منذ سنوات طويلة ينتظرون توفير الدولة له[٣٦]، فضلاً على المسيرة السنوية في عيد العمال التي تختار مطلباً في شعاراتها، وكان في العام ٢٠٠٩ «ضدّ التلاعب بأموال التأمينات»[٣٧].

والجديد في مسيرات العاطلين أنّها تتم خارج أطر نقابية، وأنها تنضم أكثر إلى حركة حقوق الإنسان من منطلق الحق في العمل.

---

(٣٤) «بعد عريضة نخبوية رفضت السلطات الاستجابة لها: ست جمعيات بحرينية تطلق عريضة شعبية لمناهضة التجنيس السياسي،» **الوفاق** (١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، <http://www.alwefaq.org/index.php?show=news&action=article&id=3593>,

والوسط، ٢٠/١٠/٢٠٠٩.

(٣٥) «شاهد الفيديو للسلسلة البشرية المناهضة للتجنيس السياسي،» **الوسط**، ٣٠/١٠/٢٠٠٩، <http://www.alwasatnews.com/2611/news/read/326462/1.html>.

(٣٦) العكري، «الحركة الجماهيرية في البحرين: الآفاق والمحددات،» ص ١٤٩-١٥٠.

(٣٧) **الوسط**، ٢/٥/٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة الصيادين التي سنتناولها قد استخدمت بعض تلك الصيغ، لكن لها في الوقت ذاته لها كياناً منظماً كجمعية. كما أنّه في إطار المطلب الواحد قد تنشأ حركات صغيرة لا تلجأ إلى المسيرات أو الاحتجاجات، لكن تستخدم التقنيات الحديثة لرفع إشارة احتجاج وجمع الأنصار، مثل حركة «دعم طلبة الجامعات الخاصة»، وهي لخريجي الجامعات المتعطلين بسبب تأخر تصديق الشهادات من قبل وزارة التربية والتعليم، الذين يعانون عدم قبول تسجيلهم في وزارة العمل وبرامج التدريب، أو حتّى عدم قدرتهم على العمل خارج البحرين، ولصفحتهم على «الفيس بوك»، وهم يمثلون ٤٠٢ من الأعضاء[٣٨]. وهناك أيضاً مسيرات خريجي العلوم الاجتماعية الذين يشكون من تنامي نسبة البطالة في مجال تخصّصهم. ولأن تلك التجمّعات في إطار صغير، كالذي في البحرين، بحيث يكون لها صدى، فإنها غالباً ما تستدعي ردّ فعل السلطات، لكن لا يمكن التعويل كثيراً على التصريحات ما لم تتحول إلى واقع مختلف ملموس. فقد أدى نشاط حركة خريجي الجامعات الخاصة، وتعبئتهم في المجال الإلكتروني، إلى تصريح الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بأنها ستراعي مصلحتهم، وتقوم بمراجعة المؤهلات، واستيفاء بعض الشروط للتصديق على غالبيتها لضمان حقوق الطلاب، مع التحفظ على مخالفات جسيمة في البعض الآخر[٣٩].

ودعا رئيس مجلس الوزراء في اجتماع المجلس في الأول من شباط/ فبراير ٢٠١٠ إلى دراسة حالاتهم وسرعة تسوية المشكلة، لكنه هو نفسه كان قد دعا من قبل إلى تأسيس صندوق لدفع رسوم العمل عن الصيادين بعد إضراب شباط/ فبراير ٢٠٠٩، ثمّ تعرقلت الجهود في مجلس النواب، ولم يحدث شيء، إذ يسري دوماً نظام المماطلة وتهدئة الخواطر لكسب الوقت، حتّى يتم تغيير خريطة الواقع، وبعدها لا يكون هناك بدائل عديدة أمام من تضررت مصالحهم.

سادساً: حركة الصيادين

في إطار مشهد البحرين الحالي تظهر حركة الصيادين كفعالية متميّزة في احتجاجها ومطالبها الحقوقية. وقد تمكّنت عبر سنوات من النضال من فرض أجندتها المطلبية على الساحة، وضد توازنات القوى المهيمنة، بما يجعلنا في

(٣٨) <http://www.facebook.com/group.php?gid=269929832400>.

(٣٩) الوسط، <http://www.alwasatnews.com/2704/news/read/366361/1>.

هذا البحث نرى أنّها من أهم التحرّكات في البحرين في الأعوام الماضية التي لم يتم إلقاء الضوء الكافي عليها، ولا تتوفر أية مادة عن هذه الاحتجاجية والتعبئة سوى أخبار الجرائد اليومية، وتسعى الباحثة إلى رسم صورة عامة لما تمّ على يد تلك الحركة[٤٠].

لم يتوقف الاحتجاج على الدفان في أي وقت منذ بدأ في السبعينيّات، فلم تكفّ القرى عن الاعتراض في أشكال متنوعة طوال العقود الثلاثة الماضية، لكن تحولات ما سمّي بالإصلاح في البحرين دفعت الصيادين والبحارة إلى التعبير الأكثر تنظيماً، والأكثر وصولاً، للإعلام؛ فمنذ العام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ومع صدور صحف جديدة، أبرزها **الوسط** و**الأيام**، بدأ تداول أخبار الاحتجاجات والاعتصامات. ولا يوجد في البحرين تشريعات تمنع الدفان، بل كانت الدولة تجمّع رسوم الدفان (دون توثيق دقيق للملكية، كما ذكرنا)، والرسوم التي كانت تفرض هي ٢٥ فلساً للمتر لمساحة دفان أقل من ٢٥ ألف متر مربع، وفوق ذلك تكون ١٠ فلوس، ورخصة الدفان ٥ دنانير.

وقد تراكمت المطالب والاحتجاجات والاعتصامات عبر السنوات حتّى وصلت إلى ذروتها في مطلع عام ٢٠٠٩، حين قررت جمعية الصيادين بعد ثلاث سنوات متوالية من المطالبة السلمية منذ انتخابات ٢٠٠٦ بوقف الدفان والحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم حقوق الصيادين[٤١]، وقررت الإعلان عن إضراب، خاصة بعد أن تضمّنت إصلاحات سوق العمل جباية ١٠ دنانير شهرياً، و٢٠٠ دينار كلّ عامين عن العمال الأجانب، ولم تستثن الصيادين، فاجتمعوا في جمعية الصيادين، وصوّت ٧٥ بالمئة على الإضراب الذي استمر من ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، واستمر لمدّة ٩ أيام، واشترط فيه المضربون صدور قرار من مجلس الوزراء للبتّ في الأمر، وإعفاءهم من الرسوم، فضلاً على وقف الدفان، وتعويض القرى الساحلية

(٤٠) اعتمدت الباحثة في هذا الجزء على متابعة الأرشيف الإلكتروني على الإنترنت لجريدة **الوسط** البحرينية في الفترة من بداية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ إلى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، وبنت صورة عامة من الأخبار المتنوعة عبر العام عن فعاليّات الجمعية والحركة الأوسع التي توفّر لها الزّخم من اعتصامات الأهالي في مناطق الساحل والقرى ومسيراتهم واحتجاجهم، وهي ستحيل فقط إلى ما هو خارج عن الأرشيف عن تلك الفترة من مادّة داعمة.

(٤١) راجع حوار إذاعة «صوت المنامة» مع وحيد الدوسري، الرئيس الشرفي لجمعية الصيادين، في: «لقاء مع وحيد الدوسري حول الاضراب العام للصيادين يوم الأحد ١٥ فبراير ٢٠٠٩،» ملتقى مملكة البحرين (١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?t=3900>.

المتضرّرة. وقد حظي الصيادون بتضامن لجنة المرافق في المجلس النيابي، ولكن الإضراب تمّ فضّه بعد زيارة مفاجئة من رئيس الوزراء إلى مقر الجمعية، بما أحرج القيادات. وبدلاً من أن توظف الدولة الأدوات القانونية والنيابية في حماية الحقوق، تمّ اللجوء (كما يحدث طيلة الوقت) إلى توظيف البنية القيمية العرفية والقَبَلية والاجتماعية، حيث دعاهم إلى وقف الإضراب، ووعد بحل الموقف.

وقد أُعلن بعد ذلك عن تأسيس صندوق لدعم الصيادين يتبع وزارة البلديات والزراعة (ولم يتحقق هذا الوعد)، وبعد فضّ الإضراب هددت الجمعية بمقاضاة الشركات التي دمرت المصايد.

وفي ٦ آذار/ مارس بدأ اعتصام «سترة» لقيام وزارة الدفاع بالدفان هناك، واستخدمت عنفاً مفرطاً وطلقات مطاطية في تفريق المتظاهرين (التي شهدت تدهوراً مريعاً في البيئة البحرية نتيجة الدفان). وتوالت الاعتصامات، وكرّرت الجمعية مطلبها عبر هذا العام الذي شهد في منتصفه عدة اعتصامات بوتيرة أسبوعية في مدينة «الحدّ»، وأصدرت الإدارة العامة لحماية الثروة السمكية تقريراً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ تؤكد أنّه من بين ٣٠٠٠ موقع للصيد لم يبق سوى ٨٢. وما لبثت الاستجوابات أن بدأت تتوالى من النواب الذين أخذوا موضوع الدفان على أجندتهم مع نهاية العام ٢٠٠٩، حتّى وصل الأمر إلى التصعيد بالحديث عن موازنة الديوان الملكي، والتلميح إلى دور الأسرة الحاكمة في الانتفاع بالدفان عبر العقود الثلاثة الماضية، وأن دستور العام ٢٠٠٢ لا يسمح بمحاسبة المسؤولين إلا عن الفترة بعد صدوره، ونادى بعض النواب بمقابلة الملك، أو تحويل الملف إلى النيابة العامة. وقد أدار خليفة الظهراني، رئيس مجلس النواب، الملف في جلساته المتعاقبة بقبضة قوية، وكاد يحذف كلمة الشيخ علي سلمان من محضر الجلسة، الذي أشار إلى أن الأراضي تحولت من ملكية عامة إلى خاصة، ومن ثمّ دفنت. وهذا الأمر مرّ بمرحلتين تاريخيتين: الأولى ما قبل العام ٢٠٠٢، والثانية ما بعد العام ٢٠٠٢، وكان يتدخل بمنحها الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، كما مُنح الحق نفسه لولي العهد ـ آنذاك ـ الملك وعمه رئيس الوزراء، ووزير الإسكان الأمير محمد بن سلمان آل خليفة، والأراضي إما ملك هذه الأسماء أو أشخاص اشتروا من هؤلاء الأشخاص. إلا أنّه بعد العام ٢٠٠٢، تمّ حصر حقّ التصرف في الأرض في الملك، والمعروف أن كلّ أرض لم تكن عن طريق إرث أو شراء، فهي ملكية عامة. لكن النواب ثاروا،

وتم إعطاء مهلة للحكومة شهرين للرد من قبل رئيس مجلس النواب[٤٢].

ويلاحظ أن أهم الجهات التي تثير قضية الدفان وأثرها في الثروة السمكية والحياة الاقتصادية في كثير من القرى الساحلية، هي الجهات البلدية واللجان البرلمانية في تعاونها مع جمعية الصيادين واستجابتها لاحتجاجاتهم المستمرة.

ومن اللافت أن الجهات الحكومية لا تقدّم معلومات، بل لاحظت الباحثة أن هناك نوعاً من أنواع الطمر والردم المتعمد للمعلومات، كلّما ارتفع صوت لمناقشة ما يمكن تسميته بـ «التجريف» المنظّم للثروة البيئية والتدمير الذي حلّ بالنظام البيئي في البحرين خلال العقود الماضية. ولعل المثال الذي يحضر في هذا المقام هو تعتيم وحدة دراسات المصايد في مركز البحرين للبحوث والدراسات (الذي هو المركز البحثي المهم في البحرين، ويجلس على قائمة الأمناء فيه أربعة وزراء والمدير الإقليمي لـ City Bank ورئيس جامعة البحرين) على ما يحدث من تدمير ببيئة البحرية، والاكتفاء بالنشر عن حالة مصايد الروبيان دون أن يهتم بالواقع البيئي في البحرين التي قام اقتصادها على صيد السمك واللؤلؤ تاريخياً[٤٣]. بل يثير الدهشة أنّه بعد الإعلان على الشبكة عن عقد «المؤتمر الدولي الثاني للنظام البيئي في الخليج» في المنامة في آذار/ مارس ٢٠٠٩، بالتعاون بين المركز وجمعية حماية النظم البيئية والبحرية في كندا ومكتب اليونسكو في المنامة، وذلك بعد أن انعقد المؤتمر الدولي الأوّل سلفاً في العين في الإمارات، وبعد ما أثاره

(٤٢) أحدث شطب رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني كلام رئيس كتلة الوفاق النيابية الشيخ علي سلمان في الجلسة التي تحدّث فيها بشكل صريح عن الحكومة، واتهمها بعدم الكفاءة، جدلاً كبيراً أدى في نهاية المطاف إلى تحويل الجلسة إلى سرية، وإخراج جميع الموجودين من ممثّلي الحكومة والصحافيين والأمانة العامة للمجلس، والإبقاء فقط على النواب ووزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عبد العزيز الفاضل والمستشار القانوني. وتمّ إبقاء كلام الشيخ علي سلمان في المضبطة، انظر: هاني الفردان: «جلسة سرية لـ «النواب» بعد شطب الظهراني كلام الشيخ علي سلمان،» صوت المنامة (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩)، <http://manamavoice.com/news-news_read-2056-0.html>,

و««الدفان» يحرج النواب... والتوجه للقاء الملك لوقف الفساد،» صوت المنامة (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://manamavoice.com/news-news_read-1892-0.html>.

الكلمة الكاملة للشيخ علي سلمان التي تنتقد موضوع التصرف في أراضي الدولة والدفان، وقوله إن غياب موازنة الديوان الملكي دليل على التصرف في المال العام كأنه خاص، انظر: «الكلمة التاريخية لشيخ علي سلمان في مجلس النواب،» صوت المنامة (١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٩)، <http://manamavoice.com/index.php?plugin=news&act=news_read&id=299>.

(٤٣) Ebrahim A. A. Abdulqader and Mohammed J.Al-Rumaidh, *Fisheries Publications of Bahrain: An Annotated Bibliography* (Manama: Bahrain Center for Studies and Research, 2005), <http://www.bcsr.gov.bh/BCSR/En/eLi brary/Categories/Books/Public/fisheries.htm>.

احتجاج الصيادين من وعي في المجال العام، ثمّ إضرابهم في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، تمّ الإعلان عن تأجيل المؤتمر لأسباب تتعلق بالتمويل بسبب الأزمة المالية (!)[٤٤]، ثمّ اختفت الإشارة إلى المؤتمر على موقع الجهات المنظمة، وبعدها تمّ الإعلان في أول أيار/ مايو ٢٠٠٩ عن اختيار البحرين مقرّاً للمركز العربي الإقليمي للآثار الذي يعدّ المركز الثاني على مستوى العالم التابع لمركز اليونسكو (بما يساهم في تمثيل البحرين والدول المجاورة بشكل أكبر والاهتمام بتراثهم)[٤٥]، ووافق مجلس الوزراء في جلسة في آخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ على ذلك الاختيار، وكلف الجهات باتخاذ ما يلزم[٤٦].

وكان قد سبق ذلك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ إعلان اليونسكو عن جائزة «اليونسكو ـ الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم»، وذلك بناءً على اقتراح تقدّمت به البحرين إلى المنظمة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. وتورد الدعاية عن هذه الجائزة مقولة بيتر سميث، مساعد المدير العام للتعليم في منظمة اليونسكو، أن هذه الجائزة ستبيّن دور حكومة مملكة البحرين في تنمية المشاريع الإبداعية العالية المستوى من أجل تقوية أثرها وفعاليتها[٤٧].

فلو قسنا العوائد المالية من الدفان التي يذكرها تقرير إبراهيم شريف في تقريره عن الفساد في مجال الأراضي في البحرين على ما ينفقه النظام على المنح والهبات وتأسيس جوائز وعلاقات عامة مع المنظمات الدولية للتغطية، وعلى ما يحدث في البحرين بتكتيكات استباقية دعائية ودبلوماسية، فإنها تعدّ فتات لا قيمة لها، وأقل من قيمة أصغر وحدة عقارية في مشروعات الدفان التي

---

(٤٤) «Gulf II: An International Conference: The State of the Gulf Ecosystem, Function and Services, Bahrain 3-5 March 2009,» Bahrain Center for Studies and Research (2009), <http://www.docstoc.com/docs/18790239/postponed-until-early-2010--revised-date-will-be-announced-soon>, and <http://www.bcsr.gov.bh/NR/rdo nlyres/5C809A9D.../GulfIIFirstCircular32.pdf>.

(٤٥) الوسط، ١١/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٤٦) «سمو رئيس الوزراء يوجه لحل الإشكال المتعلق بالمؤهلات التعليمية الصادرة عن الجامعات التي خالفت الأنظمة،» **الوسط**، ٣١/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.alwasatnews.com/2704/news/read/366362/1.html>.

(٤٧) انظر الخبر الدعائي الذي ينصّ على تخصيص البحرين ٤٣٥ ألف دولار أمريكي للجائزة لتأسيسها وإدارتها، وأن قيمة الجائزة سنوياً ٥٠ ألف دولار أمريكي في: **شؤون خليجية**، السنة ٨، العدد ٤٥ (ربيع ٢٠٠٦).

تقدر بالمليارات. ومن اللافت أن مركز البحرين للبحوث والدراسات قد أنشأ وحدة ربحية تابعة له لتقييم الأبعاد البيئية للمشروعات العقارية الجديدة في البحرين، داعمها وممولها الأساسي هو مشروع «درة البحرين» أحد أكبر مشروعات الدفان في البحرين(٤٨). أما المشروع نفسه، فتتحدث صفحته الإلكترونية الدعائية عن إسهامه في إثراء البيئة في البحرين(٤٩).

وربما يفسر ما يبقى، وتشابكات المصالح والعلاقات، علامة الاستفهام الكبيرة التي كانت تثور في ذهن الباحثة، والمتعلّقة بالصمت الدولي الغريب عن تدمير المجال الحيوي البيئي في البحرين.

ونظراً إلى أن حملة الصيادين وحركتهم الفاعلة قد أثمرتا في تحريك الماء الراكد في موضوع حماية البيئة، فإنهما فعّلتا دور اللجان النيابية، ودفعتا بعض الجهات الحكومية والبلدية إلى إصدار تقارير عن تداعيات الدفان على الثروة السمكية والمصايد، وحال المياه الجوفية وغيرها من الانعكاسات، فضلاً على فتح ملف آخر هو الدفان والفساد الذي شاب تمليك الأراضي، والتنسيق مع الجهات النيابية، وتوظيف الإضراب والتعبئة، ومساندة الصيادين في اعتصامهم المتتالي، حتى وصلت إلى الصحافة، بل وتفاوضت مع الجهات السيادية في دولة أخرى، هي قطر، حين كان البحارة يخرجون إلى المياه الإقليمية بعد خطوط الساحل الجديدة، فيدخلون في المياه الإقليمية القطرية، وتتم مصادرة بعض سفنهم، وقد تمكّنت من تحرير تلك السفن واستعادتها. من أجل ذلك كلّه نرى أن حملة الصيادين من أنجح الحركات التي جمعت بين المطلب المهني والمطلب المحلي والمطلب العام والهدف البيئي، وتنطبق عليها الرؤية النظرية التي قدمتها بعض الأدبيات عن الاحتجاج والفاعلية السياسية في مجال البيئة، فهي تجمع بين المطلب البيئي ومطلب المواطنة بِكُلّ أبعادها الحقوقية والرقابية، والجمع ما بين المصلحة الفئوية والمصلحة العامة بامتياز(٥٠).

(٤٨) «Our Sponsors: Helping Preserve our Living Resources through Information, Research and Education,» Margis, <http://margis.geomatec.com/sponsorship.aspx>.

(٤٩) «Durrat Al Bahrain and the Environment,» Durrat Al Bahrain, <http://www.durratbahrain.com/en/project/environment.html>.

(٥٠) انظر الدراسة الهامة التالية التي تناولت تراوح استراتيجيات الحركات الاحتجاجية بين التفاوض وتوظيف القوة والتعبئة، وربطها بالمطالب البيئية الأساسية: Mika La Vaque-Manty, *Arguments and Fists: Political Agency and Justification in Political Theory* (New York: Routledge, 2002), pp. 95-120.

سابعاً: الجديد الثقافي والإعلامي: حالة جريدة «الوسط»

لا ينظر الباحث عن حركة اجتماعية جديدة في الغالب إلى تأسيس صحيفة باعتباره كذلك. قد يكون تأسيس صحيفة مؤشرا أو آلية لحركة، ووسيطاً إعلامياً للتأثير والتعبئة، لكن صحيفة **الوسط** البحرينية في تحليلنا ينبغي ضمها إلى «جديد» الاجتماعي/السياسي في المشهد البحريني، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات السياسية الأساسية التي خاضت انتخابات ٢٠٠٦، وشاركت في مجلس النواب، كما خاضت انتخابات العام ٢٠١٠، لا تملك صحفاً، كما هو الحال في دول أخرى، بل تصدر نشرات دورية أو مطبوعات باعتبارها جمعيات أهلية، وليست أحزاباً[٥١]، ومواقعها الإلكترونية بسيطة وتعريفية وتغطي أخبارها، لكنها لا ترقى إلى مفهوم الصحافة الإلكترونية بالمعنى العميق.

وللصحافة البحرينية تاريخ قديم، سواء بمشاركة الأقلام البحرينية في المجلات والصحف المصرية التي كانت تصدر مع بداية القرن، أو بتأسيس أول جريدة منذ العام ١٩٣٩، هي **جريدة البحرين** التي استمرت تقوم بدور بثّ الوعي الوطني في ظلّ الاستعمار حتّى العام ١٩٤٤، ثمّ صدرت الجريدة الرسمية في العام ١٩٤٨. وناصرت جريدة **صوت البحرين** المدّ القومي في الخمسينيّات والستينيّات، ثمّ تمّ إيقاف كافة المطبوعات الصحافية من قبل الاحتلال البريطاني في العام ١٩٥٦، وفي العام ١٩٥٧ بدأت شركة نفط البحرين في إصدار **النجمة الأسبوعية**، وفي السبعينيّات صدرت **أخبار الخليج**، وفي الثمانينيّات **الأيام**، لكن بقيت الصحافة ضعيفة في مجتمع يموج بالتيارات الفكرية والسياسية والتنوّع الثقافي.

وفي التسعينيّات، مع تولي الأمير (الملك الحالي) الحكم، تغيّر الواقع الإعلامي الصحافي، فصدرت ٢٢ جريدة، منها جرائد تُعنى بالشأن الصناعي والعمالي والتربوي والاستهلاكي... ومع مطلع الألفية الثالثة صدرت ثلاث صحف مهمة، هي: **الوسط** و**العهد** بالعربية، و**غالف ويكلي** بالإنكليزية، ومجلة تربوية، وأخرى طبّية، ثمّ بدأ صدور مجلات تسويق وأعمال[٥٢].

---

(٥١) فرح عبد الله حبيب، «الصحافة وتشكيل الوعي لدى الجمهور بمملكة البحرين: دراسة تحليلية ميدانية على جريدتي الأيام والوسط،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، المنامة، [د. ت.])، ص ٥٢.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٢.

وقد تأسست **الوسط** كصحيفة جديدة في العام ٢٠٠٢، وانطلق العدد الأوّل في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وهي صحيفة يومية مستقلة شاملة تأسست لخدمة مجتمع متنوّع الثقافات، لكنّها في الوقت ذاته تعتبر منصّة لكثير من الأصوات على الساحة السياسية، وقد خلقت مجالاً ومساحة للوعي، والحصول على المعلومة، والتغطية للمناشط، والتعريف بمستجدات ما يجري على الساحة، وهي تعقد الندوات في مقرها، فتجمع أقطاب القوى السياسية المتنوعة المشارب، وتنشر المطبوعات الفكرية والسياسية، ولديها أرشيف توثيقي مطبوع، وصفحة إلكترونية تتضمّن محرك بحث فعال. لذا، فهي في تقديرنا، ووفق قيود وطبيعة المجتمع البحريني، يمكن تصنيفها في «الجديد».

وتصدر صحيفة **الوسط** البحرينية يومياً مع ملحقين يوميين بالألوان: أحدهما ملحق **مال وأعمال**، ويغطي الشأن المالي والاقتصادي، والآخر ملحق **الوسط الرياضي**. كما تصدر **الوسط** ملاحق أخرى متخصّصة، مثل: ملحق **ألوان**، كلّ يوم سبت، ويغطي أخبار الفن والفنانين، وملحق **فضاءات**، كلّ يوم خميس، ويغطي الشؤون الثقافية وما يتعلق بالنقد السينمائي، وملحق **الوسط السياسي**، الذي يغطي موضوعات سياسية استراتيجية، وملحق **كتاب للجميع**، وهو يحتوي على كتاب ينشر تعميماً للمعرفة، بالإضافة إلى ملاحق متخصّصة أخرى تصدر بين الفينة والأخرى.

وينصّ تصوّر الجريدة، الذي هو بمثابة تعريف بالتصور الحاكم، أنّها تسلط الأضواء على قضايا الشأن العام من خلال:

وتخاطب الصحيفة القارئ. . . «خيارك الأفضل لتفعيل دورك فيما يدور حولك، ووسيلتك المؤكّدة لإيصال كلمتك للنطاق الأوسع في الدولة والمجتمع. . . توصلك إلى شرائح واسعة من القراء من مختلف الأعمار والفئات. صحيفة **الوسط** البحرينية. . . طريقك إلى التأثير».

وهي أهداف تتقاطع مع أهداف التحرّك الاجتماعي والفاعلية الاجتماعية من أجل التغيير، وتتجاوز محض نقل الخبر أو التعريف بما يجري في الوطن والعالم.

لقد أدرك د. منصور الجمري طبيعة تحولات اللحظة وشروط النضال الديمقراطي، وهو ابن الشيخ عبد الأمير الجمري، القيادي الشيعي البارز في حقبة التسعينيّات، بعد قبوله العودة في العام ٢٠٠١ بشروط مبادرة الإصلاح،

متجاوزاً اثنين وعشرين عاماً من العيش خارج البحرين كناشط في حركة أحرار البحرين في لندن (في المنفى). فبعد أن حصل على رسالة الدكتوراه في الهندسة من إنكلترا، وعمل هناك في مجال تخصّصه (كما رأس المنبر الدولي للحوار (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١))، آثر أن يشارك بالعمل الإعلامي في التغيير، في حين فضّل آخرون (مثل زميله د. سعيد الشهابي) البقاء والاستمرار في كشف المظالم التي تحدث وتجاوزات حقوق الإنسان، لكن من الخارج.

ومن المهم النظر إلى جريدة **الوسط** لا باعتبارها منصّة إعلامية فحسب، بل بوصفها بديلاً من فرصة سياسية وصيغة نشاطية مهمة في السياق البحريني، وقد حظيت فكرة تأسيس الجريدة بدعم فاروق المؤيد، رجل الأعمال السنّي الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة. ولذا، فلا ينبغي النظر فقط إلى الصحيفة كوسيط إعلامي، بل كخيار سياسي للتعبير والفعل بديلاً من كرسي الوزارة الذي تلقى الجمري عرضاً بشأنه فور عودته، وأحجم واختار تأسيس صحيفة. وعن الاختيار بين الصحافة والوزارة، قال: «أعتقد أن شعب البحرين ضحّى كثيراً لنيل حقوقه، وهو يستحق خدمة صحافية مستقلة تكون جسراً تواصلياً بين فئاته، وأيضاً مع مؤسسة الحكم بما يخدم مصالح المجتمع ومستقبل البلاد»[٥٣].

لقد عبّر منصور الجمري بعد عودته إلى البحرين بشهرين عن الحاجة إلى تغيير الوعي من أجل الوصول إلى الديمقراطية، فقال: «إن تحول الديمقراطية إلى قيم اجتماعية ومعيار أخلاقي بحاجة إلى طرح نماذج ثقافية واجتماعية مقبولة إسلامياً وشعبياً»، وهو ما يواجه الثقافة التقليدية المتحزبة والضيقة. وهكذا، فإن دور بثّ الوعي الذي تقوم به **الوسط** في هذا السبيل يصلح لأن يعتبر «حركة اجتماعية جديدة»[٥٤].

وتدلّ دراسة حديثة عن جريدة **الوسط** البحرينية أنّها قد نجحت بالفعل، بفريق عملها المتميّز، في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، فالأخبار السياسية في الصفحة الأولى، وأعمدة الرأي، تستحوذ على اهتمام نسبة مرتفعة

---

(٥٣) ندى الوادي، **القوة الصاعدة: التيارات السياسية الإسلامية في مجلس النواب البحريني (السلف ـ الإخوان المسلمين ـ الوفاق)** (المنامة: إصدارات الوسط، ٢٠٠٨)، ص ٨١ ـ ٩٢، والشملان [وآخرون]، **الحركة الدستورية: نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية**، ص ٢١١ ـ ٢١٤.

(٥٤) الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

من القراء أسوة بصحيفة **الأيام**، مع تركيز على القضايا المحلية والدولية، وإعطاء أولوية أدنى للإقليم(٥٥).

ثامناً: ردم مستقبل الديمقراطية في البحرين: استنتاجات ورؤية مستقبلية

يمكننا، بعد رسم خريطة الحالة البحرينية من زاوية الرؤية التي قدمناها (وهناك بالتأكيد زوايا أخرى عديدة) أن نقول: إن الذي هيمن في العشر سنوات الماضية على الخيال السياسي للأسرة الحاكمة في البحرين هو «عقلية الدفان»، من دفن المطالب الدستورية بالوعود المراوغة، والاستباق التشريعي بإعلان دستور لم يوف بتوقّعات الشعب الذي صوّت على الميثاق، وقوّى المعارضة التي كانت تريد بإخلاص فتح صفحة جديدة مع عهد جديد؛ إلى دفن البحر، ومعه دفن مفهوم الدولة، لما يمثله موضوع الدفان من تجلّ لهيمنة واحتكار للسلطة والثروة، وغياب اعتبارات المصلحة القومية، وحماية الثروة الطبيعية للبحرين، وغياب المساءلة والمحاسبة؛ إلى دفن الشعب تحت ركام التجنيس بما يؤدي إلى انكماش نسبة تمثيل الشيعة والسنّة في مواجهة غير العرب ممن يتم تجنيسهم من جنسيات أخرى، ونسبة الشيعة مقارنة بالسنّة؛ إلى دفن الحقيقة لتجنب المحاسبة الدولية للنظام، بمصادرة المواقع الإلكترونية والتعمية على ما يجري للمعارضة، وأيضاً بحجب معلومات وبيانات أساسية تمكّن من محاسبة النظام على التدمير البيئي الذي أحدثه، وتدمير البنية الاقتصادية لقطاع الصيد، بما يمثله من مصدر عيش لكثير من القرى الساحلية، فضلاً على التأثير السلبي في نوعية حياة مجتمعات محلية بأكملها، بالمعنى الشامل لمفهوم نوعية الحياة بيئياً وخدمياً ورفاهة؛ إلى دفن أصوات الناس تحت تقارير هيئات ربحية يموّلها تحالف الاقتصاد العقاري الخليجي، تزعم أن كلّ هذا الدفان لا يخلّ بالبيئة، بل يحافظ على تنوّعها، والردم حتّى للمعلومات البسيطة بمصادرة المواقع، وإسكات المنظمات الدولية عبر المنح والهبات والدبلوماسية والجوائز واستضافة المؤتمرات.

وأخيراً، دفن المجتمع المدني تحت ركام من التشريعات المقيّدة لحقوق

---

(٥٥) حبيب، «الصحافة وتشكيل الوعي لدى الجمهور بمملكة البحرين: دراسة تحليلية ميدانية على جريدتي الأيام والوسط،» ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

الإنسان وحرية التعبير، حتّى يتم شلّ الجهود وإخراس الألسنة، ودفن الاحتجاجات تحت خطاب إدانة العنف والإرهاب، وتحت سياسة تخطيط عمراني وشبكات طرق ستهمّش تماماً مناطق الشيعة التي تنكمش مع كلّ متر دفان، كما انكمش وجودهم السياسي بالتلاعبات السياسية والوعود التي لا تتحقق. والنظام البحريني قادر على أن يفعل بهم ما فعل النظام المصري بالإخوان من إقصاء من اللعبة الديمقراطية في أي وقت بالقمع والإدانة والحظر والاعتقال، بتهمة الإرهاب وغيرها من الوسائل!

بعد عشر سنوات من إعلان حاكم البحرين تدشين مشروع إصلاحي، انتظر فيه المجتمع البحريني أن يكون التحول إلى ملكية معناه ملكية دستورية، وهي الوعود التي انطلقت في بداية الألفية، وعاد بناء عليها رموز المعارضة من الخارج، وتفاعلت قياداتها بشكل إيجابي في الداخل. وتكرّرت الإحباطات على الساحة السياسية والمدنية والشعبية، فالدستور الذي صدر لم يعبّر عن طموحات الحركة الدستورية، والمشاركة في الحياة النيابية لم تمنع السلطة الحاكمة من تمرير قوانينها الأخطر المقيدة للحريات، أو المنظّمة للسوق، أو المعرقلة للاحتجاج السياسي في الشارع، أو الحامية للنخبة الاقتصادية والسياسية من المساءلة. ودخلت البحرين في العام ٢٠١٠، الذي شهد جولة الانتخابات النيابية الثالثة في غضون عشرة أعوام، وهي تخوض تجربة الإصلاح، وقد زادت الشقة بين المأمول والواقع.

فقضية التجنيس صارت أكثر سخونة من ذي قبل، والدفان صار على طاولة التفاوض (متأخراً بعد أن تمّ تدمير البيئة الطبيعية وقطاعات اقتصادية بأكملها من الزراعة إلى البيئة البحرية)، والعنف في الشارع في صيغة احتجاجات شبابية أصبحت وتيرتها شبه يومية، ومع كلّ يوم يزداد الإفراط في استخدام العنف في مواجهتها. لكن لأن غالبية القيادات التي كانت ترى ذلك حقاً مشروعاً للشارع، صارت جزءاً من الحسابات السياسية، فإنها اليوم تدين هذه الاحتجاجات (خاصة التي تحرّكها حركة «حقّ»)[٥٦]، بدون أن تقدّم للقطاعات الواسعة من المهمّشين والمحرومين الكثير من النتائج الملموسة التي تتعدّى التصريحات والاستجوابات، ولم يتغيّر شيء على أرض الواقع التي يعاد

(٥٦) أدانت الجمعيات الست تنامي العنف في القرى، وفي الوقت نفسه حذّرت من استخدام العنف المفرط في مواجهة المحتجّين من الشباب، داعية للبحث في جذور المشكلات التي تدفع إلى الاحتجاج، انظر: الوسط، ٢٤/١١/٢٠٠٩.

تشكيل خرائطها المكانية بشكل محموم، وبالتالي تهميش المساحات المكانية والمدنية والسياسية والاقتصادية للغالبية من السكان الأصليين من أهل البحرين؛ هذا التهميش الذي يخرج الغالبية إلى مساحات خارج الجماعة، لا بالمعنى المجازي للمواطنة الذي قصده نادر كاظم في حديثه عن المذهبية والطائفية والمواطنة، بمعنى المجال العام الضامن والجامع، بل بالمعنى المكاني والجغرافي الفعليين. ومن هنا أهمية تكرار الدعوة إلى التفكير في علاقة مأزق الديمقراطية في البحرين بالمكان، وتخطيطه ورسملته، كما تدعو الدراسات الحديثة، أي البعد الوجودي والثقافي المرتبط بالأمكنة، حيازة، وملكية، وحركة، وتفاعلاً، وحرماناً، ومصادرة، واغتصاباً[٥٧].

والحالة البحرينية تثير الكثير من التأمل والنظر، فما سلف يدلّ على أنّه لا يكفي أن نفكّر في مستجدات النشاطية الاجتماعية، باعتبارها تتراوح بين الشكلي (الرسمي وغير الرسمي)، مقارنة بما يتشكل اجتماعياً من أفعال ومناشط وتعبئة مطلبية، والعلاقة بينهما، بل من الحتمي أن نضم إلى أدوات التحليل والتفكير مجالين نظريين:

١ ـ فهم علم اجتماع المدن وتحولاتها الكوزموبوليتانية بالتوازي مع توظيف السلطة/ النظام الحاكم للمساحة المكانية وإعادة تشكيلها، أي سياسات المساحة (Politics of Space) التي يتم عبرها الضم والإقصاء للقوى والنخب والفئات الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة والنفوذ. والأمر لا يتعلق هنا بالمنامة، كعاصمة، أو المحرق أو غيرها، بل يمكننا، باعتبار المساحة والحجم والكثافة السكانية، استعارة بعض المفاهيم من علم الاجتماع الحضري لتطبيقه على البحرين ككيان سياسي، وعلاقة الدولة بالمكان والمدينة، مع مراعاة «فروق التوقيت» التاريخي وفروق الجغرافيا (بحكم أنّها دولة، وليست محض مدينة في الواقع الإقليمي والدولي)، وفروق «البنية الاجتماعية» ومنطقها (ولا نقول تطورها، حتّى لا نقع في فخّ نظريات التطور)[٥٨].

---

(٥٧) كاظم، خارج الجماعة: في تجاوز الليبرالية والجمعية القمعيتين، ص ١٤٣ ـ ١٦٢، وJonathan Pugh, «The Spaces of Democracy and the Democracy of Space: A New Network Exploring the Disciplinary Effects of the Spatial Turn,» *Space and Polity*, vol. 13, no. 2 (2009), pp. 159-164.

(٥٨) لا مجال هنا للتفصيل في تلك النقطة، لكن الباحثة تعتزم أن تواصل التفكير والنظر والبحث فيها، وقد يكون من المفيد للباحثين النظر في إشارات عابرة في هذا الاتجاه، وردت في بعض الدراسات العربية، تحتاج إلى تطوير تخصّصات متنوّعة أو بشكل عابر إلى التخصّص فيها: حسام توفيق أبو أصبع، =

٢ ـ فهم العلاقة بين سقف الديمقراطية والتحولات الاقتصادية، الوطنية والدولية، فلا شكّ في أن العقد الفائت قد تنامت فيه الثروة بشكل غير مسبوق في الدولة الريعية النفطية في منطقة الخليج لظروف عدة، وكان لهذا أثره في قدرتها على تدعيم مواردها وقواها في مواجهة المجتمع من ناحية، وقدرتها على التحكّم في توزيع تلك الثروة من ناحية أخرى، وقد سعت كثير من الاقتصاديات الخليجية إلى البحث عن استثمار وتدوير تلك الثروة في طفرة عقارية وسياحية، من منطلق استثماري منفتح على دورانها المماثل في الدول المجاورة تحت مظلة «مجلس التعاون»، واستغلالاً للسوق الرأسمالي العالمي الصاعد في تلك القطاعات.

ومن المعلوم أن كثيراً من نظريات الاقتصاديين في مناخ الليبرالية الجديدة وعولمتها يرونها تتعارض مع مطالب الإصلاح والتحول الديمقراطي، إذ يغلب الظن أن الديمقراطية تضعف بنية النظام من خلال تداول السلطة، وتؤثر في استقرار السياسات الاقتصادية، في حين إن التحول إلى السوق المفتوح يحتاج إلى حسم في توجه الدولة الاقتصادي، وتوفير استقرار يمنح المستثمرين الثقة في أن الأمور لن تتغيّر في المستقبل المنظور، ولا يوجد تهديد بتغيّر الأوضاع السياسية أو التشريعات، اللهم إلا باتجاه المزيد من الضمان والتشجيع والإعفاءات[(٥٩)].

لكن النموذج الخليجي ـ والبحريني بالتبعية ـ خلق حالة مختلفة لم تجد

= صناعة التاريخ بالتأويل: **مقاربات في الثقافة البحرينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٠٧ ـ ١١٣، (وهو يتحدث عن المنامة التي اتسمت، شأن الموانئ والمدن الساحلية، بالتنوع، علماً بأن أحياء كثيرة منها اليوم صارت فيها غالبية من العمالة الأجنبية أو المجنسين، وتغيرت تركيبتها العرقية والثقافية بشكل يشعر كثير من أهل البحرين بالغربة عند زيارة تلك الأحياء والمناطق الآن)؛ فيصل حميد، **النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية إلى طريق مسدود؟** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦ و٣٠١، ومن المهم متابعة الجدل النظري حول المدن وجغرافية العولمة، وتبدّل المساحات الرأسمالية والهيمنة على الأمكنة، والاستفادة من هذا التحليل بالخروج في تحليل الحالة البحرينية من أسر خصوصيتها إلى تفعيل النظريات المختلفة في فهمها، ثمّ تطوير تلك النظريات بدروس ودلالات منها، انظر: John Urry, *Consuming Places* (New York: Routledge, 1995); Engin Isin, *Being Political: Genealogies of Citizenship* (Minnesota: University of Minnesota Press, 2001); Margaret Somers, *Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness and the Right to Have Rights* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008), and David Harvey, *Cosmopolitanism and the Geographies of Freedom* (New York: Columbia University Press, 2009).

(٥٩) حول هذه النظريات وأطروحة جديدة، ترى أنّه يمكن تحقيق توازن بين الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، انظر: Leslie Elliott Armijo and Carlos Gervasoni, «Two Dimensions of Democracy and the Economy,» *Democratization*, vol. 17, no. 1 (2010), pp. 143-174.

لها حظاً من التنظير والمقارنة بشكل كاف، نظراً إلى تداخل البعد الاستراتيجي في العقد الماضي من تنام لأهمية منطقة الخليج في الاستراتيجيا الأمريكية لتأمين احتياجاتها من النفط، مع ارتفاع أسعار النفط، ثمّ الأزمة المالية الحادة، واقتران ذلك بمطالب إصلاحية من أسفل، وردود فعل في الشارع للقوى التي تشعر بالتهميش والإقصاء، وأيضاً لتداخل أنواع الشرعية و«طبقاتها»، فهي تجمع بين الشكل القانوني (دون مضمون ديمقراطي لفلسفة القانون أو صياغته)، والشرعية التقليدية التي تحدّث عنها ماكس فيبر، والهيمنة بالقوة (الجيش والشرطة)، فضلاً على الدعم من القوى الدولية لاستقرار الأنظمة ـ إنكلترا الاستعمارية، ثمّ أمريكا في ظلّ الاستعمار الجديد[٦٠].

يتم هذا في غالب الحالات في ظلّ وجود دولة بنت مؤسساتها بشكل التمييز الوظيفي مع التحديث، لكنّها تشهد تحولاً في الدور، أما في الحالة الخليجية فإن مفهوم الدولة رخو بدرجة مذهلة. ومن هنا صعوبة ـ وضرورة ـ النظر في مفاهيمنا التحليلية، وأطرنا النظرية، فكثيراً ما يغلب على الباحثين الرغبة الصادقة في رؤية تحول «ديمقراطي» يتجاوز المذهبية والطائفية والقبلية، ويتبنى قيم العقلانية والرشد، وهي النظرة الرومانسية التي يقدمها د. علي خليفة الكواري بصدق وإخلاص منذ عقود في مشروعه نحو بناء مجتمع ديمقراطي ومدني في الخليج كلّه[٦١]، لكن هذا لا يعني القفز فوق معطيات واقع معقّد، ولا تجاهل احتمالات تطوير نموذج يبدأ من حيث يقف المجتمع، لا من حيث انتهى مجتمع آخر بالضرورة.

من هنا، فإن النظرة التي تدرك تعقّد الحالة الخليجية، وتشابك النفط مع العولمة، ومع الهيمنة، ومع الاستبداد، هي الأقرب إلى عبور فجوة الفهم والاقتراب من الحلول، مثل التي ترصد فيها ابتسام الكتبي علاقة السلطة بالمجتمع، وتحولات دور الدولة، وميكانيزمات إخضاع المجتمع القانونية والتقليدية والاقتصادية[٦٢]، والتحليل الذي يضيف إلى تلك الأبعاد العولمية

---

(٦٠) Paul Brooker, *Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 36-58.

(٦١) علي خليفة الكواري، «مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين،» في: الكواري، معدّ ومحرّر، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٦.

(٦٢) ابتسام الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدّمت إلى: **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: ندوة عقدت بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة**، تحرير =

والاقتصادية أبعاداً أنثروبولوجية وسوسيولوجية، كي يمكن فهم لماذا هي عصية تلك الديمقراطية في البحرين، وفي الخليج، منظِّراً بعمق نادر لهشاشة الطبقة الوسطى التي يسمّيها باقر النجار «فسيفسائية اجتماعية مشتّتة الأدوار»، ويحلل بنية المجتمع التي تحمل ملامح تحديث، لكنّها متجذّرة في «التضامنيات» العضوية التقليدية، وهو ما يعوق نمو حسّ المواطنة الذي هو شرط الديمقراطية، فضلاً على تبني النظم فهم أن الديمقراطية هي محض استئناس بآراء الشعب، لكنّها ليست ملزمة للحاكم[٦٣]، وهو الموقف الذي تحتاج الأسرة الحاكمة بِكُلّ تحالفاتها إلى مراجعته، لأن حالة الشارع لم تعد كما كانت من قبل، ولأن درجة الإحباط التي يعيشها تنذر بانفلات أمني قريب[٦٤]، كما إنَّ هناك حاجة ماسة إلى دراسة قدرة القوى الدولية، رغم مصالحها في المنطقة على دعم الأنظمة ضدّ شعوبها[٦٥].

لقد جرت انتخابات ٢٠١٠ في البحرين، حاملة للجميع مفاجآت غير متوقعة، بعد أن تجدّد في الشارع السياسي الأمل في تغيير منشود، وتمّت تزكية الوعي بحتمية تطوير خيارات وأفعال اجتماعية وسياسية مختلفة، جديدة أو قديمة[*].

= كمال المنوفي ويوسف الصواني (طرابلس الغرب: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦)، ص ٥١٧ ـ ٥٤٩.

(٦٣) باقر النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ١٧ ـ ٦٩.

(٦٤) عبد الهادي خلف، «حصيلة عشر سنوات من محاولة الإصلاح السياسي في البحرين،» موقع مبادرة الإصلاح العربي (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، <http://www.arab-reform.net/spip.php? article1763>.

(٦٥) ياسر عبد الرحمن أبو دية، «أثر التغير في النظام الدولي على التحول الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في حالة منطقة الخليج،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣).

(*) ينبغي الإشارة في النهاية إلى أن هناك قضيتين أو مساحتين من النشاطية لم تتطرق إليهما هذه الدراسة، وهما: الحركة النسائية التي لتشابكها وتداخلها مع خرائط القوى، وفي الوقت نفسه وجود مطلب تسووي جامع وواضح لمواطنة متكافئة، ودخول الشيخة سبيكة في مضمار حقوق المرأة في إطار «منظمة المرأة العربية»، وبالتالي دعم ما تسميه الباحثة في كتابات أخرى «تأنيث الاستبداد»، ووجود حركة نسائية قديمة في البحرين، ثمّ صعود أصوات جديدة، وتفرق القيادات على خطوط المذهبية أحياناً؛ كلّ هذا يجعل هذا المبحث في حاجة إلى بحث مستقل. المساحة الأخرى التي لم يغطها البحث هي تداخل الطقوس المذهبية الشيعية مع التعبئة السياسية في شكل الحسينيات ومواكب العزاء الحسينية في عاشوراء، وهي مثال حيّ لتنوعات الشكل التي ذكرناها في بداية البحث، لكن الحاجة إلى فك وتركيب تلك التشابكات بين الطقوسي الديني والنشاطية السياسية في الثقافة الشيعية في البحرين، واختلاف طبيعة مركزية القيادة الدينية ومرجعيتها في الجماعة السياسية تحتاج بالتأكيد إلى دراسة مستقلّة هي الأخرى، لذا لم يكن الخوض فيهما تجاهلاً، بل وعياً بحاجة المساحتين إلى بحوث مستقلة.

فهـــرس

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

- خ -

- د -

ـ م ـ

هذا الكتاب

يمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات لصيقة بمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام. أما في الثانية فإنها تكرّس، وربما تعمّق الأزمات، لأن النظام، عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين، وكثيراً ما يعمل على التحايل عليها.

وهنا، أهمية هذا الكتاب الذي اقترب من خبرات ونماذج مختلفة، من الصعب وجودها في مكان آخر خارج الوطن العربي. لقد رصد هذا الكتاب مسار الحركات الاحتجاجية في أربعة بلدان عربية (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مسجلاً طوابع التنوّع والتمايز والتشابه، مع العناية بمعرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها، إرادة استشراف مستقبلها وقراءة مضامينها المختلفة.

وقد بدا واضحاً من الدراسات الأربع حجم التباين في مسار الحركات الاحتجاجية، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي، كما جرى في الحالة المصرية، أو حملت مزيجاً بين السياسي والاجتماعي، كما هو في الحالة المغربية. أما في لبنان فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، حيث توظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، بدون أن يعني ذلك غياب القضايا الاجتماعية. أما في البحرين فقد عكست حالة من الاستقطاب السياسي «الثنائية القطبية» بين سلطة قائمة ذات انحيازات مذهبية ومعارضة سياسية ذات طابع مذهبي أيضاً، وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

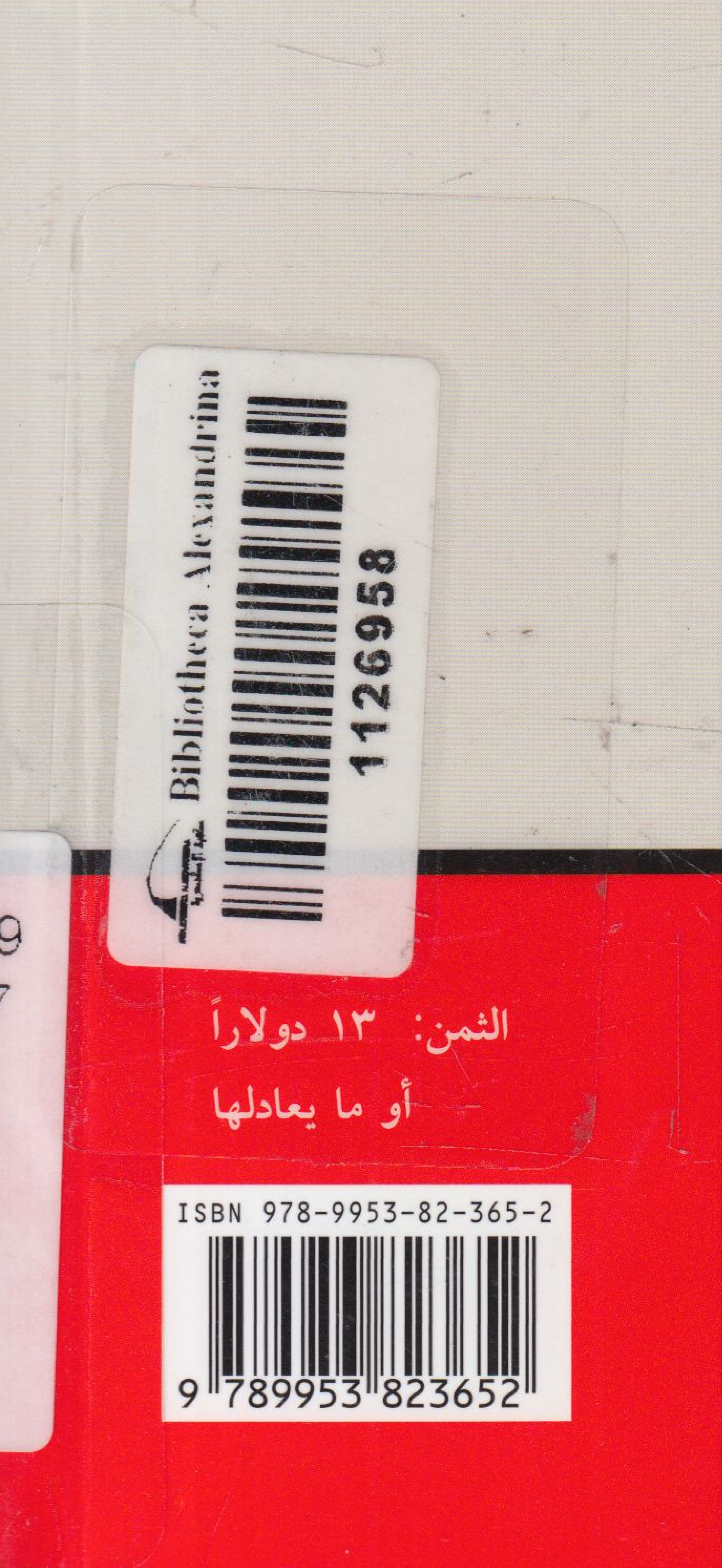
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb



الثمن: ١٣ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-365-2
9 789953 823652